

# التعليق على كتاب سيبويه

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م

## الجزء الأول

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القوزي

الأستاذ المشارك بكلية الآداب  
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى

١٩٩٠ - ١٤١٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليماً كثيراً

هذا باب علم ما السكلم<sup>(١)</sup>

قال أبو علي رحمه الله : قلت : قالوا : الذى عليه وُضِعَ الكتابُ  
التنوينُ في علمٍ ، وأن ( ما ) استفهامية ، والسكلمُ مبتدأ وخبره ( ما )  
والجمله في موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما السكلمُ ، ففاعلُ  
علمِ المخاطبُ .

والعلم في باب التعمدّى على ضربين :

ضرب يتمدّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثانى في المعنى  
أو يكون له فيه ذِكْرٌ كشرط خبر المبتدأ .

وضرب آخر يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولاً ، كما لا يجاوز  
عرَفْتُ مفعولاً ، فإذا قدر ( ما ) استفهاماً كان قوله ( علم ) هو الذى  
يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذى بمعنى عرَفْتُ ، لأن

---

(١) هذا أول باب في كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف  
أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢/١ ، وقد نقل ذلك في شروح الكتاب ، انظر  
شرح السيرافي ١/ق ٢ ، وشرح الرماني : ١/ق ، والنكت في تفسير كتاب  
سيبويه ق ٦ .

الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى نحو :  
ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَبَابُهُ ، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام  
في موضع مفعوله ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظٍ ولا موضع<sup>(١)</sup> ، وإذا  
وَقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله تَجِل في موضع الجملة بأسرها ، فَعَلِمُ  
في موضع ( أَنْ تَعْلَمَ ) و ( مَا الْكَلِمُ ) التي هي جملة استفهام في موضع  
المفعول الأول ، وقد سَدَّ المفعول الثاني كما سَدَّ خبرُ ( أَنْ ) في قولك :  
عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وأما تقديرُ قوله ( عِلْمٌ ) في معنى ( أَنْ تَعْلَمَ )  
وإن لم يُصَفَّ إلى ضمير المُخَاطَب ، فجائز أن تقدره فعلا للمُخَاطَب والغائب  
إِنْ لم تُصَفَّ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل ( أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ  
ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ )<sup>(٢)</sup> ، وكقوله تعالى : ( وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ  
اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا )<sup>(٣)</sup> ، والتقدير  
لو أن لهم شيئًا ، وأن يرزق شيئًا فهذان عملاً في مفعوليهما وإن لم يُضَافَا  
إلى ضمير فاعليهما في اللفظ ، ومثل ذلك ما أنشده سيبيويه<sup>(٤)</sup> :

---

(١) أجاز السيرافي وابن النحاس أن يكون « علم » مصدرًا ينحل  
لأن والفعل المبني للمفعول ، و « ما الكلم » جملة استفهامية علق عنها  
العلم ، التقدير « هذا باب أن يعلم ما الكلم » أي : أي شيء الكلم من العربية  
انظر منهج السالك / ١١٧ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة النحل آية ٧٣ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسبه سيبيويه ، وفيه شاهد على تنوين  
المصدر « رغبة » ونصب ما بعدها بها على معنى « وأن ترهب عقابك »  
←

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِتَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومثله :

فَلَمْ أَنْسُكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(١)</sup>

←

الكتاب : ٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق / ١٧٥ ، شرح المفصل : ٦١/٦ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفا ومنكرا ما رواه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » ( سورة يس ، آية ٤٠ ) بنصب « النهار » قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أتقل . انظر الافصح في شرح أبيات مشكلة ٥٧ - ٥٨ ، وانظر الخصائص : ١٢٥/١ حيث فسر ابن جنى قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن في النفس . (١) هذا بعض عجز بيت من الطويل للمرار الأسدي وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم . . .

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب ٩٩/١ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت في كتاب سيبويه « لحقت » مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى « لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوبا به لا بالمصدر ، فلا يكون فيه حجة . شرح المفصل : ٦٤/٦ ، والواقع أن سيبويه يرويه « كررت » مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذي يرويه « لحقت » على كون المصدر يعمل منكرا ومعرفا ، انظر المقتضب : ١٤/١ - ١٥ ، قال في الدرر : ١٢٥/٢ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بني قيس بن ثعلبة » ، والجرمى ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهلي ، انظر العينى ٤٠/٣ والنكول هو الرجوع عن القرن جينا ، انظر الخزانة ٤٣٩/٣

تقديره : أن رهبتُ عقابك ، وعن أن ضربتُ مِسْمَعًا .

فَنُصِبَ بِهِمَا مَفْعُولَاهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يُضَافَا إِلَى ضَمِيرٍ مِّنْهُمَا لَهُ ، فَكَذَلِكَ  
(عِلْمٌ) مَقْدَرٌ بِـ (أَنْ تَعْلَمَ) (١) ، وَإِنْ لَمْ يُضَفْ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ كَهَذِهِ  
الْأَشْيَاءِ (٢) الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَهُوَ الَّذِي عَلِمَهُ الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ جَوَابُ سَأَلٍ (٣)  
سَأَلَ : مَا السُّكْرِيُّ ؟ فَقَالَ : هَذَا بَابُ أَنْ تَعْلَمَ مَا السُّكْرِيُّ ، وَهُوَ عَلَى  
هَذَا / قَوْلُهُ (٤) فِي سَائِرِ الْكُتُبِ ، اعْلَمْ أَنَّ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ  
يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ بِالْمُضَمَّرِ الَّذِي هُوَ (عِلْمٌ) مَذْهَبٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؟  
فَالْجَوَابُ : أَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ هَذَا  
الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ بِالْفِعْلِ كَانَ هَذَا بَابُ أَنْ يَعْلَمَ مَا السُّكْرِيُّ فَتَقُومُ  
الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُبْنِيِّ لِلْفِعْلِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَهُ ، كَمَا لَا تَقُومُ  
مَقَامَ الْفَاعِلِينَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُسَكَّنِي عِنْدَهُ ، وَيَشْتَرِي وَيُجْمَعُ ، وَيُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ،  
فَيُذَكَّرُ لِإِعْرَابِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، وَكُلُّ هَذَا مُتَمَتِّعٌ فِي الْجُمْلَةِ ، غَيْرُ جَائِزٍ (٥) فِيهَا  
وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ أَحَادِيثَ ، وَإِنَّمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِينَ ، مُتَحَدِّثٌ عَنْهُمْ  
لَا أَحَادِيثَ ، فَسَكَا لَا يَجُوزُ (عِلْمٌ ضَرَبَ زَيْدٌ) وَلَا (دُلِمَ أَيْنُ زَيْدٌ)  
وَلَا (ظُنُّ كَيْفَ زَيْدٌ) عَلَى أَنْ تَقِيمَ الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَانَ تَعْلَمَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْأَشْيَاءُ » مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « سَائِلٌ سَأَلَ » بِالْيَاءِ فِي الْأُولَى ، وَمِنْ غَيْرِ هَمْزٍ .

فِي الثَّانِيَةِ .

(٤) الضَّمِيرُ هُنَا عَائِدٌ إِلَى سَيِّبُوِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ( جَائِزٌ ) بِالْيَاءِ .

أن يُقام ( ما السكليم ) مقام فاعل الفعل المبنى للمفعول ، ويدلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه ، فسكالا يكون المبتدأ المُحَدَّث عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعةُ الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشدَّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يُلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ .

فإن قلت : اُضْمِر المصدر في قوله : أن يُعَلِّمَ ، لتصير الجملة التي هي قوله ( ما السكليم ) في موضع نصب ، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ ( وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup> يريد نُجِّيَ النَّجَّاهِ الْمُؤْمِنِينَ ، فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن للمفعول المنتصب حكمه أن يسكون الرفع في المعنى المقام مقام الفاعل وليس قولك : ( ما العِلْمُ ) ؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذفتم التنوين من ( عِلْمٌ ) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت ( عِلْمٌ أَلَدَى هُوَ السَّكَلِيمُ ) ولو جعلته استفهاماً لم يَجُزْ أن تضيف ( عِلْمٌ ) إليه ، لأن الجمل لا تسكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها ، ولا يجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل ، فإن أضفت ( عِلْمٌ ) إلى ما كان بمعنى الذي ، واحتمل أن يكون ( عِلْمٌ ) المتعدي إلى مفعول ، واحتمل أن يكون التَّعَدِّي إلى

(١) سورة الأنبياء ٨٨ ، وهذه قراءة ابن عامر وعاصم ، انظر النشر

مفعولين ، فإن جعلته للتعدي إلى مفعولين وقدّرت المصدر به ( أن تَعَلَّمَ )<sup>(١)</sup> كان ( مَا السَّكَلِيمُ ) في موضع المفعول الأول ، وإن كان مجروراً في اللفظ كقولك / : أَعْجَبَنِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ ، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فسكذلك يكون ( مَا السَّكَلِيمُ ) وتضمير مفعولاً ثانياً ، وإن قدرته به ( أن يُعَلَّمَ )<sup>(٢)</sup> كان ( مَا السَّكَلِيمُ ) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً ، كقولك : أَعْجَبَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الْفَرَسِ ، وتضمير مفعولاً ثانياً ؛ وإن جعلت العِلْمَ الذي يتعدى إلى مفعول واحد ، وأضفت ثم قَدَّرْتَهُ ؛ ( أن تَعَلَّمَ )<sup>(٣)</sup> أو ( أن يُعَلَّمَ ) لم يُجْتَنَبْ إلى إضمار مفعول ، ويكون ( مَا السَّكَلِيمُ ) في موضع اسم منصوب إن قدرته به ( أن تَعَلَّمَ ) أو مرفوع إن قدرته ( أن يُعَلَّمَ ) وإن كان مجروراً في اللفظ .

وَ ( مَا تَسْكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ )<sup>(٤)</sup> :

تسكون اسماً ، وتسكون حرفاً ، وَيُتَصَرَّفُ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُمَا عَلَى

- 
- (١) في الأصل « بأن تعلم »
  - (٢) في الأصل « بأن يعلم »
  - (٣) في الأصل « بأن تعلم »

(٤) انظر تفصيل ذلك في معنى اللبيب ٣٩٠ - ٤١٤ ، وعقد ابن هشام فصلاً للتدريب في ( ما ) فليراجع في المصدر نفسه ص ٤١٤ - ٤٢٩ كما أن أبا علي الفارسي خص ( ما ) هذه بعناية خاصة في كثير من كتبه ، وتراه يطيل الحديث عنها في مكان ويختصره في آخر ، انظر مثلاً : الايضاح ١٠٩ - ١١٣ ، المسائل البغداديات ٢٤٩ - ٣٤٧ ، المسائل الشيرازيات ق/١

عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتَصَرِّفَهَا في كل نوع ، وَأَجْمَعُهُ إِدْ (١) كان غير مجتمع في السكتاب .

الضربُ الأول : وهو الذى تسكون ( مَا ) فيه اسماً وهو أربعة أوجه :

الأول : أن تسكون بمعنى الذى فتتأزمها الصلة كما تلزم الذى (٢) ، وتسكون بمعنى اسم منسكور (٣) ، كقوله عز وجل : ( بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ) (٤) التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم ، فقوله : اشتروا صفقة لـ ( مَا ) وليس بصلة ، والدليل على ذلك أن نِعَمَ وبئسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع (٥) و ( مَا ) إذا وصلت اختبصت فصارت بمنزلة الذى فلم تعمل فيها

---

(١) فى الأصل « ان » ، ومعروف أن سيبويه لم يتكلم على هذه الوجوه فى مكان واحد من كتابه .

(٢) نحو التى فى قوله تعالى « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » النحل / ٩٦ .

(٣) أى الوجه الثانى من أوجه « ما » الاسمية ، وفيه « ما » نكرة بمعنى شىء .

(٤) سورة البقرة / ٩٠ .

(٥) الاسم المخصوص أو الخاص هو ما دل على مسمى بعينه كالعلم ، أما الاسم الدال على النوع فهو اسم الجنس ، ويسميه الفارسى الاسم الحاوى للأشخاص كرجل . انظر التعليقة / ق ١١٦ ، ١٢٦ ، وانظر فى ذلك الكتاب ٨٩/٢ .

وَعِمَّ وَيُبْسَ ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها<sup>(١)</sup> على هذا المعنى ، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك : ما عندك ؟ وما زيد ؟<sup>(٢)</sup> كلاماً تاماً .

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضاً فيها<sup>(٣)</sup> ، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم ، كما لا يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته .  
الضرب الثاني : وهو الذي تكون ( ما ) فيه حرفاً غير ( أها )<sup>(٤)</sup>  
تكون ( ما ) وما بعدها في تأويل المصدر نحو : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ أَي صَنِعُكَ ، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار ، فـ ( ما ) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، والمعنى :

---

(١) هذا هو الوجه الثالث لما الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية اذا جرت ، وابقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو تلك التي في قوله تعالى « فناظرة بم يرجع المرسلون » ( النمل / ٣٥ ) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » ( الصف / ٢ ) ، أما التي لها صلة فكالتى في بيت لبيد : ( الديوان / ٣٦ )  
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها ، وذا موصولة بدليل افتقاره للجمله بعده . انظر معنى اللبيب / ٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن الرابط محذوف ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه في اعتبارها موصولة ، انظر شرح ديوان لبيد / ٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ( البقرة / ١٩٧ ) وقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ( التوبة / ٧ ) .  
(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٧١ .

لا أكلك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليل والنهار ، فحذف  
زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وصار كقولك :  
رَأَيْتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النِّجْمِ ، أى زمن مقدم الحاج .

وتكون كلمة لاعامل عن عمله<sup>(١)</sup> نحو التي في قوله تعالى: (أَنَّمَا إِلَهُكُمُ  
إِلَٰهٌ وَاحِدٌ)<sup>(٢)</sup> و (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)<sup>(٣)</sup> ، وكالتى في قول  
الشاعر<sup>(٤)</sup> /:

٤/٣

- (١) انظر المسائل البغداديات / ٢٨٦ .  
(٢) سورة الكهف ، آية / ١١١ ، سورة الأنبياء ، آية / ١٠٨ .  
سورة فصلت ، آية / ٦ .  
(٣) سورة الحجر ، آية ٢ .  
(٤) قاتله المرار بن منقذ الأسدي والبيت من الكامل ، وهو بتمامه:  
أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالتغام المخلص  
ديوانه / ١٦٨ ، واليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم »  
بعلاقة ، فانه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر  
الكتاب ٦٠/١ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما »  
على « بعد » لتجعلها من حروف الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر  
الكتاب ٢٨٣/١ وهامشه ، انظر المقتضب ٥٤/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ،  
١٥٨/٢ ورواه هنا « كالتشهاب المخلص » بدل « كالتغام المخلص » هناك .  
انظر أيضا اصلاح المنطق / ٤٥ ، الافصح / ٢٤٤ ، أمالي ابن السجري  
٢/٢٤٢ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٣٨/٢ ، مغنى اللبيب / ٤١٠ ، شرح  
الشافعية : ٢٧٣/١ ، واستشهد به أبو على فى البغداديات / ٢٩٢ وساقه  
بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع / ٢١٠/١ ، الدرر / ١٧٦ .  
الأزهية / ٨٨ ، الخزائنة / ٤/٢٩٨ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المغنى / ٧٢٢ نسبه  
السبوطى الى المرار الفقعسى ، قال المبرد : « فلولا ( ما ) ما لم يقع بعدها  
الا اسم واحد ، وكان مخفوضا بأضافة ( بعد ) اليه ، تقول : « حثتكَ بعد  
زيد » الكامل / ١/٣٤٢ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة ( فن ٢  
٤٦٦/١٥ ) .

..... بَعْدَ مَا أَفْتَانِ رَأْسِيكَ كَالثَّقَامِ الْمُخْلِسِ  
فـ (مَا) <sup>(١)</sup> قد كفت (أَنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون  
نافية كقولك : ما زيدٌ مُنْطَلِقًا .

وتسكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى : (يَا خَطِيئَاتِهِمْ) <sup>(٢)</sup> وقد  
عَوَّضَتْ من الفعل في قولهم : (أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوّضت  
منه أيضًا في : (أَمَا هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا السَّكِيمُ) على أن تكون (عِلْمٌ)  
بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا) استفهام والسكيم مبتدأ خبره (مَا) والجملة  
في موضع نصب وتكون (عَلِمْتُ) المتعدى إلى مفعولين، لأن (عَلِمْتُ)  
التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تُدَوَّنَ (عِلْمًا) ولا تسكون (مَا) استفهامًا ، ولكن  
تسكون بمعنى (الَّذِي) ، كأنك قلت : هذا بابٌ أَنْ تَعْلَمَ الَّذِي هُوَ السَّكِيمُ  
<sup>(٣)</sup> فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت  
أخبارها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع  
منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مرادًا ، واستحسن الخليل  
حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وحسكى : (مَا أَنَا بِالَّذِي  
قَائِلٌ مَعَكَ سَوْهًا) <sup>(٤)</sup> .

(١) في المنطوية (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذي قائلٌ

لك شيئًا ، أراد الذي هو قائل لك » شرح السيرافي ، القسم الأول ، ق/٣

شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ . وانظر تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : ( تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ )<sup>(١)</sup> ،  
و ( مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ )<sup>(٢)</sup> أى هو احسن ، وهو بعوضة ، فإذا جملته بمعنى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . وانجماعة نقرأ بنصب ( أحسن )  
وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق بالرفع على تأويل : اندى هو  
أحسن . انظر تفسير الطبري ٢٣٦/١٢ ، تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .  
٢٤٣/١ ، قال الفراء : « تماما على المحسن ، ويكون المحسن في مذهب  
جمع » كما قال « ان الانسان لمي خسر » وفي فراءة عبد الله « تماما  
على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت ( الذى ) على  
معنى ( ما ) ، تريد تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما  
على احسانه ، ويكون ( أحسن ) مرفوعا ، تريد على الذى هو أحسن ،  
وتنصب ( أحسن ) هاها تنوى بها التفضيل ، لأن العرب تقول : مررت  
بالذى هو خير منك وشر منك ، ولا يفصلون : مررت بالذى قائم ، لأن  
( خيرا منك ) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الالف واللام ، معانى القرآن  
للفراء ٣٦٥/١ ، وانظر أيضا معانى القرآن وعرابه للزجاج ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ ،  
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب  
قوله « بعوضة » ثم قال : وقرأ الضحاك وابراهيم بن أبي عبلة ورؤية  
ابن العجاج « بعوضة » بالرفع ، وهى لغة تميم ، قال أبو الفتح : وجه  
ذلك أن ( ما ) اسم بمنزلة الذى « وبعوضة » رفع على اضممار المبتدأ ،  
التقدير : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا ، فحذف العائد  
على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، وانظر تفسير  
الطبري ٤٠٤/١ - ٤٠٦ معانى القرآن للفراء ٢٠/١ - ٢٣ ، معانى  
القرآن وعرابه للزجاج ١٠٤/١ ، قال ابن هشام « وقرأ رؤبة برفع  
« بعوضة » والاكثرون على أن ( ما ) موصولة ، أى الذى هو بعوضة ،  
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الهملة .  
وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون  
( ما ) استفهامية مبتدأ ، و ( بعوضة ) خبرها ، والمعنى أى شئ البعوضة  
فما فوقها فى الحقارة « معنى اللبيب ٤١٣/١ ، وانظر الكشاف ٥٥/١ ،  
قال الأخفش : ناس من بني تميم يقولون : ( مثلا ما بعوضة ) يجعلون  
« ما » بمنزلة « الذى » وضمرون « هو » كأنهم قالوا : لا يستحى أن يضرب  
مثلا الذى بعوضة ، يقول : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا  
معانى القرآن ٥٣/١ ( فارس ) ، وانظر البحر المحيط ١٢٣/١ .

الذي ، أضرمت مفعولا ثانياً قدرته بـ ( أَنْ تَعْلَمَ )<sup>(١)</sup> أو بـ ( أَنْ يُعْلَمَ ) .  
ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ) بالتنوين ، ونصب السكلم ، على أن تجعل  
( مَا ) الزائدة كالتى فى قوله تعالى : ( فَبِمَا نَفَعْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ) ويكون  
التقدير ( هذا باب أن تعلمُ السكلم ) .

ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( مَا ) زائدة وتنفوي  
بـ ( عِلْمٍ ) ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمِ السكلم كقولك :  
تَحِيَّتُ مِنْ عَرَبٍ زَيْدٍ .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) زائدة كأنك  
قلت : ( هذا باب علم السكلم ) .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) بمنزلة الذى ،  
وتضيف ( عِلْمًا ) إليه<sup>(٢)</sup> .

قال سيديويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : الاسم المطلق ما دلُّ على معنى وجاز الإخبار عنه<sup>(٤)</sup>

(١) فى المخطوطة ( بأن تعلم أو بأن يعلم ) .

(٢) أفرد الفارسى احدى مسائل أقسام الأخبار للحدِيث عن معنى  
قول سيديويه : ( هذا باب علم ما الكلم من العربية ) وسرد لذلك خمسين  
وجهاً . انظر : أقسام الأخبار ، مجلة المورد ، مج ٧ / العدد ٣ ،  
ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ٢/١ « فالاسم رجلٌ وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من  
أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتكثير ، وأبو على  
هنا ينتخب حداً للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو  
يمزج بين حده الاسم عند الأختصاص الأوسط ، وحده عند ابن السراج ؛  
انظر الايضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكيرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضاربٍ وحسنٍ ونُقيلٍ فَمُلَّقَ على شخص بعينه مثل أسدٍ وزيدٍ إذا سميت بهما شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها : هي التي يعمَّقُ عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ، ولا نكرة أبداً كالمشابهة / للحروف التي لا تعرف نكراتها ، ولا تنكر مَعْرِفَاتُهَا ، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى ، فَلَمْ تُشَابِهَتْهَا الحروف نحو (إذ) <sup>(١)</sup> و (أين) <sup>(٢)</sup> ، وما أشبه ذلك ،

---

(١) ( إذ ) تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو التي في قوله تعالى « واذ قال ربك للملائكة » ( البقرة ، آية ٣٤ ) ، وتكون اسماً للزمن المستقبل كالتى في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها » ( الزلزلة ، آية ٤ ) ، وتكون للتعليل نحو التي في قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مُشتركون » ( الزخرف ، آية ٤٣ ) وتكون فجائية وهى الواقعة بعد بينا وبينما . انظر معنى اللبيب / ١١١ - ١١٥ . وتكون حرفاً عند سيبويه فى باب الشرط والجزاء وعندئذ فلا بد من اقتران ( ما ) بها ، انظر الكتاب ١ / ٤٣٢ ، رصف المباني / ٥٩ ، الجنى الدانى / ٢١٤ ، الأصول ٢ / ١٥٩ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه وعلل ذلك بأنه حكم باسمية ( إذ ) قبل التركيب لدالتها على وقت ماض دون شئ آخر ، وأما بعد التركيب مع ( ما ) فمدلولها المجمع عليه . معنى المجازاة ، وهو من معانى الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٢ - ١٦٢٣ .

(٢) تكون ( أين ) للأماكن نظير ( متى ) للأزمنة ، وتكون شرطية ، كما تكون ظرفاً غير متصرف . انظر الكتاب ١ / ١١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤ / ٢ .

وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك ، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة ، وأين التي تقيم مع اسم آخر كلاماً<sup>(١)</sup> . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص أخرى غير هذه .  
وأما الفعل<sup>(٢)</sup> فما دلّ على معنى وزمانه ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم .  
وأما الحرف<sup>(٣)</sup> فما دل على معنى ولم يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .

قال سيبويه : وإنما ذكرت لك ثمانية تجار<sup>(٤)</sup> ، قال أبو إسحاق<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) في المخطوطة ( كلام ) ، أي أن ( اذ ) لو لم تكن اسماً لما أضيفت كما أن ( أين ) لو لم تكن اسماً لما تمت في مثل قوله : ( أين الكتاب ؟ ) كلاماً .  
(٢) عرف سيبويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ٢/١ ، وحده آخرون بغير ذلك . انظر الايضاح في علل النحو ٥٢ - ٥٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٥٤/١ .  
(٣) أشار سيبويه الى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الاضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ٢/١ ، وانظر حدود النحويين للحرف في الايضاح في علل النحو ٥٤/١ - ٥٥ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٠/١ - ٦١ .  
شرح المفصل ٢/٨ ، الامول ٤١/٤٠/١ .

(٤) الكتاب ٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٥/١ - ٦٦ .

(٥) هو أبو إسحاق ابراهيم بن السري الزجاج تلميذ المرد ،

يصح قوله : **وَبَيْنَ مَا يُبْنَى** (١) ، على أن يكون أراد آخر ما يبني ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف . قال أبو علي : **الاسم المتمكن** ما لم يشابه الحروف (٢) ، وكان من الأسماء الكرات الواقعة على الأنواع الذي تمتبه التعريف بعد التنكير . قال سيبويه : **لأن الجورور داخل في المضاف إليه** (٣) .

قال أبو علي : **الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع** (٤) تشابه الأسماء

من غير جهة :

**إحداها : أمها إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة خير وقت ، كما أن رجلا**

←

وأسناد أبي علي الفارسي ، ونديم المعنضد ومعلم أولاده . توفي سنة ٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وانظر ترجمته في الفهرست / ٩٠ - ٩١ ، طبقات النحويين واللغويين / ١٢١ - ١٢٢ ، نزهة الألباء / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، وبهامشه مصادر أخرى .

(١) الإشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير سبب أحدث ذلك فيه من العوامل ٠٠٠ » ، الكتاب ٣/١ .

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات وبالحروف للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون في الأسماء جزم لثمتكها ولحقاق التنوين ، انظر الكتاب ٣/١ ، وكان أبا علي هنا يريد أن يقول : ان كل اسم أنسبه الحرف كان مبنياً ، وهو غير متمكن في الاسمية .

(٣) الكتاب ٣/١ .

(٤) يعني الأفعال المضارعة .

يَعْمُّ بِالدَّلَالَةِ غَيْرِ شَخْصٍ<sup>(١)</sup> ، فَإِذَا قِيلَ : سَيَضْرِبُ ، أَوْ سَوْفَ يَضْرِبُ خَصَّتْ وَقْتًا بَعِيْنَهُ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : الرَّجُلُ ، أَوْ الضَّرْبُ خَصَّ شَخْصًا أَوْ حَدَثًا بَعِيْنَهُمَا فَارْتَفَعَ الْعَمُومُ عَنْهُ بِدُخُولِ الْحَرْفِ فِيهِ كَمَا ارْتَفَعَ بِذَلِكَ عَنِ الْإِسْمِ ، فَهَذِهِ جِهَةٌ مِنْ مَشَابِهَتِهَا لِلْأَسْمَاءِ .

وَجِهَةٌ أُخْرَى شَابَهَتْ بِهَا الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ دُخُولُ الْإِلَامِ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَتْ خَيْرًا لَمْ (إِنَّ) <sup>(٢)</sup> فِي نَحْوِ (إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ) وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِلَامِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْتَدَأَةِ دُونَ الْأَفْعَالِ ، نَحْوِ (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، وَكَانَ حُكْمُهَا أَنْ تَدْخُلَ فِي بَابِ (إِنَّ) قَبْلَ (إِنَّ) لِنَقْعِ صَدْرًا . كَمَا أَنَّهَا فِي غَيْرِ (إِنَّ) كَذَلِكَ ، وَلَسَكِنْ لَمَّا كَانَتْ بِمَعْنَى (إِنَّ) فِي التَّأَكِيدِ وَتَلَاؤَى الْقَسَمِ لَمْ يَجْتَمِعَا فَأَخْرَجَتْهَا إِلَى الْخَبْرِ لِيَقَعَ الْفَصْلُ بِذَلِكَ بَيْنَهُمَا وَإِذَا وَقَعَ الْفَصْلُ / بَيْنَهُمَا بغيرِ إِدْخَالِهَا عَلَى الْخَبْرِ إِجَازًا دَخَلَهَا عَلَى الْإِسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ الَّذِي يَكُونُ مُبْتَدَأً ، لِأَنَّ الْمُتَجَنَّبَ مِنْ ذَلِكَ اجْتِمَاعُهُمَا إِذْ كَانَا جَمِيعًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَكَمَا لَا يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، كَذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا ، فَعَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِنَّ لَنَا الْآخِرَةَ

(١) المضارع نسبيه في عمومينه بالاسم العام أو اسم الجنس ،  
فقولنا ( يضرب ) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة  
( رجل ) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيرافي للكتاب  
٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) في المخطوطة ( لأن ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالأُولَى (١) ، و﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ (٢) ، لَمَّا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَى الْخَبَرِ جَازَ دُخُولَهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَلَوْلَا أَنَّ النِّيَّةَ بِاللَّامِ أَنَّ تَسْكُونَ قَبْلَ ( إِنَّ ) لَمْ تَعْمَلْ ( إِنَّ ) فِي ( أَجْرًا ) كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَسْكُنِ النِّيَّةَ بِهَا تَعْمَلُ فِي ( طَمَامِكَ ) مِنْ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا طَمَامَكَ لَا كَلْبَ ، وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَخْتَصُّ بِالْإِدْخَالِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمَا قَرَّبَ شَبَهَهُ مِنْهَا دُونَ مَا لَمْ يَقْرَبْ مِنْهَا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْإِدْخَالِ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ ، وَأَنَّ النِّيَّةَ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ أَوَّلَ الْكَلَامِ تَمْلِيْقُهُ الْفِعْلَ قَبْلَ ( إِنَّ ) كَتَمْلِيْقُهُ إِيَّاهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ ( قَدْتُ تَلَمَّيْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ ) كَمَا تَقُولُ : عَلِمْتُ لَعَزَمْتُ مُنْطَلِقٌ ، كَمَا تَلَمَّيْتُ الْفِعْلَ الَّذِي يُلَمَّيُّ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَذَلِكَ عَلَّمَهُ إِذَا دَخَلَ فِي خَبَرِ ( إِنَّ ) أَوْ اسْمِهَا إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَعْمَالِ لَمْ تُشَابِهْهَا لِلْأَسْمَاءِ ، وَدَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، إِذَا كَانَ يُؤْوِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ هُوَ هُوَ أَوْ لِلْمُبْتَدَأِ فِيهِ دَكَرٌ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ دَكَرٌ فَهَسُو بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ( زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ) ، فَسُئِلْتَ ، مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ؟ قُلْتَ زَيْدٌ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مُنْطَلِقٌ ، فَقِيلَ لَكَ : مَنْ مُنْطَلِقٌ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ ، فَهِيَ الَّتِي جَعَلَ

(١) سورة الليل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه... (١) (فَشُبِّهَ) (٢) هذا النوع الذى يدل على وقتين فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شُبِّهَ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلَّحَ لوقتَيْن نحو (ضَارِبٌ ، وَعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اخْتُصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اخْتُصَّ وخَلَا من حروف المضارعة لم يعرب .

ب/٤ قال : سيبويه : ولم يُسَكَّنُواها كما لم يُسَكَّنُوا من الأسماء (٣) /

قال أبو على : يقول : لم يُسَكَّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم ، كما لم يُسَكَّن من الأسماء فى حال البناء ما تمكَّن فى موضع فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلٍ) (٤) ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍ) (٥)

(١) بعده هذا بياض فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ، ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبها للاسم » ؟ \*

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها السياق \*

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فَعَلَّ) التى تقع موقع (ان يفعل) فى نحو قولك : ان فعلت فعلت ، لأن فيها معنى المضارعة .

(٤) (عَلٌ) واحد من الظروف التى تبين وتعرب ، فهو يبنى على الضم اذا كان معرفة وحذف ما يضاف اليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل ننية وأثيت نحو بنى كليب من عَلٌ  
انظر الدرر ١/١٧٧ ، شرح التصريح ٢/٥٤ ، الهمع ١/٢١٠ ،  
العيني ٣/٤٤٧ .

(٥) تعرب (عَلٌ) وأخوانها من الظروف اذا كانت نكرة وأضيفت لفظاً ، أو حذف المضاف اليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرئ القيس :  
←

ثم بُني ، سُرِّك في البناء ولم يُسَكَّن وإن لم يكن قبله ساكن لثلاثا يكون كما إذا التي لم تتمكن في موضع ، فسكذلك الفعل الماضي حُرِّك ولم يسكن ، إذ وجد نيه مشبهة الفعل الاسم ، وهو وصلك به النكرة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء ، لثلاثا يسكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة ألبتة .

ومثل قولهم : ( مِنْ عَلٍ ) قولهم : يَا حَكَمُ ، حُرِّك في حال البناء ولم يسكن ، لجزيه متمكنا في غير هذا الموضع كجري ( دَلٌ ) متمكنا في قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بُعِدَ ، كَمَ ، وَإِذْ ، مِنْ أَلْمَةِ حَكْنَةٍ (٢) .

قال أبو علي : بُعِدَ وَكَمَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، إِذْ مَعْنَى حَرْفِ الْأَسْتَفْهَامِ قَامَ فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كَمَا تَتِمُّنَ (عَلٌ) (٣) في قولهم

مكر مقر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ ←

انظر المصادر في الاحالة السابقة .

(١) سورة الأنعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه في الأمر ، لم يحركوها

لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد

( كَمَ ) و ( اذٌ ) من المتمكنة « الكتاب ٤ / ١ ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ١ / ١٥٦ .

(٣) قال سيبويه : « عَلٌ معناها الاثيان من فوق ، قال امرؤ القيس .

● كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ ●

مِنْ هَلْ ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشبه الاسم ولا أشبهه ما يشبهه .  
وبعد ( إذ )<sup>(١)</sup> من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة<sup>(٢)</sup> ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَانَ هَذَا يَوْمَئِذٍ ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين ، فمشابته الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله<sup>(٣)</sup> :

←

وقال جرير :

● حتى احتطفتك يا فرزدق من عِلِّ ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى منوى .  
وأنها غير متمكنة .

(١) قارن « بن تفسير أبي علي هنا ، وتفسير أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضافة الى الجملة (حيث) و (اذ) وان ينون يحتمل

افراد (اذ) وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا نحو (حين جانبذ)

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين

٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل ( حينئذ ) ثم حذف المضاف ، وبقي

الجزء ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » ( الأنفال ، آية ٦٧ ) أي

ثواب الآخرة « مغنى اللبيب / ١١٩ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون

التنوين فيه عوضاً عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : ( وأنت اذ نهيتك )

←

نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِكِ أُمَّ تَمَرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحٍ

أى وأنت إذ نهيتك عن طلابها صحيح .

قال : مُنْدُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو علي : مند ، مَنْ جَرَّ بِهَا نَهَى مِنْ الْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ زَيْدًا مِنْ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ ، وَمَتَعَلِّقًا بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا رُفِعَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ : لَمْ أَرَهُ مُنْدُ عَامَانٍ ، فَالْكَلَامُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ ، ( لَمْ أَرَهُ ) جُمْلَةٌ ، وَ ( مُنْدُ عَامَانٍ ) جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا قَال : لَمْ أَرَهُ ، قِيلَ : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ يَوْمَانِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَمَدُهُ يَوْمَانِ ، أَوْ وَقْتَهُ يَوْمَانِ ، فَوَضَعَ مِنْذُ عَلَى هَذَا رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا جَرَّرْتَ بِهَا فَقَالَتَ : لَمْ أَرَهُ / مِنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَوَضَعَهُ نَصْبًا ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ( يَزِيدٍ ) فِي قَوْلِكَ

٥/أ

←

كما في قوله تعالى « فعلتها اذا وأنا من الضالين » ( الشعراء ، آية ٢٠ ) ، انظر خزنة الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : ( بعاقبة وأنت إذ صحیح ) انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ، الأشموني ٣٦/١ وفيه ( بعافية ) وانما يريد الشاعر ( بعاقبة ) أى بآخر كلامي لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول اليه لو لم تعرض عما أنت منه من المضي في الحب .

(١) ( مندُ ) مبنية على الضم ، وتكون بمعنى ( منْ ) في الأوقات ، واحترز سيبويه بقوله ( فيمن جر بها ) من مذهب من لا يرى الجر بمنذ . الكتاب ٤/١ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، ولعله كان يريد ( عامان ) ، الا أنه

لا فرق بين الكلمتين في الموضع الاعرابي .

(رَرْتُ بِزَيْدٍ) نصب، فكل من (مُدُّ وَمُنَدُّ) لابتداء الغاية، إلا أن (مُدُّ) تَخِيصُ بِابْتِدَاءِ عَامَّةِ الْأَزْمِنَةِ دُونَ الْأَمْكِنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

\* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ \* (١)

فَسَكَانُ أَبُو اسْحَاقَ يَقُولُ : الْمَعْنَى مُدُّ مَرَّةً حِجَجٍ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ ، فَلَمْ يَدْخُلْ مُدُّ عَلَى الزَّمَانِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَسَّسَ عَلَى التَّوْحَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢) ؛ فَيَكُونُ عَلَى مُدِّ ابْتِدَاءِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، أَوْ مُدُّ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ .  
قَالَ : اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا كُنَّيْتَ الْوَاحِدَ لِحَقَّةِ زَائِدَتَانِ (٣) ، الْأُولَى مِنْهُمَا

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير ، وصدره :

● لمن الديار بقننة الحيجر ●

وهو معالج قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان ، قال نعلب : « تريد : من حجج ومر دهر ، أبو عمرو : « من حجج ومن شهر » أبو عبيدة : « مد حجج ومد شهر » ثم قال . وقوله : « من شهر » « أراد شهر » انظر شرح شعر زهير / ٧٦ ، وفي الأغانى ٢١٧٠ / ٦ أن حماد الراوية صنع هذا البيت وبينين بعده ونحلها زهيراً ثم أقر للمهدى بذلك ، انظر البيت في الشعر والشعراء ١٤٥ / ١ ، الأزهية / ٢٩٣ ، معنى اللبيب ٤٤١ ، الانصاف / ٣٧١ شرح المفصل ٩٣ / ٤ ، ١١ / ٨ ، الأشموني ٢٢٩ / ٢ ، الهجج ٢١٧ / ١ ، العيني ٣١٢ / ٣ الخزانة ١٢٦ / ٤ ، شرح التصريح ١٧ / ٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١٦٦ / ١ ، أسرار العربية / ٢٧٣ ، ولعل أبا علي أراد الرواية الأخرى ( مد حجج ومد دهر ) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع ( من ) وهو يريد ( مُدُّ ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ٤ / ١ ( زيادتان ) ووافقت رواية السيرافي رواية

أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ٢١٤ / ١ .

### حرف اللد واللين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وامتداده كما يقع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يلزم أن يكون فيه إعراب لم يضافه إلى الإعراب ، ألا تراه قال في أول الباب : ( فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة )<sup>(٢)</sup> ، فلو كان لغير العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المعرب والمبني تخصيصاً ولا تخليصاً لما يمتحق الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب للمعرب والمبني ، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه ، وقد وقفتُ بعض أصحابنا على ذلك وأريته ، وذلك قوله في هذا الباب<sup>(٣)</sup> : ( وأزمو الام فَعَلَ السكون ، وبنو<sup>(٤)</sup> على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب<sup>(٥)</sup> ، لما ذكرتُ لك ) ، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف

(١) الكتاب ٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١ .

(٣) القول في الكتاب ٦/١ .

(٤) في الكتاب ٦/١ « وبنوها » .

(٥) في الكتاب ٦/١ « حرف الإعراب » .

إعراب ، وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في العرب ، والثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده ، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب ، والإعراب الذي فيه ، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها

٥/ب اختلاف الإعراب باختلاف العامل ، فمن حيث كان معرباً/ وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، ولو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب ، كما لم يقل في ضرب إن فيه حرف إعراب ، بل قصد نص على أنه لا حرف إعراب فيه ، وهذا خلاف ما كان أبو بكر<sup>(١)</sup> رحمه الله يذهب إليه .

ورد الأخفش<sup>(٢)</sup> أنه لو كان حرف إعراب لسكان فيه إعراب صحيح

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، تلميذ أبي العباس المبرد ، آلت إليه الرياسة بعد موت الزجاج ، وهو أستاذ أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن الرماني ، توفي سنة ٣١٦هـ / ٩م ، انظر الفهرست / ٦٢ ، طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ - ١٢٥ ، انباء الرواة ٣/ ١٤٥ ، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، صاحب الخليل ، لم أجد عن سيبويه ، وكان معلماً لولده الكسائي ، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه إليه ، وكان أبو عمر النجدي وأبو عثمان المازني فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه . توفي سنة ٢١١هـ / ٩م . انظر الفهرست / ٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٢ - ٧٤ ، انباء الرواة ٣/ ٣٦ - ٤٣ ، زبهاش الأخير مصادر الترجمة .

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه (١) ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْتَهَاهُ وما يسم به ، فهو في ذلك كالتاء في طَلْحَةَ ، والياء في تَمِيمِي ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لأمه من جَرَى الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب ، وإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، والمعنى بحروف الإعراب هو نهاية الكلام المعربة سواء كان ذلك إزائماً أو أصلياً بعد أن يكزن الحرف ' ' بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهاياتها لالزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك فلما كان حذفها من الكلمة نزول به دلالة

---

(١) مذهب الأخفش والمازني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح في عدل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضاً الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير في قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع ، كما تزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية عينا منها أحرف إعراب كما أن هذه أحرف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه<sup>(١)</sup> والدليل على أن الوارفي (أخوك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بمسألة الإعراب ولا دلالة قولهم : أمرؤ وأبنؤ فأتبعوا ما قيل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنهم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف الأين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

٦/أ فإن قال (قائل)<sup>(٢)</sup> : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلب إلى حرف / آخر ، وليس المرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف الأين ، قيل له : حرف الأين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب، وإنما انقلبت

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

(أ) يرى الكوفيون أنها هي الإعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والأخفش والمبرد أن هذه الحروف دليل الإعراب

وليسست بإعراب ولا حروف إعراب .

(ج) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الإعراب

(د) ويرى الجرمي أن انقلابها هو الإعراب .

(هـ) وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان -

وهو خلاف الإجماع - انظر الإيضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ،

الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده

وعنده غيره في مثل هذا المقام .

في (أخيك) ونحوه ، وثبتت العمرة على حالة واحدة ، والميم في (ابنهم) لوجوب سكنون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تسكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ، فإذا سكن لما ذكرنا مما أوجب له السكون ، وجب أن يتبع ما قبله من الحركة كأنواع سائر حروف العلة المسكونة لما قبلها من الحركة نحو (مِيزَانٍ وَمِيزَاتٍ) فحرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنهم) انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنسكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (أهراً) و (ابنمأ) فيهما حرفا الإعراب ثابتان ولم يَجُز الثبات في أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس المطرد ، فقد صح وجود حرف الإعراب مقلباً غير النونية ، والجمع يدل أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة الإعراب دون أن يكون حره ، قولهم : (فَوَيْتٌ وَذُو مَالٍ) ألا ترى أن (ذُو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا الإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيديويه ، فلا يجوز أن يسكون علامة الإعراب دون أن يسكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم .

فإن قال : وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من الفريقين أسعدَ بهذه الحجية ، فيل له العلة التي لها لم يَجُز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة<sup>(١)</sup> هنا وهي بقاء الاسم على حرف

(١) في المخطوطة (زائلة) ، وانظر المقتضب ٤٢/١ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه وحقاق القنوين له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : مَمَّ فَأَبَدَلُوا الميم من الواو<sup>(١)</sup> .

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في ( ذُو ) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجْزُ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقل<sup>(٣)</sup> إذ العلة / التي لم يَجْزُ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِمَ ( شَيْتَة ) على من قال : ( يَا حَارِ ) رُدَّ

---

(١) القول في الأسماء الستة شبيهه بالقول في التثنية والجمع .  
فالعلماء اختلفوا في اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد.  
والواو والألف والياء هي حروف الاعراب ، وذهب المازني الى أن الباء  
في ( أب ) حرف الاعراب ، وانما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع  
الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة  
تكون اعراباً لهذه الأسماء في حال الافراد . فان أضفت هذه الأسماء  
في حال الافراد . . . فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة  
والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين .

انظر الانصاف ص ١٧ - ٢٢ .

(٢) في المخطوطة ( فان ) .

(٣) هكذا في المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .

الفاء<sup>(١)</sup>، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (مُ) الله<sup>(٢)</sup> فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيْمُنُ اللهُ) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في المتمكّنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم الميم من الواو التي هي تَيْنٌ في (فُوكَ) في الإفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يلزم من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين أحدهما حرف لين أجدراً لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون منوياً، وم يعملون المنوي في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتقدون به كمنوي وكقَضَوْا، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن ينوَى معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا ينوَى معه شيء أجدراً وأولى وهذا بيّن.

قال سيبويه: غير متحرك ولا منون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد: ليس بمتحرك في النية، كما أن حرف الإعراب

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٣٠.

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن بعض العرب يقول (مُ اللهُ لأفعلن) يريد: أيمُ اللهُ فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء»، الكتاب ٢/٣٠٩.

وقد تعرض أبو علي لهذه المسألة هنا، انظر ١٧٨.

(٣) يريد أن حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، انظر الكتاب

٤/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٢٢٤.

في (رَحَا) و (عَصَا) في موضع حركة هذا ، وفيه الفاعلة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون (رَحَاً وَعَصَاً) ونحوه ، لأن التننية لو دُون على ذلك لحد لصارت صورته صورة الواحد ، فكان أن لا يكون سَلْخاق التنوين له على حد (رَحَاً وَعَصَاً) أبلغ وأحكم .  
قال سيبويه : يكون في الرفع أَلِفًا ولم يكن واوًا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو<sup>(٢)</sup> الأصل ، فكان قائلاً قال : فهالاً كان التننية في الرفع بالواو كما كان الواحد بالضم ؟ فقال : كان بالألِفِ ولم يكن بالواو ليفصل بين التننية والجمع الذي على حد التننية<sup>(٣)</sup> ، وذلك أنه لو قيل : زِيدُونَ في التننية والجمع ، لالتبس<sup>(٤)</sup> التننية بالجمع .

فإن قال قائل : فكان يُضم ما قبل الواو في الجمع ، ويفتح ما قبلها

---

(١) في الكتاب ٤/١ « تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا » ، وقد ناقش الزجاجي هذه القضية وفلسف القول فيها فليراجع في كتابه الايضاح في علل النحو / ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) في المخطوطة ( وهو ) .

(٣) الجمع الذي على حد التننية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ٤/١ ، وانظر الايضاح في علل النحو / ١٢٣ .

(٤) أبو علي لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التبس الاسم في التننية » .

أ/٧  
 في التثنية ، قيل له : لم يَجُزْ هذا من غير جهة<sup>(١)</sup> : منها أن الذى فعل لمن  
 هذه القسمة آكدُ في الفصل وأبلغ ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ  
 من أن يكون / بحركة .

وأيضاً فلو جُمِلَ الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو في التثنية وانضمام  
 ما قبل الواو في الجميع لأدى ذلك في بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع  
 وذلك فيما كان آخره ألفاً ، ألا ترى أن ذلك يستوى فيه التثنية ، والجمع  
 لو كانا بالواو ، وفي أن يفتح ما قبلها<sup>(٢)</sup> في الموضعين التثنية والجمع .

فإن قلت : فانفتاح النون<sup>(٣)</sup> كان يفصل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد  
 عليها إذ كانت غير ثابتة ، وأيضاً لو جُمِلت التثنية والجمع بالواو في الرفع  
 لَلَزِمَ أن يُجعل النصب في التثنية والجمع بالألفِ ، وذلك غير جائزٍ لأنه  
 لا يفصل الاثنان من الجميع .

قال : ويكون<sup>(٤)</sup> في الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ، لِيُفَصِّلَ بين  
 التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ولم يعملوا  
 النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع .

قال أبو علي : كأن قائلاً قال له : هَلَّا جَعَلَ تثنية النصب بالألفِ كما أن  
 واحده الذى هو الأصل بالفتحة ، فقال لم يعملوا النصب ألفاً في التثنية ،

(١) يريد : من أكثر من جهة .

(٢) أى ما قبل الواو .

(٣) أى نون الجمع .

(٤) فى الكتاب ٤/١ ، « وتكون » أى الزيادة .

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لَزِمَ أن يسكون الجمع بالياء ، إذ لم يجوز كونه بالواو ، ولا بالألف ، ولما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعه إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعا لِمَا الْجُرَّةُ منه أولى<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : كأن قائلًا قال : فهَلَّا أتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فجعل بالألف ، كما أن تثنية المرفوع بالألف ، فقال : جعل النصب في التثنية بالياء دون الألف ليسكون مثله في الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليسكون تابعا للياء التي الجرّة منها للزومه الاسم فإنه لا يفتقل عنه .

قال : وتسكون الزائدة<sup>(٢)</sup> الثانية نونًا كأنها عَوْضٌ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تسكون عَوْضًا من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

(١) الكتاب ٤/١ وفيه « وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى » .

(٢) في الكتاب ٤/١ « الزيادة » اشار الى احدى الزائدتين اللتين تلحقان الاسم في التثنية .

(٣) الكتاب ٤/١ .

إعراباً فكيف لزم أن يسكون فيه عوضاً وفيه الشيء المَعْوَضُ منه ؟  
قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد  
له حركة / في غير هذا الموضع ولم تزد له هنا ، بل صار ذلك في انقلاب ٧/ب  
نفس الحرف لزم أن يكون منه عَوَضٌ للنقصان اللاحق له عما عليه المُعْرَبَات  
ألا ترى أنه قد نَقَضَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب ، ولم يُسْتَفْهِم  
أن يَوعُوضَ من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوَضُ إنما هو من  
الحركة لا من الإعراب ، ألا تراه قال : كأنه عَوَّضَ من الحركة والتنوين<sup>(١)</sup>  
ولم يقل : عَوَّضَ من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .

قال : ولم يجعلوا النصب ألقاً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع  
كان يَنْفَتِحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتسكون التثنية  
والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يسكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح  
ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع .

(١) إشارة لقول سيبويه في الكتاب ٤/١ .

(٢) الكتاب ٤/١ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، إليه انتهى علم النحو بعد الجرمي  
والمازني قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله  
ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول  
المتقدم . توفي سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م انظر ترجمته في الفهرست / ٥٩ ،  
طبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين / ٩٦  
- ١٠٧ انباه الرواة ٣/٢٤١ - ٢٥٢ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من  
مصادر ترجمته .

قال : قد يَنْتَقِلُ إلى الفعل (١) .

قال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (٢) : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجرُّ لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جمعت. التثنية بالألف ، وهو مع ذلك منتقل ، والرفع أيضاً ينتقل .

قال : فيكون الأولى (١) حرف إعراب .

قال أبو علي : قوله : فيكون جواب لقوله : ( وَلَمْ تَسْكُنْ مَنْوَنَةً ) وَلَمْ تَلْزَمَهَا (١) الحركة ) أي لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الألف حرف إعراب ، والنون

(١) يعنى الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ٤/١ .

(٢) أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي ، وصفه المرزبانى بأنه غير متسع فى الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مساءلته ، توفى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وقيل سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م انظر الفهرست / ٨٣ . طبقات النحويين واللغويين / ١١٥ - ١١٦ ، انباء الرواة ٧٦/٢ - ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) فى الكتاب ٥/١ « فيكون الأول حرف الاعراب » أى أول الحرفين اللذين بلحقان المضارع اذا نبيته ، الا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء فى أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا نبيت فرفعها نبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين ( وهو الألف ) فى حين تكون هذه الألف فى الأسماء حرف اعراب والنون بعدها عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد .

(٤) فى الكتاب ٥/١ « ولا » .

بدلاً من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنون بدلاً من الحركة والتنوين .

قال : ( وفي التثنية لم تسكن بمنزليته )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يريد أن واحد الأسماء تلحقه الحركة والتنوين ويأزّمه ذلك إذا مُنّي ، والفعل ليس كذلك .

قال : ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم<sup>(٢)</sup> ، قال أبو علي : يقول : إن النون لما كانت متحركة وكانت تسقط في الجزم علم أنها ليست حرف إعراب ، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها ، لكنها كانت تثبت وتُحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحذف حركاتها .

قال : ولم يسكنوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن<sup>(٣)</sup> قال : أكلوني البرانيث<sup>(٤)</sup> /

أ/٨

قال أبو علي : إنما قال لأنها<sup>(٥)</sup> كأن قاملاً قال له هلاً حذفت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) الكتاب ٥/١ .

(٣) في الكتاب ٥/١ « في قول من قال » .

(٤) الكتاب ٥/١ .

(٥) في المخطوطة « لأنه » والتأنيث على معنى ( الجملة أو العبارة )

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمارٍ وجمعٍ بل أُثْبِتَتْ وَحُرِّكَ السَّاكِنُ الثَّانِي بِالسَّكْرَةِ .

قال : فيمن قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ ينزلة (١) التاء في قُلْتَ ، وقالت .

قال أبو علي : شَبَّهَ الألف في (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) بالتاء في قُلْتَ ، لأنها تكون ضمير الفاعلين ، ودليلاً للتثنية غير ضمير ، كما أن التاء في قُلْتَ قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً (٢) وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) فتكون لذلك كالتاء في قالت في أنها حرف وكالتى في أنت ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردة من الضمير كما تكون التاء للخطاب في أنت مجرداً من معنى الاسمية ، واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين ، وتوافقُهُمَا التاء في قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيها ، ويخالفان هذه التاء التى في قالت في أنهما يكونان اسمين في (الزَّيْدَانِ ضَرَبَا) (٣) .

قال أبو علي : وكون الواو والألف (٤) لعلامة التثنية والجمع أعم من

(١) فى الكتاب ٥/١ « وبمنزلة » .

(٢) أى تكون التاء فى ( قُلْتَ ) ضميراً للمخاطب .

(٣) أى أن ألف التثنية فى ( ضربا ) تكون اسماً ، وتعرب فاعلاً .

وأما فى مثل ( الزيدان ) فهى حرف اعراب .

(٤) يكون الكلام متسقاً لو قدم الألف هنا ، وذلك لأنها تخص

التثنية ، وهى مقسمة على الجمع ،

كونهما للضمير ، لأنهما لا يكونان ضميراً<sup>(١)</sup> إلا وهما يدلان على التثنية والجمع ، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعَدُّمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا إسمية فيهما موجودة كالكاف في ( ذَلِكَ وَالنَّبَاؤُكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ ) والتاء في ( أَنْتَ )<sup>(٢)</sup> ألا ترى أن الكاف في أرايتك لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى ، والمخاطب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسم المنرَّد المعرفة في النداء لوفوعه موقع ( ما ) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للنساء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب ، كما لا تستحقه ( ما ) في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وذكر سيبويه تاء أنت في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

---

(١) الصواب ( ضميرين ) ، والوجه الذي ذكره أبو علي جائز .  
(٢) يرى سيبويه أن ( أنت ) للواحد المخاطب ، انظر الكتاب ١/٣٧٧  
كما يقرر في موضع آخر أن تاء ( أنت ) بمنزلة الكاف في ( ذلك ) ،  
الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن ( أنت ) لا تقع في موضع التاء  
التي في ( فَعَلْتَ ) كما لا تقع ( أنتم ) في موضع ( تَمَّا ) التي في  
( فَعَلْتُمْ ) ، ولا يقع ( أنتم ) في موضع ( تُمْ ) التي في ( فَعَلْتُمْ ) ،  
ولا ( أنتن ) في موضع ( تَنْ ) التي في ( فَعَلْتَنْ ) ، انظر الكتاب ١/٣٧٨  
(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

يُنبئ <sup>١</sup> لمن زعم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنت اسم <sup>(١)</sup> . قال :  
وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إهراباً  
كما لا يستحقها في قوله : ﴿ فَيَمَّا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .  
مَسْأَلَةٌ :

يدلُّك إجرؤهم للتاء <sup>(٢)</sup> في المؤنث مجرى الياء في مسهلين أن المذكر  
هو الأول لأنه لم يمنع هناءً من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب  
في التثنية والجمع ، وإنما فعل هذا بالتاء ، لِيُتَّبِعَ المؤنث المذكر إذ كان  
الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعهم بعض الكلام بعضاً وإن لم يكن  
في المتبوع العلة التي في الشيء الذي يتبع ذلك مثل ( تَعْدُ وَتَعْدُرُ بِنَا ) <sup>(٣)</sup>  
ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَفْعَلْنَ لِإِتْبَاعِ فَعَلْنَ .  
قال : وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة نحو تَفْعَلَيْنِ <sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لا يخلو من أن يسكون <sup>(٥)</sup> علامة مجرداً من الضمير  
أو ضميراً <sup>(٦)</sup> ، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميراً للزيم أن تثبت  
في فعل الاثنين كما تثبتُ التاء في قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علمنا أنها

(١) انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) في المخطوطة من غير همز في الكلمتين .

(٣) في المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ١/٥ ؛ وأبو علي قد اختصر العبارة وأتى ببثال واحد

فقط وهو زيادة التاء في حالة الرفع فقط .

(٥) في المخطوطة ( تكون ) .

(٦) أي ياء المخاطبة في مثل ( تفعلين ) .

ضمير وليست بعلامة ، فإن قال قائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حذفت في التثنية وإن أثبتت التاء في قامتها لما كان يدخل من الاستئصال في مثل ( تَضَرَّبِيانِ ) لو قيل ، لتوالي الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستثناة ، فحذفت لذلك لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يستقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستقل ذلك فيها ، وإنما يستقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : لِكْتُبِيكَ فَأَعْمَ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لسا كانت غير لازمة ، وتقول ( بِسَكَّاتٍ )<sup>(١)</sup> ، فتجمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُستقل هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستئصال لكان جديراً أن تثبت في مثل : ( قَمَّ وَبِعَ ، وَشِ ثوباً ) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يُقَوَّى أنها ليست علامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً فلو كان حذفها للاستئصال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطراب الشعر كما يردون الأشياء التي تخفف وتحذف للاستئصال إلى أصولها ، فإن لم يرد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قال قائل : فهلاً ثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكر في مثل : أ / ٩ ( أَنْتَ تَفْعَلُ ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاً ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن ( فَعَلَ ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

(١) هكذا في المخطوطة ،

للضمير **يَعْلَمْتُ** أن (**فَعَلْتُ**)<sup>(١)</sup> علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له :  
إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإتينا علمنا أن التاء  
في (**فَعَلْتُ**) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً  
لم **تَثَبَّتْ** (٢).

**قال** : (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي **وَفَعَلَ** شيئاً واحداً)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما  
( **عِنْدَمَا** )<sup>(٤)</sup> اتصل بضمير المؤنث المشابهته (**فَعَلْنَ** **وَفَعَلَتْ**) بأبعد من  
إعرابه المشابهة الاسم .

**قال** : ولأنها قد **تُبْنَى** مع ذلك على الفتحة في (**هَلْ تَفْعَلْنَ**)<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : أراد<sup>(٦)</sup> بقوله : (**هَلْ تَفْعَلْنَ**) موضعاً بنى فيه الفعل  
المضارع فقال : جاز بناؤها مع علامة الضمير في (**تَفْعَلْنَ**) كما جاز بناؤها  
مع النون ، بل بناؤها في **تَفْعَلْنَ** أجدر لبناء **فَعَلْنَ** ، وإنباءه إياه .

(١) يعنى التاء فى ( فعلت ) .

(٢) فى مثل قولك ( فعلتُ هى كذا ) فالتاء باقية مع وجود الضمير

( هى ) .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) فى الكتاب ٦/١ « ولأنها قد تبني مع ذلك على الفتحة فى قولك

( هل تفعلن ) ، .

(٦) فى المخطوطة ( أرى ) .

**قال** : : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر<sup>(٢)</sup> ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنوية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالة على الزمان ، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يختص حدثاً بعينه بل يعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يسكون من العام ، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر .

ومما يدل على أوليتها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فقد علم بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان<sup>(٣)</sup> لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب ، وهو عليه أسهل ، وإماتة تكون الدربة بحسب كثرة المادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أن المتكلم

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضا الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « وبين عند أهل اللغة » .

ب/٩ باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلّة اعتياده لذلك وكذلك المتكلم بالفارسية<sup>(١)</sup> / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية<sup>(٢)</sup>، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يسكّر ذلك في عاداته، ولم<sup>(٣)</sup> يرتضّ به لم يخف عليه، ولذلك اعتدّ بالمُعجَمَةِ (في الأعلام)<sup>(٤)</sup>، وقيلاً وإحدى المواقع من الانصراف<sup>(٥)</sup>، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لفة في لفته، فإذا كان كذلك، كَبِتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال<sup>(٦)</sup> وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخف منها)<sup>(٧)</sup>، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته ألزمت<sup>(٨)</sup> ذلك خلقتها، ولم يُلزم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله<sup>(٩)</sup>، فلما احتمل الزيادة الخفيف للخذة لزم ألا تلحق الزيادة

- 
- (١) زاد في المسائل البغداديّات / ٥٤٣ « كثيرا » .  
(٢) في المخطوطة « سهول الفارسية » وما أثبت مأخوذ من المسائل البغداديّات / ٥٤٣ . وفي هذا القول إشارة الى معرفة أبي علي باللغة الفارسية ، وان كان علمه فيها لا يرقى الى درجة علمه باللغة العربية .  
(٣) في المسائل البغداديّات / ٥٤٣ « فلم » .  
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديّات / ٥٤٣ .  
(٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .  
(٦) يعنى سيبويه .  
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديّات / ٥٤٤ .  
(٨) في المسائل البغداديّات / ٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .  
(٩) في المسائل البغداديّات / ٥٤٤ « اذ كان الثقل عسكه » .

غير الخفيف ليعُدّه من الخففة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فلحِقَه الجزم والسكون<sup>(١)</sup> .

**قال :** ( حيث قاربَ الفعل في الكلام ووافقهُ في البناء )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أن التَّمَتَ مأخوذٌ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

**قال :** وأما مضارَعَتُهُ في الصِّفَةِ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يريد : وأما مضارعة الصِّفَةِ الفعل .

**قال :** اعلم أن النِّكْرَةَ أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أبعدها من أن لا تنصرف ، ومن أن لا تُشبه الفعل<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أورد أبو علي هذه المسألة بنصها في المسائل البغداديات ، وجاءت في المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسأله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليقة ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف في النصين يكاد يكون في العبارة الأخيرة حيث جاءت في البغداديات على النسق التالي « فلما احتبل الزيادة الخفيف للخفة ، وكان الثقل خلفه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريفه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون » .

• (٢) الكتاب ٦/١

• (٣) الكتاب ٦/١

• (٤) الكتاب ٦/١

• (٥) الكتاب ٦/١

**قال :** ثم يُدخِل عليها ما تُعرَفُ به <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : نحو أن نَنقُلَ اسمَ نَسَكِرَة لِنوعٍ إلى شخصٍ بعينه  
كرجلٍ يسمَّى بـ (أسدٍ) <sup>(٢)</sup> ، وهذا النقل في تعريفه هذا المُتَّكِرِ كالألف  
واللام في تعريفهما إياه .

---

(١) الكتاب ٦/١ ، وفي المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) في المخطوطة « بأسد » .

هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه<sup>(١)</sup>

**قال :** وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على صَرِّين :

أحدهما : أن يدخل في غير الإيجاب .

والآخر : أن يدخل في الإيجاب .

فالأول كثيرٌ والثاني عزيزٌ .

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت : هل من أحدٍ في الدارِ ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأحمدُ مُرْتَفِعٌ بـ ( ما ) وهي الحجازية<sup>(٤)</sup> ، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

(١) الكتاب ٧/١

(٢) الكتاب ٧/١

(٣) سورة الحاقة ، آية ٤٧

قوله تعالى ( من أحد ) جار ومجرور في محل رفع بما ، و ( منكم ) متعلق بمحذوف حال من ( أحد ) وقوله ( حاجزين ) خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون في موضع جر والخبر ( منكم ) ملفي ، ويكون متعلقا بحاجزين . انظر معاني القرآن وعرابه ٢١٨/٥ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٥/٥ ، تفسير الفرطبي ٢٧٧/١٨ .

(٤) العرب في استعمال ( ما ) فريقان ، التميميون ويرون أن حكم ( ما ) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون

كما لم تمتنع ( إن ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله ثمالي ؛  
 ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ غَيْرُهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالجار مع الجرور في موضع رفع ولذلك  
 أتبع ( غيرُهُ ) في إعرابه<sup>(٢)</sup> ، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل  
 كالاسم بعد إلا في قولك : ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ ، وكلا الأمرين  
 يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل من أحدٍ ، و ﴿ هل  
 أ / ١٠ / أ لفا / من شفعا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما الإيجاب<sup>(٤)</sup> فهو الباء في قولك : ( بِحَسْبِكَ صُنْعَ الْخَيْرِ ) ، فهذه  
 الباء دخلت على اسم كان مبتدأ ، يدلُّك على ذلك أن الثاني فهو هو الأول  
 في المعنى لأنَّ صُنْعَ<sup>(٥)</sup> الخير هو الحَسْبُ في المعنى ، كما أن زيدا هو المنطلق  
 في ( كان وإن ) ولا يجوز أن يقال في نحو : لِزَيْدٍ مَالٌ وَنَعَمٌ<sup>(٦)</sup> وَهَبِيدٌ  
 إن الجسارَ هنا داخل على المبتدأ ، لسكن موضعه<sup>(٧)</sup> لأن الثاني ليس

أثر لفظي فتهمل ، والحجازيون يرون اعمالها في المبتدأ والخبر كما تعمل  
 ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر مغنى اللبيب / ٣٩٩ ، شرح  
 شذور الذهب / ١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ ، ٣٢

(٢) على معنى « مالك اله غيره » .

(٣) يريد « فهل لنا من شفعا » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(٤) أى الجار الذى يدخل فى الإيجاب على المبتدأ .

(٥) فى المخطوطة « صنيع » .

(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .

(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .

بالأول<sup>(١)</sup> ، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكن موضعه نصب ، لأن<sup>(٢)</sup> المعنى : المالُ ثَبَتَ لزيدٍ ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك : ( لزيدٍ ) بعد فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبك ، فينبغي أن يكون رفعاً لأنك لم تُضِفْ إلى ( حَسَبِ ) شيئاً بالباء كما أضفت الثبَّات باللام إلى زيدٍ في قولك : المسالُ لزيدٍ ، ولزيدٍ مالٌ ، فوضع بحسبك رفع بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعاً ، وأنشد أبو زيد<sup>(٣)</sup> :

بحسبك في القوم أن يعلموا      بأنك فيهم غنى مُخِرٌّ

(١) أى فى قولك « لزيدٍ مالٌ » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحانة الأولى فى « بحسبك صنَّعَ الخبر » لأن صنَّعَ الخبر هو فى معنى الحسب .  
(٢) البيت من المنقارب ، للأشعر الرقبان الأسدى ، انظر نوادر أبى زيد / ٢٨٩ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :  
تجانف رضوان عن ضيفه      ألم يأت رضوان غنى النذر  
وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ١/ ٤٩٦ ، سر صناعة الاعراب ١٣٨/١ ، الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، ٣/ ١٠٦ ، شرح المفصل ٢/ ١١٥ ، ٨/ ١٣٩ ونسبه إليه الجاحظ فى الحيوان ١/ ٣٦١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/ ١٤٦٩ ، الانصاف / ١٧٠ ، وروى الميدانى القصيدة كاملاً وقصتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر ( الأشعر الزفیان ) ، انظر مجمع الأمثال ٣/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٣/ ٢٩٨ ، وأنشد أبوعلى البيت فى المسائل العسكرية / ٥٨ ( ) وفيه شاهد على زيادة الباء مع المبتدأ اذ المراد « حسبك » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قال تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » ( سورة الأنفال آية ٦٤ ) كما أن هذه الباء تزداد أيضاً مع الفاعل ومثله قوله تعالى « وكفى بالله حسيباً » ( سورة النساء ، آية ٦ ) .

( ٤ — التعليقة )

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر<sup>(١)</sup>

قوله: (٢)

\* كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ \*

حذَفَ الياءَ مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحي ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حذَفَ الياءَ مع الألف واللام من الأبد<sup>(٣)</sup> كما يحذفها مع التنوين<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٨/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمي وتامه :

● ومسحت باللنتين عصف الاثم ●

نسبه اليه سيبويه ، انظر الكتاب ٩/١ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لتلك الكتاب ، انظر ج ١ ، ق ١٧٣ ( المدينة ) ، وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٧٧/١ (الريح) ، قال أبو العلاء: ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد / ٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر / ١٢٠ ، مغنى اللبيب / ١٤٣ ، الانصاف / ٥٤٦ ، شرح المفصل ٣/١٤٠ ، والشاعر يريد ( كنواحي ) ولكنه اكنفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضممة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) في مثل قول الله تعالى « أولى الأيدي والأبصار » ( سورة ص ، آية ٤٥ ) فالياء لا تظهر في الوصل انظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٦ . قال القرطبي : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفي ( أولى الأيدي ) بغير ياء في الوصل والوقف على معنى أولى القوة في طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبي ١٥/٢١٨ .

(٤) في مثال « جوارٍ ، وغواشٍ » ونحو ذلك .

قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

..... وَلَاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي: حُذِفَ النون من (السِّكِنُ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزَاد حيث يَزِدُن ثمانية وثلاثة واربعة، وتُبَدَّل منها<sup>(٢)</sup> في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي، وكان حكمه صَنَعَاوِي (وَبَهْرَاوِي)<sup>(٣)</sup> فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (صَرَبْتُ زَيْدًا)،

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي، والاشارة هنا الى قوله من

الطويل :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني ان كان مأوك ذا فضل  
وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١، وفيه شاهد على حذف النون من  
( لكن )، ضرورة لالتقاء الساكنين، وهو يريد ( ولكن اسقني ) وكان  
الوجه كسرهما، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت  
وسكن ما بعدها، انظر المسائل العسكرية ٩٥/، وانظر أيضا شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٧٢ أ ( المدينة )، تاويل مشكل القرآن  
٣٠٦، الخصائص ٣١٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣/٢  
( الريح )، قال: « كان حقه أن يحركها لولا الضرورة » انظر أمالي ابن  
الشجري ٣٨٥/١، المتصف ٢٢٩/٢ - ٢٣٠، ضرائر الشعر ١١٥/،  
الانصاف ٦٨٤/، مغنى اللبيب ٣٨٤/، أوضح المسالك ١٩٣/١، وانظر  
أمالي المرتضى ٢١١/٢، وللبيت وأبيات أخرى معه قصة في الخزانة  
٣٦٧/٤ .

(٢) الضمير عائد على حروف اللين .

(٣) ما بين المعفوفتين زيادة يقتضيها المعنى، وبهرة مدينة بمكران

انظر معجم البلدان ١٥١/١ .

و ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup> ، وتكون إعراباً في تضرعان ، كما يكون أبعاض هذه الحروف إعراباً أعنى الحركات .  
**قوله : الأَضْحَمَّا**<sup>(٢)</sup> .

(١) في قوله تعالى « لنسفعا بالناصية » سورة العلق ، آية ١٥ .  
 (٢) الكتاب ١١/١ ، وهو اشارة الى قول رؤبة من الرجز :

● ضخم يحب الخلق الأضحما  
 انظر الديوان ١٨٣/١ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطما

● والعدد الغطامط الغطما

● ثمت جئت حية أصما

● ضخما يحب الخلق الأضحما

وقد أنشده سيبويه هنا برفع ( ضخم ) ، وأنشده في موضع آخر :

● بله يحب الخلق الأضحما

والبدء كما قال الأعم هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ،  
 وعلى رواية الديوان ( ضخما ) بالنصب صفة للمنصوب ( حية ) والى ذلك  
 أشار ابن بري ، انظر اللسان ( ضخم ) ، وأنشده السيرافي في شرحه  
 للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / أ ( المدينة ) بالرفع ، قال ابن السيرافي :  
 « والشاهد فيه على أنه شدد الميم من ( الأضحم ) وهو على ( أفعلا )  
 مثل ( الأحسن ، والأكرم ) ثم وصل الميم بالألف التي للاطلاق ، وهذه  
 الميم لا تشدد الا في الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضحم  
 الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، ( سلطاني ) ، قال ابن  
 السراج : « وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف » الأصول ٤٥٣/٣  
 وانظر الافصاح ٢٣٣/١ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر ٥١/١ ، سر  
 صناعة الاعراب ١٦٢/١ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة  
 ج ٣ ، ق ٢ والصباح ( ضخم ) .

قال أبو علي : إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرف للقاوية في الوصل مجراه في الوقف ، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَبَّ) (١) ، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قال : الضَّخْمَا لم تسكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خِدَبَّ (٢) ونحوه مما هو على (فِعَلَّ) (٣) .

وقول الآخر (٤) :

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ  
وَقَلَّمَ . . . . .

(١) القيرشبنب فيما روى الأزهري عن الأصمعي هو الرجل الآكول وعن ابن الأعرابي هو ساء الحال ، وأنشد :

- كيفاً قرئت شيخك الأزبا
- لما أتاك بائساً قرشبا

انظر تهذيب اللغة (ق ، ش ) ، وانظر أيضا اللسان ( قرشب ) .  
وانظر البيتين في الاستدراك / ٧٤ ، ووازن بين الروایتين .  
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتي الحديث عنه في الورقة ٢٠٣ ، يقال : بعير وشيخ خدب : ضخم قوى شديد .  
انظر تهذيب اللغة ( خدب ) .

(٣) ( خِدَبَّ ) ثلاثي ملحوق بما جاء من الصفات على ( فِعَلَّ ) مثل ( هزبر ، وقمطر ) والزيادة في ( خدب ) هي زيادة تضعيف لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر في العربية .  
انظر الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :

يهديت فباطولت الصدود وقلما وصال علي طول الصدود يدوم

قال أبو علي : ( قَلَّ ) حكاه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أُدخِلت عليه ( ما ) كَقَفَّتهُ وهيأته للدخول على الفعل كما تهىء ( رَبَّ ) للدخول على الفعل ، فكان حكاه أن يليه ( يَدُوم ) دون ( وِصَال ) ولا يجوز أن يرفع ( وصال ) بـ ( يدوم ) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ ( يَكُونُ ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدَّره ، لأنه موضع فعل

←

وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشنتمري نسبه للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب وهامشه ١٢/١ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لمؤنث ( صَدَدْتُ ، فأطولت ) إلا الاصبهاني فقد قال في الأغانى ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه ( صرمت ولم تصرم وأنت صرومت ) » ووصفها بأنها طويلة ، وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين الى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صرمت      وكيف تصابي من يقال حلِيم  
صددت فأطولت الصدود ولا أرى      وصالا على طول الصدود يدوم

فروى الشعر على أنه خطاب لمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبه ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف ١٤٤/١ ، قال ابن عصفور : « يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين ( قلما ) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور . ضرائر الشعر ٢٠٢/٠ . انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة ٢٠٣/٠ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣/٠ . ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الناعل ( وصال ) على الفعل ( يدوم ) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو ( يَكُونُ ، أو يَبْقَى ، أو يَبْقَى ) ، أو نحوه مما يفسره . وقد جاء هذا البيت ، والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ هذا وقد ورد هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة اليه . انظر ديوانه / ٢٠٧/٠

١٠/ب كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلْأُ) التي /للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء ، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قُلْ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ، ويدلك على مضارعة له قوله : قُلْ رجل يتُولُ ذلك إلا زيدٌ ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) على أن تُبدلَ زيداً من القوم ، فسكما جرى هذا مجرى حرف النفي ، فجاز فيه ما أعلمتكم ، كسذا جرى في قوله : فلما يدوم وصال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التثنية .

**قوله : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (١)**

(١) هذا صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي ، وتماهه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلام : بأنه «مما أنشده الأخفش في الباب» وفيه شاهد على اثبات الياء في (يأتيتك) في حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهامشه ١٤/١ - ١٥ ، وأنشده سيبويه في مكان آخر دون أن ينسبه لأحد ، وقال : «فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل» الكتاب ٥٩/٢ . وقال الأعلام : «هي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله» وانظر أيضا كتاب معاني القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والعجوة لأبي علي ٢٤٤/١ (ناصف) .

قال أبو علي : قدّر إسكانه عن الغم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة  
وأجراه مجرى الصحيح، كما أجزاه الآخر مجرى الصحيح، فحركه بالكسر  
تشبيهاً بالحرف الصحيح في قوله : غور ماضي<sup>(١)</sup> ، وفي الغواني<sup>(٢)</sup> .

←

الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، كتاب الجمل / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، النوادر في  
اللغة / ٥٢٣ ، الخصائص / ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، وقال ابن جنى « ورواه بعض  
أصحابنا (المُ يأتيك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان  
عن الأصمعي (ألا هل أذاك والأنباء تُشمي) « انظر سر صناعة الاعراب  
٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضا المقرب / ١ / ٥٠٣ ، ٢٠٣ ، رصف المبانئ / ١٤٩ ،  
المفصل / ٣٨٧ ، شرح المفصل / ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ الجنى الداني / ١١٢ ،  
ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف / ٣٠٠ ،  
كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافا كما أن منهم من يقول انه  
أسقط الهمزة من (يأتبك) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين  
انظر الجمل في النحو المنسوب للخليل / ٢٠٤ ، وانظر أيضا المسائل  
العسكريات / ٢٦٢ ، الصناعتين / ١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل:  
فيوما يجارين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول  
وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب  
٥٩ / ٢ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ لتقف على الاختلاف في رواية هذا البيت ،  
وابن الشجري يروي البيت (ويوما ترى منهن غول تغول) وينسبه  
لأعرابي من بني كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند  
الذي جاء به سبويه ، اذ سبويه يقول : « وأنشدني أعرابي من بني كلب  
لجرير ٠٠٠ انظر أمالي ابن الشجري / ٨٦ / ١ ، وانظر الحجة / ١ / ٢٤٤  
( ناصف ) ، الخصائص / ٣ / ١٥٩ ، المنصف / ٢ / ٨٠ ، ١١٤ ، وانظر أيضا  
شرح المفصل / ١ / ١٠٤ ، شرح التصريح / ٢ / ١٢ ، وانظر شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٦ .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :

**قوله : أَلَا لَا أَرَىٰ ائْتَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً<sup>(١)</sup>.**  
قال أبو علي : ائتين معتلة اللام محذوقتها ، ولذلك ألحقت ألف الوصل

←

لا بارك الله في الغواني هل يصيبحن الا لهن مطلب  
انظر ديوانه / ٣ ، ورواية الديوان ( في الغواني فما ) وعندئذ  
لا شاهد فيه وفي المصنف ٨١/٢ ( في الغواني فهل ) ، ولا شاهد فيه ،  
لكنه رواه في موضع آخر ٦٧/٢ ( في الغواني هل ) وقال : « فجر ياء  
( الغواني ) حين احتاج الى ذلك وشبهه بباء ( الضوَّارِب ) » انظر أيضا  
شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ١٥/٢ ( الريح ) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤ ،  
الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمع ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ،  
اللسان ( غنا ) .

(١) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وتماه :

● على حدثان الدهر ، منى ومن جمل ●

البيت في ديوانه / ١٨٢ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلى بثينة ، أو أبدت لنا جانب البخل  
وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين  
أصحابه أن الرواية ( ألا لا أرى خلتين ) وهذه هي الرواية ، والأولى  
ليست بنبت . انظر النوادر في اللغة / ٥٢٥ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١ ،  
الصناعاتين / ١٦٩ ، وفي شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضل تفصيل عن حقيقة  
هذه الهجزة في كلمة ( ائتين ) ، ومثل ذلك في شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ،  
وأنشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣  
وهو عنده من انشاد أبي الحسن ( الأخفش الأصغر ) اللسان ( ثنى )  
وقد أنشده من غير نسبة .

والبيت ليس في الكتاب ، وأبو علي يرى أن ألف ( ائتين ) مثل ألف  
( اسم ) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن ألف وليست أصلية .

كما أُلْحِقَ (اسمٌ) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المعتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يسكونا في الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء في اثنين فنقلية عن ألف التثنية وليست بإلام الفعل ، بل اللام محذوفة وهى ياء ، لأنها من تقيت ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما ( امرؤٌ ) فالأمةُ أيضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا خُفِّتْ وأسكن ما قبلها فقييل ( مرءٌ ) تقول في تخفيفه ( مرءٌ )<sup>(١)</sup> .

**قال :** والمفعول الذى لم يتعدَّه فعله ولم يتعمدَّ إليه فعل فاعل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : قوله : لم يتعدَّه إليه فعل فاعل ، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التى هى ( ضُربَ ) المسماة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها فى ( ضُربَ زيدٌ ) إلى مفعول فونصبه ، كما جاوز فى ( أعطى زيدٌ درهماً ) إلى المفعول الذى هو الدرهم المنصوب .

**قال :** وقال بعضهم : ذهبَتِ الشَّامُ ، شبهةٌ بالمبهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ( المرء ) لغة هذيل فى ( المرء ) ، قال أبو خراش .  
جمعت أموراً ينفذ المر بعضها من العلم والمعروف والحسب الضخم  
أى بعض هذه الأمور التى فىك تجعل المرء نافعاً ، فكيف وقد اجتمعت  
كأها فىك ؟ انظر ديوان الهذليين / ١٢٢٥ .

(٢) فى الكتاب ١/١٤ ، « الفاعل الذى لم يتبعده فعله إلى مفعول ،  
والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١/١٤ .

قال أبو علي : يَتَمَيَّنُ الْمَسْكَنُ الْمُهْمَمُ مِنْ الْمُخْتَصِ بِأَنْ يُحَدَّ وَيُخَصَّ بِمَحْدُودٍ تَشْمَلُهُ ، وَالْحُدُودُ الْمَخْتَصَّةُ ، فَأَمَّا الْمُهْمَةُ نَحْوُ ( خَلَاتِنَ ) فَلَا يُمْكِنُ تَحْدِيدُهَا لِأَنَّهَا / لَيْسَتْ مَوَاضِعَ بِأَعْيَانِهَا .

**قوله :** ... .. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلَبُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : الطَّرِيقُ مَوْضِعٌ مَتَمَيِّزٌ مِثْلُ الدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَنَحْوِهَا

---

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهو قوله:  
لَدُنْ بَهْزِ الْكُفِّ يَعْسَلُ مَتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلَبُ  
وهو أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وهامشه ١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين / ١١٢٠ « لَدُنْ بَهْزِ » أي تلذذ الكف بهزه ، ومعنى عَسَلَ الطَّرِيقُ أي عسل فيه أي اضطرب متنه في جربه .  
وقد أنشأ أبو علي على ( الطَّرِيقِ ) في هذا البيت مسألة في كتابه ( المسائل البغداديات / ٥٤٩ - ٥٥٢ ) وهي لا تختلف عما في التعليقة الا يسيرا .  
وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما .  
وانظر البيت في النوادر في اللغة / ١٦٧ ، الكامل / ٣٦٩/١ ، وأنشده ابن الشجري شاهدا على حذف ( في ) ضرورة وكان حقه أن يقول ( عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ ) ، انظر أمالي ابن الشجري / ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت أيضا في الايضاح العضدي / ١٨٢ الخصائص / ٣١٩/٣ ، تلخيص البيان / ٥٢ ، ٣٣٥ ( عالم الكتب ) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٣٣٠ ، مغنى اللبيب / ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، العينى / ٥٤٤/٢ ، الخزانة / ٤٧٤/١ ، الأشموني / ٩١/٢ ، الهمج / ٢٠٠/١ ، الدرر / ١٦٩/١ ، اللسان ( عسل ) النكت / ١٦٩/١ .

وكذلك البيت<sup>١</sup>، وليس مثل (حَلَف) <sup>(١)</sup> وما أشبهه<sup>٢</sup>، لأن المبهمة ينتقلن مع انتقال ذى الظروف، فيجوز أن يسكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمبهمة، فبيّن أن (حَلَفًا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والمختصات.

فأما قول أبي عمر <sup>(٢)</sup>: ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمهم، بل البيت أقعد في الاختصاص من الشام إذ لا يحمّل وجهاً غير التخصيص، والشام قد يحوز أن يُحمّل على إحدى الجهات الست،

---

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « وليس مثل تقدم ، وخالف » يريد الظروف المكانية المبهمة .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو » والواقع أن الراى يحكى عن أبي عمر الجرمى لا الى أبي عمرو بن العلاء فالجرمى يرى أن قولنا : دخلت البيت ودخلت فى البيت سواء مثل قولنا : حئتك وجئت اليك ، فهو كالمفعول به الذى يتعدى اليه تارة بحرف جر ، وتارة بغيره . انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ، قه / ، النكت ١٦٩/١ وأبو عمر الجرمى هو صالح بن أبى اسحاق البجلي ، أخذ النحو عن أبى الحسن الأخفش ، وكان رفيق المازنى ، قيل انهما السبب فى اظهار كتاب سيبويه . قال المبرد : كان الجرمى أغوص على الاستخراج من المازنى وكان كئبر المناظرة فى النحو ومسائل اللغة ، ناظر الأصمعى ، وتعلب وغبرهما توفى سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م . انظر ترجمته فى الفهرست / ٥٦ - ٥٧ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٦ - ٧٧ ، انباه الرواة / ٢ - ٨٠ - ٨٣ وبهامش الأخير مزيد من المصادر عن الجرمى .

وإن كان سيبيويه قد حمّله على الاختصاص<sup>(١)</sup> وإنما الذي يمتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحواً (قام) يمنع من التعدى إلى جميع هذه المختصات من الظروف المسكانية، كما امتنع من التعدى إلى سائر الأسماء المختصة بغير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعنى ذهبتُ الشام، ودخلتُ البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاتساع، والأصل ذلك، فدخلتُ غير متعد، كما أن ذهبتُ غير متعد والبيت مخصص وقد تعدى إليه، والدليل على أن (دخلتُ) غير متعد أن خلافه<sup>(٢)</sup> غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تعتبر أمثالها]<sup>(٣)</sup> وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضاً فإن مصدره على (فُعول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعدياً لسكان خليفاً أن يسكون على (فعل) فإن قال: ما أنسكرت أن يكون مثل (كلتُك وكتُ إليك) ونحو هذا مما يتعدى تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، قيل له: هذه

---

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩، جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة وهي كما يلي: « وإن كان سيبيويه لم يذهب إلى ذلك وحمله على الاختصاص طرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدى الفعل الإبهام والاختصاص » .

(٢) يريد: نقيضه، وهو (خرجتُ)، ويحتمل أن يكون أراد أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (ولجتُ، هجمتُ، نقرتُ) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٥٠ .

الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تسكاد تجدد في هذه الحروف التي هي مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ ، وَأَفْعَلْتُهُ) لا تسكاد تجدد مثل : (أَنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلته ، كما تقول : ذهب وأذهبته .

فأما جئتك فإنما أصله : جئتُ إليك ، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فسلك هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه في هذا ، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتَعَدِّيَةٌ نحو : وَجَلَّتْ ، وَهَجَمَتْ ، وَغُرَّتْ / (١) .

١١/ب

**قال :** ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة (٢) .

قال أبو علي : الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو  
فَرَسَخٍ وَمِيلٍ وَنَحْوَهُمَا (٣) .

(١) قرأها في المسائل البغداديات / ٥٥١ (وَعُدْتُ) أما (غرت) أي سرت في بلاد الغور ، ويقال أنك غُرَّت في غير مغارٍ ، معناه طلبت في غير مطلب ، انظر اللسان (غور) .

(٢) في الكتاب ١٦/١ ، « في الأماكن » ويبدو أن « الأمكنة » أصبح ، لذكر النظير « الأزمنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى في التعدي الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، إذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهبت الشام ، وذهبت شهرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفرسخ » معروفة القدر دون العين ، فهي أوقات تقح في الأماكن ولا تختص بمكان واحد .

**قال :** ( كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يعنى ما كان معلوم المقدار نحو شهرٌ وسنة وما أشبهه

ذلك . .

**قال :** ( فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مثله )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : أى في أنك إذا قلت : ذهبتُ شهرًا كان كقولك :

ذهبتُ فرسخًا في تعدى الفعل إليهما .

**قال :** ( وكذلك ينبغى أن يكون إذ صار تعدى فيما هو أبعده )<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> وكذلك كان ينبغى أن يسكون ، يعنى تعدى

الفعل إلى المكان للوقت<sup>(٥)</sup> الذى يقع على كل شيء من الأمكنة ، إذ كان

الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو :

ذهبتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى

إلى ما ليس مختصًا .

---

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذلك وقت في الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان

مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو علي لفظ ( تعدى )

وربما أراد بها توضيح قول سيبيويه ( صار ) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَمَدَّاهُ فَعَلَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

وَإِنْ شُدَّتْ اقْتَصَرَتْ: (١)

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ (٢).

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ وخبرا ، وقد ترجم له بترجمة طويلة اختصرها أبو علي هنا . انظر الكتاب ١٦/١ .

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعي من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس  
من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه /٩٥ ، والمخاطب في هذا البيت هو عمرو بن هند بالملك ، لأن عمرا آلى فقال : واللات ، لا يذوق حب العراق ما حبيت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان /٩٥ ، ويروى بضم (آليت) أيضا ، فقد ذكر الروايتين أبو البركات الأنباري في البيان في غريب اعراب القرآن /١٦١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب /١٧ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوبا الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهدا على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ ( المدينة ) والنكت /١٧٢ الاصول /١٧٩ ، جمهرة أشعار العرب /١٠١ ، وانظر البيت وسبب رواية نصب (آليت) في الشعر والشعراء /١٨٨ ، مغنى اللبيب /١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصارق ٨ ، الاصول /١٧٩ ، أمالي ابن السجري /٣٦٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٤٢ ، العينى /٥٤٨ ، الأشموني /٩٠ المسائل البصريات /٩١٤ .

قال أبو علي : وضع سيبيويه البيت على أن المراد : أَلَيْتَ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس<sup>(١)</sup> ، فيه إلى أن المعنى : أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ، أى لا أَطْعَمُ ، كقوله :  
تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ<sup>(٢)</sup> .

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته . وهو يرى أن توجيه سيبيويه للبيت غلط ، وأن كلمة ( حَبِّ ) في البيت ليست منصوبة بنزع الخافض ، وأن المعنى « ( هـ ) أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ( أى لا أَطْعَمَ حَبِّ العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ . انظر أيضا الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠ ، الكنت ١٧٢/١ .

(٢) من بيت أمية بن أبي عائذ الهذلي من البسيط :  
لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ  
واليه نسبه سيبيويه بهذه الرواية ( لله ) ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ .  
ويروى ( تَالله ) كما هو عند أبي علي هنا ، وبرواية نالمة هي ( تَالله لا تعجز الأيام ذو حَيْدٍ ) في قصيدة سينية تنسب الى أبي ذؤيب الهذلي ، ولمالك بن خالد الخناعي ، ولعبد مناة الهذلي ، كما أن المطلع في قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلي ، انظر نرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، المنضوب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٧٢ ، وأنشد البيت في شرح المفصل ٩٦/٩ ، وفيه ( تَالله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مبتقل ) على حذف حرف النفي في القسم ، كما روى فيه ٩٨/٩ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه في الحاشية الى مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي نقلا عن اللسان ( نفل ) ، كما أنشد البيت في المكان نفسه برواية ( لله يَبْقَى ٠٠٠ ) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عن الخناعي ←

( ٥ - التعاقبة )

أى لا يبقى ، فحب العراق على قول أبي العباس يفتصب بفعل مضمر  
( أطمعه ) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطمح حب العراق لا أطمعه ،  
فأطمعه تفسير المضمر .

**قال : لَأَنَّ عَن ، وَعَلَى لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَلِكَ (١) .**

قال أبو علي : الباء في [خبر] (٢) ليس ، وكفى بالله زائدة (٣) ، واخترت

←  
واللسان ( حيد ، ظيا ) ، انظر أيضا اللامات / ٨١ ، الخزانة ٣٦١/٢ ،  
٢٣١/٤ - ٢٣٣ ، الهمسح ٣٢/٢ ، ٣٩ ، الدرر ٢٩/٢ - ٤٤ ، مغنى  
الليبيب / ٢٨٢ ، وأنشده السيوطي ضمن قصيدة ميمية مسح اختلاف.  
العجز ، انظر شرح شواهد المغنى ١٥٦/١ ، ونسبه الى ساعدة بن جؤبة  
وفسر قوله ( تَأَلَّهَ يَبْتَقَى ) على حذف ( لا ) أى لا يبقى . كما أنشده  
في المصدر نفسه ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ وأشار الى الرواية السابقة وقال  
« وقد وقع أيضا في قصيدة لأبي ذؤيب سينية ٠٠٠ وأورده الفارسي في  
الايضاح بلفظ : ( تَأَلَّهَ لَا تُعْجَزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ ) ، ولم أجده في  
الايضاح ، ولكنه أنشده في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٦٦ ، وقال  
« المعنى لا يبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لا يبقى على حوادث الأيام ،  
فحذف المضاف » كما أنشده في المسائل البصريات / ٩١٦ برواية  
( تَأَلَّهَ يَبْتَقَى عَلَى الْأَيَّامِ ) ، ولم ينسبه الفارسي لأحد .

(١) الكتاب ١٧/١ ، وفيه « لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَاك » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفاعل هنا زائدة في مثل قوله تعالى

« كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » .

من الرجال<sup>(١)</sup> وَنَبَّئْتُ عَنْ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> [ فَعَلَى ]<sup>(٣)</sup> وَعَنْ فِيهِمَا<sup>(٤)</sup> زَائِدَتَيْنِ لِأَنَّ  
(عَنْ) ، و (تَلَى) لَا تَزَادَانِ ، و (مِنْ) لَا تُزَادُ فِي الْوَاجِبِ ، وَقَدْ  
تُزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ نَحْوِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ كَقَوْلِكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ  
فِي الدَّارِ . وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِيهَا .

**قال :** ثم تقول : عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ فَهُوَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : معنى عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوَلُ إِلَى سَوَى مَعْنَى عَرَّفْتُهُ زَيْدًا ،  
وَالهَاءُ فِي عَرَّفْتُهُ زَيْدًا غَيْرُ ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَفِي عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوَلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى  
أَنَّهُ هُوَ الْعَيْنُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ .

- 
- (١) أى أن « من » هنا زائدة ، والرجال مجرور فى محل نصب .  
(٢) هذه ضمير مسألة الغلط التى يرى أبو العباس المبرد أن  
سببويه غلط فيها وعرضنا لها آنفا ، فسببويه يرى أن « نبئت زيدا »  
بمعنى « نبئت عن زيد » فقال المبرد : « ليس كذلك ، لأن ( نبات  
زيدا ) معناه ( أعلمت زيدا ) وان قال قائل ( نبئت عن زيد قائما )  
وضعه موضع ( حدثت ) « الانصاف قرأه ، وانظر الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .  
(٤) أى فى مثل ( آليت على ٠٠٠ ) ، و ( نبئت عن زيد ) .  
(٥) الكتاب ١٧/١ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداهُ فعله إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

أ/١٢ قال: (وَذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لِتُعَلِّمَ الَّذِي / تَضْيِفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ  
له عندك (من هو) فإنما ذكرت (ظننتُ) <sup>(٢)</sup>).

قال أبو إسحاق <sup>(٣)</sup>: يعني زيدا في قولك: ظنَّ عبدُ الله زيدا أخاك .  
فالظن غير واقع من عبد الله على زيد لأن زيدا في علمه لا في ظنه ،  
ولسكنك ذكرته لتضيف ما ظنَّ عبد الله أو علمه إليه وهو الأخوة  
ونحوها من المفعول الثاني .

قال أبو علي: يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للذي .  
ومعنى هذا الكلام أنك تعلمُ المُخْبِرَ خبر المفعول الأول ، وما تُسندُه  
إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى ، وتقدير  
الكلام ، لتعلم ما استقرَّ عندك للذي تضيف إليه .

فأما تفسير اللفظ فإنَّ (تُعَلِّمَ) منقول من علمت الذي بمنزلة عرفتُ ،  
كأنه قال: لتُعرِّفَ المُخَاطَبَ الَّذِي تَضْيِفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ .

فقوله: ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، لأنه مُلْتَبِسٌ بِهِ

---

(١) في الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى  
مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » .  
(٢) العبارة في الكتاب ١٨/١ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب .  
(٣) هو الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته .

كانك قلت : لَتَعْلَمَنَّ مستقرّ الذي تضيف إليه ، أى ايعرف اليخاديب  
خبر المسند إليه والحديث عنه ، ويفيده إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون ( تَعْلَمَنَّ ) منقولا من عَامَتِ الذى يتعدى إلى  
مفعولين ، لأن الاقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر (١) ،  
فيكون الذى تضيف إليه مفعولا أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحمله  
على هذا ، لأن سيبويه لم يُجزئه (٢) .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك مفعولا ثانياً ، لأنه  
لا يخلو من أن يجعل ( تَعْلَمَنَّ ) منقولا من ( عَامَتُ ) الذى بمعنى عرفت ،  
أو من ( عَامَتُ ) المتعدى إلى مفعولين ، فإن نقلته من التى بمعنى ( عَرَّزْتَ )  
صار المعنى لِيُعْلَمَنَّ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى المعنى  
لأنك است تريد أن تَعْلَمَنَّ المسند إليه ذلك ، إنما تريد أن تُعَرِّزَهُ المخاطب  
فلا يكون منقولا من التى بمعنى ( عَرَّزْتَ ) ، ولا يجوز أيضاً أن يكون

---

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ما ذكره أبو على هنا ،  
فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز  
أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز : ظننت  
زيدا ، وتسبكت ، حتى نقول ( قائماً ) وما أشبهه . من أجل أنه إنما  
يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك (ظننت)  
لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذلك ،  
فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكأنه  
قال : ظننت ذلك الظن » . الأصول فى النحو ١/١٨١ .

(٢) أبو على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعاني  
العامة للفعل ( عِلِمَنَّ ) المتعدى الى مفعولين .

مفعولا من (عَامِتٌ) التي تعمدى إلى مفعولين ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعديته إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثا في الكلام .

فإن قلت : يسكون مفعولا<sup>(١)</sup> أول في المعنى مراداً ، كأنك قلت : لِعُمَلِمٍ المخاطب الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يسكون المفعول الثاني في المعنى ولا يسكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذى تضيف إليه قولك فاسد في هذا .

فإذا لم يَجُزْ واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله : ما استقر له عندك بدل من الذى تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ<sup>(٢)</sup> / لِعُمَلِمٍ من الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٣/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق<sup>(٣)</sup> : إذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فالظن منك في المعنى ليس بواقعٍ بزيدٍ لأنك تعلم زيداً ، واسكنك إنما تظن انطلاقه ،

---

(١) في المخطوطة « مفعول » .

(٢) استجد أبا على الفارسي يحيل الى غير نسخة للكتاب ، ويشير الى ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة ، قارن بين ما أنبت أبو على وبين ما فى طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقته ترجمته .

فإنما جئت بزیدٍ لَتَعْلَمَ أن الذی ظننتَ له کان یقیناً أُرْشَكَأ ، فإن قلت  
(عَلِمْتُ) کان یقیناً ، أو قلت : (ظننتُ) کان شكاً .

**قال :** یكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول<sup>(١)</sup>

قال أبو علی : أی لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفة تقتصره عليه  
دون الثانی .

**قال :** وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك<sup>(٢)</sup>

قال أبو علی : الباء فی ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة  
كزيادتها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبحسبك صنيع الخير ، فلو كانت زائدة  
كزيادتها في هذين الموضعين لسكان موضعه نصباً على أنه المفعول الأول ،  
ولو كان كذلك للزمك ذكر مفعول ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون  
فوالك به في موضعه من المفعول الأول لم يجز إلا أن تذكر المفعول الثاني  
ولما اقتصرت على ( به ) بطل أن تكون الباء زائدة ، فبطل كونها في موضع  
المفعول الأول ، فثبت أنه ظرف إدا ليس قسم ثالث<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١٨/١ ، وفيه « لا تريد إلا علم الأول » . ٠

(٢) الكتاب ١٩/١ . ٠

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٥٢/٠

(٤) انظر قبله ق ١٠/١ أ ، ص ٣٤ - ٣٩ . ٠

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين<sup>(١)</sup> :

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك : رأى زيداً لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله ، فمن حيث جاز الاقتصار على الفاعل قبل أن تنتقل الفعل إلى ( أفعل ) جاز الاقتصار على المفعول الأول .

**قال :** ولكن كما تقول : يا سارقَ الليلة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدتها في الأصول ، والذي ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى الى مفعول واحد ، أو الى مفعولين أو الى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولانذكر المضروب ، لتفيد السماع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت الى أن تفيد غيرك ذلك » .  
الأصول ١٨١/١ : وأنظر المصدر نفسه ١٨٧/١ .

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فالزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « ياسارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه منضمنا لفظ هذا المثال ، وهو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على إضافة ( سارق ) الى الليلة ، ونصب ( أهل ) على

قال أبو علي : أوضَحَ بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

**قال :** وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً علماً (١) .

قال أبو علي : لا يَلُو ( قائماً ) في هذه المسألة من أن يسكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنك إن جعلته جالاً لزمك أن تجعل : ( العِلْمُ اليَقِينُ ) أو ( إعلَماً ) المفعول الثالث ، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يُلْزَمُ أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بَطَلَ أن يكون ( قائماً ) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثَبِتَ أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / أ ( العِلْمُ اليَقِينُ ) ينقصب على المصدر ، و ( إعلَماً ) تكرر المصدر .

**قال :** صارت بمنزلة ما لا يتمدى

قال أبو علي : يقول : فَمَدَّ هذه الأفعال التي يتمدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تمدى إليها ما لا يتمدى من الأفعال الفاعل ، وليس ما تمدى فاعلها من الأفعال بأدب مما لم يتمد فاعلها .

←

السعة في الكلام . انظر الكتاب ١/٨٩ ، وانظر أيضا الأصول في النحو ١/١٩٥ ، معاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، الحجة في الفراءات للفسارسي

١/١٤ ( ناصف وآخرون ) .

• (١) الكتاب ١/١٩ .

• (٢) الكتاب ١/١٩ .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فَعْلُهُ

إلى مفعول<sup>(١)</sup>

**قال** : وضُرِبَ عيد الله اليومين اللذين تَعَلَّمُ لا تجعله ظرفاً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : لو جُعِلَ بدلَ اليوم وما أشبههُ اسمٌ غير ظرف لم يَجُزْ كما جاز فى الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوق الاتساع فى تقدير انقصابه على أنه مفعول به .

**قال** : واعلم أن المفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل فى التعمدى والانتصار<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : الانتصار أن تقول : ضُرِبَ زيدٌ ، ولا تَعُدُّه إلى شيء آخر .

قال أبو على : وقوله : لم يتعد إلى فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التى هى ضُرِبَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه فى أُعْطِيَ زيد ونحوه<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٩ .

(٢) الكتاب ١/١٩ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٣١

(٣) الكتاب ١/١٩ .

(٤) لأن « ضُرِبَ » يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا بنى للمفعول ، صار المفعول فى مكان الفاعل فاكْتَسَبَ حركته ، بخلاف الفعل « أُعْطِيَ » فإنه يتعدى إلى مفعولين ، فإذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب فاعل ، وبقي المفعول الثانى على حاله من النصيب .

**قال:** لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدياً [إليه] فعله  
سواء (١) .

قال أبو علي: يقول: ضُرب زيد، في المقي مثل ضَرَبْتُ زَيْدًا وإن  
اختلف في تقدير الإعراب، فسكاً جاز تعدي الفعل إلى المصدر والزمان  
والمكان إذا تعدي إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضَرَبْتُ زَيْدًا)،  
كذلك يجوز أن يتعدي إلى هذه الأشياء إذا قلت: (ضُرب زيد)  
فلم يتعده إلى مفعول به .

---

(١) الكتاب ١٩/١، وفيه «فِعْلُ الْفَاعِلِ» وما بين المعقوفتين

زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فعلة إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

**قال** : وذلك قولك : نُبِّئْتُ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يجوز الاقتصار على ( نُبِّئْتُ )<sup>(٢)</sup> ، وحدها لأن الاسم  
الذى أقيم فيه مقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن  
( نُبِّئْتُ ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول  
من ( أَنْبَأَنِى اللهُ زَيْدَ أبا فُلَانٍ ) .

فأما إذا عدت نُبِّئْتُ إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون  
١٣/ب الثانى من ( أَنْبَأَنِى اللهُ زَيْدًا أبا فُلَانٍ ) / .

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول  
الأول من باب ( عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر  
مابعدهُ لِيُعْلَمَ ، كما كان القصد فى ذكر المبتدأ أن يُعْلَمَ خبره كذلك لا يجوز  
الاقتصار على المفعول الأول من ( نُبِّئْتُ ) لأنه المفعول الثالث من ( أَدَلَّمَهُ  
اللهُ ) والمفعول الثانى من ( عَلِمْتُ ) ، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون  
الثانى والثالث .

**قال** : صير المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١٨١/١ .

(٣) ما أثبتته أبو علي هنا يوافق رواية أبى سعيد السيرافى ، انظر

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدا، ونهبت جعفرأ أبا فلان، والفاعل: أى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

**قال:** بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى فاعله ولا مفعوله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الفعل الذى لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذى لا يتعدى مفعوله نحو (ضرب زيد).  
قال: ولَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله، والمفعول الذى يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه، ج ١، ق ١٣٢، إلا أن طبعة بولاق تخالفهما، ففله جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا «صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ٠٠٠» الكتاب ٢٠/١، ولعل الصواب ما نقله أبو علي فى التعليقة وفسر أبو سبيد هذه العبارة بقوله: «يعنى أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما فى تعديهما الى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذى لا يتعدى فى تعديه الى هذه الأشياء».

• (١) الكتاب ٢٠/١

• (٢) الكتاب ٢٠/١

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَمْتَنِّصِبُ وهو حال<sup>(١)</sup> :

**قال** : ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولاً إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوْبَ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك : كَسَوْتُ  
الثوب ، كمعناه أولاً إذا كان<sup>(٣)</sup> قلت : كَسَيْ الثَّوْبُ ، لأنه في كلا الموضعين  
مفعول في المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيدا الثوب ، فمعناه ثانيًا  
كمعناه أولاً<sup>(٤)</sup> ، لأنه في كلا الموضعين مفعول به ، فأما الحال والاسم  
المنتصب عليهما فلا يسكون معناه أولاً كمعناه ثانيًا ، كما كان المفعول به  
كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضَرِبَ قائمٌ ، وأقمته مُقام الفاعل كما أقمت  
الثوب ، تلرج عن أن يسكون حالا ، ولا يخرج الثوب عن أن يسكون  
مفعولاً في المعنى في هذه المواضع .  
**قال** : يعملُ عَمَلٌ غير الفعل<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : يريد بغير الفعل مثله في قولك ، لي مثله<sup>(٦)</sup> هَسَلًا ،  
تقول الذي هو ذهبٌ في نصبه الاسم المنكرة على الحال عمل غير الفعل في  
نصبه الاسم المنكرة على التمييز .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٢

(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .

(٤) أي كما لو قلت : « كسى زيد الثوب » .

(٥) في الكتاب ٢٠/١ « ٠٠٠ فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند

السيرافي ، انظر شرحه للكتاب ج ١ ، ق ١٣٣ .

(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفي الكتاب ٢٠/١ « لي ملؤه عسلا » .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل  
إلى اسم المفعول<sup>(١)</sup>

قال : وأما ( لَيْسَ ) فإنه ليس يكون فيه ذلك<sup>(٢)</sup> .

أ/١٤ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه  
الأفعال<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> : لا يجوز أن يسكون ( أَشْتَمَعًا )<sup>(٥)</sup> خبر كان ،

---

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، وفيه « وأما ليس فإنه لا يكون فيها راء »  
ووافق لفظ الفارسي ما عند السيرافي الذى شرح هذه الجزئية بقوله :  
« يعنى أن ( كَيْسَ ) لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط منها » ،  
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال النافصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هذا الرأى فى

المسائل المشكلة / ٥٤٥ .

(٥) اشارة الى قول عمرو بن شاس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بلادنا اذا كان يوما ذا كواكب أشمعا  
والبيت أحد سنوهد الكتاب ٢٢/١ ، قال سيبويه : « وسمعت  
بعض العرب يقول ( أَشْتَمَعًا ) ويرفع ما قبله ، كأنه قال اذا وقع يوم  
ذو كواكب أشمعا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أشمعا على  
الحال ، وقد يجوز أن يكون أشمعا خبرا » شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشكلة / ٥٤٥ حيث تشابه انصافان  
هنا وهناك ، وأنشد الفارسي عجز البيت بنصب ( أَشْتَمَعًا ) ورفع  
←

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أشنع ، وإنما هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد نجى \* مؤكدة ، تقول : هذِهِ نَارُكَ حَارَةً ، ولا تقول : كانت نَارُكَ حَارَةً .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً لأن الحال أيضاً خبر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أننا لا يصلح عندي أن تكون خبراً ، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضرورها أن تجيء \* لازمة للتأكيد كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٢)</sup> و :

←  
ما قبله ، انظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٢٦٤ ، ومنله في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٧/١ ، ( الريح ) ، وأنشد الهروي في باب مواضع ( كان ) بيت مقاس العائدي :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب  
على معنى ( وقع يوم أشهب ) ، وأنشد بيت ابن شأس بنصب ( يوماً )  
وقال : « نصب يوماً على خبر كان ، أراد إذا كان اليوم يوماً ، يعنى اليوم  
الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر » الأزهية / ١٩٥ - ١٩٦ .  
وانظر الافصاح / ٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله :  
ولما رأيت الصبر ليس بنافعى وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً  
انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس  
العائدي وبيت عمرو بن شأس فركبوا منهما بيتاً التبسست نسبته الى  
أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب ٩٦/٤ ،  
الانتصار ق ١٣ - ١٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ .  
(١) انظر هذا الرأى فى المسائل المشككة / ٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول  
فى النحو ٢١٣/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية / ٩١ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا<sup>(١)</sup>.

وزيدٌ أَخُوكَ بَيِّنًا ، وما أشبه هذا مما في الكلام الذى قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجرى على هذا ، ألا ترى أن الأخفش<sup>(٢)</sup> لا يميز في الخبر ( أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ ) لأن في الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب<sup>(٣)</sup> فيه دلالة على الشئاعة فلا يجوز أن تجعل ( أشنمًا ) خبراً عنه ، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ وما أشبه ذلك .

وأما قول أبى بكر : لأن الحال أهنأ خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر<sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه ، إذا صرفت

(١) هو من قول سالم بن داره ، من البسيط :

أنا ابن داره معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار  
وهو من أبيات سيبويه ، وفيه شاهد على نصب « معروفًا » على  
أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل  
المشكلة / ٥٤٦ . المساعد ٤١/٢ ، الخزانة ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العينى  
١٨٥/٣ - ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ ،  
وانظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١١٩ ، شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافى / ٣٨٢ (الريح) ، شرح شذور الذهب / ٣٢٠ ،  
شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعى ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) اشارة الى بيت مقاس العائلى ، أو الى الرواية الثانية فى بيت

سالم بن داره ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول فى النحو / ٢١٤ .

(٦ — التعليقة)

الخبز بأسره إلى هذه الجهة لم يصلح لأنه لا يمتى شيئاً مما يُستفاد ، فيصير ذلك خروجاً عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بين .

**قال** : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ أَخَاكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِسْتِدَاءِ ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ ، وَجَاءَتْ بِمَعْنَى صَارَتْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ دُونَ غَيْرِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ صَمِيرٌ مَا ، ( وَحَاجَتَكَ ) مُنْتَصِبَةٌ لِأَنَّهَا خَيْرٌ صَارَ وَأَنْتَ ( جَاءَتْ ) وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ ( مَا ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَاجَةِ ، فَعَمَلٌ عَلَى الْمَعْنَى فَأَنْتَ ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَذْكَرًا كَمَا حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَجَمْعٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ ﴾ ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ <sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما صير ( جاء ) بمنزلة ( كان ) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا ( عسى ) بمنزلة ( كان ) في قولهم ( عسى الفوير أبؤسا ) » الكتاب ٢٤/١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولا يستطيعون » النحل ، آية ٧٣ .  
أى أنه أفرد « يملك » وهي في معنى الجمع « يملكون » بدليل قوله بعد ذلك « يستطيعون » .

(٤) سورة الأحزاب آية / ٣١ .

أُذِّتَ عَلَى الْمَعْنَى<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
فَجُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٣)</sup> عَلَى  
اللَّفْظِ ، وَقَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُعْنِي  
شَفَاعَتُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> فَجُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ لَفْظُ كَمْ مَفْرَدًا ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمِيعٌ  
وَلَا تُعْنِي فِي مَوْضِعِ خَبَرِ ( كَمْ ) وَالْهَاءُ وَالْيَمِيمُ رَاجِعٌ إِلَى ( كَمْ )<sup>(٥)</sup> وَفِي السَّمَوَاتِ  
ظَرْفٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَقَالَ : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾<sup>(٦)</sup> . فَأُذِّتَ ٤/ب  
( كَمْ ) عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لِلْقَرْيَةِ ، وَأُورِدَ الضَّمِيرُ ، وَ ( أَهْلَكْنَاهَا )

- 
- (١) لَيْسَ التَّأْنِيثُ هُنَا فِي الْفِعْلِ ( يَقْنُتُ ) وَلَكِنَّهُ التَّأْنِيثُ الْوَاقِعُ فِي  
الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى ( يَقْنُتُ ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَنْ يَقْنُتْهُ مِنْكُمْ لِيُحِبَّ  
وَرَسُولَهُ وَيَتَّبِعْ صَالِحًا ٠٠٠ ) .
- (٢) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةٌ ٤٢ / .
- (٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ، آيَةٌ ٢٥ / ، سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةٌ ١٦ / ، وَالْمَعْنَى  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ ( مَنْ ) هُنَا مَفْرَدٌ ، حَمَلَ عَلَيْهِ لِعِظَا فَأَفْرَدَ ، وَلَمْ يَحْمَلْ عَلَى  
الْمَعْنَى كَمَا فِي آيَةِ يُونُسَ السَّابِقَةِ .
- (٤) سُورَةُ النَّجْمِ ، آيَةٌ ٢٦ / .
- (٥) ( كَمْ ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَفْهِيمُ الْكَثْرَةِ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِأَفْرَادٍ وَلَا  
بِجَمْعٍ ، فَيَسْأَلُ بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ نَحْوَ « كَمْ غُلَامًا عِنْدَكَ » كَمَا يَسْأَلُ بِهَا عَنِ  
الْجَمْعِ نَحْوَ « كَمْ غُلَامَانِ لَكَ » وَالَّذِي يَبْدُو هُنَا أَنَّهُ جَمْعٌ « شَفَاعَتُهُمْ »  
حَمَلًا عَلَى مَعْنَى لَفْظِ « مَلَكٍ » لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « مَلَائِكَةٌ » ، ( وَكَمْ ) فِي هَذِهِ  
الْآيَةِ خَبَرِيَّةٌ لَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ . وَقَدْ عَفِدَ الْفَارِسِيُّ بِأَبَا فِي الْإِيضَاحِ / ٢١٩ -  
٢٢٦ ، فَصَلَّ فِيهِ أَحْكَامُ « كَمْ » ، وَأُورِدَ هَذِهِ الْآيَةُ وَآيَةُ الْأَعْرَافِ التَّالِيَةُ  
لَهَا ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ .
- (٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، آيَةٌ ٤ / ، زَادَ فِي الْإِيضَاحِ / ٢١٩ بَعْدَ ذِكْرِهِ  
هَذَا الْجُزْءَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ : « ثُمَّ قَالَ : ( أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ) » .

الخبر، فإن قلت : ما تذكر أن يسكون قوله (أهلكنها) صفة لقرية  
'ولا يسكون خبراً له (كم) فذلك لا يجوز من قبيل أنك إن جعلته صفة  
لقرية لم تذكر له (كم) خبراً ، فيصير : كم من قرية مهلكة ، وليس  
هذا بكلام تام ، حتى تذكر له خبراً ، فأهلكنها خبر<sup>(١)</sup> لما ذكرناه ،  
وليس بصفة ، وأنت (كم) على المعنى كما جمعت على المعنى في الآية الأخرى  
ويحتمل أن يسكون (أهلكنها) صفة لقرية ، وقوله (جاءها) معطوفة  
على هذه الصفة ، والخبر ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويسكون دخول الفاء  
في الخبر كدخوله في (كلُّ رَجُلٍ جَاءَهُ نِي فَالَهُ دِرْهَمٌ) ، و (كم) على هذا  
التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليه مجموعاً ، وأكثرت  
في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يبعدُ (هذا  
رجلٌ ظَرِيفٌ فَشَرِيفٌ) ، فسكذا يبعدُ هذا التأويل لقوله عز وجل :  
﴿جَاءَهَا بِأُسْنَتَا﴾<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن يكون (أهلكنها) صفة ، ويسكون الخبر (جاءها)  
كقوله : كلُّ رجلٍ .

قال أبو علي : وفيه نظرٌ أكثر من هذا .

و (كم) في كلا الآيتين خير ، فهذه جملة من الحاصل على المعنى  
دون اللفظ .

(١) في المخطوطة (خبراً) وليس للنصب وجه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥ / .

(٣) سورة الأعراف آية ٤ / .

**قال** : ومن يقول من العرب ( ما جاءت حاجتك ) كثير كما يقولون :  
من كانت أمك<sup>(١)</sup> ؟

قال أبو علي : من قال : ( ما جاءت حاجتك ) فرفع الحاجة ، صار  
( ما ) في موضع نصب ، كأنه قال : أأكرلاً كانت حاجتك ، فصارت التاء  
في جاءت للحاجة ، وقولك : من كانت أمك ؟ بمعنى أهنداً كانت أمك .  
**قال** : ولم يقولوا : ما جاء حاجتك<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : إذا صار ( جاء ) فاعله ضمير ( ما ) لم تحذف  
علامة التانيث من الفعل ، وإن كان لفظ ( ما ) مذكراً كما تحذف العلامة  
من ( كان ) إذا صار فاعله ضمير ( من ) لأن هذه السكامة جرت مجرى  
الأعمال .

**قال** : ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذ صارت تقع على مؤنث  
قراءة بعض القراء : ﴿ مِمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه ( كما يقول ) بدلاً من ( كما يقولون )  
عند أبي علي . وروى السيرافي هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه  
ورواية أبي علي أقيس ، لمجرى الفعل بصيغة الجمع في العبارة بعدها وهي  
قوله : « ولم يقولوا ما جاءت حاجتك » انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذي ساقه سيبويه من سورة الأنعام  
آية ٢٣ ، « قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعايمي عن أبي بكر ( يكُنْ )  
بالياء على التذكير ، وقرأ الباقر بالتاء على التانيث ، واختلفوا في  
( فِتْنَتَهُمْ ) فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء ، وقرأ الباقر

قال أبو علي : يقول : فَأَنْتَ (أَنْ قَالُوا)<sup>(١)</sup> وإن كان مذكراً ،  
لأنه في المعنى الفتنة ، وكذلك أنت ( ما ) وإن كان مذكراً اللفظ لأنه  
في المعنى الحساجة ، إلا أن التأنيث في ( ما ) وحملها على المعنى أحسن من  
حمل ( أَنْ قَالُوا ) ونحوه من الأسماء غير المهمة ، لأن المهمة قد تحملُ  
على المعنى كثيراً في غير الضرورة ، ولا يُحْمَلُ غيرها عليه ، ألا ترى أن  
( ما ) قد بُجِعَ ، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل :  
﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ  
١٥ / أَلَهُمْ / رِزْقًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وليس ذلك في غير المهمة وقد حُجِلَ غير المهمة أيضاً  
على المعنى وجاء ، إلا أنه في ضرورة الشعر كقوله :  
... .. ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ<sup>(٣)</sup>

←

بالنصب « انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧ ، انظر أيضاً تفسير  
الطبري ١١/ ٢٩٨ - ٣٠٠ وكتاب السبعة / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، حجة القراءات  
٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام / ٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم  
لم تكن فتنتهم الا أن قالوا ... » .

(٢) سورة النحل ، آية / ٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧ .

(٣) « من قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ

انظر ديوانه / ٦٦ ( الهيمّة ) وروى في الكتاب ٢/ ١٧٥  
وفيه ( نصيئري ) بدل ( مجنئى ) وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ،  
ح ١ ، ق ١٥٨ ( المدينة ) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢/ ٣١٦  
( الريح ) قال المبرد : « قوله : ( ثلاثُ شُخُوصٍ ) والوجه ( ثلاثةُ  
شُخُوصٍ ) ولما قصد الى النساء أنت على المعنى وأبان ما أراد بقوله

فأنت الشخصوس لما كانت في المعنى نساء .

قال : اجْتَمَعَتُ الْيَمَامَةَ (١) .

قال أبو علي : يقول : كأن يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة ( أَهْلُ ) فأقحمه وجعله يجرى على الكثرة التي كان يجرى عليها قبل إدخاله الأدل في الكلام ، وكذلك كأن يدعو (٢) ( طَلْحَةَ ) أ كثر ما كان يدعو . مَرَحًا وكذلك ما أشبهه ( طلحة ) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يسكون عليه في الكثرة ، فأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تسكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء ، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فتحت ما قبلها ، فالفتحة في الحاء من قولهم ( يا طلحة ) غير

←

( كاعبانٍ ومُعَصِرٌ ) « الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط التاء لأن الشخصوس في المعنى هي الكاعبان والمعصر » المقرب ١/٣٠٧ ، وقال ابن السراج : « فأنما أنت الشخصوس لقصدته النساء ، فحمله على المعنى ، ثم أبان عن ارادته وكشف عن معناه بقوله ( كاعبانٍ ومُعَصِرٌ ) » الأصول في النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضاً في المقتضب ٢/١٤٨ ، الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار ٢/١٧٤ ، التكملة ٧٢/ ( فرهود ) الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف ٧٧٠/٤ ، العينى ٤/٤٨٣ ، الخزانة ٣/٣١٢ ضرائر الشعر ٢٧٢/ ، الأغاني ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٢٦ ، وقال : يعنى أهل اليمامة .

(٢) في المخطوطة ( يدعوا ) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب

١/٢٦٠ . وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبتنا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ اسْكُنِ الهاءُ وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الهاء بالحركة التي تَلْحَقُ الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة .

---

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذي في آخره هاء التانيث نادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةَ ، وبحذف الهاء وفتح الهاء كقولك يا طَلْحُ وهذا أكثر ما ينادى ، ويا طَلْحُ بضم الهاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذي يفسره في هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .  
شرح كتاب سيبويه ج ١ ، ق ١٤٤ .

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة<sup>(١)</sup>:

**قال** : وذلك قولك : ما كان مِنْكَ أَحَدًا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : ( مثلك ) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ، لأن الذي يُعرَّفُ الاسم هو التخصيص ، والإشارة إلى مختص<sup>(٣)</sup> ، أو نوع بعينه وإذا أُضيف المثل إلى معرفة<sup>(٤)</sup> لم يَخُصَّ شيئاً بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثليين .

**قال** : ولا يجوز لأحد<sup>(٥)</sup> أن يضعه في موضع واجب .

قال أبو علي : ( أَحَدٌ ) يجرى على ضربين<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقد وافقت رواية السيرافي رواية أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٤٤ .
- (٢) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « وذلك قولك : ما كان أحد مثلك » ومثله رواية السيرافي ، انظر المكان نفسه .
- (٣) في المخطوطة « متخص » .
- (٤) يعني أي معرفة سواء كانت ضميراً أو غير ضمير .
- (٥) الكتاب ٢٧/١ ، وفيه : « ولا يجوز في ( أحد ) أن تضعه في موضع واجب » . وانظر الأصول في النحو ٦٦/١ .
- (٦) عبد أبو سعيد السيرافي وجهين لكلمة « أحد » أحدهما : بمعنى واحد ، والآخر أن يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم . انظر شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٤٤ . وقد أورد أبو علي إحدى مسائل كتابه ( المسائل المشكلة ) للحديث عن قولهم ( واحد ) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣ .

أحدهما : يراد به ( واحدٌ ) كقولك : أَحَدٌ وَهَشْرُونَ ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل<sup>(١)</sup> من الفاء التي هي ( واو ) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ، لأن ( واحداً ) الذي هو في معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الظاهرة في قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ( واحداً ) بمعنى واحد ، مثل قوله<sup>(٤)</sup> :

١٥/ب وَقَدْ بَهَرْتُ فَمَا تَخَفَى دَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا /  
أى إلا على واحدٍ .

والضرب الثاني من ضربَيْ ( أَحَدٍ ) أن يقع حيث يراد العموم فهما

(١) في المنخوطة ( بدلا ) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية / ١ .

(٣) سورة طه ، الآية / ٧٤ .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لذي الرمة في مدح عمر بن

هبيرة الغزاري ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرما سافى العجاج على ميثائها الكدرا

وفى الديوان يروى البيت ( حتى بَهَرْتُ ) انظر ديوانه ١١٦٣/٢

وأبو سعيد السيرافي يروى البيت ( حتى ظَهَرْتُ ) ( حتى ظَهَرْتُ ) انظر شرحه

للكتاب ج ١ ، ق / ١٤٥ ، الا أنه بنسبه للأخطال ، وذلك سهو منه ،

كما نسب للأخطال أيضا في الانتصار ، انظر ق / ١٦ ، الأصول في النحو

١ / ٨٥ ، ويرويه ( حتى ظَهَرْتُ ) ( حتى ظَهَرْتُ ) ، وروى الفارسي عمجزه في

المسائل المشكلة / ٥١٥ ، انظر أيضا شرح المنصل ١ / ١٢١ ، الهمع ٢ / ١٥٠

الدرر ٢ / ٢٠٥ ، اللسان ( بهر ) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك في الإيجاب : ( كلُّ  
أحدٍ يعلمُ هذا ) أو ( كلُّ أحدٍ جاءَ فلهُ درهمٌ ) . فهذا الإيجاب .

وأما وتره في اللفي وغير الإيجاب فقولك : ( ما جاءني من أحدٍ  
وهل من أحدٍ ) ، وبدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْكُمْ  
مِنْ أَحَدٍ عِنْدَهُ سَاجِدٌ ﴾<sup>(١)</sup> وجمع ، وقوله سبحانه . ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ  
يَسْكَونُ عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ شَاهِدًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ،  
ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ  
اتَّقَوْا ﴾<sup>(٥)</sup> .

**قال :** فسكلماً قدّمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً في شيء  
فدّمته<sup>(٦)</sup> .

قال أبو علي : يعني إذا كان الظرف عاملاً في شيء فتقدمه أحسن  
كما أن تقديم ( ظننت ) إذا كان عاملاً أحسن ، وإنما يكون الظرف  
عاملاً عند سيوريه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك : ( فيها زيدٌ قائماً )  
وعمل بمعنى الفعل الذي فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف  
النائب هذا الظرف عنه ، وكذلك قلت : ( زيد استقرَّ فيها قائماً ) ، وفيها

- 
- (١) سورة الحاقة ، الآية / ٤٧ .
  - (٢) سورة النساء ، الآية / ١٥٩ .
  - (٣) سورة مريم ، الآية / ٧١ .
  - (٤) سورة مريم ، الآية / ٧١ .
  - (٥) الكتاب ١ / ٢٧ .

على هذا الوجه هو الذى سماه سيبويه **الْمُسْتَقَرَّ**<sup>(١)</sup> ، فإذا لم تجعله مستقراً ،  
وقلت : فيها زيد قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقرار ،  
لكن يكون على ظاهره ، وقولك : ( فيها ) **مُتَعَلِّقٌ** ، وفى موضع نصب به  
فنصب ( قائم ) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك  
لو نصبت ( قائماً ) على هذا لكانت قد أحلت من جهتين :

إحداها : أن الكلام يبقى **المُخْبِر** عنه فيه بلا خبر ، لأن زيدا  
لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبت ( قائماً ) ولا حامل هنا فى الكلام يعمل فيه  
فينصبه ، ألا ترى أن ( زيدا ) وحده لا ينتصب عنه الحال ، إنما ينتصب  
عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمل ذلك **يَصِيحُ** لك إن شاء الله تعالى .

---

(١) يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان  
أحد منك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت ( فيها ) مستقراً  
ولم تجعله على قولك ( فيها زيد قائم ) ، أجريت الصفة على الاسم ، فان  
جعلته على قولك ( فيها زيد قائم ) نصبت « الكتاب ١ / ٢٧ » .  
وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِي مُجْرَى لَيْس<sup>(١)</sup>:

**قال:** لا يسكون (لآت) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يُستعمل لآت إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحدَثٌ عنه في الجملة التي فيها لآت، لا في نفس لآت لأن الحروف لا يضمور فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدم الذكر كما يضمور في النعل على شريطة التفسير، كقولك: نِعَمَ رجلاً زيد، وبعد تقدم الذكر كقولك: / ١٦ / أ بكرٌ ضربَ عَمْرٍا فلا يقال في الحرف: عمرو ما منطلقاً.

**قال:** ونظير (لآت) في أن<sup>(٣)</sup> لا يسكون إلا مضمراً فيه: (لَيْسَ) و (لا يسكون) في الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحدَث عنه مضمور لا يجوز

---

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) في الكتاب ٢٨/١ « لا تكون لآت الا مع الحين 'تضمراً' فيها مرفوعاً » وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: « يعني أنك اذا قلت (لآت) حين مناصر) أو (لات حين فرار) أو ما أشبه ذلك ، فبعد (لآت) اسم مرفوع بلات ، و (حين) خبر ذلك الاسم ، وهو منصوب ، وجعلت (لات) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر ، كما ترفع (لَيْسَ) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لات) على (ليس) لاشتراكهما في النفي ، وتقديره (لات الحين حين مناصر) كما تقول (ليس الحين حين مناصر) شرح السبرافي للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٨/١ ، وفيه: ( في أنه لا يكون ) ، وفي المخطوطة زاد أبو علي قوله ( الا ) بن قوله ( ولا يسكون ) وقوله ( في الاستثناء ) وهو خطأ .

إظهاره في ( ليس ) و ( لا يكون ) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم ( لات ) وإنما اتفقا في أن المضمرة لا يستعمل إظهاره ، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في ( ليس ) و ( لا يكون ) في الفعلين أنفسهما ، ولا في ( لات ) في النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو علي : ( لَات ) هي ( لا ) زيد فيها حرف التانيث نحو :  
مَمَّ . وَثَمَّتَ . وَرُبَّ . وَرُبَّتْ (١) .

**قوله : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم** .

(١) هذا الرأي الذي جاء به أبو علي هو رأي الجهمور في ( لات ) وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتانيث اللفظ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر هـ مني اللبيب / ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) هنا صدر بيت من البسيط للرزدي ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، إذ هم قريش واذ ما متلهم بشر  
والشاهد فيه تقديم خبر ( ما ) ونصبه في البيت والفرزدق تميمي  
يرفعه مؤخرا ، فكيف إذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بهرله : « وهذا  
لا يكاد يُعرفه » كما أنه رواه على سبيل الإنكار ، انظر الكتاب ١/ ٢٩ ،  
والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان  
١/ ١٨٥ ( صادر ) ، وأثبته المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ ، وقال « الرفع  
الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ  
فاحش وشايط بين » ، وفي كتاب الانساب ١٧/ ١٨ عقد ابن ولاد  
مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه

قال أبو علي : قدّر سيبويه انتصاب ( مثاهم ) في بيت الفردق هذا أنه خبر لما نُصِب مُقَدِّمًا كما يُنصَب مؤخرًا<sup>(١)</sup> ، وقدّره المازني<sup>(٢)</sup> على أنه

←  
في رواية النصب ثم رده عليه ، محتجا لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن كونه « رواية عن العرب والحجة في مثل هذا على العرب أن يقال لهم . لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقنكم ، أو يكذب سيبويه في روايته ٠٠ » . وعرض الفارسي بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة ( ما ) ، انظر المسائل المشكلة / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كما أنشده في مكان آخر شاهدا على قضية أخرى ، المصدر نفسه / ٥٨٥ ، وأنشده في موقع آخر شاهدا على نصب خبر ( ما ) مقدا للضرورة ، انظر المصدر نفسه / ٥٩٦ . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧ ، شرح أبيات سيبويه / ٩٨/١ ( الريح ) وفصل السيرافي القول في هذا البيت وأورد الحجج لسيبويه في الرواية ولغيره في النقص انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق / ١٥٠ ، أسرار العربية / ١٤٦ مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجي النحوية / ٦٧ ، الهمج / ١٢٤/١ ، الدرر / ٩٥/١ ، العيني / ٩٦/٢ ، الخزانة / ١٣٠/٢ ، شرح التصريح / ١٩٨/١ .  
(١) سيبويه انما كان راويا لهذه اللفظة منكرا لها كما هو صريح قوله في الكتاب / ٢٩/١ .

(٢) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على الأخفش الأوسط والجزمي ، وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وعنه أخذ المبرد والفضل بن محمد البيهقي . قال عنه بكر بن قتيبة : « ما رأيت نحويًا قط يشبه الفقهاء الا أبا حسان بن هلال والمازني » فرأ كتاب سيبويه ، وكان لا ينسأهل في تدرسه لكل ، فقد روى تلميذه المبرد أن بعض أهل النمة من أهل اللغة قصده ليفرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له

متنصب على الحال للخبر المضمرة ، كأنه في التقدير : وإذ ما في الدنيا  
أو في الوجود مثلهم بشر ، كما يقول : فيها قائماً عمرو<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل ( مثلهم ) ولا يسوغ  
تقديره بعده من حيث لا يجوز ( قائماً فيها عمرو ) وإذا لم يسغ إعمال  
هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه ، فإن لا يعمل محذوفاً  
أجدر ، لأن ما يعمل مضمراً أضعف مما يعمل مظهراً ألا ترى أن الفعل  
إذا أظهرته صلح تقديم معموله وتأخيره ، وإذا أضرته في نحو ( في الدار  
زيد قائماً ) لم يجوز تقديم ( قائماً ) على ( في الدار ) ، كما كان يجوز  
لو أظهرته ، وكذلك إذا لم يجوز التقديم فيه مظهراً ينبغي ألا يجوز إعماله  
مضمراً لضعفه .

فإن قال قائل : أليس قد قال سيبويه إنهم إذا أهملوا شيئاً مظهراً  
أعماله مضمراً؟<sup>(٢)</sup> قيل له : قد قال ذلك ، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره

←

مائة دينار على تدريسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله - على فاقتنه  
وشدة ضائقته - قائلاً : ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية  
من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً ، غيره على كتاب الله تعالى  
وحمية له . توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ . انظر ترجمته في  
الفهرست / ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ - ١٠٠ ، أخبار  
النحويين البصريين / ٧٤ ، نزهة الألبا / ، انباء الرواة /  
وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازني .

(١) انظر رأي المازني هذا في الانتصار / ق ١٧ ، الأحاجي  
النحوية / ٦٧ .

(٢) انما قال سيبويه . « واذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج  
عن عمله مظهراً في الجبر والنصب والرفع . . » . الكتاب ١ / ٤٤ .

هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقامه ، فلا يسوغ أن يضمركما أضمر الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزياً على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرأ فسكذلك يجب أن يُنصب مؤخرأ ، كما ينصب الفعل مؤخرأ ، وهذا فاسد عندهم ، فكما لم يجز إعماله مؤخرأ كذلك لا يجوز إضماره .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : والقولُ عندي فيه أنه لَمَّا استعار لغة غيره لم يدر كيف استعملهم لها ، فقد رزهم يجرؤها ومنها مثل ( لَيْسَ ) في جميع الأحوال ، في التقديم والتأخير فغلط .

**قال :** وهو كقول بعضهم . ملحفة جديدة في التلّة<sup>(٢)</sup> / ١٦/ب

قال أبو علي : ( جديدة )<sup>(٣)</sup> ( فعيل ) في معنى ( فاعل ) ، فأكثر استعمالها بغير الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنه لَمَّا كان على ( فعيل ) جملة منزلة ( فعول ) لأنه يكون للكثرة كما أن ( فعولاً ) يكون كذلك ، فلم

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو علي في المسائل المنسكلة/٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرأ وفي لغة الفرزدق لافرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقمدا ومؤخرأ فاستعمل لغتهم وأخطأ » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٠ وانظر الأحاجي النحوية /٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ٠٠٠ » .

(٣) زاد في المسائل المنسكلة /٥٨٥ ( فيه ) .

يدخل في مؤنث (فَعْمِيلٍ) الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى (فَاعِلٍ) فِي هَذَا الْحَرْفِ  
(الثناء) (١)، كما لم يدخل في (فَعْمُولٍ) (٢).

ومثل (جديدٍ) في أنه أُجْرِيَ مُجْرَى (فَعْمُولٍ) فلم تدخل فيه تاء  
القياس في المؤنثِ حروفٍ أُخْرَى وهى : سدس (٣)، وكتيبةٌ خَصِيْفٌ (٤).

(١) في المسائل المشككة / ٥٨٥ يقول : « فلم يدخل في مؤنث  
(فَعْمِيلٍ) الَّذِي دُوِّبَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) الْهَاءُ فِي هَذَا الْحَرْفِ » .

(٢) كلام أبي علي هذا منصرف الى بنية (فَعْمِيلٍ) لا الى تفسير  
عبارة الكتاب ، ونحن ننتقل تفسير هذه العبارة عن أبي سعيد اذ يقول :  
« يعنى أن نصب (مِثْلَهُمْ) على تقديم الخبر قليل ، كما أن (لات حين  
مناص) بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف ، وكما أن ملحفة جديدة قليل ،  
وذلك أن (فَعْمِيلًا) الَّذِي بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) حَكَمَهُ أَلَا يَلْحَقُهُ هَاءُ  
التأنيث كقولهم : امرأة قتييل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، فى معنى  
مفتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة ، ولا يقال قتييلة ، ولا جديدة ، وقد قيل :  
ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظائره » ، شرح السيرافى للكتاب ،  
ج. ١ ، ق ١٥٠ .

وقد أفرد أبو علي لهذه العبارة مسألة خاصة فى كتاب المسائل  
المشككة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا فى  
التعليقة وهناك فى المسائل المشككة .

(٣) شاة سدس أى أنت عليها السنة السادسة ، والسدس  
السن التى بعد الرباعية انظر اللسان (سدس) قلت : تكون الشاة  
سدسًا فى السنة الرابعة لا بعد السادسة .

(٤) قال فى اللسان (خَصِيفٌ) : كتيبة خصيف : وهو لون الحديد  
ويقال : خصفت من ورائها بخيل أى أردفت ، فلهذا لم تدخلها الهاء  
لأنها بمعنى (مَفْعُولَةٌ) .

وريح خَرِيْقٌ<sup>(١)</sup>، حكى ذلك في الجمع<sup>(٢)</sup>؛ فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأَكْثَرُ ترك التاء في العائِث فيه ، ضار<sup>(٣)</sup> قول من قال : مِلْحَمَةٌ جديدة ، فأدخل في المؤنث التاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً ، كما أن قول مَنْ قال : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، وإذما مثلهم بشر<sup>(٥)</sup> قليل ، وكما أُجْرِي (فَعِيلٌ) مجرى (فُعُولٍ) في هذا اللوضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فُعُولٌ) ، كذلك أُجْرِي مجراهُ في أن أُفْرِدَ في موضع الجمع ، كما أُفْرِدَ ، فإفْرَادِهِم (لِقَعِيلٍ) نحو قوله تعالى ﴿وَحَسَنَ أَوْلَادِكَ

---

(١) قال الأزهري : « الخَرِيْقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب » ، انظر تهذيب اللغة ( خرق ) .

(٢) في المسائل المشكلة / ٥٨٥ « حكى ذلك في باب الجمع » .

(٣) في المسائل المشكلة / ٥٨٥ ( وصار ) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه : « وَزَعَمُوا أَنْ بَعْضَهُمْ قَرَأَ (ولات حين مناص) وهي قليلة » الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قرأه عيسى بن عمر الثقفي ، انظر الأصول في النحو ٩٦/١ ، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد ( لَاتَ ) وأن الأكثر حذف الاسم واطهاس الخبر ، ويجوز مع قلته اظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسي ، من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراج

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٨ .

(٥) اشارة الى بيت الفرزدق السابق ذكره ، أي أن الرفع في

( مثلهم ) قليل شاذ كرفع ( حينٌ ) في الآية الكريمة .

رَفِيقًا ﴿١﴾ وقول الشاعر (٢) :

\* دَهْمًا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِيهَا \*

وإفرادهم إِعْوَالِ نَحْوِ (عَدَوًا) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا كَكُمُ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ (٤) : دأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ ﴾ (٥) ، فقد كتبناه في موضع آخر .

**قال :** فَجَعَلْتَهَا ( لا ) التي الإِشْرَاكُ (٦) .

(١) سورة النساء ، الآية ٦٩/٥ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبه إليه في المسائل المشكلة ٥٨٦/ وهو في ديوانه ١٨١/ ثالث ثلاثة أبيات في ملحقات الديوان وهي قوله :

تنح للعجوز عن طريقها

قد أقبلت رائحة من سوقها

دعها فما النحوى من صديقها

• والبيت في المحتسب ٣١٧/١ ، كما أنه في الحجة للفسارسي ١٦٩/١ ، التكملة ١٨٦/ ( فرهود ) ، الأغاني ٨٠٥٧/٢٣ ، شرح المفصل ٤٩/٥ ، شرح الشافية ١٣٨/٤ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٩٢/٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٠١/٥ .

(٥) التي في سورة طه ، الآية ٤٧/٥ ، قوله تعالى « فأتياها فقولوا انا

رسولا ربك ٠٠٠ » ولعل أبا علي أراد التي في سورة الشعراء ، الآية ١٦/ وهي قوله تعالى « فأتيا فرعون فقولوا انا رسول رب العالمين » ففيها الشاهد على اطلاق لفظ المفرد واردة الجمع .

(٦) الكتاب ٢٩/١ ، والعبارة فيه « وان جعلتها لا التي يكون فيها

الإشراك » والفارسي هنا يختصر العبارة كما هو منهجه في عموم الكتاب .

قال أبو علي : معنى قوله : ( لا ) التي للإشراك ، يريد بالإشراك هنا اعتبار لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا اعتبار المعنى ، لأن قولك : ما عبد الله خارجاً ، ولا معنٌ ذاهبٌ ، مشتركان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب<sup>(١)</sup> .

**قوله :** هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ ( قَاصِرٌ )<sup>٣٦</sup> قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَجَعَلَهُ خَبْرًا لِقَوْلِهِ : ( مَأْمُورُهَا ) ، وَمَأْمُورُهَا مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْ جَرِّهِ فَقَالَ : وَلَا قَاصِرٌ<sup>(٣)</sup> فَتَقْدِيرُهُ عَلَى مَا قَالَ سَيَبُويهِ : مَا مَنِّهِنَّهَا بِأَتِيكَ ، وَلَا قَاصِرٌ

- 
- (١) ( مَا ، لَا ) يفيدان ان النفي ولكنهما يختلفان في الاعراب ، فالأولى تعمل عمل ( ليس ) ، وقد تكتفى الثانية بالنفي فقط .
- (٢) البيت من المتقارب ، للأعور الشنق ، وليس هو موضع الشاهد ، ولكن الشاهد في البيت التالي له وهو قوله :
- فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها
- واليه أشار أبو علي عند ذكر الوجوه الاعرابية المحتملة .
- والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقنضب ١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد بخفض ( قَاصِرٌ ) عطفاً على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ - ١٥٥ وأنشد ابن هشام البيت الأول في المغني / ١٩٤ - ٦٨٩ ، كما أنشد البيهقي معاً فيه أيضاً / ٦٣٣ بعطفاً ( قَاصِرٌ ) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٢/١ ( الربيع ) ، وأنشد بيت الشاهد في الانتصار / ق ١٨ على جواز الرفع والجر في ( قَاصِرٌ ) ، انظر البيت في الهمع ١٢٨/١ ، ٢٩/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، ٢٣/٢ ، الخزانة ١٣١/٢ .
- (٣) في المخطوطة ( قاصر ) وهو خطأ بين .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى وإن كان المنهى مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حَدَّثْتَ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب ( ليس منهيها بقاصير<sup>(١)</sup> عنك مأمورها ) وإنما قَدَّرَهُ هذا التقدير لِإِخْتِصَاصِهِ به من أن يكون قد عَطَفَ على عاملين لأنه إذا قَدَّرَهُ هذا التقدير لم يقع حذف على عاملين كما يقع أ / ١٧ إذا لم يُقَدَّر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهى ، فلهذا تأوَّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى ، ولم يحتج إلى هذا التأويل ، ولم يُقَدَّر أيضاً ( ليس ) تقديرها كما قدَّر سيبويه ،<sup>(٢)</sup> ولما سكن يجعل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفِّضُ قوله : قاصير<sup>(١)</sup> بالعطف على الباء<sup>(٢)</sup> . فَعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش<sup>(٣)</sup> ، ومن نصب (قاصراً) تخسله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على ( ليس ) ، وتقديره : ليس منهيها بآتيك ، ولا مأمورها قاصراً عنك .

(١) في المخطوطة ( قاهر ) .

(٢) قوله ( بالباء ) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على

المجرور بالباء ، انظر مغنى اللبيب / ٦٣٣ .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ١٩٥ ، الأصول في النحو ٢ / ٦٩ ،

الانتصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغنى اللبيب / ٦٣٢ ، وشرح السيرافي

للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٥ ، حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من

البصريين العطف على عاملين ، فقبالوا : قبام زيد في الدار والقصر

عصير . . . . . »

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم<sup>(١)</sup> :

قال سيهويه : ولو قات : ما زيد على قومنا ، ولا عندنا كان نصب ليس غير<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : إنما لم يَجُزَّ حَمَلُ (عِنْدَ) عَلَى (عَلَى) لِأَنَّ (عِنْدَ) أَعْمٌ مِنْ (عَلَى) وَ (عَلَى) أَخْصُّ مِنْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ وَ (عَلَى) لِجَهَةٍ مُخْصِوَصَةٍ ، فَلَوْ أَدْخَلْتَ (عَلَى) عَلَيْهَا لِأَخْرَجْتَهُمَا مِنْ بَابِهَا .

**قال** : لأنه ليس في الكلام ، وبفوقه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٥)</sup> : لا يمتنعُ جرُّه في القياس لأن (فَوْقَ) اسم مُتَمَكِّنٌ لَيْسَ مِثْلَ (عِنْدَ)<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الكتاب ٣٣/١ وفيه « هذا باب ما تجرّيه على الموضع لا على

الاسم الذي قبله » .

(٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه « وكان النصب ليس غير » وعند السيرافي كان النصب في عندنا ، لا يجوز أن يدخل عليها (عَلَى) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٥٨ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقتم ترجمته .

(٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيهويه هي : « وقال : أخذتنا بالوجود

وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه » .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، وقد تقدمت

ترجمته .

(٦) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « معنى هذا الكلام :

أخذتنا السماء بالوجود من المطر ، وبمطر فوق الوجود ، ولم يختر جر

قال أبو علي : إذا قلت : ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به ، فالعنى أنه  
ليس مماثلاً له ولا مشابهاً ، فإذا جرَّ ( شبيهاً<sup>(١)</sup> ) به فالعنى أنه قد أثبت له  
شبيهاً وبقي أن يكون مثله ؛  
وقال أبو علي في قوله :

... ..  
وَأَيْسَ كُلِّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ<sup>(٢)</sup>

←

( فوق ) عطفاً على ( الجود ) ، لأن العرب لا تكاد تدخل الباء على ( فوق )  
لانتقوله ( أخذتنا بفوق الجود ) إنما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ،  
ولو جررت جاز ، وليس الاختيار « شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٥٨  
(١) في المخطوطة ( شبيهاً ) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبة سيبويه لحميد الأرقط وصدره  
فأصبحوا والنوى على معرضهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيبويه في الأولى يروى الفعل  
( تَلْقَى ) بالنساء وفي الثانية ( يُلْقَى ) بالياء ، انظر البيت في  
المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول في النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيننا آخر قبله وهو قوله :  
باتوا وجلتنا السهريز بينهم كان أظفارهم فيها السكاكين  
انظر شرح أبيات سيبويه ٧٠/ ، وأنشد الشنتمري هذا البيت  
وفيه ( الصهريز ) بدل ( السهريز ) انظر دامش الكتاب ٣٥/١ ،  
والسهريز : ضرب من التمر ، انظر اللسان ( شهرز ) . وأنشد  
ابن الشجري البيتين وذكر أن حميد الأرقط كان معدوداً في بخلاء  
العرب ، وأن قوماً نزلوا به فأطعمهم تمرًا وقال :

بانوا وجلتنسا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين  
فأصبحوا والنوى على معرضهم وليس كل النوى يلقي المساكين

←

**قال** : سيمويه : فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول<sup>(١)</sup> .  
قال : يبنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر ( كلُّ النوى ) لأنه معمول  
يُلقَى ويُنَى بالأول ( ليس ) .

**قال** : ولو قلت : كانت زيذا الحمى تأخذُ ، أو تأخذ الحمى  
لم يجز<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلت بين ( كان ) واسمها  
بمعمول معمولها ، وهو ( زيذُ ) الذى هو مفعول ( تأخذُ ) الذى هو مفعول  
( كان ) تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيذا الحمى تأخذُ ، فيت حذف  
علامة التانيث<sup>(٣)</sup> وتضم الحاديث فى كان ، وتعير الجملة التى هى ( الحمى  
تأخذُ ) فى موضع نصب ، ولو تقدمت فقلت ( كانت تأخذُ زيذا الحمى )

←

والمعترض : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول .  
أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتة على منزلهم فى زمان لا يلقى فيه المساكين  
أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع « أمالى ابن السجرى  
٢٠٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم  
١٣٩/ ، الأشمونى ٢٣٩/١ ، العينى ٨٢/٢ ، الخزانة ٥٨/٤ .  
(١) الكتاب ٣٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٦/١ . قال أبو سعيد : « وذلك أن ( كان ) وبابها  
تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه الا ما يعمل فيه أو فى موضعه ،  
فاذا قلت : ( كانت زيذا الحمى تأخذُ ) فانما نصب زيذا بتأخذُ  
لا بكان . . . » .

شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من ( كان ) فلا تقول ( كانت زيذا الحمى تأخذُ ) .

لسكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين ( كان ) واسمها بعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطوقاً زيد ، ولو قلت ( كانت زيداً الحمى تأخذُ ) ، فَجَعَلْتَ علامة التأنيث في الفعل لخبر الحمى لسكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (١) ، فالها ١٧/ب ضمير القصة<sup>٢</sup> وكذلك تجمل ( كانت ) فائدة القصة ولا تجملها للحمول . قال سيبويه : وقال بعضهم : كان أُنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ (٣) .

قال أبو علي : تَعَلَّمَ مِنْ هَذَا ضَرْوْرَةٌ أَنْ فِي ( كان ) ضميراً ، ولولا ذلك لانتقل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .  
**قال :** ولا يجوز أن يقول : ما يريد الله ضارباً (١) .

(١) سورة الحج ، الآية / ٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضا ضمير الشأن والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجهول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . انظر كتابنا المصطلح النحوي / ١٨٠ .

(٣) الكتاب ٣٦/١ ، فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله ( من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ) أى أن فى كاد ضميراً من الأمر والشأن ، لأن كاد فعلٌ ، وتزيغ فعل ولا يعمل الفعل فى الفعل » شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيبويه والسيرافى أثرا قراءة ( تَزْيِغُ ) فى آية التوبة بالياء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقيين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء ( يَزْيِغُ ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة / ٣١٩ وانظر حجة القراءات / ٣٢٥ .

(٤) الكتاب ٣٦/١ وفيه « ولا يجوز أن تقول ٠٠٠ » . أى لا يجوز أن يلى ( ما ) منصوب بخبرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة ( ليسَ ) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ٦١ .

قال أبو علي : يريد : من قال : ليس زيداً عهد الله ضارباً على أن  
يضمّر في ليس التهمة والحديث ، لم يتل في ( ما ) الحجازية : ما زيداً  
عهد الله ضارباً ، وإن كانت مثل ( ليس ) في أنها تنهّب وترفع لأن الضمير  
الذي يكون في ليس وأخواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ في ( ما ) ألا ترى  
أنه لا يجوز ( زيدٌ ما مُنطلقاً ) فإذا لم يجر الإضمار فيها كما جاز في ( ليس )  
لم تجز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها .

**قال :** وكان هذا أحسن من التثني .

قال أبو علي : يريد أن إضمار الهاء في ( عَارِفٌ )<sup>(١)</sup> ورفع ( كلٌّ )<sup>(٢)</sup>

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) إشارة إلى قول مزاحم العقيلي ( من الطويل ) الذي رواه

سيبويه في الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من وافى منى أنا عارف  
ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول ( وما كل من وافى منى أنا  
عارف ) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب ( كل )  
وبرفعه ، فأما من نصب ( كل ) فقد جعل ( ما ) تميمية وأبطل عملها ،  
ونصب ( كل ) بعارف ، ومن رفع ( كل ) جعل ( كل ) اسم ( ما )  
على لغة أهل الحجاز ، ورفع ( كل ) بما ، وجعل ( أنا عارف ) في  
موضع الخبر ، وأضمر الهاء في ( عَارِفٌ ) حتى يكون في الجملة  
ما يعود إلى الاسم ، فيصح أن يكون خبراً ، كأنه قال ( أنا عارفه ) ،  
وفي لغة تميم إذا رفع ( كل ) رفع بالابتداء ( وأنا عارف ) خبر ، وفيه  
الهاء « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه  
البيت في مقام آخر برفع ( كل ) انظر الكتاب ٧٣/١ وفي شرح أبيات  
←

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب ( كل ) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نصب قدر كلاً مؤخرأ ، وجعل ( ما ) تميمية .

←

سيبويه لابن النحاس / ٤٩ جاء ( يأتى منى ) بدل ( وافى منى ) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظر ص ٧٠ ، وقال : « كانه قال : أنا عارفة ، فيرفع ( كل من ) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارف كل المنازل » المصدر نفسه / ٧١ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى / ٣٣ ( الريح ) وانظر شرح الأبيات المشكلة الاعراب / ٣١٤ فرحة الأديب / ٢٩ ويرويه ( فقلا ) بدل ( وقالوا ) ، و ( من أوفى ) بدل ( وافى ) مغنى اللبيب / ٩١٠ وأنشد الفراء البيت عن أبى ثروان يرفع ( كل ) وقال : « ولم أسمع أحدا نصب ( كل ) انظر معانى القرآن / ١٣٩ - ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه ( فقالوا تعرفها ٠٠٠ ) و ( وماكل من يمشى منى ٠٠ ) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقح ( عارف ) على ( كل ) وذلك أن فى ( كل ) تأويل : ومامن أحد يمشى منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته الا رفعا » المصدر نفسه / ٢٤٢ انظر أيضا العيني / ٢ / ٩٨ ، الخزانة / ٣ / ٤٣ الخصائص / ٢ / ٣٥٤ ، ٢٥ / ١ شرح التصريح / ١ / ١٩٨ ،

هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يَجْرُ  
مُجْرَى الفعل ولم يَتِمَّ كُنَّ تَمَّ كُنَّ (١)

**قال :** وذلك قولك : ما أَحْسَنَ زَيْدًا (٢).

قال أبو علي : ( ما ) اسم مبتدأ ، وأحسن خبره ، وموضعُ ( ما )  
رفع بالإبتداء ، وفي ( أحسن ) ضمير ( ما ) فزَيْدٌ مُنْتَصِبٌ بأحسن  
وتقديره : رجل ضربَ قَمَرًا .

وإنما كانت ( ما ) (٣) اسمًا بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها  
التخصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أُريدَ بها الإبهامُ لم  
توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لَمَّا لم ترد بالموضعين التخصيص  
كذلك المُتَعَجَّبُ منه مُبْهِمٌ غير مخصصٍ ، وكذلك كان حُكْمُه أن يكون ،  
لأنها لو وصلت وحُصرت بالصلة لصار معروفًا ، وخرج أن يكون  
مُتَعَجِّبًا منه ، فحُكْمُ التَعَجُّبِ أن يسكن مُبْهِمًا ، لأنه إذا خُصَّ فعرف  
لم يسكن تَعَجُّبًا ، فإبهامه أخصم له من تَخْصِيصِهِ ، فسكنا لم يوصل في

(١) لم يذكر أبو علي عنوان الباب ، واكتفى من الباب كله بذكر  
منال واحد ، وهذا العنوان الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وفيه : « وذلك قولك ما أحسن عبد الله »  
ورواية السيرافي تعضد سيبويه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ،  
ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع ( زيدا ) موضع  
( عبد الله ) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على ( ما ) التعجيبيية في شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ١ ق ١٦٢ - ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهنا ، وقد جاءت ( ما ) غير  
موصولة في غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في  
إيقوله عز وجل : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ (١) ،  
فما هذه عندهم نكرة يقدرونها : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم كقوله  
كما يقدرون : ما أحسن زيداً شئاً أحسن زيداً ، وموضع ( ما ) نصب  
في الآية (٢) ، فأما قوله : ( اشتروا به ) ، فصيقة له غير صلة .

قال أبو علي : الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة  
تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بها تعدت إلى  
المؤن ، فيقول الفاعل : هلاً تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب  
١٨ / أ إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير / التعجب ؟ فقيـل  
على هذا :

ما أضربَ عمراً بشراً ، كما تقول : ضربتُ عمراً بشراً ؟ فالجواب :  
إن الأفعال المتعدية تساوي الأعمال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن  
الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكفر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ - ٥٧ قال الأخفش : ( ما )  
ويحدها اسم ، و ( أن يكفروا ) تفسير له نحو ( نعم رجلاً زيد ) معاني  
القرآن ٣٢٢/١ ( الورد ) ونقل عنه القرطبي وجه نصب ( ما ) هنا  
على التمييز على تقدير ( بئس شيئاً أن يكفروا ) ( واشتروا به أنفسهم )  
صفة ( ما ) ، انظر تفسير القرطبي ٢٧/٢ - ٢٨ ، وانظر تفسير الطبري  
٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

ما كان غريزة ، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متمدّ فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما لا يتمدى إلى مفعول لما ذكرنا .  
والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرَبَ وما أشبهه في باب التعجب غير متمدّ ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عدّى بحرف الخفض ، كما أن الذى لا يتمدى إلى مفعول واحد إذا أريد تعديه عدى بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ ( ما أضربَ زيداً ليعمرو ) ولا يجوز ( ما أضربَ زيداً عمراً ) لما ذكرنا كما لا يجوز ( أكرمتُ زيداً عمراً ) ليساوى ( ضربَ ) في هذا الباب ( كرمَ ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوى في نقلك إليها <sup>(١)</sup> بالهمزة مما لا يتمدى إلى مفعول <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول ( أياها ) لأن الحديث عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .

(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافى للكتاب ، ج ١

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به<sup>(١)</sup>

**قال:** وعلى هذا الحد تقول: ضربتُ وصرّبتُ وصرّبتُ عبدُ الله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: تجعّل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربتُ كما جعلت (قَوْمُكَ) بدلاً من الواو في صرّبتُ<sup>(٣)</sup>.  
قال: فإن فعلت ذلك لم يكن بدّ من (صرّبتُ) لأنك تضرر فيه الجمع<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: إذا أبدلت قَوْمُكَ<sup>(٥)</sup> من المضمر المنصوب كما أبدلته

---

(١) لم يذكر الفارسي عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان هنا من الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذي سماه المبرد ( باب من أعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر ) المقتضب ٧٢/٤ . وللنحاة في هذا الباب مذاهب مختلفة . فالبصريون عامة يختارون أعمال الفعل الآخر في اللفظ ، ويرون أيضاً أن الفعل الأول قد عمل في المعنى كما عمل الثاني ، قال المبرد . « ولو عملت الأول كان جائزاً حسناً » المقتضب ٧٤/٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافعية ٦٤٤/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في الانصاف ٨٣/١ - ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٧٨/٤ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٠

(٤) الكتاب ٤٠/١ .

(٥) إشارة إلى قول سيبويه « فإن قلت : ضربتُ وصرّبتُهم قومك ،

من المرفوع قلت : ضربوني ، فَجَمَعْتَ الضمير لأنه للقوم وليس لواحد  
فلا يجمعه ، فإن لم يجمع الضمير وقلت : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ تَرَكْتَ  
الفعل بلا فاعل .

---

←  
رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك  
وضربتهم على التقديم والتأخر ، إلا أن تجعل ما هنا البدل ، كما جعلته في  
الرفع « الكتاب ٤٠/١ » .

( ٨ - التعليقة )

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ (١) :

قال : ومثل ترك إظهار الفعل ما هنا ترك الإظهار في الموضوع الذي تقدم فيه الإضمار (٢) .

قال أبو علي : يريد : إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك : زيداَ ضربتهُ فعل مضمر لا يظهر ، لتفسير الفعل الثاني له ، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ مِن يَّاتِ رَبِّهِ مُجْرِماً ﴾ (٣) ، لأن ما بعده مفسر له ، ودال عليه .

وكذلك المضمَر في نِمَمَ من قولك ( نِمَمَ رَجُلًا ) والهاء في قولهم : ( رَبُّهُ رَجُلًا ) كل هذا من المضمَر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له ، ودلالته عليه ، وقد نصَّ سييويه هنا على أن المضمَر في ( نِمَمَ ) على شريطة التفسير لا يظهر : فليس لما اعترض به سييويه (٤) وجهٌ في باب نِمَمَ وَيَتَسَنَ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره ، وقد  
١٨/ب شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النوادر (٥) .

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ .

(٣) سورة طه ، الآية /٧٤ ، قدر المبرد المعنى هنا ( ان الخير )  
انظر المقتضب ١٤٥/٢ ، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) في المخطوطة ( س ) بدلا من ( سييويه ) .

(٥) ربما عنى ( المسائل ) ، فلم يعرف عن أبي علي أنه القب

## شال : إذا ابنُ أبي موسى (١)

←  
كتاباً في النوادر ، والذي عرف عنه ( المسائل ) كالبصريات والعضديات والحلييات والبغداديات ٠٠ وهذه المسألة مفصلة في كتابه ( المسائل المشكلة / ٤٦٣ - ٤٦٥ .

(١) هذ اجزاء من بيت ذى الرمة من الطويل وهو :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر  
وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى في الديوان  
١٠٤٢/٢ ، وأشار أبو نصر الباهلي الى أنه يروى ( إذا ابنُ أبي موسى  
بلالاً بَلغْتِه ) وقد أوردته الفارسي بالنصب وأشار الى رواية الرفع ،  
انظر المسائل المشكلة / ٤٦٣ ، ورواه في المقتضب ٧٧/٢ بنصب ( ابْنُ ،  
وبلالاً ) ، وقال : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن  
هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض  
المعنى ، وهو أن يضممر ( بَلغ ) فيكون ( إذا بَلغ ابنُ أبي موسى ) وقوله  
( بَلغْتِه ) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسي في شرح  
الآبيات المشكلة الاعراب / ٥٢٩ برفع ( ابْنُ ) و ( بلال ) وأشار الى  
ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستدل على تقوية رواية الرفع بقول لبيد :  
فان أنت لم ينفعك علمك فاننسب لعلك تهديك القرون الأوائل  
وقال : « فهذا البيت يقوى انساده من أنشد ( إذا ابنُ أبي موسى )  
بالرفع على اضممار فعل في معنى المضممر غير الظاهر نفسه » انظر المصدر  
نفسه / ٥٣٠ . انظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال :  
« فالرفع والنصب في هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معاني  
القرآن للأخفش ٢٤٩/١ ( الورد ) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالي ابن  
الشجرى ٣٤/١ وفيه ( رَجْدِيك ) بدل ( وِصْلِيك ) ، شرح المفصل ٩٦/٤  
شرح أبيات سيبويه لابن السرافى ١١٥/١ ( الريح ) شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس / ٧٩ وقال : « لا يكون ( وِصْلِيك ) بالفتح ، انما  
←

قال أبو علي : ( إِذَا ) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهي ظرف من الزمان  
ومعناها على ذلك ، أَهْيَ على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط  
والجزاء ، وقد جُوزى بهما في الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس  
ارتفاعه بالابتداء ، ولكن بأنه فاعل ، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد  
الاسم ، وعلى هذا يُتَدَرَّ قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (١) ، وما أشبهه ،  
وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وليها نُصِبَ الاسم  
الذي هو ( ابن ) فصار على تقدير : ( إِذَا بَلَغَتْ ابنُ أَبِي مُوسَى ) فيصير  
النصب على هذا الوجه ، وإن رفعت فليس على الابتداء ولكن على إضمار  
فعل هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إِذَا بَلَغَ ابنُ أَبِي مُوسَى ، وفسره  
بِكَفَيْتِهِ كما فسر الناصب .

قال : لأنَّ أعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ (٢) .

←  
هو بالضم ، لأنه يريد المواصلة من مفاصل العظام ، مغني  
الليبي / ٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ٤٥٠/١ ، شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشقاق ، الآية / ١ ، قال أبو العباس المبرد انه قد  
قيل في هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .  
(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وفيه ضبط ( ضَرَبْتُ ) على البناء للمفعول ،  
والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم ( ضَرَبْتُ ) ، وهو ما يفسره  
كلام أبي علي بعده .

وقد ضبطها السبرافي بالضبط نفسه عند الفارسي ، وفسرها بقوله :  
« يعنى أن ( أعطى عمرو زيدا ) بمنزلة ( ضَرَبَ عمرو زيدا ) في مجازي  
اعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق/١٧٢

قال أبو علي : لأن ( ضَرَبْتُ ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعطى فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار ( أُطِي ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأعمال كما نُقِلت إلى ما لم يُسَمَّ فاعله تَصَدَّتْ مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُزْ أن تبنى منه فعلا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل<sup>(١)</sup> .

**قال :** كأنك قلت : أَيُّهُمْ تَرَ تَرَهُ يَا أَبَاكَ ، فهو مثل زيد في هذا<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : أى فى أنك إذا شغلت عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلط عليه ، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل ( تَرَهُ ) تفسره .

**قال :** وقد يفارقه فى أشياء<sup>(٣)</sup> ، أى يفارق (أى) (زيداً) ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع أخرى<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هذا على الأصل العام فى بناء الفعل للمفعول ، إلا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ بحرف الجر ، تقول : (ذهب به ، ونزل بساحتهم) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ، وفيه ( كأنه قال ) بدل ( كأنك قلت ) هنا .

(٣) الكتاب ٤٣/١ ، وهذه تنمة للعبارة التى نقلها أبو علي قبل .

(٤) قوله ( زيد ، وأى ) : الأول اسم مختص متمكن ، والنانى اسم يأتى على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهى تكون شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً وصفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة إلى نداء .

إنظر معنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ ، فلو وافق ( زيد ) ( أى )

فى باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جرياً مجرى واحداً فى هذا الباب

فان ( أى ) تختلف عن ( زيد ) فى بقية الوجوه . انظر المقتضب ٤٩/٢

٢٩٤ ، ٢٩٧ - ٣٠١ ، ٢١٧/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ،

ومن باب ما يجرى مما يسكون ظرفاً هذا المجرى<sup>(١)</sup> :

**قال** : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : قوله : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا يعني أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج في المعنى من أن يسكون ظرفاً حاوياً للأحداث والأجسام<sup>(٣)</sup> ، بل هذا المعنى في كل الأحوال قائم فيه موجود .  
**قال** : كأنه قال : ( أَلْتَأَكُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) فنصبه لأنه ظرف ثم قسّر فقال : أَلْتَأَكُّ فِيهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) يشير أبو على هنا إلى ظروف الزمان وظرف المكان ، وأن هناك فرقاً بين ما يلزم الظرفية وبين ما يكون ظرفاً ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : أَلْتَأَكُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فقوله ( يوم ) في المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفي المثال الثانى منصوب على الظرفية ، وإلى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسماً وهو الظرف الذى لا يتمكن . . . » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملاً ظرفاً كالجبل » ، المقتضب ١١٨/٢ ، وقال أيضاً : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً » المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣/١ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب ( كأنك قلت : أَلْتَأَكُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فنصبته . . . تم فسرتة ، ففلت . . . ) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ .

قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : إذا قال ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْفَاكُ فِيهِ ) فإن نَصَبَهُ عَلَى الظرف أضر ( في ) كأنه قال : ( أَلْفَاكُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) وإن نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ مَكَانَهُ قَالَ : ( أَلْفَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) .

**قال** : والنصب في ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمَّتُهُ ) ، ( ويوم الجمعة سيرته ) / ١٩ / أ  
مثله في قولك ( عَمِدُ اللَّهِ ضَرَبَتْهُ )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : صورة ما يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَصَوْرَةِ مَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَنْفَصِلُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِهِ مَوْضِعُ السِّكْنَايَةِ ، فَلَوْ قُلْتِ : ( صُمَّتُ يَوْمًا ) فنصبته نَصَبَ الْمَفْعُولِ لَقُلْتِ إِذَا كُنَيْتَ عَنْهُ : ( صُمَّتُهُ ) .  
ولو كُنَيْتَ عَنْهُ وَقَدْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا لَقُلْتِ : ( صُمَّتُ فِيهِ ) .

وهذا التَّوَسُّعُ إِذَا وَقَعَ فِي الظرف ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ ظُرُوفٍ فَلَا تَعْتَمِدُ إِلَيْهَا الْأَفْعَالُ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا كَمَا تَعْتَمِدُ إِلَى الظروفِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا فَتَسْمِيَةُ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، إِمَّا تَوْسُّعٌ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَيُشَبِّهُهُ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ إِذَا تَوْسَّعَ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا تَوْسَّعَ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ ، فَأَمَّا الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ فِيهِ الظرفُ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ

---

(١) هو أبو إسحاق الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته ، وأبو علي هنا يكتبني بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيف جديدا ، نوخيا للاختصار .  
(٢) الكتاب ٤٣ / ١ .

يُفْعَلُ بِتَعْدَى إِلَى أَرْبَعَةٍ مَفْعُولَيْنِ بِهِمْ ، فَيُشْبِهُ قَوْلَكَ : ( الْيَوْمَ أَعْلَمْتُهُ  
زَيْدًا عَمْرًا مُضْطَلِقًا ) ، وَتَصَحُّوحُهَا : ( الْيَوْمَ أَعْلَمْتُ فِيهِ ) .

**قوله :** ثلاثٌ كَلْهَنٌ قَعَلْتُ عَمْدًا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أنكره سيبويه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : إنما أنكره أبو العباس<sup>(٣)</sup> لأنه أكد التكررة  
بالمعرفة فهذا لا يجوز ، ولكن إن جعلته بدلًا جاز ، وأجوده  
أن يروى :

---

(١) هذا شطر ببت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشده سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمري أشار إلى موضع  
الشاهد فيه دون أن يذكر نسبته لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ٤٤/١ ،  
قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريد قتلتهن ، بنية الهاء ، ولو لم  
يدو الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدى الفعل » شرح أبيات سيبويه/٤٩  
انظر الانتصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه / ٣٤٢ ، وشرح  
السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٥ ، أمالي ابن السجري / ٣٢٦/١ ، الخزانة  
١٧٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٦٧ ( الكعبى ) ، ولم أهتم إلى  
قائل هذا البيت .

(٢) عندما روى سيبويه هذا البيت بالرفع ( ثلاث كلهن ) قال :

« هذا ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب » الكتاب ٤٤/١ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله

منصوبا ، وسمعنا بغض ذلك منصوبا من الرواة . » انظر وجه الانكاد  
ورد ابن ولاد عليه في الانتصار / ق ٢١ .

ثَلَاثٌ كَلَّمُنْ قَتَلْتُ .. ...

وأهل السكوفة يُجَمِّزُونَ أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَسْكِرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ فِي (كَلَّمُنْ) خاصةً يُجَمِّزُونَ : رأيتُ ثَلَاثًا كَلَّمُنْ ، ولا يَجْمِزُونَ : رأيتُ رَجُلًا نَفْسَهُ .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : يجوز أن يسكون (ثَلَاثٌ) مبتدأ ، وكَلَّمُنْ مهبتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كَلَّمُنْ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأوَّل ، والعاثِدُ إلى المبتدأ الثَّانِي المَحذُوفِ مِنْ قَتَلْتُ ، كأنَّهُ [قال] (٢) قتلته أو قتلتمهم .

قال أبو عليّ : قُلتُ : ثَلَاثٌ مهبتدأ ، وكَلَّمُنْ قتلْتُ : خبر كأنَّهُ في تقدير : زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ .

---

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيهما المعنى .

ومن باب : ما يُحتملُ فيه الاسمُ على اسمِهِ بُنى على الفعلِ مرةً (١)

قال أبو علي : حُكِمَ المعطوفِ أن يسكون على لفظِ المعطوفِ عليه .

إن كان اسماً فالمعطوفُ عليه اسمٌ ، وإن كان المعطوفُ فعلاً ،  
فالمعطوفُ عليه فعلٌ ، فإذا جاءتِ الجملةُ مركبةً مِن فِعْلٍ وفَاعِلٍ ،  
ووقعت بعدها جُملةٌ يجوز أن يُبتدأَ بها نحو ( زَيْدٌ كَذَّبَتْهُ ) فالاختيار  
فيها أن تُحتملَ على فِعْلٍ مُضمرٍ ، وينصبُ الاسمُ به ليقع العطفُ في  
جُملةٍ مُشاكلةٍ للجُملةِ الأولى في أنه مِن فِعْلٍ وفَاعِلٍ لأن الرَكبةَ مِن  
فعلٍ وفاعلٍ أشبهُ مِنَ الرَكبةِ مِنَ المبتدأِ وخبرِهِ .

١٩/ب **قال** : ولولا أنه كذلك / ما قلت أزيد أنت ضاربه (٢) .

قال أبو علي : يقول : يقتصر ( ضَارِبٌ ) غير منون الفعل تفسيره له  
إذا كان مُنونا ، وإذا كان منوناً جرى مجرى الفعل ، وكذلك إذا  
لم ينون جرى مجرى المُنون في باب تفسيره المضمرة ، والمنون يجرى مجرى  
الفعل فهكذا أيضاً يجرى مجراه .

---

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا باب يُحتملُ  
فيه الاسمُ على اسمِهِ بُنى على الفعلِ مرةً ، ويُحتملُ مرةً أخرى على اسمِهِ  
بُنِيَ على الفعلِ » وهذه الترجمة عند السيرافي أيضاً في شرحه للكتاب .  
ج ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٠

**قال :** ومثل ذلك قولك : **أرأيتَ زيدًا ؟** فتقول : لا ، **ولكن** عمرو مررتُ به (١) .

قال أبو علي : فإن شغَلَ الفعل بالضمير فسال : **أيهم رأيتَهُ** كان في جوابه ضربان :

إن سَحَلَه (٢) على الاسم المبتدأ رَفَعَ ، فقال في جواب (أيهم رأيتَهُ) (عمرو رأيتَهُ) ، فهذا على قولك (بشرُ لقيتُهُ ، وعمرو كَلِمَتُهُ) .

وإن حملته على الاسم المبنى على الفعل نَصَبَتْ ، فقلت في جواب (أيهم رأيتَهُ) : (عمرو رأيتَهُ) ، فهذا على قولك : (عمرو لقيتُهُ وبشراً كَلِمَتُهُ) يُحْمَلُ الفعل مرة على الجواب على موضع (أى) (٣) ، وأخرى على موضع الهاء كما فعَلتَ ذلك في العطف (٤) ، فإذا لم تُشغَلِ الفعل بالضمير في قولك : **مَنْ رأيتَ ؟** فالاختيار (٥) .

---

(١) الكتاب ٤٨/١ ، وأبو علي لم يشرح هذه العبارة ، ظنا منه بأن معالجهتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا للنصب ، لأن (زيدا) فى السؤال منصوب بفعله ، وتكون (لكن) فى الجواب يجنزلتها فى العطف ، فكان الجواب : (ما رأيتَ زيداً لكن عمراً مررتَ به) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا فى المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى يرفع الاسم ، كما هو الحال فى الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما فى الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : (عمرو

والوجه (عمرأ رأيتُهُ) ، لأنه مثل (عمرأ ضربتُ ، وبشراً كلمته) وليس ها هنا مبتدأ ، تَمِيلُ الاسمُ المبتدأ من الجملة الثانية عليه .

فإن قلت : أَيْهِمْ رأيتُهُ ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبتهُ كان على إضمار فعل يفسره (رأيتَ) وذلك الفعل مضمر بعد (أى) وتقديره إذا أظهِر (أَيْهِمْ رأيتَ رأيتُهُ) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسأط على الاسم الفعل الذي قبله .

قال أبو علي : نصَّ قوله . (أما زيداً فضربتُهُ) <sup>(١)</sup> على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المُفسَّر بعد الفاء تقديره (أما زيداً فضربتُ ضربتُهُ) وإنما أضمرته في هذا الموضع عبرةً للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلي (أما) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك تقدير الإضمار <sup>(٢)</sup> .

قال : وكذلك : ما أحسنَ عيدَ الله ، وزيدٌ قد رأيناها إلى آخر الفصل <sup>(٣)</sup> .

←  
رأيتُ) ، مبتدأ ، أو تقول : (عمرأ رأيتُ) على تقدير فعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأخفش بأن يكون الرفع على اللفظ كما يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٢ (١) هذا مثال ضربه سيبويه في الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (إذا) أنظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو علي ( أفعل ) في التعجب ، وإن كان فعلا فقد قُرِبَ شَبَهَهُ  
من الاسم ، فَبَعَدَ بذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن  
الاسم لا يتصرف ، ولا يسكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير  
الفائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو ( هذا أقولُ  
منه ) وقد صُغِرَ هذا كما تُصَغَّرُ الأسماء نحو : ( ما أميلِحَ زيداً ) فخواصُّ  
الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال<sup>(١)</sup> .

**قال : إلا أنك تجرُّ بها إذا كانت غايّة<sup>(٢)</sup> .**

(١) اظاهر كلام أبي علي هنا يدعو الى القول بأن مذهبه في ( أفعل )  
التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب  
ضمائر الفاعلين به اذا استثنيينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل  
وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج  
لذلك كله الا أن مذهبه يقول بأن ( أفعل ) في التعجب ( فعل ) ماض  
بدلالة لزوم الفتح في آخره ، وأنه لو كان اسما لارتفع لأنه خبر المبتدأ ،  
ثم ان النحاة صححوا العين في التعجب فقالوا : ( ما أقومه ) فدل ذلك  
على أن فعل التعجب وان كان فعلا على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء  
على هذا الوجه انظر الايضاح العضدي / ٩١ حاشية / ١ .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « ان هذه  
الأفعال لما لزمتم موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول  
الى ( يَفْعَلُ ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ٠٠٠ » الأصول في  
النحو / ١ / ١٠٠ .

(٢) الكتاب ٥٠/١ ، يرى سيبويه أن ( حتّى ) تجرى مجرى  
الواو العاطفة ، ونم ، وتختلف عنهما بأن تجر اذا كانت غايّة ، تقول

قال أبو علي : ( حَتَّى ) مع ( زيدٍ ) في قولك : ( هَلَاكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ) في موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير في قولك : ( مَرَرْتُ بِهِ ) ٢٠/أ في موضع / نصب (١) .

**قال :** وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهِ ضَرْبُهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفَعُ بعد (عبدُ الله) ضَرْبُهُ ، لأن (عبدُ الله) في معنى الحديث مفعول ، فسكان هذا لَتَسَاكِيلِ الْجَمَلِ (٢) .

قال أبو علي : قوله : إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←

مثلاً : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مرت بهم حتى زيدا مرت به ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٤ - ١٨٥ .

(١) الكتاب ٥٠/١ ، وفيه « ٠٠٠ وانصب بعد ان فيها زيدا وان كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت : ( عبد الله ضربه ) اذا كان بعده ( وزيدا مرت به ) » قال أبو سعيد : يعنى ان قال قائل : انا اذا قلنا ( مرت بزيد ، وعمرا كلمته ) ، انما نصبنا ( عمرا ) لأن ( زيدا ) في معنى المفعول لوقوع المرور به نى التحصيل ، للزمه أن يقول ( عبد الله ضربه ، وعمرا كلمته ) ، لأن ( عبدُ الله ) وان كان مبتدأ فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع ( عمرو ) و ( كلمته ) حملا على ( عبدُ الله ) لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدئين ، وتكون الجملة انانية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يراعى أنه فى معنى مفعول « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٥ - (٢) انظر الاصول فى النحو ٣٠٦/٢ .

مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل ، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع  
بعده قولك : [ عهد الله ضربته ]<sup>(١)</sup> و ( زيدٌ مررتُ به ) لأن عهد الله  
في المعنى مفعول ، فلأستَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى ،  
ولا انخفاضه ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا  
كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع  
أو منصوب .

**قال :** وما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء ( هَلَا )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرفع الاسم بعده بالابتداء لأن حده  
أن يلي الفعل ، فإذا قال ( هَلَا زيدٌ قامَ ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره  
مقامه كما يرفع الاسم بعد ( إذا ) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال  
( هَلَا زيداً ضربته ) لم يرفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

**قال :** إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعده<sup>(٣)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفاً من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب  
٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً ،  
ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وألا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى ( هلا ) ،  
وأن يكون معناها جميعاً اللوم والاستبطاء لما تركه المخاطب ، أو تندر  
فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه ( فابتدأوا بعده الأسماء ) ،  
وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وإنما تجيء الأسماء بعدها  
على غير الأصل توسعاً ، قال أبو سعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

قال أبو علي : ليس يريد بالابتداء الذي يقتضى خبراً نحو : (زيدٌ مُنطليقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .

**قال :** لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى<sup>(١)</sup> . أى لبس في ضربتُ عمراً وزيداً ككلمته حرف هو بالفعل أولى .

يقول : الواو التي تُعطفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .

**قال :** وإنما اختير هذا على الجواز وليسكون معنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى بقوله على الجواز ، وليسكون معنى واحداً ، أى ليقبَح العطف في جملةٍ مُشابهةٍ للجملة الأولى في أنها مثلها في أنها من فعل وفاعل .

قال الأخفش : وتقول : أَنْتَ حَسِبْتِكَ مَنْطِيقاً ، وَإِيَّاكَ حَسِبْتِكَ مَنْطِيقاً<sup>(٣)</sup> .

←

يدخل على الفعل اذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فاذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير اضممار الفعل ٠٠٠ ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : ( ضربتُ عمراً وزيداً ككلمته ) هذا هو الاختيار للمشاكلة بينهما ، ويجوز أن نقول : ( ضربتُ زيدا وعمرو ككلمته ) .

(٣) ليست مقولة الأخفش هذه نفسياً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعاليق الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك لمشاكلة الجمل ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير ( أنتَ أو إيَّاكَ ) .

قال أبو علي : في قوله : حسبك منطلقاً - حيران :

أحدهما : القاه<sup>(١)</sup> ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : الكاف وهو ضمير منصوب .

فإذا قل : أنت ، حمله على الضمير المرفوع ، وإذا قل : إياك ،

حمله على الضمير المنتصب .

قال : قوله : ( وليس موضع إعمال )<sup>(٢)</sup> أى الفعل غير متسلط على

ما قبله هنا ، فلا بد من شيء يُشَقَلُ به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب

الهاء أحسن .

قال : لأن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر<sup>(٣)</sup> .

يُرِيدُ : إنه في موضع الصلة التي تسكون للذي ، فشبه الوصف

(١) في المخطوطة ( والتاء ) .

(٢) الكتاب ٦٥/١ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التي نصها : « وإذا كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : ( أزيد أنت رجل تضربه ) ( وأكلت يوم ثوب تلبسه ) ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال » أى فى مثل ( أزيد أنت رجل تضربه ) أحسن من أن تقول ( أزيد أنت رجل تضرب ) قال أبو سعيد : « لأنك إذا حذف الهاء فليس يصل الفعل إلى شيء قبله ، كما أنك إذا قلت : ( زيد ضربته ) ثم حذف الهاء قلت ( زيدا ضربت ) فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق/٢٢٠ (٣) فى الكتاب ٦٥/١ ، يقول : « وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلة ، فلا يجوز أن ينصب (نعمًا) (١) من أجل أن (تحوونه)  
صفة ، ولو كان غير صفة لجاز النصب ، وكذلك : (ماتم  
تبعثونه) (١) .

(١) اشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثي من الرجز .

أكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنتجونه

أربابه نوكي فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الأولين دون نسبة ، انظر الكتاب ٦٥/١ ،  
وفيها شاهد على رفع (نعم) وأن قوله (تحوونه) نعت له فلا  
يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز لا  
تجمله نعتا كأنه قال : أكل عام تحوون نعمًا تحوونه ، ويكون تحوونه  
تفسيرًا للفعل المضمر » . شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز  
القرآن ٣٦٢/١ ، الطبري ٨١/١٤ ، العينى ٥٢٩/١ الحزانة ١٩٦/١  
الانصاف ٦٢/١ ، الأغاني ٦١٦٢/١٧ ، اللسان (نعم) .

(١) اشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام ماتم تبعثونه على محمر ثوبتموه وما رضا

وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (ماتم) لأن  
(تبعثونه) في موضع الصفة ، انظر الكتاب وهامشه ٦٥/١ ،  
وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ٨٤/١ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه في مكان آخر انظر  
الكتاب ٢٩٠/٢ ، الشعر والشعر ، ٢٩٣/١ ، والبيت في ديوان كعب  
ابن زهير ١٣١/ (دار الكتب) كما أنه في ديوان زيد الخيل ضمن  
أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالي القالي ٣/٢٤ حيث ذكر أبو علي قصة  
هذا البيت والأبيات التي معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل  
بسبب الفرس الذي أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجمهرة ١٤٣/٢

**قال :** وليس لعبد الله في يأتيني حظاً<sup>(١)</sup> .

أى : ليس لعبد الله حظاً في ( يأتيني ) لأن ( يأتيني ) قد أضيف ( حين ) إليه ، ولا يجوز أن يقدم المضاف إليه على المضاف فكذلك ( يأتيني ) .

**قال :** وذلك قولك ( أزيذا إن رأيت تَضْرِبُ )<sup>(٢)</sup> ، تقديره :

أَضْرِبُ زَيْدًا إن رأيت ؟ فليس تَضْرِبُ بجواب إن ، ولو كان جواباً لها لانجزم ، ودلّ ( تَضْرِبُ )<sup>(٣)</sup> على جواب الشرط ، فحذف لِدلالة ( تَضْرِبُ ) عليه .

←

وأنشد أبو زيد هذه الآيات منسوبة إلى زيد الخيل ، انظر النوادر في اللغة / ٣٠٢ - ٣٠٣ ومعنى قوله ( المحمر ) الفرس يشبه الحمار ، وهو أيضاً اللثيم من الرجال ، انظر الخزانة ، ١٤٨/٤ اللسان ( أتم ) .  
(١) الكتاب ٦٧/١ ، أى فى مثل قولك : ( أعبد الله حين يأتيني أضرب ) فعبد الله منصوب بقولك ( أضرب ) لأن التقدير ( أضرب عبد الله حين يأتيني ) ؟ ولا يجوز رفع ( عبد الله حملاً على الضمير المرفوع فى ( يأتيني ) لأن ( حين ) فصلت بينهما ، فكما لا يجوز ذلك لم يجوز أن يعمل ما بعد الحين فيما قبلها ، كما أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه المضاف إليه ، نحو ( هذا غلام ضارب زيداً ) لا يجوز أن تقدم ( زيداً ) على المضاف فنقول : ( هذا زيداً غلام ضارب ) . انظر شرح السيرافى للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق

٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة « يضرب » .

**قال** : ولو جاز أن تَجْعَلَ زَيْدًا مبتدأ على هذا النِعْلِ أقلت :  
(الْمِتَالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِي) (١) .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا إيس المبتدأ الذى يسكون  
فيه الثانى الأول .

**قال** : وأما الِئْمَلُ الأول فصارَ مع ما قبله بِمَنْزِلَةِ ( حِينَ ) وسائر  
الظُرُوفِ (٢) .

أى لا يجوز أن يَعْمَلَ النِعْلُ الواقع بعد ( أن ) فيما قبله (٣) ،  
كما لا يجوز أن يعمل النِعْلُ المضاف إليه ( حِينَ ) ونحوه فيما قبله .

**قال** : وَلَنْ أُضْرِبَ ، نفي قوله : سَأُضْرِبُ (٤) .

**قال** : اسْتَشْهَدَ اِمَّا جاز فى النفي مِنَ التَّتَمُّدِ والتأخير بما جاز  
منه فى الإيجابِ ، فقوله : زَيْدًا سَأُضْرِبُ نَظِيرُ قوله : زَيْدًا لَنْ  
أُضْرِبَ .

- 
- (١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المنال للمخاطب هكذا ( القتال زيد  
حين تأتى ، تريد : القتال حين تأتى زيداً ) .  
(٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : ( أَيْهَمُ بِأَتِيكَ تَضْرِبُ ) ،  
أو قولك : ( أزيدا ان تر تضرب ؟ ) .  
(٣) أى فى مثل قولنا : ( زيد ان يأتينى أضرب ) ونحوه ، فزيد  
مرفوع بالابتداء لا ببياتينى .  
(٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عند السيرافى هكذا ( كما أن  
لم أضرب نفي قوله ضربت ) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه  
للكتاب ، ج ١ ق ٢٢٧ .

**قال** : فإن قلت : أيهم جاءك فأضرب ، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة ، فلا يوصف كما لا توصف الحروف ، وأيضاً فإنه معرفة ، (وجاءك) نكرة ، فأراد بالخبر هنا (أى) ليس بصفة ولكنه شرط .

قال أبو علي : اختلف بين حرف الذم والاستفهام ، أن حرف الذم قد تلمية الأسماء فيعمل فيها عمل الفعل ، كقولك : ما زيدٌ مُنطَبِقاً ، هو كقولك كان زيدٌ مُنطَبِقاً<sup>(٢)</sup> .

**قال** : وإن قلت : ما أنا زيدٌ لِتَيْبَتُهُ ، رفعت إلا في قول من نصب زيداً آتِيَتُهُ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٦٨/١ ، (أى) من حروف المجازاة ، ولذا ففي مثل هذا لا يعمل ما بعد الفاء في (أيهم) لأنه في موضع الجواب ، والجواب لا يعمل في الاسم الأول . انظر شرح السيراني للكتاب ١ / ق ٢٢٨ .  
(٢) عبارة أبي علي هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذي عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفي » الكتاب ٧٢/١ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاستعمالين .  
(٣) الكتاب ٧٤/١ ، والنصب على تقدير فعله يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

**قال** : أبو علي : هذا على مذهبهم فيما تقدم<sup>(١)</sup> ، فأما في قول الأخفش :  
وَالَّذِي هُوَ الْقِيَّاسُ عِنْدِي فَالْتَّعْبُ فِي ( مَا ) إِذَا كَانَتْ تَبِيْهُوِيَّةً  
أَجْوَدُ .

وَمِنْ بَابِ مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا حَرَى مَنْصُوبًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ :  
عَجِبْتُمْ مِنْ فِعِّ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا جَعَلْتُمُ النَّاسَ مَفْعُولِينَ<sup>(٢)</sup> .

٢١ / أ **قال** : أبو بكر :<sup>(٣)</sup> قوله : إِذَا جَعَلْتُمُ النَّاسَ مَفْعُولِينَ / أَي لَمْ يُسَمَّ  
الْفَاعِلُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : دَفَعْتُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ مَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ اسْتَمْنَيْتَ هُنَّ الْبَاءُ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ ، كَانَ حَيْثُئِذٍ : حَاجِبَتْ  
مِنْ أَنْ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا .

---

(١) انظر الكتاب ٦٨/١ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح  
السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يعقد سيبويه بابا بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في  
الكتاب ٧٥/١ ، ٧٦ . ضمن « باب من الفعل يستعمل في الاسم .. »  
أى أن المصادر تجرى في هذا الباب مجرى أفعالها ، سواء أضيفت أم لم  
يضاف ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٣٨/١ . قال أبو سعيد : « فإذا  
قلت : عجبتم من دفع الناس بعضهم ببعض ، فقله أبدلت بعضهم من  
لفظ الناس ، ويجوز أن تقول : بعضهم ، فتتنصب على المعنى ، كأنك  
قلت : من دفعك الناس بعضهم ، لأن الناس في المعنى مفعولون ، وإذا  
قلت : عجبتم من دفع الناس بعضهم بعضا ، فبعضهم يدل على اللفظ .  
ويجوز بعضهم بعضا ، فتحمله على موضع الناس ، لأنهم في المعنى  
مفعولون ، فالبديل على لفظ الأول ومعناه » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .

**قال** : ولم نجعله في موضع مفعول هو غير الأول<sup>(١)</sup> .

يريد : إنَّ الاسمَ المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولك :  
عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ قَوْلِكَ : فِيهَا<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُمْ ، لأنَّ البعضَ الأوَّلَ بَسَكُوا ، وعلى  
بعضٍ بِيَكِيٍّ عَلَيْهِمْ .

**قال** : لأنك لو قلت : هُوَ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعني شيئاً على  
ظهره لم يَجْزُ<sup>(٣)</sup> .

**قال** : أبو علي : لم يَجْزُ هذا لأنَّ البطنَ والظَّهْرَ مَخْتَصَّانَ ، والظَّروفُ  
المسكوبة لا تسكون مَخْتَصَّةً<sup>(٤)</sup> .

**قال** : أبو علي : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُطِيٌّ زَيْدٍ دِرْهَمًا أَوْسٍ ،  
ولقائل أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فما الذي نَصَبَ الدَّرْهَمَ ؟

(١) الكتاب ٧٩/١ ، وفيه « ولم يجعله . . . » .

(٢) إشارة إلى الجملة التي ساقها سيبويه وهي قوله : « وتقول :  
أبكيت قومك بعضهم على بعض » وقوله : « بكى قومك بعضهم على  
بعض . . . » الكتاب ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو  
ظهره . . . » .

(٤) في البديل تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، فتبدل الظهر  
والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون  
« أجمعون » توكيدا في قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن  
تقول : « ضرب عبد الله ظهره وبطنه » ، انظر شرح السيرافي / الق ٦٦٤  
وانظر شرح الرماني / ١ ق ٥٢ .

والجواب: 'عن أبي بكر أنه على إضمار فعل يدل عليه (مُعْطَى) تقديره هذا مُعْطَى زيدٍ يُعْطِيهِ دِرْهُمًا<sup>(١)</sup>.

قال: لأنك لو كَسَمْتَ النون في الإظهار لم يسكن إلا جِراً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جِراً ولا يكون فيه ما كان في قوله: (الْحَائِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)<sup>(٣)</sup> من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون إلا جِراً، والمضمر لا يعتبر بالظاهر.

(١) انظر الأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ وفيه « فان كفت النون جررت ... » ومثله في شرح السرافي ١ ، في ٢٥٥ . وهو يشير الى النسوان التي في مثل « الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل .

ياعين بكى حنيفا رأس حبهم الكاسرين القنا في عورة الدبر فقد أثبت النون مع الألف واللام في ( الكاسرين ) وان لم يثبت معها التنوين لقوتها بالحركة ، وضعفه بالسكون ، ونصب ما بعدها ، انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته ، الكتاب ٩٤/١ ، وانظر شرح السيرافي ، ١ ق ٢٥٥ ، وانظر النكت ٢٩٢/١ .

(٣) اشارة الى البيت الذي أنشده سسيبويه منسوباً لرجل من الأنصار وهو من المنسرح :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من ( الحافظين ) اختصاراً واستخفافاً لطول الاسم ، للاضافة ونصب ما بعده على نبة اثبات النون ، لأنه لم يرد الاضافة انظر شرح السيرافي / ١ ، ق ٢٥٥ - ٢٥٦ ، النكت ٣٩٣/١ - ٢٩٤ ، ويجوز فيه الجر في « عورة » بالاضافة ، قال الاعلم في نسبة البيت : ويقال هو قيس بن الخطيم ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش ٢٤

**قال :** وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار كالنون فهى أقرب إليها ، أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من الظاهر (١) .

وقال أبو على : الأسماء المضمرة المتصلة تد أشبهت التنوين على ما تقدم ذكره ، وهى أيضاً تعاقبه ، ومما يؤتى أن الاسم المضمّر الجرور أشبه بالتنوين من الظاهر الجرور أنهم يَحْدِفُونَ في النداء الياء من ( يا ذُلَامِ )

←  
الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسي دون نسبة في الايضاح / ١٤٩ ، وعلق بأن الأكثر في ( عورة ) الجر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم وكفأ » بدلا « من ورائنا نطف » انظر أدب الكاتب / ٣٢٤ وأنشده في جمهرة أشعار العرب / ٦٦٣ ضمن قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتا ، منسوبة لعمر بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة وفي فرحة الأديب / ١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٤/٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبيت في شرح جمل الزجاجي ص ١٧٤ دون نسبة ، والى قيس بن الخطيم نسبة الزجاجي في كتاب الجمل / ٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون والنصب ، وشك في نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب ( وكفأ ) وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات أخر ضمن الشعر المنحول الى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم / ٤٥ ، انظر أيضا الحجة ٩٣/١ ( ناصف وآخرون ) ، المقتضب ٤/١٤٥ .  
الافصح ٢٩٩/٢ ، والى قيس بن الخطيم نسب في الاقتضاب ٣/٢٠٧ ، ونسبه ابن السيرافي الى شريح بن عمران من بنى قريظة وقال : ويقال ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٤٢ ( الريح ) وأنشد أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ .

(١) مزج أبو على تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ٩٦/١ ،

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفون الظاهر<sup>(١)</sup>.

**قال:** أبو علي: يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيبويه على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>:

واحدُها وأقربُها شهماً بالفعل أن يعملَ مَحْمَلَهُ وهو منونٌ ، لتكون قد أقرتَ مقامَ الفعل نكرةً مثله<sup>(٣)</sup>.

والذي يليه في الجودة أن تُعملَ مضافاً إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرَبِي زَيْدًا)<sup>(٤)</sup> والظاهر من نحو (ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا أُعْجِبَنِي) يقوم مقامَ الفاعل كما أن التاء في قولك (ضربتُ زيداً) فاعلٌ ، فأما كون المصدر بالإضافة مَعْرَفاً فقد يُنَوَى بالإضافة الانفصال في باب إعمال الاسم بحمل الفعل نحو: ضاربُ زيدٍ غداً ، فالإضافة قد نُويَ بها الانفصال في هذا الباب .

وأبعدُ الثلاثة : أن تُعْمَلَةَ وفيه الألف واللام لأنه معروف من

---

(١) انظر شرح السيرافي ١ / ق ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) يشبه أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال في العمل والمعنى ، انظر الكتاب ١/ ٩٧ ، وفي الاضاح العضدي / ١٥٥ - ١٦٢ عقده أبو علي باباً للمصادر التي أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبنى ضرب زيد عمراً ، انظر الايضاح العضدي

١٥٥ /

(٤) مثل: أبو علي لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهي مضافة بقوله : « تقول ضربني زيداً حسن ، وسرني ضرب عمرو بخالدا » ونصل في ذلك ، انظر الايضاح العضدي / ١٥٧ - ١٥٩ .

جهة لا يُنَوَى بها الانفصال ، ولم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل ، فهو مُباين للفعل (١) .

قال أبو علي : ومن الفرق بين / المَصْدَرِ واسمِ الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب أُضيف إلى معرفة كان أبدأ معرفة (٢) ، وقد يضاف اسمُ الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرَّف ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .

قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوْنِهِ في الأشياء (٣) ، يعنى الصفة المشبهة باسمِ الفاعل .

---

(١) ومثاله قولك : أعجبتني الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالدنا قبيح ، قال أبو علي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالالف واللام معملا في التنزيل » انظر الايضاح العضدي / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر اذ اكان فيه الالف واللام ، فاذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذي فيه الالف واللام أضمر بعده مصدرا ليس فيه ألف ولام ... وانما دعاه الى هذا أن المصدر انما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافي ١/ق ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) ساق سيبويه المتل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ، وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة أهل الدار » الكتاب ١/٩٩ . وانظر شرح السيرافي ١/ق ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزا أبو علي هذه العبارة من البسبب التي عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هي عادة أبي علي في الاختصار فقد اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينهه الى موضوع التفسير ، أو

قال أبو علي : قوله في الأشياء يريد<sup>١</sup> أنه ليس مثل اسم الفاعل<sup>١</sup> في أنه مثل ( يَفْعَلُ ) في حركانه وسكناته ، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

**قال :** لأن الأول في الألف واللام في غيرها على حال واحد وليس كالفاعل<sup>(٢)</sup> .

←

أن يعطى القارئ فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافي ، فقدم بين يدي تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوطئة شرع في تفسير الباب ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٥٩ .

(١) أي أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل في العمل .  
فقولك : مرت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس في ( حَسَنَ ) ضمير ، وتقول : مرت برجل حسن وجهها ، وحسن وجهه ، فيصبر الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمنزلة قولك : مرت برجل ضارب زيدا ، فالصفة المشبهة ( حَسَنَ ) تعمل في ( وجه ) ما يعمل ( ضارب ) في ( زيد ) إلا أن ( حسن ) ليس مثل ( ضارب ) من حيث كان ( ضارب ) يعمل عمل فعله ، ويجرى مجراه ، تقول : هذا ضارب زيدا ، كأنك قلت : يضرب زيدا ، وليس كذلك ( حسن وجهها ) لأنك لا تقول : هذا يحسن وجهها . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي ١ ق ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن ( كَبِدُوْنَةٌ ) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل . . . » .

**قوله :** وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أُضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يعرّف به ، وليس ذلك في هذا<sup>(١)</sup> .

**قال :** مَحْطُوطَةٌ جُدِّدَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إن قَدَّرَ ( شَنْبَاءُ أَنْيَابًا ) على ( حَسَنُ وَجْهِهِ ) ، لم يَجْزُ أن يقول : شَنْبَاءُ أَنْيَابُهَا ، لأن ( شَنْبَاءُ ) صِفَةُ الْمَرْأَةِ ، فإذا أَظْهَرْتَ الْمَاءَ في قولك : أَنْيَابُهَا رَجَعْتَ إلى الْمَرْأَةِ ، فَتَقِي ( شَنْبَاءُ ) صِفَةَ لِلْأَنْيَابِ

---

(١) يريد أن مثل قولنا ( ضارب ) إذا أُضيف إلى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به نقول : مرتت بضارب الرجل ، ولكن اببات الألف واللام هي ( الوجه ) أحسن كأن تقول : مرتت برجل حسن الوجه .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبي زيد الطائي ، وصدره .  
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو في ديوانه / ٣٦ .

والشاهد فيه نصب ( أَنْيَابًا ) بقوله ( شَنْبَاءُ ) ما فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شَنْبَاءُ أَنْيَابًا ، انظر الكتاب / ١٠٢/١ ، انظر أيضا شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ النكت / ١/٣٠٠ ، العينى / ٣/٥٩٣ شرح المفصل / ٦/٨٣ ، المفصل / ٣٣٠ . ونسبه خطأ لأبي زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس في باب ما ينصب على نية التنوين هكذا :

هيفاء مقبلة لفاء مدبرة خود خدلجه شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنياب ولكنه نوى التنوين . انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ٥/١ ( الريح ) ، والبيت في وصف امرأة إذا أقبلت رأيت لها خصرا أهيفا ، وإذا أدبرت نظرت منها إلى عجيزة مشرفة ، وإذا تبسمت لمعت أسنانها لنفاثها ، انظر نحصيل عين الذهب بهامش الكتاب / ١٠٢/١ .

وإنما هو المرأة دون الأنثى ، فالوجه أن تقول : شَبَّهْتُ أُنثَى بِهَا ، لأن شَبَّهْتُ صفةٌ حينئذٍ للأنثى ، وفعل لها .

**قال :** وقد جاء في الشعر : حَسَنَةٌ وَجْهَهَا (١) .

قال أبو علي : إنما صار قولك : حَسَنَةٌ وَجْهَهَا رَدِيئاً (٢) ، لأنك إذا قلت : هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرها ، فذلك أنثتها بالتاء ، وإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهَهَا ، فالحسن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رجع الضمير إليها من ( حَسَنَةٌ ) فإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهَهَا ، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرْجَمَانِ إليها :

أحدهما : الضمير في حَسَنَةٍ ، والآخر : الهاء في وجهها .

وأيضاً فقد أضفت ( حَسَنَةٌ ) إلى الوجه ، والحسن للوجه . والشئ

لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف ( حَسَنٌ ) إلى الوجه في قولك : الحَسَنُ الوَجْهَ فالجواب : أن في ( حَسَنٍ ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

ومما يدل على أن الحسن في باب ( زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ) صفةٌ لزيدٍ وليس قولك ( مِندٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ ) ، نلو كان ( حَسَنُ الوَجْهِ ) لما جاز تأنيته لأن الوَجْهَ ليس بمؤنث .

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

(٢) أى فى النشر .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا (١).

فقد قدره سيبويه تقدير ( حَسَنَةٌ وَجْهًا ) وجعل مِياسَه كقياسه (٢) ،  
وكان حُكْمُه عنده أن يقول لو أجراه على الأصل دون الحذف :

(١) اشارة الى قول الشماخ من الطويل مما روى سيبويه :

أمن دمنتين عرس الركب فيهما      بحقل الرخامي قد عفا طلاهما  
أقامت على ربيعهما جارتا صفا      كميتنا الأعلى جونتتا مصطلاهما

الكتاب ١٠٢/١ الديوان ٣٠٨/ من قصيدة في ملح يزيد بن مريح  
الأنصاري ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواهما  
ابن السيرافي وعنده ( عرج الركب ) بدل ( عرس الركب ) ، وأشار  
الى ذلك بقوله : « ويروى ( عرس الركب فيهما ، ويروى : قد أنى  
لبلاهما ) ، والشاهد في البيت هو أن الشاعر أضاف ( جَوْنَتَا ) الى  
( مصطلاهما ) ، و ( جَوْنَتَا ) صفة الى ( جارتا صفا ) ، والمصطلح  
مضاف الى الجارتين . والاضافة لاتقع في باب حسن الوجه الا بعد أن  
نجعل الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المجرور الى  
أن يجعل فاعلا للصفة التي تجرى عليه » . شرح أبيات سيبويه ٧/١ ،  
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨١/ ، وقال أبو سعيد :  
« جونتتا مثنى ، وهي بمنزلة حسنتتا ، وقد أضيفتا الى مصطلاهما ،  
ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، فكأنه قال : حسنتتا وجوههما ، والضمير الذي  
في مصطلاهما يعود الى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافي ، والصفة هو  
الجبل ٠٠٠ » شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ وعنه في النكت ٣٠١/١ ،  
انظر أيضا ما يحتمل الشعر ٢٥٣ - ٢٥٤ فال في الدرر ١٣٢/٢ :  
« استشهد به على قبح اضافة الصفة مجردة من أل الى مضاف الضمير ،  
وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح  
المفصل ، ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهمع ٩٩/٢ ، العين ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح  
١٢٢/٢ .

(٢) أي شبهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه في الشعر وذلك ردى.

(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا) .

فيجري ( جَوْنُ ) على ( الجَارَتَيْنِ )<sup>(١)</sup> ، ويرتفع الجريه عليهما ،  
٢٢/أ لأنهما / مرفوعتان ، ثم يُرْفَعُ ( الْمُصْطَلَى ) ( بِجَوْنِ ) : ويعود ضمير  
العننية<sup>(٢)</sup> ، إلى ( الجَارَتَيْنِ ) فيسكون كقولك : ( الهِنْدَانُ حَسَنٌ تَوْبُهُمَا  
هِنْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُمَا ) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول :  
( أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلِيَّاتِ ) فيمن قال ( الهِنْدَانُ حَسَنَاتَا  
الوجوه ) وفيمن قال ( وَصَمَا رَحْلَيْهِمَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ ) فيصير كقولك

←

كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخرج  
للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف  
بين النحويين أن قولنا ( زيد حسن وجه الأخ ) جيد بالغ ، وأنه يجوز  
أن نكنى عن الأخ فنقول ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه ) ، فإلهاء  
تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأننا قلنا ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل  
وجه الأخ ) فعلى هذا قوله ( كميتا الأعلى جونتنا مصطلاهما ) كأنه قال  
( كميتا الأعلى ، جونتنا مصطلي الأعلى ) فالضمير في المصطلي يعود إلى  
الأعلى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك ( الهندان حسنتا الوجوه ،  
مليحتا خدودهما ) فإن أردت بالضمير الذي في خدودهما ( الوجوه )  
كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت ( حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه )  
وإن أردت بالضمير ( الهنديين ) فالمسألة فاسدة ، فكذلك ( جونتنا  
مصطلاهما ) إن أردت بالضمير ( الأعلى ) فهو صحيح ، وإن أردت  
بالضمير ( الجارتين ) فهو رديء « شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦١ . وعنه  
ملخصا نقل الشنتمري انظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب  
بهامش الكتاب ١٠٢/١ .

- (١) في المخطوطة ( الجاريتين ) وهو خطأ بين .
- (٢) يعني ضمير التثنية في ( مصطلاهما ) .

( الهِنْدَانُ حَسَنَتَا التَّوْبِينِ ) ، فلم يستعمله في الإتمام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولسكنه جعله كقوله : ( هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُّهَا ) ، وَتَمَّتْ ( الْجَوْنُ ) وهما وصفُ ( الجارتين ) ، وإضافة مُتَمَّى إلى ( الْمُصْطَلِينَ ) وهو هُما في المعنى ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال : ( حَسَنَتَانِ الْوَجُوهِ ) وموضع اللانثنية فيمن قال : ( وَضَعَا رَحْلَيْهِمَا ) ، وهو ( الْمُصْطَلَى ) ثم أضاف ( الْمُصْطَلَى ) إلى ضمير ( الْجَارَتَيْنِ ) كما أضاف الوجه من قوله : ( هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُّهَا ) إلى ضمير المرأة بعد إضافة ( حَسَنٍ ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه ، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت ، وزد يحتمل غير ما أوله سيبويه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في النَّسْكَرة :

قال سيديويه : ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه<sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : يريد : إنَّ (عَمَلًا ، وَأَبًا) مِنْ سَبَبِ الَّذِي هُوَ (خَيْرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) كلام أبي علي هنا يوهم بأن سيديويه عقد بابا بهذا العنوان ، وسيديويه انما جاء به عرضا فقال : « وتقول فيما لا تقع الا منونا عاملا في نكرة ، وانما وقع منونا لانه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك ( هو خير منك أبا ، وهو أحسن منك وجهها ) ولا يكون المعمول فيه الا ( ما كان ) من سببه » ، انظر الكتاب ١/١٠٤ ، شرح السيرافي ١ ق ٢٦١ .

(٢) قوله : ( عملا ، وأبا ) اشارة الى الأمثلة التي أوردها سيديويه في الباب وهي قوله : « وان شئت قلت ( هو خير عملا ) ٠٠٠ » وقبل ذلك قال : « هو خير منك أبا ٠٠٠ » الكتاب ١/١٠٤ .

وهذا الباب لا تجوز فيه الاضافة ، والى ذلك أشار سيديويه بقوله : « لا يقع الا منونا عاملا في نكرة » وقد اعتل السيرافي لذلك بعلمتين :

الأولى : أن هذا الباب وضع للتفضيل ، وباب التفضيل يقتضى ( من ) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح اضافته الى المفضل عليه لدخول ( من ) فاصلة بينهما لفظا أو تقديرا وانتصب ما بعده .

الثانية : هي أنك اذا قلت : ( زيد أفضل منك ) ، فأفضل بمنزله الفعل ٠٠٠ كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يثن ولم يجمع ٠٠٠ ولما كان الفعل لا يضاف لم يضاف هذا . انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٧ ، وعنه ملخصا النكت ١/٣٠٤ - ٤٠٥ .

**قَالَ** : وليس هَا مُنَا فَصَلٌ<sup>(١)</sup> .

أى : لم يقل هو أَفْرَهُ مِنْكَ عَبْدًا فَيَفْصِل ( مِنْكَ ) بَيْنَ ( أَفْعَل )  
و ( رَجُلٍ ) وقوله : ( ولم يَلْزَمْ إِلَّا تَرَكَ التَّنْوِينَ )<sup>(١)</sup> ، أى أنك لم تفصل  
بشيء ، وقد أَلْتَقَى الاسمان ، وليس إلا الإضافة .

**قال** : وتفسيره تفسير الأول<sup>(٢)</sup> .

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل  
بالأول .

---

(١) هذا النوع من التفضيل يخالف سابقه بأنه ليس ثمة فصل  
بكلمة ( مِنْ ) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : ( هو خير رجل  
في الناس ) لم تفصل بين ( خَيْرٍ ) وبين ( رَجُلٍ ) بفواصل ، ولم  
تفضل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جممع هو أحدهم ، فالتقى  
الاسمان فوجبت الإضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « ولبس  
ها هنا فصل ، ولم يلزم الا ترك التنوين » الكتاب ١/١٠٥ ، وترك  
التنوين يقتضى الإضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل  
أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذا الوجه لدخل فيه الفصل  
كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر  
تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر الاصول  
٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١/١٠٥ ، يريد لم يدخلوا الألف واللام فى مثل ( هو  
خير رجل وأفره عبد ، كما لم يدخلوهما على مثل ( هو خير منك أبا ) ،  
وتفسيرهما واحد كأنه قال ( هو أفره العبيد ، أو خير الآباء ) - انظر  
مزيدا من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

**قال** : وفَرَّقُوا بترك النون والتنوين بين معنيين<sup>(١)</sup> .

يريد بقوله ( النون ) : النون التي في عشرين و ( التنوين ) التنوين في ( خَيْرٍ ) ، وقوله ( بين معنيين ) يعني : إذا قلت : ( هو أَفْرَهُ عَمْدٍ في الناس ) فالفَرَاهَةُ للعبء ، وإذا قلت ( أَفْرَهُ الناس عمداً ) فالعنى لِلْمَوَالِي .  
**قال** : فكما هُنَا بِمَنْزِلَةِ ( مَا )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : وإذا قال : ( مَا صَيْدَ عَلَيْهِ ) ؟ فسكأنه قال : ( أَخْبَى صَيْدَ عَلَيْهِ أَمْ طَيْرٌ ) ، و ( مَا ) لا يكون ظرفاً ، فذكره بِعَمَب ( كَمْ ) التي استعملت غير ظُرُوفٍ هُنَا لِتَعْلَمَ أَنَّ ( كَمْ ) غير ظرفٍ ، كما أن غيرُ ظرفٍ .

**قال** : ومِثْلُهُ فِي السَّمَةِ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْرِبَكَ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق :<sup>(٤)</sup> أَي مِنْ صَاحِبِ الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى

---

(١) الكتاب ١/١٠٥ ، ساق أبو علي لفظ ( عشرين ) ها هنا لان مسيبيوه جعل قولهم : ( هُوَ خَيْرٌ رَجُلٍ ) بمعنى خَيْرِ الرَّجَالِ ، ولكنهم حذفوا الألف واللام استخفافاً ، وأداروا قولهم ( رجل ) بالافراد على معنى ( الرجال ) جمعاً ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : ( عِشْرُونَ دَرْهَمًا ) وهم يريدون ( عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١/١٠٤ ، وانظر تفصيل هذا في شرح السيرافي ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١/١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/١٠٩ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هي عادته - ، ونمام لفظ أبي اسحق كما جاء عند أبي سعيد ←

وَنَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي / الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . ٢٢/ب

قال أبو علي : الشَّبه بين قوله تعالى « أَيْنَ شُرَكَائِي » وبين قولهم ( أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ أَنْ أَضْرِبَكَ ) أن تقدير قولهم : ( أَنْ أَضْرِبَكَ ) كأن قائلاً قال : أنا أضربه ، وطن سامع أنه عناهُ فقال : أَتَضْرِبُنِي فنفي المتكلم الأول ذلك بقوله : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ : أي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك ، ولست به ، فكذلك الباري تعالى لم يُنْبِتْ لنفسه بقوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ شريكاً إنما قال أين شركائي الذين نسبتموهم إلي وليبسوا بشركائي .

**قال :** كأنه قال : أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : أي الأحيان سير عليه ، رفع (أيّاً)

←  
ونقله عنه الشنتمري : « ان قدرته أنت أكرم على من ضربك لم يجز ، وهو ظاهر الكلام ، فان حمل المعنى عليه بطل ، قال : وتهذيب هذا هو كان قائلاً قال : أنت تضربني فنسب الضرب الى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي نسبته الى نفسك وليس لك مكانه قال : أنت أكرم على ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته الى نفسك، ونظير هذا قوله تعالى : « أين شركائي » فإضافة الشركاء الى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء ، والمعنى أين شركائي على زعمكم » . النكت ٣١٢/١ ، وقد سقط من المطبوع من قوله « ونظير هذا .. حتى قوله زعمكم » وصحح من المخطوطة ق ٩٦ .

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٧ .

(٢) في الكتاب ١١٠/١ قال : « كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه ، أو سير عليه » والخلاف هنا قد يعود الى تصرف أبي علي نفسه أو الى اختلاف نسخ الكتاب .

١٥٠  
بِالإبتداء على الاتساع ، وجعل ما بعده خبره ، فجوابُ هذا : زَيْنُ  
كذا ، وإذ قال : أَيْ الأَحْيَانِ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ جَعَلَهُ ظَرْفًا لِسِيرِ ، وَجَوَابُهُ  
جَيْنَ كَذَا بِالنَّصْبِ .

**قال :** وتقولُ : سِيرَ عَلَيَّ طَوْرَانِ ، طَوْرٌ كَذَا ، وطَوْرٌ كَذَا  
والنصب ضعيفٌ جداً إذا تَمَيَّزَتْ ، كقولك : طَوْرٌ كَذَا ، وطَوْرٌ كَذَا ،  
وقد يسكون في هذا النصب إذا أُضْمِرَتْ (١) .

قال أبو علي : ضَعُفَ النَّصْبُ فِي قَوْلِكَ : طَوْرٌ كَذَا وَطَوْرٌ كَذَا  
لَا فِي قَوْلِهِ : طَوْرَانِ ، لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ .

**قال :** وَإِنْ أَنْتَ (٢) قُلْتَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى : ( سِيرَ عَلَيَّ السَّيْرَ ) ،  
و ( ضَرِبَ بِهِ الضَّرْبَ ) جاز على قوله : ( الْحَذَرَ الْحَذَرَ ) .

قال أبو علي : يَقُولُ : إِذَا حَمَلْتَ الْمَصْدَرَ فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى فِعْلٍ  
مُضْمَرٍ بَعْدَ أَنْ يُبْنَى الْفِعْلُ الأَوَّلُ بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، وَتَشْغَلُهُ بِمَا يَرْتَفِعُ بِهِ  
جَاز كَأَنَّكَ قُلْتَ : ( ضَرِبَ بِهِ ) ، ( يَضْرِبُ ) الضَّرْبَ فِيهِ قَدْ شَغِلَ بِهَا  
ضَرِبَ ( وَالضَّرْبَ ) مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ بَعْدَ ( بِهِ ) .

**قال :** وَجَمِيعٌ مَا يَسْكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ لَا يَسْكُونُ إِلا عَلَى  
فِعْلٍ قَدْ عَمِلَ فِي الإِسْمِ (٣) .

---

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أنه أن النصب جائز في مثل قولك :  
سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ طَوْرَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

(٢) في الكتاب ١١٨/١ « شِئْتُمْ » وَرَوَايَةُ أَبِي عَلِيٍّ أَكْثَرُ اسْتِقَامَةً .

(٣) في الكتاب ١١٨/١ « قَدْ عَمِلَ فِي الإِسْمِ » .

قال أبو علي : يعنى بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل ( الحذر الحذر ) .

وقوله : إلا على فعل قد عمل في الإسم أى قد عمل المضمرة في الفاعل .

وقوله : فمن ثم لم يكن فيه الرفع<sup>(١)</sup> أى في الإسم الذى صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وذلك أن في الفعل المضمرة قبل المصدر الذى كقولهم ( النجاة ) ضهير فاعل فإذا صار فيه ضهير فاعل لم يرتفع المصدر به .

وقوله : ( فأوتى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به )<sup>(٢)</sup> أى : أوتى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل ، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذكر وإن كان مضمراً .

قال : وأما ترى أى يرى ها هنا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عثمان<sup>(٤)</sup> : ترى ها هنا من رؤية العين ، وليست التى تعدى

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٠ ، وانظر النكت ١/ ٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجى ٤٢٥/٢ ، انظر أيضا المسائل البغداديات / ٣٧٤ ، وانظر معانى القرآن للأخفش ١/ ١٨٣ ، ( فارسى ) عند تفسير قوله تعالى « رب أرني كيف مسحى الموتى » البقرة / ٢٦٠ .

(٤) هو المازنى ، وقد تقدمت ترجمته ؛

إلى مفعولين ، لأنه يريد : انظر إليه بيصرك ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس  
٢٣ / أعلينا / .

قال أبو علي : وإنما جاز هذا<sup>(١)</sup> لأن الرؤية التي هي قول الحاشية ترجع  
في المعنى إلى الرؤية التي هي هلم ، لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الحاشية  
تقع تحته ، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية<sup>(٢)</sup> .

**قال** : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبَدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ؟<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> : أزيد في الدار أم تمرؤ؟ وفي موضع رفع لأنه

خبر لَيْتَ .

---

(١) في المخطوطة ( لهذا ) .

(٢) قال أبو علي في المسائل البغداديات / ٣٧٥ ، « ( رأيتُ ) التي  
من رؤية العين توافق ( رأيتُ ) التي بمعنى ( علمتُ ) في المعنى ،  
لأن كل محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية العين  
ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التي ( كعلمتُ ) في الالغاء » .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس في قول الزجاج هنا  
ما يشير إلى ( لَيْتَ ) ، والذي يبدو أن أبا علي مزج بين قول الزجاج وقول  
سيبويه ، لأن سيبويه يقول « لَيْتَ شِعْرِي ، أَعْبَدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ، وَلَيْتَ  
شِعْرِي هَلْ رَأَيْتَهُ ، فهذا في موضع خبر لَيْتَ » الكتاب ١ / ١٢٠ ، والذي  
يدل على ما ذهب إليه أن أبا علي أورد بعد ذلك مباشرة قوله ( قال ) التي  
هي في العادة تشير إلى سيبويه ، إلا أنها هنا ربما تعود إلى الزجاج ، لأن  
هذه الأقوال ليست في الكتاب ، انظر مذهب الزجاج في ( لَيْتَ ) في شرح  
جمل الزجاجة ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١ / ١٤٤ .

**قال** : ويجوز أن يكون (شِعْرِي) العامل ، والخبر محذوف ، فيكون (شِعْرِي) في موضع نصب ، وخسبر لَيْتَ مضمراً كأنه قال : لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرٍو وَاقِعٌ .

قال أبو علي : موضع أَعْبَدَ اللهُ ثُمَّ أُمَّ زَيْدٌ عَلَى هَذَا نَصَبٌ بِالمصدر الذي هو (شِعْرِي) وإنما جاز أن يكون نصباً لأنه بمعنى دَامَتْ ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلْفَى ، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب .

ومما جاء محذوفاً خبره : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاهُ (١) .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه في غير هذا الباب ، وفيه شاهد على نصب ( رَوَاهُ ) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : ياليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً » شرح أبيات سيبويه ١٢٥/ ، قال في الدرر ١١٢/١ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدر الكسائي ( رواجع ) خبراً لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيراً قال تعالى : « يا ليتها كانت القاضية » والبصريون يقدرون خبر ( ليتها ) محذوفاً . و ( رواجع ) حال من ضميره ، والتقدير ( يا ليتها أيام الصبا لنا رواجعاً ) . انظر المسائل المنورة ٧٤/ المسائل البصريات ٧٢١،٣٦٩ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : ( ليتها أباك منطلقاً وليت زيناً قاعداً ) وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم «طبقات الشعراء ٧٨/١ - ٧٩ وليس في ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش إلى رؤبة ، انظر شرح المفصل ١٠٤/١ ، وليس في ديوان رؤبة ، انظر البيت أيضاً في الموشح ٢١٧ .

أَيُّ أَقْبَلَتْ رَوَّاجِعًا<sup>(١)</sup>.

**قال :** وَمِنْ ذَلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَعْيَدُ اللَّهَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَهَذِهِ اللام تمنع الفعل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يمتد إلى مفعولين لأنها أفعال تُنْفَى والإلقاء فيها أعظم من التعاقب ، لأنها إذا أنفيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع ، وإذا فُتِّتْ عَلِمْتُ في الموضع .

**قال :** كما أنك إذا قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُكُمْ أَمْ صَمْرُو ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قولك : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمَاكُمْ ، لا يوجب المخاطب علم أحدهما بيمينه ، ولا سكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن قولك ( أَيُّهُمَاكُمْ ) متضمن لهذا المعنى ، كأنك قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ واحداً منهما<sup>(٥)</sup> ، إلا أنك لم تُعَرِّفه بيمينه ولم يخلص لك العلم بكون أحدهما<sup>(٦)</sup> دون صاحبه ، فإذا أُدخِلت عليه ( عَلِمْتُ ) لم تغير من المعنى شيئاً .

←

وهو في الأصول ٢٤٨/١ بلا نسبة ، وكذا في ملح الأدلة ٨٢ ، الفصل ١٨/ شرح الأسموني ٢٧٠/١ ، الهمع ١٣٤/١ ، انظر أيضا شرح شواهد المعنى ٦٩٠ الخزائنة ٤/٤٩٠ .

(١) في المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنثورة / ٧٥ .  
(٢) في الكتاب ١٢٠/١ « ٠٠ » فهذه اللام تمنع العمل ، وانظر النكت ٣٢٨/١ .

(٣) الكتاب ١٢٠/١ ، النكت ٣٢٨/١ .

**قال :** قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : حكم الاستفهام أن يقع صدرًا ، ولكن لما أضيف (أبو) إلى (من) وتقدمه ترك في موضعه فأدى معناه في الاستفهام ، إذ كان المضاف [إليه] لا يتقدم على المضاف .

**قال :** ومما يقوى النصب : قد عَلِمْتُهُ أَبُو مَنْ هُوَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : احتجَّ بوقوع الاسم المضمرة المنصوب بعد (عَلِمْتُ ، وعرفتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ .

قال أبو علي : قوله : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، لم يحمل الفعل في (أبو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا ، لأن موضعه أن يتقدم على (أبو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام في قولك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ حَجَزَتْ بين (عَلِمْتُ) و (إِنْ) لأن موضعها قبل (إِنْ) وَإِنْ / كانت حَوْلَتْ إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إِنْ) ، ٢٣/ب فكما حَجَزَتْ اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَزَ (من) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه .

**قال :** وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يتمدى إلى مفعول ذلك قولك : اذهب فانظر زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٢١ وفيه « قد عرفتُ أبو من زَيْدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١/١٢١ .

(٤) الكتاب ١/١٢١ ، النكت ١/٣٢٩ .

قال أبو العباس : يعنى أنك إذا أدخلت زيدا في معنى الاستفهام لم يعد (عَلِمْتُ وَلَا ظَنَنْتُ) كما لا يعدى في ما لا يتعدى .  
وقال أبو العباس : اذهب فانظر زيد أبو من هو ؟ لم يرد أن يقول : اذهب فابصر بعينك ، ولكن يريد : اعلم ذلك ، فهو لا يتعدى (١) .  
قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ (٢) .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيْتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لسكن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به . فَيَعْدِيهِ بحرف جرٍّ ، وقد تقدم أنك تقول : دَرَيْتُ عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في (عَلِمْتُ) واعلم أن بعضا يعدى (دَرَيْتُ) وبعضا لا يعدى به .  
قال أبو علي : قولك : زيد أبوك هو أم عمرو ، بمعنى أبوك زيد أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أبوك زيد أم عمرو ؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيد أبوك هو أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قل سيبويه : ومنه ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) .  
فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدا منطوق ، زيد منطلق ،  
ولكنه أكد كما أكد (٤) .

(١) انظر المقتضب ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، ١٨٩ .

(٢) الكتاب ١٢١/١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية / ١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ وفيه « ٠٠ ولكنه أكد بان كما أكد » .

قال أبو إسحاق يريد : "أُكِّدَ بِنِّ" ، كما أُكِّدَ في قوله ( عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ) بإظهار زَيْدٍ وإظهاره ، فلم يخرج زَيْدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم ( إِنِّ ) عن معنى الابتداء (١) .

**قال :** فإن قلت : قد عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مُسَكَّنِي ، انتصب على ( مُسَكَّنِي ) (٢) .

قال أبو علي (٣) : أبا مَنْ زَيْدٌ مُسَكَّنِي ، انتصب الأب بمسكَّنِي الذي هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشِيرٍ يُسَكَّنِي زَيْدٌ أُمُّ أبا عَمْرٍو .

**قال :** وَمَنْ رَفَعَ زَيْدًا ثَمَّةَ رَفَعَهُ هَاهُنَا (٤) .

قال أبو علي : قوله : مَنْ رَفَعَ ثَمَّةَ أَي من رفع زَيْدًا في قولك : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، رَفَعَ ( زَيْدًا ) هنا أَي إذا أُدْخِلَ ( مَسَكَّنِي ) فقال : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبَا مَنْ هُوَ مَسَكَّنِي ، فرفع هَاهُنَا كما يرفعُ ثَمَّ ، فانقصاب ( أَبَا ) بمسكَّنِي ، لأن التقدير : أَيُسَكَّنِي أبا بِشِيرٍ أُمُّ أبا عَمْرٍو ، فقام ( مَنْ ) مقام هذه الأسماء .

---

(١) انظر هذا القول في النكت ٣٢٩/١ ، ولا شك أن السيرافي أحاله إلى الزجاج ، لكن الشنتمري ادعاه كما ادعى عمل السيرافي .

(٢) الكتاب ١٢١/١ وضبط الكنية هكذا ( مَسَكَّنِي ) في الاثنتين ، ووافق أبا علي في ضبط الثالثة بعدهما .

(٣) هكذا في المخطوطة ، والصواب أن يقول : ( قوله ) لأن الكلام

لسببويه .

(٤) الكتاب ١٢٢/١ .

### قال : لأنّ فيه معنى أخْبِرْنِي<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : يعنى دخول معنى أخْبِرْنِي في أَرَأَيْتَ ، لم يمتعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخْبِرْنِي ، ومتممه هذا المعنى من أن يُلغى ، كما كان يُلغى ، وليس هو فيه ، لأنك قد / ٢٤ / تقول : / قد رَأَيْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، إذا أردت معنى قد عَلِمْتَ ، ولا تقول أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ؟ حتى تُعَدِّي ( أَرَأَيْتَ ) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استنهماً ، أو ما أردت .

وقال أيضاً : من زعم أن كاف ( أَرَأَيْتَكَ ) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما فَعَلَ ؟ فالكاف للمخاطب ، ( وَزَيْدٌ ) للغائب ، ومفعولاً ( رَأَيْتُ وَتَلِمْتُ ) لا يكونان إلا لشيء واحد . قال أبو العباس : صه ، ومه نهي ، يريد : لا تَمَكِّمٌ ولا تَفْعَلُ<sup>(٣)</sup> .  
وَإِيذٍ : أمر ، لأن معناها حَدَّثَ<sup>(٤)</sup> ، وإيهاً معناها كَفَّ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٢٢ .

(٢) أورد الشننمري صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبي العباس كما فعل أبو علي ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل في شرح السيرافي فذلك منهجه . انظر النكت ١/٣٣٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣/١٧٩ ، ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٣/٢٥ ، ١٧٩ .

(٥) قال في المقتضب ٣/٢٥ : « ( إيهاً ) يا فتى إذا كفتسه .

و ( ويهاً ) يا فتى إذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ .

قال أبو إسحاق : إِيَهُ لا يستعمل في كلام العرب إلا فسكرة مَنُونَةٌ  
ولهذا أنكر الأصمعي : إِيَهُ عن أمِّ سَالِمٍ<sup>(١)</sup> .  
قال سيبويه : ولا تظهر<sup>(٢)</sup> فيهما علامة المضمر<sup>(٣)</sup> .

(١) هو بعض بيت من الطويل لندي الرمة وهو قوله :  
وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع  
الديوان / ٧٧٨ ، قال أبو نصر الباهلي : « وقال الأصمعي : أسماء  
( ذو الرمة ) في قوله ( إِيَهُ ) بلا تنوين ، وكان ينبغي أن يقول : ( إِيَهُ  
عن أم سالم ) ، المصدر نفسه ، وقال في المخصص ٨١/١٤ : « وكان  
الأصمعي يخطئ ذَا الرمة في هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول الا  
( إِيَهُ ) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذَا الرمة ٠٠ » وروى  
المبرد البيت وفيه ( الرِسُومُ ) بدل ( الدِّيَارُ ) وقال قبله : « وأما  
( إِيَهُ ) يا فتى ، فحركات الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات  
إذا كانت معرفة لم تنون ٠٠ » ثم قال : « ولو جعله نكرة لقال : إِيَهُ  
يَا فَتَى » ، المقتضب ٣/١٧٩ - ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « تقول للرجل  
إذا استزدته من حديث أو عمل : إِيَهُ ، فان وصلت قلت : إِيَهُ حَدَّثْنَا ،  
وقول ذِي الرمة ( البيت ) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ٠٠ » ،  
اصلاح المنطق / ٢٩١ ، مجالس ثعلب / ٢٢٨ ، وانظر الأصول / ١/١٣١ ،  
وفي موضع آخر عنده ابن السراج من الخطأ الذي وقع فيه ذُو الرمة ، وقال  
« وهذا لا يُعرف الا منوناً في شيء من اللغات » المصدر نفسه ٣/٤٤٠ .  
انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٢١ ، سر صناعة الاعراب / ٤٩٤ ، شرح  
المفصل ٩/٣٠ ، ١٥٦ ، الخزانة ٣/١٩ ، الصحاح اللسان ( إيه ) .

(٢) في المخطوطة ( يظهر ) والتصويب من الكتاب .

(٣) الكتاب ١/١٢٣ وأبو علي لم يقدم تفسيراً لعبارة سيبويه وليس  
ما نقل عن أبي إسحاق بعد هذا تفسيراً لذلك والواقع أن عبارة سيبويه  
صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيلماً ، وهلم  
←

قال أبو إسحاق : لا تقول : رُيدًا مثل اضرباً<sup>(١)</sup> .

**قوله** : وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو : النَّجَاء<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النَّجَاء ، أى لم يُضِف (رُويدًا) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النَّجَاء ، والنَّجَاء ليس مما يتعدى ، وإنما غرضه أن يُعْلَمَ أن (رُويدًا) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو النَّجَاء يعنى أن (رُويدًا) أُجريت مجرى المعرفة<sup>(٣)</sup> .

**قوله** : لِئَلَّا يُخَالَفَ لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى<sup>(٤)</sup> .

←  
زيدًا ، وحيثه الشريد ، ومه ، وصته ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١٢٣/١ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر - باستثناء (رُويد) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الابضاح العضدى ١٦٣/١ - ١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضربًا) خطابًا للثنين كما يأتى

فى (هَلُمَّ) : وهَلُمَّ .

(٢) الكتاب ١٢٣/١ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمرًا بمعنى : أروِد ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيرًا رويدًا ، أى سهلا ، وتكون حالا تقول : ساروا رويدًا أى متمهلين » وتكون مصدرًا نحو : رويد نفسه « الأصول ١٤٣/١ » .

(٤) الكتاب ١٢٣/١ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن

أى : لم يُضَفْ (رَيْدَ) إِلَى الْاسْمِ لِثَلَا يُشْبِهُ مَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النِّصْبِ .

**قال :** واعلم أن (رويدَ) يَلْحَقُهَا الْكَافُ (١) .

قال : أبو علي : لا موضع للكَافِ فِي (رُؤَيْدِكَ) ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ وَأَنْتَ تَأْمُرُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا ، وَلَوْ كَانَ نَصَبًا لَعَدَّيْتَهُ فِي الْمَظْهَرِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَقُلْتُ : رُؤَيْدَ زَيْدًا عَمْرًا .

**قال :** وأما المَطْوُوفُ كَقَوْلِكَ : رُؤَيْدَكُمْ أَنْتُمْ وَعَبَدَ اللَّهِ (٢) .

قال أبو علي : (أَنْتُمْ) هُنَا تَوْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي النِّعَةِ لِمَا أُرِيدَ الْمَطْفِ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ أَنْ يُوَكِّدَ ثُمَّ يَمَطِّفُ عَلَيْهِ .

**قال :** وتقول : رُؤَيْدَكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ (٣) .

قال أبو علي : الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وَأَجْمَعِينَ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ ، أَنَّ أَنْفُسَكُمْ قَدْ اسْتُعْمِلَ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ فِي قَوْلِكَ : (نَزَلَتْ بِنَفْسِ الْبَهْرَةِ) .

←  
النحاء مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهي « النكت ١/٣٣٣ » .

(١) الكتاب ١/١٢٣ ، وفيه بتنوين (رويداً) وبالتالي في (تلحقها) قال ابن السراج : « وتلحق (رويداً) الكاف ، وهي في موضع (أفعل) تبيننا لا ضميراً » . وإنما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط . غير ضمير ، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد » ، الأصول ١/١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، الأصول ١/١٤٣ .

(٣) الكتاب ١/١٢٥ .

( ١٦١ - التعليقة )

وأجمعين لم يُستعمل إلا تأكيداً ، فقبَّحَ حَمَلٌ أَنفُسَكُمْ على المضمَر بغير تأكيد من حيث قبَّحَ العطف به على المضمَر من غير تأكيد<sup>(١)</sup> .

**قال :** ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك لا تعطف المظهر<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يعطف الظاهر المجرور على المضمَر المجرور لأن المضمَر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين<sup>(٣)</sup> والعطف نظير التثنية ، فكأن لا يعطف الاسم على التنوين ، ولا يُثنى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة .  
فإن قيل : إن الظاهر المجرور<sup>(٤)</sup> في ذلك بمنزلة<sup>(٥)</sup> المضمَر المجرور .

ب/٢٤ قيل : إن المضمَر أشبه بالتنوين ، إذ كلُّ واحدٍ / منهما غير منفصل

---

(١) يقيس سيبويه ( رويَد ) على فعل الأمر ( افعلْ ) : ( رويدكم أنتم أنفسكم ) مقيسة على ( افعلوا أنتم أنفسكم ) وهذا حسن ، ولو حذف ( أنتم ) من الأولى رفع ( أنفسكم ) على قبَّح كما يقبح أن تحذف ( آنتم ) من الجملة الثانية وأن يقال ( افعلوا أنفسكم ) .  
انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، وقد خص أبو علي هذا النص بأحدى مسائله في المسائل البغداديات / ٥٦١ - ٥٦٤ ، وهذا النص بتمامه في البغداديات مع اختلاف طفيف في بعض الكلمات .

(٣) لا تقول : ( هذا لك وأخيك ) ، بل بعاد الخافض في المعطوف : فتقول : ( هذا لك ولأخيك ) .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ زاد قوله : « نحو دار زيد »

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ قال : « فيما ذكرت مثل

المضمَر المجرور » بدل قوله « بمنزلة المضمَر المجرور » هنا .

من الاسم الظاهر ، بذلك على أنه أشد شَبَهًا بالتنوين من المظهر ، وأن المظهر إنما عاقبَ التنوين ، ولم يُشَبَّهْ ، وإن عاقبه حذفُ الياء من المضاف في النداء<sup>(١٢)</sup> نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾<sup>(١١)</sup> ، ولو كان بَدَلًا<sup>(١٣)</sup> المضمَر ها هنا مُظهِر لم يَجُزْ حذفه ، فهذا يدلُّك على شدة شبه المضمَر للتنوين<sup>(١٤)</sup> ، وأنه قد صار بمنزلة<sup>(١٥)</sup> ، إذ<sup>(١٦)</sup> صار لا يفصل بينهما<sup>(١٧)</sup> ، كما لا يفصل بين التنوين والمنون ، وإذ<sup>(١٨)</sup> صار يُحذف في الموضع الذي يحذف [فيه]<sup>(١٩)</sup> .

ويدلُّك أيضاً على شدة اتصال المضمَر ، وأن المظهر دونه في الاتصال ، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسمة<sup>(٢٠)</sup> ،

- 
- (١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « من » .  
 (٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية / ١٠ ، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية / ١٦ ، وفي الزخرف ، الآية / ٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادى الذين أسرفوا ٠٠ » الزمر ، الآية / ٥٣ . كما جاء بحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية / ١٧ .  
 (٣) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( مَكَان ) .  
 (٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( بالتنوين ) .  
 (٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته »  
 (٦) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « اذا » .  
 (٧) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « بين التنوين والمنون كما لا يفصل بينهما » .  
 (٨) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « واذا » .  
 (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٦١ .  
 (١٠) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « والشذير » وهو خطأ بين .

وبالظرف في الشعر ، ولا تفصل<sup>(١)</sup> شيئاً من ذلك في المضمحل وذلك نحو  
﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ بِمَا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ فَبِمَا نَقُضِهِمْ  
مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمحل<sup>(٥)</sup> .

ومما جاء في الشعر قوله<sup>(٦)</sup> :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِيْنَ بِنَا  
أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيْجِ

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » وأظنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر في الآيات السابقة

بالحرف الزائد وبفي عمل الجار في الاسم الظاهر ، وهذا مشهور في هذا

الباب شائع في كتب النحو .

(٦) البيت لدى الرمة ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه / ٩٩٦

والشاهد فيه الفصل بين المتضاميين بالمجرور ، يريد : كأن أصوات أواخر

الميس أنقاض الفراريج . وروى سيبويه البيت في أكثر من موضع ،

وسيبويه يرى هذا الفصل قبيح لكنه يجوز في الشعر ، لأن الشاعر إذا

اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه . انظر الكتاب / ٩٢ / ١ ، ٢٩٥ ،

٣٤٧ ، وفي هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه ( أصوات الفراريج ) بدل

( أنقاض الفراريج ) ، ورواية الديوان ( أنقاض ) ، ومثل رواية سيبويه

روى في الحيوان / ٢ / ٣٤٢ ، والمفتضب / ٤ / ٣٧٦ ، اعراب القرآن

/ ٢ / ٦٨١ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . والايغال : المضي والابعاد .

والميس : خشب الرجل والفتب ، والأنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا

صوتت . . . يريد : أن رجالهم جديدة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل

وقوله (١):

(د) (١٣) كما خُطَّ السِّكِّتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُتَّسَّرَبُ أَوْ يُزِيلُ

←  
يحك بعضا ، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرجال لشدة السير ، انظر الخزانة ١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضا في : المقتضب ٣٧٦/٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧/ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ ، الانصاف ٣٣٣/٤ ، ضرائح الشعر لابن عصفور ١٩١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢/ ، ١٠٠ ، عبار الشعر ٧٠/ ، العمدة ٦٠/ ، الموشح ٢٩٢/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين ١٨٢/ ، شرح دنوان الحماسة ١٠٨٣/٣ .  
الافصاح ١٢٨/ ، واللسان ( نقض ) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وفيه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالطرف ، يريد : كما خط الكتاب يوما بكفا يهودي يقارب أو يزِيل ، انظر الكتاب ٩١/١ .  
المقتضب ٣٧٧/٤ ، الأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، ما يحتمل الشعر ٢١٨/ ، أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، الانصاف ٤٣٢/ ، ما يجوز للباعر في الضرورة ٤٥/ ، عبار الشعر ٧١/ ، الصناعتين ١٨٢/ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، الافصاح ١١٥/ ، الأشموني ٢٧٨/٢ ، الهمع ٥٢/٢ ، الدرر ٦٦/٢ شرح التصريح ٥٩/٢ ، وروى العينى بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما أعاد الطَّرْفُ يُعْجَمُ أَوْ يُقِيلُ  
وفي اللسان ( عجم ) جاء صدر البيت هكذا :

بتحبير الكتاب بكف يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله)

فأثبت الواو عطفًا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتها كذلك في المسائل

وقد فُصِّلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله (١) :  
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا  
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ وَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى فِعْلٍ

---

(١) البيت من السريع ، لعمر بن قميئة ، انظر ديوانه / ١٨٢ ،  
ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن ( سَاتِيْدِمَا ) : « هو جبل بالهند  
لا يعدم ثلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من ثلج سَاتِيْدِمَا وأكثر ماء من العكرش

قال : وسَاتِيْدِمَا جبل بين ميفارفين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة  
قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم ،  
وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الأرض التي نكر أعلامها  
لما رأت سَاتِيْدِمَا استعبرت لله در اليوم من لامها  
نذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ،  
والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين  
المتضايقين ، وعجزه في الأصول ٢٢٧/٢ ، وفي المسائل البغداديات/ ٥٦٢  
وانظر أيضا عيار الشعر / ٧١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٩٩ ،  
محالس نعلب / ١٢٥/١ المحتسب / ١١٦/١ ، ما يحتمل الشعر / ٢١٩ ،  
فرحة الأديب / ٨٦ - ٨٧ ، شرح أبيات سمبويه لابن السيرافي / ٢٤٣  
( الريح ) الفصل / ٩٩ ، شرح المفصل / ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ،  
الانصاف / ٤٣٢ مقدمتان في علوم القرآن / ١٢٥ ، الكافية في النحو  
/ ٢٩٣/١ ، شعراء النصرانية / ٢٩٥ ، انظر أيضا الافصاح / ١٥٦ ،  
الخزانة / ٢٤٧/٢ ،

مضمر<sup>(١)</sup> ، ( فالْيَوْمَ ) يكون متملقاً بمعنى الفعل في ( اللهُ ) ولا يجوز أن يحمله<sup>(٢)</sup> على ( دَرٌّ ) ولا على ( لَامَةً ) لأنه تقديم على الصلة .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال<sup>(٤)</sup> على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُستشهد بالضرورة وإنما أُرِيْنَا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر الجرور عن المضمرة الجرور ، إذ استجازوا الفصل بين المظهر الجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمرة لا في سعة ولا في ضرورة<sup>(٥)</sup> ، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمذون ، وإذا كان كذلك ، ثبت أن المضمرة أُدْخِلَ في باب الشبهة بالتنوين من المظهر عندهم ، وكما<sup>(٦)</sup> لم يجيزوا<sup>(٧)</sup> فيه الفصل ، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل في المظهر كذلك يستجيزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل ، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطرية ، كجعل التثنية بالألف في كل الأحوال<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) من قوله : ( ألا ترى ) الى قوله ( فعلى مضمرة ) لم يثبتها في المسائل البغداديات .
- (٢) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « اخ لا يجوز حمله .. » .
- (٣) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « فان قال قائل » .
- (٤) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « والاستدلال » .
- (٥) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « لا في ضرورة ولا في سعة » .
- (٦) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « وكما » .
- (٧) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « يستجيزوا » .
- (٨) في المسائل البغداديات « كجعل التثنية في الأحوال بالألف » .

ولم يسكن له في قياس العربية شيء يُثبِتُهُ وَيَعْضُدُهُ<sup>(١)</sup>، بل الموجود فيه  
٢٥/أ ما يُبْطِلُهُ ويدفعه<sup>(٢)</sup> لأنه إذا جاز / أن العطف على المظهر المجرور من  
حيث كان اسماً منفصلاً وجب ألا يجوز مع المضمحل لشدة اتصاله فيما أرينا  
وعلى هذا طرُق العربية<sup>(٣)</sup> ومقاييسها ، وقد أرينا نظائر ذلك ، وحكم  
ذلك إذا جاء في شعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يُجْمَل من الضرورة  
المستقبحة التي لا مَسَاغ لها في الكلام كقوله :

وإِضْفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ<sup>(٤)</sup> .. ...

(١) في المسائل البغداديات « ولم يكن له قياس في العربية يثبتُه  
ويعضده » .

(٢) في المسائل البغداديات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه »

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلق الأحمر ، انظر النكت

٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهل ليس له حوازيق

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في ( الضفادع ) ضرورة ،

وهي من الضرورات المستقبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنى : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في

موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء » .

سر صناعة الاعراب / ٧٦٣ . المسائل البغداديات / ١٦١ .

وكثير من المصادر تروى البيتين كما يرويهما سيبويه ، انظر المقتضب

٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ب/١٦٥ق ، المقرب ١٧١/٢ ،

وغيرهم . وأنشد أبو سعيد البيتين هكذا :

وَمِنْ أَرَانِيهَا<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك .

←

وبلدة ليس لها حوازيقٌ  
ولضفادى جمَّها نَفَائِقُ

انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي  
٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/٢ ( الريح ) ، شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٤٣ ( زاهد ) ، انظر أيضا الممتع / ٣٧٦ ،  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٤١ - ٤٤٢ ، شرح  
المفصل ١٠/٢٤ ، الهمع ٢/١٥٧ ، الدرر ٢/٢١٣ ، الضرائر للألوسي / ١٥٢  
(١) اشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه  
لرجل من بنى يشكر وهو قوله :

لها أشاربر من لحمٍ تتمره من الثعالي ووخز من أرائيها

انظر الكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/١٤٧ ، وفيه نسبة المبرد  
لأبي كاهل اليشكري ونسبه العيني لأبي كاهل أيضا انظر العيني ٤/٥٨٣  
وقبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠ ( سلطاني ) ،  
وانظر أيضا شرح شواهد الشافية ٤/٤٤٣ - ٤٤٤ ، مجالس ثعلب / ١٩٠  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، الصناعتين / ١٦٩ ، الأصول ٣/٤٦٧ ، الصحاح ،  
اللسان ( رتب ) ، الضرائر للألوسي / ١٥٣ ، وفيه شاهدان :

الأول : ( من الثعالي ) وهو يريد ( الثعالب ) .

والثاني : ( من أرائيها ) وهو يريد ( من أرائيها ) اذ أبدل الباء  
ياء فيهما لأنه اضطر الى التسكين والباء لا تسكن في هذا الموضع ، والياء  
تسكن في حال الخفض . يقول عزيمة : « وقال النحاس في شرح أبيات  
الكتاب : ويقال ان المبرد صحفه بالثناء المنلثة ، وتعجب منه ثعلب . . . .  
انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط في هذا ؟ ا » انظر هامش  
المقتضب ١/٢٤٧ ، ولم أجد هذا القول في شرح النحاس للبيت المذكور  
١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٧ - ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية  
المختصرة هنا أورده الفارسي مختصرا في المسائل البغداديات / ١٦١ ،  
انظر البيت أيضا في النكت ٥٩٤ .

قال أبو علي : في قولك : «عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup> ضميران :  
أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية .  
والآخر : مجرور وهو الكاف .  
وَكَلَا الضميرين الْمُخَاطَبُ المأمور .  
وفي قولك : (عَلَى) ضميران :  
أحدهما : للمخاطب المأمور وهو مرفوع .  
والآخر : المشكك وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : عَلَيْكَ أَنتَ نَفْسِكَ ، جاز في (نَفْسِكَ) الرفع على أن  
تحمّله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرُّ على أن تحمله على الضمير المجرور .  
فإذا قلت : عَلَى أَنَا نَفْسِي ، لم يجز أن يكون قولك : أَنَا نَفْسِي  
مرفوعاً ، ولا يجوز فيه إلاَّ الجرُّ ، لأنه تأكيدٌ لضمير المتكلم المجرور  
وهو الياء . ولا يجوزُ أن تحمّله على الضمير المرفوع الذي هو  
للمخاطب لأنك لو فعلت ذلك بلعلت المخاطب متسكماً وهذا محال ،  
فإن أردت أن تحمّله على الضمير المرفوع قلت : عَلَى أَنتَ نَفْسِكَ  
زيداً كقولك : أَوْلَيْنِي<sup>(٢)</sup> أَنتَ نَفْسِكَ زَيْدًا ، فتحمّل مخاطباً على  
مخاطب ولا تجعل المخاطب متسكماً فيستحيل .

وقال أبو علي : التَّمْبَهُ بين (حِذْرَكَ ، وَعَلَيْكَ) <sup>(٣)</sup> أن كلَّ

(١) انظر الكتاب ١٢٦/١ .

(٢) في المخطوطة « أَوْلَيْنِي » .

(٣) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، والنكت ٣٣٤/١ .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : تَحْذِرِي زَيْدًا ،  
يَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَأَنْكَ قُلْتُ : حَذَرْنِي زَيْدًا ، فَاسْمُ  
الْمُتَكَلِّمِ فِي حَذَرْنِي نَصَبٌ ، وَفِي تَحْذِرِي جَرٌّ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ : عَلِيٌّ زَيْدًا<sup>(١)</sup> ، تَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ  
كَأَنْكَ قُلْتُ : أَوْلِيي زَيْدًا .

**قال :** وَاَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : دُونِي كَمَا تَقُولُ : عَلِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ  
فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ أَوْلِيي قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : يعنى : أن (عَلَيْكَ زَيْدًا) يتعدى إلى مفعول  
(وَعَلَى زَيْدًا) يتعدى إلى مفعولين ، وأن هذا ليس بقياس . (قَمَلِيَّ)  
بمَنْزِلَةِ (أَوْلِيي ) ، وَلَا يَجِيءُ (دُونَكَ) متعدية ، فتقول (دُونِي زَيْدًا) ،  
لأنه ليس كل شيء معناه (أَوْلِيي) يقعدى كما يتعدى (أَوْلِيي) .

قال أبو علي : دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْجَزَاءَ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَلِيٌّ زَيْدٌ » .  
(٢) الْكِتَابُ ١٢٧/١ ، وَفِيهِ « كَمَا قُلْتُ » بَدَلُ « كَمَا تَقُولُ » .  
وَانظُرْ سِرْحَ عِيُونَ سَيْبُويَةَ / ١١٠ .  
(٣) يَتَنَسَّرُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :  
« النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وَنَحْوَهُ ، وَقَدْ  
عَقَدَ سَيْبُويَةَ لِذَلِكَ بِأَبَا عَنُودٍ لَهُ بِقَوْلِهِ . « هَذَا بَابٌ مَا يَضْمُرُ فِيهِ الْفِعْلُ  
الْمُسْتَعْمَلُ أَظْهَارَهُ بَعْدَ حَرْفِ » الْكِتَابُ ١٣٠/١ ، وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
وَمَا سَبَقَهَا أَيْ رَابِطٌ ، وَاَنْظُرِ الْمَسْأَلَةَ الْعَضُدِيَّةَ / ١٤٩ - ١٥٢ ، وَاَنْظُرِ  
أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/ ٣٤١ ، ٣٤٣ ،

أحدهما : جُملة من فعلٍ وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التي هي من مبتدأٍ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ٢٥/ب لِيتَّبعَ الثاني الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الإنباع في الفاء أعمُّ من معنى العطف ، كما أن معنى الجمع في الواو أعمُّ من معنى العطف ، فإذا كانت الفاء عاطفةً كانت كقولك : جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وإذا كانت غير عاطفةٍ بل مُتَّبِعَةً كانت كوقوعها في جواب الشرط .

والفرق بين العاطفةِ والمُتَّبِعَةِ ، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، والمُتَّبِعَةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، نحو : أتاني زيدٌ وعمرو ، والجامعة لا تدخل بها ذلك نحو : جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ ، أي مع الطيَالِسَةِ فمعناها هنا الاجتماع فقط (١) .  
قال سيبويه : فشبهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثله (٢) .

(١) هذه بعض ألقاب الواو عند أبي علي :

(أ) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمرو .

(ب) الواو المتسعة وهي كالفاء المبيعة في قوله : ان خيرا وسيرا وان

نمرا فشر .

(ج) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النبي هي قوله :

جاء البرد والطَّيَالِسَةُ .

وانظر تفصيل أحكام الواو المفردة في مغنى اللبيب / ٤٦٣ وما بعدها

(٢) الكتاب ١/ ١٣٠ .

قال أبو علي : مما يخالف به جواب الشرط خبرَ المبتدأ ، أن خبر  
المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتِيكَ إن آتَيْتَنِي ، فإن الجواب في هذا الموضع  
محذوف غير متقدّم ، والمعنى : آتِيكَ إن آتَيْتَنِي : آتِكَ أو آتَيْتَكَ محذوف<sup>(١)</sup>  
وأنشد<sup>(٢)</sup> :

وَأَحْضَرْتُ عُدْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(٢) فسر أبو نصر القرطبي هذا بقوله : « إذا قلت : آتِيكَ إن  
آتَيْتَنِي كان الجواب ( آتِيكَ ) وإن كان مقدما على تقدير ( إن آتَيْتَنِي آتِيكَ )  
فإن أدخلت الفاء فقلت ( آتِيكَ فإن آتَيْتَنِي ) لم يكن كلاما ، لأن ( آتِيكَ )  
لا يكون جوابا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب  
سيبويه / ١١٣ .

(٣) البيت من المتقارب ، ونسبه سيبويه لابن همام السلولى ،  
( عبد الله ) انظر الكتاب ١/ ١٣٢ ، وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة  
١٥١ دون نسبة . على معنى ( إن كان لي عاذر ، أو كنت لي عاذراً أهبها  
الأمير ) ، وأن الرفع لم يكن يمتنع في القياس لولا نصب القافية ، وأنشده  
ابن السيرافي منسوباً لقائله وأنشد بعده :

وقد شهد الناسُ عند الإما م أنى عدو لأعدائكما

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب ( عاذراً ، وتاركاً )  
وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : إن كنت عاذراً ، وإن  
كنت تاركاً . انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٨ ، ( الريح ) ، وشرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس / ٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التي منها  
بيت الشاهد في اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٩/ ٣٦ (هارون)  
وانظر اللسان ( رهن ) ، انظر أيضا النكت ١/ ٣٤٠ .

( قال ) أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أي إن كنت عاذراً لي ، فالشهود مبتدأ  
وعليه خبره ، والجملة نصب في موضع حال .

**قال** : وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح  
فطالِح<sup>(٢)</sup> ، وقبحه سيديويه .

قال أبو علي : إنما يقبحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنت تُضمَره إذا نصبت صالحاً .

والآخر : مررتُ ، فيسكون التقدير : إلا أكنُ مررتُ بصالح ،  
فقبُح هذا ، كما قبُح إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطب أن يأمر الغائب .  
ويزيد هذا قبُحاً أنك تضمير معه حرف اتخلف .

**قال** : ولا يجوز بعد ( أن )<sup>(٣)</sup> أن تُبنى ( عندنا ) على الأسماء ،  
ولا الأسماء تُبنى على ( عند ) .

قلت يريد : أن ( إن ) يليه الفعل ، وليس ( عندنا ) فعلاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) في المخطوطة « الا صالح فطالِح » ، والعبارة صريحة واضحة  
من نص الكتاب ١٣٢/١ ، تم شرح أبي علي .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١٣٣/١ ومن المسائل  
البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن ( ان ) الشرطية لا يليها الا الفعل المذكور كان أو  
مقدراً وأن ( عند ) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة

**قال** : وجوه قوم على سعة الكلام ، وجملوه بمنزلة المصدر حتى  
جملوه أى (الشؤل) على الحين .

←

الواردة عند سيبويه وهى قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، او  
عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان  
رفعته رفعته على ( كان ) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد أو كان عندنا  
عمرو ، ولا يكون رفعه على ( عندنا ) من قبل أن ( عندنا ) ليس بفعل  
الكتاب ١/١٣٣ .

وفسر أبو نصر القرطبي هذه العبارة بقوله : « يعنى أنك اذا قلت  
( عندنا زيد ) فزيد محمول على الابتداء ، وليس محمولا على  
( عندنا ) كبناء الاسم على الفعل فى نحو ( قام زيد ) » . شرح عيون  
سيبويه / ١١٢ وانظر التكت ١/٣٤١ ، وانظر فضل تفسير لهذا فى  
المسائل البغداديات / ٣٢٦ .

(١) الكتاب ١/١٣٤ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة  
( الشؤل ) الواردة فى بيت الرجز الذى أنشده سيبويه وهو قوله :  
من لد شولا فالى اتلاتها

بنصب ( شولا ) على اضمار ( كان ) ، والتقدير عنده ( من لد  
كانت شولا ) ، وأنشد ابن السجى البيت وفيه ( والى ) بدل ( فالى )  
ونقل عن أبى على توجيه النصب باضمار كان ، مضافا الى ما رواه  
ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالى ابن السجى ١/٢٢٢ . وفى  
البيت شاهد آخر وهو حذف النون من ( لدن ) تخفيفا ، انظر سر  
صناعة الاعراب / ٥٤٦ . شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٩٠  
ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس فى ديوانه ، انظر اعراب  
القرآن ١/٣٥٧ ، ٢/٢٧٢ . شرح المنصل ٤/١٠١ . انظر أيضا العينى  
٢/٥١ الخزانة ٢/٨٤ ، الهمع ١/١٢٢ ، الدرر ١/٩١ ، شرح الأشموى  
١/٢٤٣ ، اللسان ( لدن ) ، شرح التصريح ١/٥٩٤ .

قال أبو علي : يقول : جملوه مثل (مَقْدَمِ الْحَاجِّ) وليس المصدر هنا الذى هو (الشَّوْل) كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قوى<sup>١</sup> ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر ممتكِن<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : والأشبه أن يكون المصدر فى نحو هذا على (فَعْلَانِ)<sup>(٢)</sup>  
أ/٢٦ / ولذلك / لم يُقَوِّه سيبويه .

قال : وأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ ذَنْسُكَ فَكَذِبْتُمْهَا فإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

---

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .  
(٢) لأنه من شالت الناقة بذئبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى رفعتة . والابل تشول بأذنانها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نسيجه الحمل . انظر اللسان ( شول ) .  
(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصمة ، وقد أنشده سيبويه فى أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ، وأنشده المبرد فى المقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، الانتصار ف/٧٥ وأنشده الفارسى فى المسائل البغداديات /٣٢١ ، ٣٢٢ ، وعالجه بلفظه هنا تماما ، وأنشده أيضا فى شرح الأبيات المشكلة الاعراب /١٠٠ ( سداوى ) ساهدا على حذف ( ما ) من ( ا<sup>٣</sup>ما ) ، وقدره ، فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا ، قال الأعلم : هذا على معنى ( اما ) ولا يكون على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : « يريد فاما أن يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء » شرح ←

فعلى (إِذَا) ، وليس على (إِنْ) .

قال : لاحتجبت إلى الجواب .

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتجبت إلى الجواب<sup>(١)</sup> ، يقول : (أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلت الفاء قلت : (أنتَ ظالمٌ ، فإن فعلتَ) لم يكن بُدٌّ من جواب ، فكذلك لو كانت (إِنْ) للجزاء في قولك : فإن جزأها لاحتجبت إلى الجواب<sup>(٢)</sup> .

←

أبيات سيبويه / ٩٠ ( زاهد ) ، وقد ذكر ابن السيراني رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١٤٢ - ١٤٣ ( الريح ) ، ومثله فعل الغندجاني في فرحة الأديب / ١٦٩ ، ومثل ذلك رواية الديوان / ١٦٨ ، وروى أبو نصر القرطبي هذا البيت ، وقال « فهذا على ( أمّا ) وليس ( ان ) » الجزاء ، كقولك : ان حقا وان كذبا « شرح عيون سيبويه / ١١٢ ، انظر البيت في شرح المفصل / ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٩ ، الهمع / ١٣٥/٢ الدرر / ١٨٤/٢ ، العيني / ١٤٨/٤ ، الخزانة / ٤٤٢/٤ .

(١) نقل أبو علي قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على ( أمّا ) ، وليس على ( ان ) » الجزاء ، وليس كقولك ان حقا وان كذبا ، فهذا على ( أمّا ) محمول ، الا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على ( ان ) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجبت الى الجواب « . الكتاب / ١٣٥/١ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح في شرح عيون سيبويه / ١١٣ ، النكت / ٣٤٢/١ ، والمسائل البغداديات / ٣٢٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الاعراب / ١٠١ .

**قال** : ولو صححتها فقلت : ( إِمَّا ) جاز ذلك فيها<sup>(١)</sup> .

أى : لو صححت ( إِمَّا ) ، فلم تحذف منها ( مَّا ) لجاز أن تبتدىء الاسم بعدها وتُخَيَّر<sup>(٢)</sup> .

**قال** : دَخَلَ عليه أن تقول مررتُ بِرَجُلٍ إنَّ صالحٍ وإنَّ طالحٍ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : إذا قلت<sup>(٤)</sup> مررتُ بِرَجُلٍ إِمَّا صالحٍ وإِمَّا طالحٍ ، أُجريت ما بعد ( إِمَّا ) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد ( إِمَّا ) صفة لما قبلها ، و ( إِمَّا ) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) فسر أبو علي هذا في المسائل البغداديات /٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في ( إِمَّا ) هو أنها ( ان ) التي للجزاء ، ضمت إليها ( مَّا ) وهذا عندي غلط عليه ، وقد قال مالا يجوز ظن هذا به . ألا تراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرىء جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : ( امَّا ) يجرى ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك إلى أنه رأى أبي العباس في مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه /٣٢٩ ، وانظر الانتصار /ق ٣٧ - ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/١٣٥ .

(٤) في المخطوطة « إذا قال » .

(٥) هذه إحدى المسائل التي غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار /ق ٧٧ - ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات /٤٦٦ .

**قال :** وأما (إِذَا) فيجري ما بعدها هنا على الابتداء (١) .

قال أبو إسحاق : في قول سيبويه : فيجري ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أي على (إِذَا جَزَعٌ) أي امرئٍ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذلك إِذَا صلاحاً وإِذَا فساداً ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

**قال :** ويجوزُ الرُّفْعُ على ما ذكرنا (٢) .

قال أبو على : ما ذكرنا أي على (كَانَ) الَّتِي معناها وقع ، أو على إنْ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ على أن تُضْمِرَ فِيهِ .

قال أبو على : إنما مثَّل (إِيَّاكَ) بِإِيَّاكَ فَحٌّ ، فَأَخْرَجَ (فَحٌّ) (٣) ولم يُقَدِّمَهُ ، لأنه لو قَدِّمَهُ لَانْصَلَّ الضَّمِيرُ لَوْ جَازَ اتِّصَالُ هَذَا الضَّمِيرِ .

**قال :** وعين ذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاى وَالشَّرَّ (٤) .

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) إشارة إلى الباب الذي عقده سيبويه في إطار ما ينصب على اضممار الفعل وسماه « باب ماجرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك ، كأنك قلت : إياك تح وإياك باعد ، .

الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يسكونُ هذا آمراً لنفسه ، وإنما معناهُ أن يُخاطِبَ رجلاً ، فيقول له : إياي والشر ، أى لا تقربِ الشر فيأتيتك منى ما سكره ، أى : اتقى الشر واتق أن أعاتبك عليه<sup>(١)</sup> :

**قال :** ( ولم يسكنْ مثلَ إياك لو أفردتَهُ )<sup>(١)</sup> أى رأسك مفرداً ليس بدلاً من اللفظ بالفعلِ حتى تَمِطَ عليه وتقول : والحائِطُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو هلى : لم يَجْزُ إِيَّاكَ الأَسَدُ<sup>(٤)</sup> ، كما جاز إياك أن تَفْعَلَ ، لأن معنى ( أن تَفْعَلَ ) معنى المصدر<sup>(٥)</sup> ، كأنك قُلْتَ : إِيَّاكَ أَهْطُ أَنْ تَفْعَلَ ، فسكاً جاز أن تقول : أَعْطَيْتُكَ رَجَاءَ الْخَيْرِ ، جاز : إِيَّاكَ أَنْ

---

(١) وفى النكت قوله : « وأما إياى والشر ، فليس يخاطب نفسه ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلاً ، يقول ، إياى من الشر ، فينصب ( إياى ) بباعد وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : ( إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب ) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعلهم الى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ١/٣٤٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وأن لفظ ( رَأْسَكَ ) فى الجملة حمل معنى الفعل ( اتقى ) أو نحوه ، لكن أن يفرد لرأس دون المعطوف ، فانه لا يدل على معنى الفعل .

(٤) الكتاب ١/١٤١ ، وفيه « وكذا لو قلت : إياك الأسد ،

نريد : من الأسد لم يجز كما جاز فى ( أن ) » .

(٥) يعنى أن ( أن ) تحتساج الى الصلة ، انظر شرح عيون

سيبويه / ١١٦ .

تفعل ، وكما لم يَجْزُ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، مُرِيدُ لَزَيْدٍ ، لم يَجْزُ : إِيَّاكَ الْأَسَدُ ،  
فأما ( إِيَّاكَ الْمِرَاءَ )<sup>(١)</sup> فعلى إضمارِ فِعْلٍ آخَرَ .

**قال :** وإذا رفعتَ فالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ/ (٢) .

ب/٢٦

(١) إشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب  
الكتاب ١٤١/١ ، قال سيبويه : « كأنه قال : اياك ، ثم أضمر  
بعد ( اِيَّاكَ ) فعلا آخر فقال : ( اتق المراء ) » فى المصدر نفسه ،  
انظر شرح عيون سيبويه / ١١٦ ، وأنشده الفارسي فى المسائل  
العضديات / ٤٠ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :

أحدهما : أنه أضمر للمراء ( فعلاً ) حملوه عليه ، كأنه قدر  
بعد ( اِيَّاكَ ) : ( اتق المراء ) فيكون على كلامين .

ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المراء ،  
أى أحذرك كراهة المراء ٠٠٠ « وفى المقتضب ٢١٣/٣ ما يؤيد تأويل  
الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢٥١/٢ ، وفيه ( زَاجِرٌ )  
بدل ( جَالِبٌ ) ، انظر البيت أيضا فى شرح أبيات سيبويه لابن  
النحاس / ٩١ ( زاهد ) ، اللامات / ٧٠ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، نمرح  
المفصل ٢٥/٢ ، العينى ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، مغنى اللبيب / ٨٩٠ ،  
الأشمونى ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، ونسبه الزبيدى للفضل بن عبد الرحمن  
( القرشى ) ، انظر طبقات النحويين واللفويين / ٥٣ ، ومثله فى الخزانة  
/ ٤٦٥ ، وانظر اللسان ( ايا ) ، شرح التصريح ١٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب فى

مثل قول الشاعر :

قال أبو علي : قوله : 'إذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت ، لأن  
الذي في النفس المبتدأ<sup>(١)</sup> ، والمظهر هو الخبر ، والمبتدأ والخبر شيء  
واحد فإذا نصبت ، فالذي في نفسك الفعل والفاعل<sup>(٢)</sup> ، والفعل  
والفاعل غير المفعول ، وأنشد<sup>(٣)</sup> :

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ ... .. البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عوائده      ودجاج أهواءك المكنونة الطلل  
ربح قواء أذاع المعصرات به      وكل حبران سار ماؤه خضل  
ففي قوله ( ربيع ) وجهان : النصب على ( أعنى ) ، والرفع على  
اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربيع ، أو هو ربيع .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا      كما عرفت بجفن الصيقل الحللا  
دار لمسرة اذ أهلى وأهلهم      بالكائسة نرعى اللهو والغزللا  
فقوله ( دار ) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .

(١) والتقدير ( هو ) أو نحوه .

(٢) والتقدير ( أعنى ) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامة :

فواعديه سرحتى مالك      أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه / ٣٤١ ( عبد الحميد ) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتى مالك      أو ذا الذى بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق الى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه ؛  
انظروا الكتاب ١/ ٤٣ ، والشاهدة فيه نصب ( أسهل ) باضمار فعل دل

قال أبو علي : لَمَّا قَالَ : ( وَاعِدِيهِ ) دَلَّ عَلَى ( لِيَأْتِ ) ، فَكَأَنَّهُ  
قَالَ وَاعِدِيهِ لِيَأْتِ أَسْهَلًا ، وَكَذَلِكَ ( زَيْنٌ لِسَكْتِيهِ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتُلْ  
أَوْلَادِهِمْ شَرَّ كَاؤُهُمْ )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : التَّنْذِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : ( زَيْنٌ )<sup>(٢)</sup> دَلَّ عَلَى  
أَنَّهُمْ مُزَيَّنَاتٌ فَقَالَ : شَرَّ كَاؤُهُمْ ، أَيْ زَيْنُهُ شَرَّ كَاؤُهُمْ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا كَانَ  
التَّقْدِيرُ فِي :

←

عليه ما قبله ، قال في النكت ١/٣٥٠ ، لما قال : واعدية ، دل على أنها  
تقول له : ائت مكان كذا وكذا ، ( وأسهل ) على وجهين :  
أحدهما : مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن ، والآخر : أن يكون  
مكانا بعينه بين سرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك «  
انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٨٤ ( الريح )  
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٢/ ( زاهد ) ، اعراب القرآن  
لابن النحاس ١/٥٠٩ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٤٤ ، الخزانة ١/٢٨٠ ،  
البحر المحيط ١/١٩٩ .

(١) سورة الأنعام ، الآية /١٣٧ .

(٢) في المخطوطة « أنه قال : لما زين » .

(٣) قال أبو سعيد في توجيه هذه الآية : « على تقدير زينه  
شركاؤهم ، لأنه قد دل ( زَيْنٌ ) على قوم قد زينوا ، فرفعهم على ذلك  
الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله . . . » ما يحتمل  
الشعر /٢٥١ - ٢٥٢ .

وقد أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية فتمسأل :  
( « قرأ ابن عامر وحده » ) وكذلك زين ( برفسع الزاي ) لسكتيهِ من المشركين

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ<sup>(١)</sup> :

( لِيُبَيْكَ ضَارِعٌ ) لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : لِيُبَيْكَ ، عَلِمَ أَنَّهُ بَأَكْبَرًا .

←

قتل ) برفع اللام ( "أَوْلَادُهُمْ" ) بنصب ( لعله أراد ينصب الدال ) ،  
( "شُرَكَائِهِمْ" ) بباء ، وقرأ الباقيون ( وكذلك زين ) بنصب الزاي ،  
( لكثير من المشركين قتل ) بنصب اللام ، ( "أَوْلَادُهُمْ" ) حفصا ،  
( شركاؤهم ) رفعا السبعة / ١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات / ١٧٤ ،  
معاني القرآن للأخفش / ١٨٧ ( فارس ) ، معاني القرآن للقراء / ١ / ٣٥٨  
- ٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل في اعراب هذه الآية في اعراب القرآن  
لابن النحاس / ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، الحجة لابن خالويه / ١٥٠ ، اتحاف فضلاء  
البشر / ٢١٧ - ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافي في توجيه القراءات لهذه  
الآية في مايعتمل الشعر / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لبيد ، وهو  
في ديوانه ضمن أبيات نمائية منقولة عن الخزانة / ١ / ١٥٢ ، عن ابن  
النحاس ، انظر ديوان لبيد / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والبيت هو :

لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائج

وروى ابن النحاس البيت دون نسبة في شرح أبيات سيبويه / ٩٣  
وفى اعراب القرآن / ٢ / ٧٦ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوبا للحارث  
بن نهبك ، انظر الكتاب / ١ / ١٤٥ ، ودون نسبه أيضا في الكتاب / ١ / ١٨٣  
- ١٩٩ والى الحارث ابن نهبك نسب في أكثر من مصدر ، انظر الايضاح  
العسدي / ٧٤ ، الكافية في النحو / ١ / ٧٦ ، الانصاح / ١٤٠ وأنشده  
ابن السيرافي منسوبا للحارث بن ضرار النهسلي في رثاء يزيد بن نهشل ،  
انظر شرح أبيات سيبويه / ١ / ١١٠ - ١١١ ( سسلطاني ) ونسبه على  
←

**قال:** ولا يجوز أن تقول وصاعيد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع (صاعيد) ثمن شيء (١) .

قال أبو علي: الواو معناها الجمع ، وما يدل على أن معناها ذلك دُخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: ﴿ يَنْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حري ، انظر التنبهات / ١٣٢ ، وأبو عبيدة في مجاز القرآن / ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية ، لكنه أنشده في الشعر والشعراء / ١٠٥ - ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت روايه الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه » وانما الرواية ، لييبك يزيد ضارع لخصومة » ، وذكر العيني / ٢ / ٤٥٤ بعض الروايات في نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وينشده بعضهم من غير نسبة . انظر المقتضب / ٣ / ٢٨٢ ، حيث قال : لما قال : ( لِيَيْبِكَ بَزْرِيدُ ) علم أن له باكياً ، فكأنه قال : لييبكه ضارع لخصومة » ، انظر أيضا شرح الأبيات المشكلة الاعراب / ٥٠٣ ، أوضح المسالك / ١ / ٣٤٢ ، الهمع / ١ / ١٦٠ ، الدرر / ١ / ١٤٢ . الخزانة / ١ / ١٤٧ ، ٤٤٣ / ٢ ، والشاهد فيه رفع ( ضارع ) باضمار فعل دل عليه ما قبله ، كأنه لما قال : ( لِيَيْبِكَ بَزْرِيدُ ) قال ( ليبك ضارع ٠٠٠ ) انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب / ١ / ١٤٥ وانظر ما يحتمل الشعر / ٢٥٠ - ٢٥١ ، وشرح الرماني / ١ / ق ٨٧ .

(١) الكتاب / ١ / ١٤٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٤ .

دخلت الواو ها هنا لما في الجمع ، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة  
لذى الحال في وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا  
الموقع لم يَجُز ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو<sup>(١)</sup> .

**قال :** وصاعداً بَدَلٌ من زَادَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : قوله : بَدَلٌ من زَادَ ، يريد أنه دالٌّ على الفعل  
المُضَمَّر الذي انتصب به .

**قال :** وزعم يونس أنه على قوله : مَنَ أَنْتَ تَذَكُرُ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوالك : مَنَ أَنْتَ تَذَكُرُ زَيْدًا ، لا يجوز أن يكون  
موضع ( تَذَكُرُ ) نصيباً على الحال من<sup>(٤)</sup> ( مَنَ أَنْتَ ) لأن ( مَنَ أَنْتَ )

---

(١) قال في النكت ٣٥٥/١ : « ولا يحسن أن تقول ( أخذته )  
بدرهم فصاعداً ( من جتهتين : أحدهما : أن ( صاعداً ) نعت ، ولا يجوز  
أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف  
بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماته عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم  
بعضها على بعض ، وإنما لم يعطف بالواو لأنها للجمع . . . » ويرى  
ابن جنى أن ( صاعداً ) من قوله ( أخذته بدرهم فصاعداً ) حال  
مؤكدة ، والتقدير أراد الثمن صاعداً ، لأن الثمن إذا زاد لم يكن  
إلا صاعداً وأن ( صاعداً ) هنا ناب في اللفظ عن الفعل ( زَادَ ) ،  
انظر الخصائص ٢٦٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وفيه ( وصاعداً ) .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) في المخطوطة ( مَمَّنٌ ) ،

جملة لا معنى فَعَلٍ فعلٍ فيها<sup>(١)</sup>، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل ، وكما لا يجوز أن يسكون موضع (تذكرُ) نصباً على أنه حال من (من أنت) كذلك لا يجوز أن ينتصب ذا كراً في قولك : (من أنت ذا كراً) على أنه حال من (من أنت) حتى تُضمّر جملة فيها معنى الفعل ، كأنك تقول : من أنت تتعاطى ذا كراً وتنتجّلُ ذا كراً<sup>(٢)</sup> .

**قال :** ومن ذلك قول العرب : أما أنت مُنطلقاً انطلقتُ مَعَكَ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : (أما أنت) في موضع نصب ، المعنى (انطلقتُ) لأن كنت مُنطلقاً ، فلما أسقطت اللام صار في موضع نصب<sup>(٤)</sup> ، و (ما) بدل من (كنتُ)<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد (أما) إذا كانت مفتوحة بمنعاً<sup>(٦)</sup> .

(١) في المخطوطة (لامعنى لها فعل فيها) .

(٢) انظر النكت ١٥٦/١ ، الانتصار ، ق / ٣١ .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ - ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول في هذه المسألة في كتابه المسائل البغداديات / ٣٠٣ - ٣٠٧ إذ عقد لها باباً ل (ما) الحرفية إذا كانت زائدة . ولفظه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٣٠٣ .

(٦) في المسائل البغداديات / ٣٠٥ - ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد في «هذه القضية ورد عليه بقوله : « فأما ما ذكره أبو العباس في

٢٧/أ قال: (١) والقياس لا يمنع (أما كنت منطلقاً إلا أنه / إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال ؛ فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عوض من (كنت) فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه كما لم يجمع في (إمّالاً) بينهما (٢).

قال: كما كانت الماء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني (٣).

قال أبو علي: الألف في اليماني عوض من إحدى يائى النسب يدل على ذلك أن البلد يمين ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت : يمانى ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمين (٤) ، أو تكون

←

(الرد) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً ، وأنه جائز عنده فى القياس ، فكالمغالطة ٠٠٠ ان موضع (أن) فى (أما أنت منطلقاً) ونحوه ، نصب بالفعل الذى ذكرنا ، و (أما) هذه هى الزائدة ، وليست (أما) هذه بجزء » قال أبو الحسن الرماني : « عامل الاعراب فى (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (أن) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب » شرح الرماني للكتاب ١/ق ٨٩ .

(١) القائل هو أبو علي ، وانظر المسائل البغداديّات / ٣٠٤ .

(٢) انظر المسائل المنورة / ١٣٩ ، المسائل البغداديّات / ٣٠٩ .

— ٣١٠ ، النكت / ٣٥٧ / ١ ، والمسألة فى الكتاب / ١٤٨ / ١ .

(٣) الكتاب / ١٤٨ / ١ .

(٤) المانع من اظهار الفعل فى قولك (أما أنت منطلقاً انطلقت معك)

هو العوض المعاقب ، كما يمتنع فى سائر النغائر أن تجميع بين العوض

←

جمعت بين العوض والمُعوض منه ، وهو رَدِيٌّ كقوله : يا اللَّهُمَّ (١) .

وقال شِبْرُهوها يعنى ( ما ) فى ( أَمَا أَنْتَ ) بما يلزم من النونات فى لَأَمْعَلَنَّ ، واللام فى ( إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ ) وإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ (٢) .

قال أبو على : لو لم يَدْخُلِ النون فى ( لَأَمْعَلَنَّ ) لالتبس الفعصل المُسْتَقْبَلُ بفعل الحال ، وكذلك اللام فى ( إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفى ، فهاتان الزادتان ثَبَّتَتَا للفصل بين المعانى ،

←

والمعوض ففى زنديق - زنادقة ، الهاء عوض عن الياء فى زناديق • انظر شرح الرماني للكتاب ١/ق ٩٨ •  
(١) اشارة الى ما وقع فى لفظ « اللَّهُمَّ » من التعويض من قول أمية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث السا

دعوت يا اللهم يا اللهم

فقد دخل النداء على ( اللَّهُمَّ ) ونبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورتف ادخال ( يا ) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين ( يا ) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولام الا اسم الله عز وجل فيقولون : ( يا الله أغفر لنا ) ويدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا « ما يحتمل الشعر / ١٤٩ - ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الشاهد •

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٨ ، وقد نصره أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب ( كَيْفَعْلَنَّ ) بدل ( لَأَفْعَلَنَّ ) هنا ، وانظر المسائل البغداديات / ٣١٠ - ٣١١ •

(وَلَيْسَ مَا) فِي (آثِرًا مَا)<sup>(١)</sup> ، كَذَلِكَ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَلَمْ تَعْبُرْ  
مَعْنَى ، وَلَوْ حُدِّفَتْ لَمْ يَلْتَبَسْ (آثِرًا) بِشَيْءٍ .

**قال** : حَتَّى كَانَهُمْ قَالُوا : إِذْ صِيرْتَ مُنْطَلِقًا<sup>(٢)</sup> ، أَيْ إِعْمَا جَعَلَ  
(إِذْ) بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) لِأَنَّ (إِذْ) لِمَا مَضَى ، كَمَا أَنَّ (أَنْ) تَسْكُونُ لِمَا  
مَضَى نَحْوُ : أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ .

**قال** : إِلاَّ أَنَّ (إِذْ) لَا يُحْدَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، وَ (أَمَّا) لَا يُذَكَّرُ  
بِمَدِّهَا الْفِعْلُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوله : إذ لا يحذف معها الفعل ، يريد : أن (إِذْ)  
إذا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ ، لَمْ يُكْرَمِ الْفِعْلُ الْحَذْفَ ، كَمَا أُلْزِمَ الْفِعْلُ الْحَذْفَ فِي (أَمَّا)  
فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُحْدَفُ الْفِعْلُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا (إِذْ) فِي نَحْوِ  
(يَوْمئِذٍ وَحِينَئِذٍ) فَهَذَا الْحَذْفُ كَمَا حَذَفَ لِلتَّنْوِينِ الَّذِي عُوِّضَ عَنِ  
الْمَحذُوفِ .

---

(١) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قولهم : « آثِرًا مَا » ، الكتاب  
١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ، ج ١ ق ٨٩ ، والنكت ٣٥٧/١ ، ومعنى  
هذا القول : « لا بد من ذا ، أو آثرا أن تفعل كذا وكذا وأنت تريد :  
أفعل هذا أول شيء تلزمه » قال المنضل بن سلمة : « معناه افعله مؤثرا  
له » وأنشد عليه قول عروة :

وقالت ما تريد ففلت ألهو إلى الاصباح أنر ذي أثير

ونقل عن الأصمعي تفسير في معنى هذا القول : « افعل ذلك  
عازما عليه » . انظر الفأخر ٢٨/٠ وانظر تهذيب اللغة ١٢٢/١٥ (أثر) .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ج ١ ، ق ٨٩ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

قال : ومثل ذلك قولهم : إِمَّا لَا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : ( إِمَّا لَا ) تُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَفْعَلُ كَذَا ،  
وَلَا أَفْعَلُ كَذَا ، فَيُقَالُ : أَفْعَلُ كَذَا إِمَّا لَا ، أَيْ أَفْعَلُ مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ  
تَفْعَلُهُ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، فَحَذِفَتْ ( كُنْتَ ) ، وَ ( تَفْعَلُ غَيْرَهُ ) ،  
وَاسْتَعْنَى بِمَا أَبْقَى عَمَّا حُذِفَ .

وَ ( مَا ) فِي قَوْلِكَ : ( إِمَّا لَا ) عِوَضٌ مِنْ ( كُنْتَ )  
وَأَنْشُدْ<sup>(٢)</sup> :

\* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ \*

---

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) هنا صدر بيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

انظر الكتاب ١/١٥٣ وهو فني ديوان الهذليين / ١٢٨٩ ، ورواية

الديوان :

مَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

قال : « ( يعبر بالذكر ) أَيْ » يَحْمَلُهُ عَلَى مَا يَكْرَهُ ، ( وَالضَّابِطُ )

يَعْنِي الْبَعِيرَ الْعَظِيمَ ، يَقُولُ : مَا أَنَا وَذَلِكَ ، أَيْ لَسْتُ أَبَالِي السَّيْرَ فِي

مَهْلِكِهِ . وَسَبِيوِيَّةٌ يَرْوِيهِ بِنَصَبِ ( السَّيْرَ ) بِاضْمَارِ الْمَلَابِسَةِ عَلَى مَعْنَى

مَالِي الْأَبْسِ السَّيْرَ وَأَتَشَبِثُ بِهِ ، انظُرْ تَحْصِيلَ عَيْنِ الذَّهَبِ بِهَامِشِ

الْكِتَابِ ١/١٥٣ ، قَالَ الرَّمَانِيُّ : « نَصَبِ ( السَّيْرَ ) عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ »

انظُرْ شَرْحَ كِتَابِ سَبِيوِيَّةِ ج ١ ق ٩١ وَقَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ : « أَرَادَ مَعَ

السَّيْرَ ، وَأَضْمَرَ فَعَلًا كَأَنَّهُ قَالَ : مَالِي أَكُونُ مَعَ السَّيْرِ ؟ فَلَمَّا حَسِنَ اضْمَارُ

(مَا) هَا هُنَا بِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْحُرُوفِ وَتَقْدِيرُهُ:  
أُمِّيًّا كُنْتَ هَا هُنَا أُمَّ ظَالِمًا .  
قال: كما أن كَيْتَ عَلَى مَعْنَى يَكُونُ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو العباس: لأن (كَيْفَ) سؤَالٌ عَنِ حَالٍ، فَالْمَعْنَى كَيْفُ يَقَعُ؟  
قال: \* أَرْزَمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي<sup>(٢)</sup> \*

←  
الفعل ههنا نصب ٠٠٠ « ٠ انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي / ٩٨/١ ، النكت / ٣٦٣/١ ، وروى في كتاب الجمل  
للفراهيدي / ١٧٠ « وما أنا والشعر ٠٠٠ » شرح جمل الزجاجي / ٣١٩ ،  
انظر أيضا شرح المفصل / ٥٢/٢ ، وروى في رصف المباني / ٤٢١ « فما  
أنا والسير في مدلج » ٠ انظر أيضا: العنى / ٩٣/٣ ، الهمع / ٢٢١/١ ،  
الدرر / ١٩٠/١ ، الأشموني / ١٣٧/٢ .  
(١) الكتاب / ١٣٥/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوبا على الزعم  
الى الراعى ، وهو :

أزمان قومي والجماعة كالذى منع الرحاله أن نميل ممبلا  
وأنشده الأعلم للراعى وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب / ١٥٤/١  
وهامشه وليس فى ديوان الأعشى ، وهو فى ديوان الراعى النمبرى / ٢٣٤  
( هرت ) وفيه ( كَزِمَ ) بدل ( مَنَعَ ) ٠ قال ابن النحاس : « أراد  
أزمان كان قومي مع الجماعة ؟ ٠ فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ٠٠٠ »  
شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، وقال الرماني : « أضمم كان فى الخبر أزمان  
كان قومي والجماعة ، وانما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير  
بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضممار

قال : لا تنقض ما أرادوا من المعنى<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : أى لا ينقضون بالنصب معنى الرفع فى قوله  
( واجتماعه ) .

قال : لأنّ الشأن ليس يلبس بعمد الله<sup>(٣)</sup> .

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup> : لأنّ الشأن مصدر فإما يعطف عليه مثله . ٢٧/ب

←  
( كان ) ٠٠٠ « شرح كتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٢٦٤/١  
انظر البيت فى كتاب الجمل فى النحو للفراهيدى /٩٦ ، ونسبه فى  
الأزهية الى الراعى وفيه « أَيَّامٌ ، لَزِيمٌ » بدل « أزمان ، منع » ،  
وبمثل تلك الرواية فى رسالة الغفران /٢٦٣ ، العينى ٥٩/٢ ، ٩٩/٣ ،  
الخزانة ٥٠٢/١ ، والمقرب ١٦٠/١ وفيه ( مَنْعَ الدِّعَامَةِ ) بدل  
( مَنْعَ الرَّحَالَةِ ) ، انظر أيضا شرح التصريح /١٩٥ ، شرح  
الأشمونى ١٣٨/٢ ، الهمع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ ، الدرر ٩٢/١ ،  
٢١١/٢ .

(١) الكتاب ١٥٤/١ ، والضمير فى ( تنقض ) يعود على ( كان )  
التي تقع فى هذا الموضع كثيرا كما يقول سيبويه .

(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٤  
النكت ٣٦٦/١ ، وشرح الرماني ج ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

( ١٣ - التعليقة )

قال : وأما هذا لك وأباك ، فَمَقْبُوحٌ أَنْ تُنْصِبَ<sup>(١)</sup> .  
قال أبو علي : ليس في هذا معنى نَعْلٍ ، وفي الاستفهام ، كأنك ذكرت  
الفعل ، لأن الفعل يقع فيه كثيراً .  
قال أبو علي : هَنِيبًا<sup>(٢)</sup> ، يَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارِ ( هَذَاكَ ) وَاتِّصَابُهُ

---

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال أبو سعيد : « لا يجوز أن تقول :  
( هذا لك وأباك ) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى  
فعل ، وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : ( مررت  
بك وزيدا ) لا يقول : ( هذا لك وزيدا ) لأن الفعل عامل قوى قد ظهر ،  
وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ،  
فكأنه قال : ( لقيتُك وأباك ) ، ولا يقال : ( هذا لك وأباك ) لأنه لا فعل  
ها هنا » شرح السيراني للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني  
للكتاب ج ١ / ق ٩٣ .

(٢) يعني التي في قولك : « هَنِيبًا مَرِيئًا » انظر الكتاب  
١٥٩/١ ، وانظر النكت ٣٦٩/١ . قال الرماني : « الصفة التي تجرى  
المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به ... فتجري  
مجري المصدر في الفعل المنروك اظهاره ، كقولهم ( هَنِيبًا مَرِيئًا ) ،  
وجعله على ثبت ذلك هَنِيبًا مَرِيئًا على الحال ، لأن الصفة المنكرة التي  
يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتصائها له ، وهي مناسبة  
للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

- الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .
- الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر .
- والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجرام ، ،  
شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة / ٢ .

على الحال ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن يُنصب المصدرُ على تأويل الحال  
كان ذلك في الصفاتِ أجوز .

قال أبو علي : انْتِصَابُ اسمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي (عَمَرَكَ اللَّهُ) (١) .  
أن الكاف قد حالَ بَيْنَ (عَمَرَ) وبين اسمِ اللَّهِ تعالى أن يضافَ إليه  
وكذلك ( فَمَدَكَ اللَّهُ ) (٢) .

قال : وَمِثْلُ (خَيْرٌ مَارُودٌ فِي أَهْلِ وَمَالٍ) (٣) .

قال أبو العباس : كَأَنَّهُ اشْتَرَى عَبْدًا (٤) .

قال أبو علي : يَقَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ لِمَنِ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ :  
خَيْرٌ مَارُودٌ ، أَيْ اشْتَرَيْتَ خَيْرَ مَارُودٍ .

---

(١) انظر الكتاب ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر المقتضب ٣٢٦/٢ ، شرح السيراني  
للكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظر  
النكت ٣٧٤/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر شرح السيراني ، ج ٢ ق ٩ ،  
قال الرماني : « وتقول خيرا ما رُودٌ في أهل ومال بالنصب والرفع ،  
فالنصب على رددت خيرا ما رُد ، والرفع على رُدك خيرا ما رُد ٠٠٠ » ، شرح  
الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجري مجرى المثل انظر  
مجمع الأمثال ٤٢٦/١ .

(٤) لم يكمل أبو علي ما فسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج  
عن تفسيره هو .

ومن رفع أراد : هذا خيرٌ ما رُد ، والذي اشترَيْتَ خَيْرُ ما رَد .

قال : وإنما استَقْبَهُوا الرفع فيه .

يعني (الْحَمْدَ) لأنه صارَ مَعْرِفَةً ، وهو خيرٌ (١) .

قال أبو هلى : المصادر إذا كانت نَكِرَةً في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سُقياً) وما أشبهها ، وإنما قامت مقامها لما كانت نَكِرَةً مثل الأفعال ، (وَالْحَمْدَ) وسائرُ المصادر المعرفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأفعال ، لأنها مَعْرِفَةٌ ، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ .

قال أبو بكرٍ : لا يدخلُ المرفوع الذى فيه معنى الدُّعَاءِ فى المنصوبات التى فيها معنى الدُّعَاءِ ، ولا المنصوبات فى المرفوعات ، لأن إخراجك [ ما يُتَكَلَّمُ به مرفوعاً إلى المنصوبات كإدخالك ما لم يُتَكَلَّمُ به مِن الأخبار فى معنى الدُّعَاءِ .

---

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر المقتضب ٣/٢٢٦ ، قال أبو سعيد . . . هذه المصادر الذى ذكرها [ سيبويه وهى الحمد لك ، والعجب لك والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ] اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشئ اللزم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك (الغلامُ لزيدٍ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء . . . شرح السيرافى للكتاب ج ٢/ ق ٩٠ وقال الرماني : « المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذى يأتى معرفاً قد بنى عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه لأنه اذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ وانظر النكت ١/٣٧٥ .



## قال: ألم ترني عاهدتُ ربِّي (١) .

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذي يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

ألم ترني عاهدتُ ربِّي وانني لبين رتاج قائما ومقام  
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام  
وقد أنشدهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣ ،  
وهما في الديوان ٢/٢١٢ وفيه ( قَائِمٌ ) بالرفع ، و ( قَسَمَ ) بدل  
( حَلْفَةٍ ) ، و ( سُوءٌ ) بدل ( زور ) ، وأنشده الفارسي عجز البيت  
الثاني شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات  
المشكلة الاعراب / ٤٠٥ ، وأنشد الفراء البيت الثاني وفيه موضع  
الشاهد وقال : « انما أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها الى ( خارج )  
نصبها ، وانما نصب لأنه أراد : عاهدتُ ربِّي لاشتماً أحداً ، ولا خارجا  
من في زور كلام » معاني القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدهما المبرد في المقتضب  
٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتماً ولا أخرج خروجاً ،  
لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذي أشار اليه الفارسي  
هنا ، وهو أنه يجعل ( خارجاً ) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه  
يقول : عاهدتُ ربِّي وأنا غير خارج من في زور كلام ، وانظر البيهقي في  
الكامل ١/١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٣ ، قال أبو سعيد:  
« فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج في هذين البيتين قول سيبويه  
وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فإنه جعل ( لا أشتم ) جواب  
يمين ، أما أن يكون جواب ( حَلْفَةٍ ) ، كأنه قال : عاهدتُ ربِّي على أن  
أقسمت ، وعلى أن حلقت ( لا أشتم الدهر مسلما ) ، أو يكون ( عاهدت )  
بمعنى أقسمت فكأنه قال : ( ألم ترني أقسمت ) ويكون ( خارجا ) في  
المعنى ( خروجاً ) ويكون التقدير ( ولا يخرج خروجاً ) عطفاً على ( لا أشتم )  
بمعنى

قال أبو علي : مذهبُ عيسى في (١) هذا البيت أنه لم يذكّر للمعادنة عليه الله تعالى ، ولم يجعل (لَا) في (لَا أَشْتُمُ) تَلْتِيحًا للقسم ، لكن جعلَ (لَا أَشْتُمُ) موضع الحالِ ، كأنه قال : عاهدتُ ربِّي غيرَ شاتِمٍ ، فَمَوْضِعُ (لَا أَشْتُمُ) ، نصب ، (وَلَا خَارِجًا) معطوفٌ عليه ، وليس على قوله باسم فاعِلٍ مقام المصدرِ ، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ .

قال : فكما لم يَجْزُ في الإضمارِ أن يُضهرَ بعد الرابعِ ناصبًا (٢) / ٢٨ أ

←  
وجعل (خارجا) في معنى (خروجًا) . . . وفسر قول عيسى أن (خارجا) حال ، وإذا كان حالا وهو عطف على ما قبله ، فلا بد أن يكون ما قبله حالا وإذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فكانه قال : (لا شاتما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام) والفعل المستقبل يكون في معنى لاجل ، كقولك : (جاءني زيد يضحك) أي ضاحكا . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ١ ، ق ١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيون سيبويه / ١٢٤ ، النكت ١ / ٣٨٤ ، المحتسب ١ / ٧٥ ، انظر أيضا شرح المفصل ١ / ٥٩ ، ٥٠ / ٦ - ٥١ ، الانصاح / ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغنى / ٥٢٩ ، الخزانة ١ / ١٠٨ ، ٢٧٠ / ٢ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العلاء ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان فصيحًا وصاحب تقعير في كلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣١ - ٣٣ ، طبقات النحويين واللغويين / ٤٠ - ٤٥ ، الفهرست / ٤١ - ٤٢ ،  
(٢) الكتاب ١ / ١٧٤ ، والذي في الكتاب (كسبتنا) مؤن غير ألفاء

أى لو قُلْتُ : أُعْوَرُ وذُو نَابٍ<sup>(١)</sup> فَرَفَعْتُهُ عَلَى إِضْمَارِ (هُوَ) لَمْ يَجْزُ أَنْ  
يضمَّرَ بَعْدَ (هُوَ) الرَّافِعَةَ شَيْئاً نَاصِباً لِأَعْوَرَ .  
قال أبو علي : قوله : يُصَوِّتُ<sup>(٢)</sup> فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ  
قال : فَإِذَا هُوَ مُصَوِّتاً .

**قوله** : صَوَّتَ الْحِمَارُ ، مُنْتَصِبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ، أَعْنَى بِصَوْتِ ،  
فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : عَلَى غَيْرِ الْحَالِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ صَوَّتَ الْحِمَارِ  
هنا غير حالٍ كما كان كذلك في المسألة الأولى<sup>(٣)</sup> .

**قال** : اخْتَجَّتْ إِلَى فِعْلِ آخَرَ تَضْمِيرُهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) انظر الكتاب ١٧٤/١ .

(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كأنه قال :  
فإذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله . اه  
صوت يصوت صوت حمار . . . » الكتاب ١٧٨/١ ، وانظر شرح  
السرافى ج ٢ ، ق ١٨ ، التكت ٣٨٨/١ ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ .  
(٣) هذه المسألة وضحتها سيبويه بقوله :

« فإذا قلت : مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل  
لغير حال » انظر الكتاب ١٧٩/١ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فإنه إشارة إلى قوله : « مررت  
به فإذا له صوت صوت حمار » وقد فسرها سيبويه بقوله : « كأنه توهم  
بعد قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبيديه أو يخرججه صوت  
حمار ، ولكنه عطف هذا لأنه صار ( له صوت ) بدلا منه » . انظر  
الكتاب ١٧٧/١ - ١٧٨ .

إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا ... .. (١)

قال أبو علي : أي إذا كنت تضرع مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن  
تضرع معه .

**قال :** فِيمَا لَا يَكُونُ حَالًا وَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ :

\* لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بَدْنٍ وَسَنَقٍ \* (٢)

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه  
بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دأب بكار شايعت بكارها

وأنشدهما المبرد في المقتضب ٣/٢٠٤ دون نسبة أيضا ، كما  
أنشدهما السيرافي ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر  
من فعل ليس من حروفه كان اضممار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فمن  
أجل هذا استدل على اضممار فعل بعد قوله ( لَهُ صَدْتُ ) بهذا الشعر ،  
لأن قوله ( دَأْبَ بَكَار ) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضمر  
( دأبت دأب بكار ) ، أو ( تدأب دأب بكار ) » شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفي شكح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٥  
« إذا رأوني » ونسبهما ابن السيرافي إلى حريث بن غبلان ، انظر شرح  
أبيات سيبويه ١/٢٠٥ ( الريح ) ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ ، النكت  
٣٨٩/١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج  
انظر ديوانه / ١٠٤ ، وليس فيه موضع الشاهد ولكنه في البيت الآخر  
وهو قوله :

قال أبو علي : لأن هذا قد ثبت<sup>(١)</sup> ولا يسكون حالاً ، فهو بمنزلة  
اليدِ والخَلقةِ .

**قال :** وإن شئتَ نصبتَ على ما سترناه وكان غير حالٍ<sup>(٢)</sup> .

←

تضميرك السابق 'يطوى ليسسبق'  
اذ نصب ( تضميرك ) على اضمار الفعل الذي دل عليه معنى الفعل  
المذكور ( لوحها ) لأنه في معناه .  
ورواية الديوان هي :

لوح منه بعد بدنِ وسنق  
من طول تعناء الربيع في الأثق  
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي ٢١١/١ ( الريح ) ،  
شرح أبيات سيبيويه لابن النحاس / ١٠٥ ، قال أبو سعيد في نصب  
( تضميرك ) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوباً عنده على الحال ،  
لأنه مضاف الى الكاف متعرفاً به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب في  
كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالاً » ، انظر شرح كتاب سيبيويه  
للسيرافي ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر النكت ٣٩٠/١ ، شرح الرماني للكتاب  
ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالاضافة الى الكاف ، فلا يكون حالاً .  
(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وفيه « على ما فسّرنا » من غير ماء . وملاح  
الأمر على ما أورده سيبيويه وهو قوله : « فإذا قلت : ( فإذا هوَ يصو » ،  
صوت حمارٍ ) فان شئتَ نصبتَ على أنه مثال وقع عليه الصوتُ ، وإن  
شئتَ نصبتَ على ما فسّرنا ، وكان غير حالٍ » ، قال الرماني : الفرغ  
س

قال أبو العباس : يعنى مصدرأ على غير التشبيه<sup>(١)</sup> ، أى هو مَفْعُول  
يتناولهُ الفعلُ ، لاعلى أنه مِثَال وقع به الصَّوْتُ<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وكان هذا جوابٌ لقوله : على أى حال<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : وكان هذا راجعٌ إلى أول السكَّالِم ، وهو الحال ،  
حيثُ يقول : وإنِ شئتَ جَمَلتَهُ<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وهو مَوْتَوِّعٌ فيه وعليه<sup>(٥)</sup> .

---

بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر ، أن النصب على الحال  
من جواب كيف بعد المعرفة ، . . . وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب  
( أى كذا هو ؟ ) كأنه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت؟  
فقال : صوت حمار فهذا انما هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف  
الشيء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما  
جواب ( كيف ) ، والآخر جواب ( أى ) « شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٦٠ وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن  
مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الكتاب ١٨١/١ يعنى قوله ( صَوْت ) فى ( هو يَصَوْتُ  
صَوْتِ حِمَارٍ ) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم  
يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته خلا عليه وقع الأمر  
وهو تشبيهه للأول » ، الكتاب ١٨٠/١ ،

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ ،

قال أبو العباس : قوله : مَوْقُوعٌ فِيهِ كَالْحَالِ ، وَعَلَيْهِ كَالْمَصْدَرِ .  
**قال** : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحَمَارِ) لِأَنَّهُ  
تَشْبِيهِ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهِ ، وَالتَّشْبِيهِ يَكُونُ  
بِمِثْلِ فَسَكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحَمَارِ ، جَازَ أَنْ يَجْمَعَ  
صِفَةَ لِلصَّوْتِ ، كَذَلِكَ أُجَازَهُ مَعَ حَذْفِ (مِثْلِ) .  
**قوله** : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، عَلَى زَيْتَةٍ (مِثْلَ) عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو عثمان<sup>(٣)</sup> : لَا يَجُوزُ عِنْدِي قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ تُوصَفُ النِّسْكَرَةُ  
بِالمَعْرِفَةِ بَوَاجِهِ مِنَ الوُجُوهِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ١/١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/١٨١ ، إذ أن سيبويه  
يقول : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ،  
إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأخفش كتاب  
« سيبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف  
وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧هـ وقيل غير ذلك .  
انظر ترجمته في الفهرست / ٥٧ . وما بعده ، أخبار النحويين  
المصريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين / ٨٧ - ٨٣ ، البلاغة /  
٧١ .

(٤) يريد أن في قوله ( هذا رجل أخو زيد ) كلمة ( رجل )  
نكرة ، وقوله ( أخو زيد ) معرفة فلا يرى الوصف هنا .

قال أبو علي : إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ، لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد ، فمن حيث لم يجوز أن يكون الواحد جمعاً ، لم يجوز أن تُوصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

قال أبو علي : إذا قال : هذا صوتٌ صوتٌ حمار ، فليس في لفظك فاعلٌ في المعنى ، كما أنك إذا قلت : له صوتٌ صوتٌ حمار ، فقد لفظت بفأذيل في المعنى ، والوجه في : عليه نوحٌ نوحٌ الحمام<sup>(١)</sup> ، وهذا صوتٌ صوتٌ حمارٍ الرفع ، لأنه لافعال في المعنى مذكور في لفظك ، كما أنه مذكور في قولك : له صوتٌ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جمعاً<sup>(٣)</sup> لا / يكون في الحال ٢٨/ب  
ولا يكون إلا مصدرأ ، وغلطت عندى ، قال الله تعالى : ﴿ سَمِيزَمٌ

---

(١) هذا من جملة الأمثلة التي يسوقها النحويون في هذا الموضوع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو ( له صراخ صراخ الشكى ، له دفع دفعك الضعيف ، مررت به فاذا له دق دقك بالمنحساز حب الفلفل ، واه صوت خوار ثور ) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١٨٣/١ .

(٢) الذي فرق بين المضمونين في هاتين العبارتين أن قولنا ( له ) بمثابة فعل الملك ، كأننا قلنا ( يملك ) ، أما اسم الإشارة ( هذا ) فلا يتضمن الفاعل في المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١٨٨/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٧ النكت ٤٠١/١ - ٤٠٢ .

الْجُمُعِ<sup>(١)</sup> ، فوجب أنه أمم ، إن نزعته منه الألف واللام كان نِكْرَةً  
ووقع حالاً .

**قال :** وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذاً<sup>(٢)</sup> .

أى أنها لا تُصَرَّف ، نشبه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطبةً ونحوه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) سورة القمر ، الآية / ٤٥ .

(٢) الكتاب ١٨٨/١ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صنع ذاً فيها »  
وهذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبي على في الألفاظ ، أو لاختلاف  
نسخ الكتاب التي اعتمده عليها .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « فصار ( طر<sup>١</sup> وقاطبة<sup>٢</sup> ) بمنزلة  
سبحان الله في بابه ، لأنه لا يتصرف كما ان ( طر<sup>١</sup> ، وقاطبة<sup>٢</sup> )  
لايتصرفان ، وهما في موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ٠٠٠ » الكتاب  
١٨٨/١ ، قال الرماني : « طرا وقاطبة مما لايتصرف ، كما لايتصرف  
( سبحان الله ) لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، الا أن ( سبحان الله )  
مبالغة في التعظيم على أعلى مرتبة ، و ( طرا وقاطبة ) مبالغة في العموم  
الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لا يكون في الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها  
تجرى على الحال بحق الأصل ، وليس كذلك المصدر والاسم » شرح  
الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : x وحمل سيبويه ( قاطبة<sup>٢</sup> وطر<sup>١</sup> ) على  
المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمال في موضع الحال ، ولم يتجاوز  
ذلك الموضع ٠٠٠ » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ .  
والنكت ٤٠٢/١ .

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك : له على ألف درهم عرفاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله<sup>(٢)</sup> أن الذي ينتصب فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأول لا دليل فيه على المنتصب من الجملة التي قبله<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾<sup>(٤)</sup> يدل على أن ذلك صنع الله تعالى وخلقه ، فحمل ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> على (صنَعَ) لأن فيما قبله دليلاً على (صنَعَ).

---

(١) الكتاب ١٩٠/١ .

(٢) إشارة إلى الباب الذي ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » . الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) يعني أن قوله : ( له على ألف درهم حقاً ) لا دليل في الجملة على نصب ( حَقًّا ) ، وهو هنا خبر على طريق الإيجاب ، فيحتمل أن يوصل مثل قولك : ( فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقاً ) ، وهو لا يؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى ( حَقًّا ) ، وعلى العكس قوله : ( له على ألف درهم عرفاً ) ، فالدليل في الجملة موجود ، وهذا من المصدر المؤكد لنفسه ، لأنه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٧ والنكت ٤٠٥/١ .

(٤) سورة النمل ، الآية / ٨٨ .

(٥) في الآية المذكورة أنفاً ، حمل (صنَعَ) المصدر على الفعل (صنَعَ) .

**قال** : لأنه ليس في معنى كيف ، ولا ليم<sup>(١)</sup> ولا ( ما كان ) على معنى كيف وليم ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصهان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذكر في هذا الباب وفي الذي قبله<sup>(٢)</sup> ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصهان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب ، إنما هو على فعل آخر .

**قال** : وذلك قولك : أمّا سمناً فسمين<sup>(٣)</sup> .

**قال** : وعمل فيه ما قبله وما بعده<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٩٢ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله .  
« ليس في معنى كيف : يعنى ليس بحال ، ولا لم : يعنى ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب له ٠٠٠ » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعنى ماسماه سيبويه المؤكّد به العام نحو ( هذا زيد حقاً ) ما أوكد به نفسه نحو ( له على ألف درهم عرفاً ) ، فهذا كله ينتصب على اضممار الفعل .

(٣) الكتاب ١/١٩٣ ، وقد ضرب سيبويه هذا المثال للباب الذى ترجم له بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : « معنى ( ما قبله ) : ما تضمنه الجملة التى تدل عليها ( أمّا ) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد سمناً فهو سمين ، لأن هذا الكلام إنما جرى على انسان مذكور ، وحذف ذكره استغناءً وأما ( ما بعده ) : فيعنى به ( سمين ) أنه قد عمل فى ( سمناً ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ ، وانظر النص فى النكت ١/٤٠٩ .

قال أبو علي : فَعْبِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، يَرِيدُ بِمَا قَبْلَهُ ، مَا فِي (أَمَّا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ سَمْنًا .

وَأَمَّا بَعْدَهُ فَتَسْمِينٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ تَسْمِينٌ سَمْنًا .  
وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ لَا يَجِيزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِسَمْنًا بِتَسْمِينٍ وَهُوَ قَبْلَهُ لِأَنَّ (فَعْبِلَ) غَيْرُ مَعْدٍ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ كَانَ أْبَعَدَ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ (١) .

**قال :** وَمِنْ ذَلِكَ : أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ (٢) .

قال أبو العباس : أَمَّا عِلْمًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ (لَا) لَا يَعْمَلُ قَبْلَهَا (٣) .

**قال :** وَكَانَ [ إِضْمَارٌ ] هَذَا عِنْدَهُمْ أَحْسَنُ مِنْ [ أَنْ ] يُدْخِلُوا فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ (٤) . قُلْتُ : أَيْ مِنْ أَنْ يَدْخُلُوا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَهُوَ حَالٌ .  
**قال :** وَلَا يَسْكُونُ فِي الصِّفَةِ ، الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ (٥) .

قَدْ أَجَارَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ (٦) عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الثَّانِي الظَّاهِرُ فِي مَوْضِعِ

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ - ٢٧/٣ ، وانظر شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه في كلا الموضعين

وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرماني للكتاب ،

ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) في قوله : (أما صديقا مصافيا فليس زيد بصديق) ، يقول

أبو العباس المبرد : «الذي يعمل في (صديقاً مصافياً) هو ما يقدر

←

(٦٤ - التعليقة)

المُضمر ، كقواك : أَمَا الصَّدِيقُ المَصَافِي فليس بصديقٍ ، وكان مُجْرِي  
الكلام فليس هو ، ولكن هذا مثل قوله :

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ<sup>(١)</sup> .

أى يسبقه فى وضع الظاهر موضع المُضمر .

قال : وإنما المصدر تابع له<sup>(٢)</sup> .

←  
مما تدل عليه ( أمّا ) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد صديقاً مصافياً  
فليس بصديق مصافٍ ، ولا يعمل فيه عنده بصديق ، لأن ما بعد الياء  
عنده لا يعمل فيما قبلها ٠٠٠ فاذا قلت : أما الصديق المصافى فليس  
بصديق مصافٍ لم يكن فيه الا الرفع ، لأنه لا يكون حالا وهو بالالف  
واللام ، فوجب رفعه بالابتداء « شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٣٠ - ٣١  
(١) هذا صدر بيت من الخفيف ، أنشده سيبويه فى غير هذا

الباب منسوباً لسواده بن عدى ، وعجزه :

نغض الموت ذا الغنى والنقرا

وفيه شاهد على اعادة الظاهر مكان المضمرة وهو قبيح ، لأن التكرير  
وقع فيه جملة واحدة - انظر الكتاب ١/٣٠ وانظر شرح أبيات سيبويه  
١/٨٧ ( الريح ) حيث روى البيت الذى بعده ، وما قبل عن نسبته .  
ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١/٢٨٨ الى عدى بن زيد . انظر أيضاً  
ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٢٣٣ ، ديوان الحماسة ١/٣٦ ، ١١٨  
وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس  
/ ٦٧ ، النكت ١/١٩٨ ، هذى اللبيب / ٦٥٠ ، البيان فى غريب اعراب  
القرآن ١/٦٣ ، الخزانة ١/١٨٣ ، ٢/٥٣٤ ، ٤/٥٥٢ ، والبيت فى  
ديوان عدى بن زيد / ٦٥ .

(٢) هذا بعض عبارة سيبويه وهى قوله : « ولا يكون فى الصفة

الألف واللام ، لأنه ليس بمصدر ، فيكون جواباً لقوله ( له ) ، وإنما  
المصدر تابع له ، ووضع فى موضعه حالا » ، الكتاب ١/١٩٤ .

قال أبو علي : / يُحتمل أن يسكون تابعا للصفة في أن وقعَ حالا ٢٩/أ  
كما وقعت ، ويُعمل أن تسكون (أهـ) ، أي يتبع قول الفاعل : لِمَ فَعَمَلْتَ ؟  
فَيُنصَبُ على أنه مفعول له .

**قال** : وسماهم يقولون : العَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيْزًا بِدَرَمٍ  
فَعَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : قَبِحَ أن يجعل قفيزاً حال من بر ، لأن الحال من  
النكرة قبيح ، وقَبِحَ أن يجعل صفة له ، لأن القفيز ليس بوصف ، فلذلك  
جعل حالا من الهاء ، لأنه قد يكون حالا ما لا يكون صفة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : الصفة لا تسكون إلا فعلا أو ما اشتق منه ،  
ويسكون الحال فعلا ويسكون اسما لأنه زيادة في الإخبار ، فالصفة تسكون  
حالا ، وليس كل حال تسكون صفة .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

(٢) فصل السيرافي السبب في نصبهم ( قفيزاً ) حالا من الهاء  
في ( به ) ، وهي معرفة ، وقال : « وانما حسن أن يكون حالا ، ولم  
يحسن أن يكون صفة ، لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالا ، كقولهم :  
هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديثا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ،  
فتقول : مررت بخاتم حديد ، ولا مررت بمال درهم » ، شرح السيرافي  
للكتساب ج ٢ ، ق ٣٦ ، والنكت ١/٤١٦ - ٤١٧ ، قال أبو الحسن  
الرماني : « النصب في هذا حسن ، لأنه حال من معرفة ، فأما الجبر  
فقبيح ، لأنه اسم جنس لا يتبع على جهة الصفة ٠٠٠ لأن الحال أوسع من  
الصفة ٠٠٠ » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هَيْدًا بِأَبٍ مَا تُنْصَبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَنَّهَا حَالٌ وَقَعَ [ فِيهَا الْأَمْرُ ]

وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ (١)

قال أبو علي : الذي يوفقُ بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشبهه من الأسماء بالمصادر ، أن الاسم المشبه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة ، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف (٢).

قال أبو إسحاق (٣) عن أبي العباس (٤) : إذا قلت دخلوا الأول فالأول فهو غير شاذٍ ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى التذكير (٥).

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ ، وما بين المعقوفتين سقط من الكتاب ، وأثبتته السيرافي. انظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المنتضب ٣/٢٧١ .

(٣) هو الزجاج تلميذ أبي العباس المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) يعني المبرد ، أستاذ الزجاج .

(٥) انظر المنتضب ٣/٢٧١ - ٢٧٢ .

**قال** : فإن قلت : ادخلوا وأمرت ، فالنصب الوجه ولا يتكون بدلاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول<sup>(٢)</sup> .

**قال** : ولا يجوز في غير الأول هذا<sup>(٣)</sup> .

أى : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبه على الحال في غير الأول<sup>(٤)</sup> .

**قال** : وذلك قواك : هذا بُسراً أطوب منه بُسراً<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : كأن هذا الهاب مركب من الهابين اللذين قبله .

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

(٢) عقد الفارسي لهذه القضية مسألة مستقلة في كتابه المسائل المنشورة ٣٨/٣٩ - ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وإيضاح .

(٣) الكتاب ١/١٩٩ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣٦ - ٣٧ وشرح الرماني للكتاب أيضا ، ج ٢ ق ٣١ - النكت ١/٤١٨ .  
(٥) الكتاب ١/١٩٩ ، وفي التعليقة ( بُسراً ) بالضم وهو خطأ ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « هذا الباب إنما يأتي في تفضيل شيء في زمن من أزمائه على نفسه في سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضّل فيه ما ضيا ، ويجوز أن يكون متعقبلا ، ولا بد من اشتراط ما قبله على المقضي منه »

قال أبو علي : 'إِذَا أُضْمِرَ فَعَلٌ مُسْتَقْبَلٌ أَوْ فَعَلٌ مَاضٍ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَنْتَصِبَ الْأِسْمُ عَنْهُ عَلَى الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَضْرِبُ قَائِمًا ، وَسَيَضْرِبُ قَائِمًا ، فَكَذَلِكَ : هَذَا بُسْرًا وَرُحْبًا ، يَنْتَصِبَانِ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا إِذَا وَقَعَ أَوْ إِذَا وَقَعُ ، فَلَيْسَ الْحَالُ هِيَ الْمُضْمَرُ إِعْمَالًا الْعَامِلِ فِيهَا مُضْمَرٌ .

قال سيبويه : هذا كله ينتصب (الغاروف) على ما هو فيه ودلي ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو ما يقصد من ذلك ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت ( اذْ وَآلٌ ) ، وان كان مستقبلا أضمرت ( اذا ) ، فاذا قلت ( عندنا بسرا أطيب منه تمرا ) وكانت الاشارة اليه في حال ما هو تمر ، فالنفضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا اذ كان بسرا أطيب منه اذ صار تمرا ، فهذا مبتدأ ، وخبره ( أطيب منه ) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من الشار البه في زمانين ، والعامل في الحال ( كان ) ، وفي ( كان ) ضمير من المبتدأ » . وانظر أيضا شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ٤١٩/١ .

(١) الكتاب ٢٠٢/١ وفي هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيبويه بتفسير أبي علي ، وصحة العبارة كما جاءت في الكتاب . « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافي في شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيبويه يرمي الى أن ما ينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففي بيت الأعشى الذي ساقه سيبويه :

أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى النَّاصِبُ لهذه الظروف ٢٩/ب  
المُضْمَر ، وهو غيرها •

**قال :** ومثل ذلك : أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ (١) .

أى : أى جملته ظرفاً ، لأن هذه الكلمة قد تدخلُ عليها كافُ  
أخرى (٢) .

**قال :** يدلُّك على أن سواك وكزيدٍ بمنزلة الظُّروف أنك تقول :  
مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاءِكَ (٣) .

قال أبو على : يَدُلُّ قولك : مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاءِكَ على أن  
سواك ظرف ، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجملُ ، فإذا وصل بها  
الظرف فعلى أن الظرف مُتَمَلِّقٌ بِجَمَلَةٍ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ مَحذُوفَةٍ ، كأنك  
قلت : مررت بمن استقرَّ سواك ، فالضهير يرجع إلى الموصول مِنْ اسْتَقَرَّ ،

←

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبى فطيمة لاميل ولاعزل  
نصب ( جنبى فطيمة ) على الظرفية ، ( فطَيْمَة ) هذه امرأة  
لامكان • انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/١٠٣ ( الريح ) ،  
وانظر هامش الكتاب ١/٢٠٢ ، وفرحة الأديب / ٤١ - ٤٢ •

(١) الكتاب ١/٢٠٣ •

(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٤٢ •

(٣) الكتاب ١/٢٠٣ •

إلا أنه لما حذف فام الظرف مقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي  
كزَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة<sup>(٢)</sup> تُشبهُ زَيْدًا وَعَمْرًا في أن  
الكلَّ ضَرْبٍ منها جُشْنَا متميزا بعضها من بعض ، ومختصة ، فكما أن  
الفعل غيرُ المعتدى لا يمتدَّى إلى زيدٍ وعمرٍ ، كذلك إلى هذا النحو  
مِنَ الأماكنِ .

**قال :** واعلم أن ظروف الدُّرِّ أشدُّ تمكُّنًا في الأسماء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شبه سيبويه قولنا ( مررت بمن سواءك ) بقولنا ( الذي  
كزيد ) وأن ( سواء ) غير متمكن شبيهه بالكاف التي هي حرف توضع  
موضع ( مثل ) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن  
( سواء ) والكاف جميعا بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك ،  
ونزلت على من سواءك ، ومررت بالذي كزيد ، فصار ذلك كقولك : بمن  
عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت مررت بمن فاضل ،  
وبالذي صالح كان قبيلها ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكان ،  
ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولا يحسن أيضا  
أن تقول : بمن مثل زيد ، وممن غير زيد ، وبالذي مثل زيد ، ولا بالذي  
غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلا بد من ذكر العائد الذي  
يعود إلى ( الذي ، أو ممن ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ،  
ق ٤٢ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه من  
الأماكنِ المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٢٠٥ .  
(٣) الكتاب ١/٤٠٨ .

قال أبو العباس : ليست<sup>(١)</sup> ظروف الزمان أشدَّ تمسكاً في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن الظرفَ ظرفان ؛ ظرفٌ مكاني وظرفٌ زمني ، فالفعل يدل بصيغته على الظرفِ الزماني<sup>(٣)</sup> فهذا الظرف أقمدُ في الظرفية من الضرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكتاب ، ولكنه سما في هذا الموضع<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجلِ بِرُبِّ<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : ( يَقُولُ ) ها هنا في موضع جرٍّ لأنه صفة رَجُلٍ ، والصفة تجرى على الموصوفِ مِنْ غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، والمضاف إلى رجلٍ بِرُبِّ فعل محذوف ( رأيتُ ) وما أشبهه ، جواباً لمن يقول : مارأيت رَجُلًا يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .

**قال :** مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَاشِيَتَ وَنَ رَجُلٍ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في المخطوطة ( ليس ) .

(٢) الظروف المكانية أقرب إلى الأسماء المتكئة من الظروف

الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١/١٦ .

(٥) الكتاب ١/٢٠٩ ، وانظر شرح التنوير في للكتاب ج ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ١/٢١٠ .

قال أبو علي : ( مَا ) في قوله : ماشئتَ من رجلٍ ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون بمعنى ( الَّذِي ) لأنه صفة لنكرة ، وقد وقعت المصادرُ مضافةً لصفاتٍ للنكرة في هذا البابِ ( بمنجردٍ قيدٍ الأوابد )<sup>(١)</sup>.

قلت : إنما وصف هذه النكراتِ بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونية الانفصالِ ، فعنى ( قيدٍ الأوابد ) مُقيدٍ الأوابدِ .

**قال :** وإن شئتَ أجرَيْتهُ مجرَى المِدةِ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا بعض بيت لامرئ القيس ( من الطويل ) في وصف فرسه :  
بمنجرد قيد الأوابد لاجه طراد الهوادي كل شأو مغرب  
انظر ديوانه / ٤٦ ، وقد ساقه سيبويه شاهدا على أن ( قيد  
الأوابد ) أجرى على ( مُنْجَرِدٍ ) نعنا له ، وإن كان مضافا إلى معرف  
بالالف واللام لأنه في معنى الفعل ، فكانه قال : ( بمنجرد يقيد  
الأوابد ) . انظر الكتاب وهامشه / ٢١١/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٤٩ ، النكت / ١/ ٤٣ ،  
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٩ .  
وأبو علي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٧٥ - ٢٧٦ يقرر أن  
المصادر نوصفُ بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما يقدر  
فيها من الانفصال ، فتقدير ( قيد الأوابد ) : قيد الأوابد ، أو مقيد  
الأوابد .

(٢) في الكتاب / ٢١٤ - ٢١٥ قوله : « مرتت بثلاثة نفر رجلين  
مساخن ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعته وفسرته ،  
وإن شئت أجرَيْته مجرَى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي البديل فتجره »  
انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٣ .

قال أبو علي : أي وضعت ( رَجُلًا ) موضع المِدة المجموعة  
أعني قوله : بِرَجُلَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فيكون تقدير الكلام : مررتَ بِرَجُلٍ  
مُسْلِمٍ / وَرَجُلٍ / كَافِرٍ .

**قال :** وتقول : مَرَرْتُ بِأَرْبَعَةِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يجوز الجرُّ في موضع ( صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ ) على  
الصفة ، لأن الصفة حكما أن يكون للموصوف ، وليس إتيانُ  
أربعةٍ .

قال أبو بكر : دخلتِ ( الوَاو ) على ( لَكِنَّ ) وهما جميعا قد  
يستعملان حرف عطف ، لأن الواو لازمٌ للعطف لا يزول ، و ( لَكِنَّ )  
يُشَدَّدُ فيعمل ويخرج عن حَدِّ العَطف<sup>(٣)</sup> .

(١) أصل العدد عند سيبويه في هذه العبارة ( ثلاثة رجال ) ،  
ثم لما فصل العدد قال : « ٠٠٠ رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ، فكانما  
تقدير الأمر عند الفارسي سواء قوله ( ثلاثة رجال ) أو ( رجلين ) .

(٢) الكتاب ٢١٦/١ ، وعلل سيبويه وجه الرفع في الصريح  
والجريح أن « الصريح والجريح غير الأربعة » ، فصار على قولك : منهم  
صريح وجريح » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة  
المنعوت » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل ( لكن ) للعطف أيضا ،  
وتدخل الواو على ( لكن ) عند العطف ، فتقول : ( ما مررت برجل  
صالح ولكن طالع ) ، والواو في العطف أمكن من ( لكن ) ، وليست

**قال :** تنفى هذا ما مررتُ يزيد ، وما مررتُ بعمرٍ<sup>(١)</sup> .

قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup> : أخطأ عندى ، ونفيه عن اللفظ : ما مررتُ  
يزيد وعمر .

←

لازمة للعطف لاتزول عنه - كما يقول الفسارسي - فهي حرف يتعدى  
العطف الى القسم ، والجبر ، والحال وغير ذلك ، كما أن ( لكن ) اذا  
سددت تخرج الى النصب .

قال ابو سعيد : « وأما ( لكن ) ، فاذا أتت بعد منفي جار أن  
يكون ما بعدها عطفًا ، كقولك : ما زرتُ زيدا لكن عمرا ، وما مررتُ يزيد  
لكن عمرو ، وما خرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا  
( فهي ) توجب لما بعدها ما تنفي عما قبلها ، كما أن ( لا ) تنفي ما بعدها  
ما أوجب ما قبلها ، فهي نقيضة ( لا ) » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٥  
(١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازني ، وقد مررت ترجمته ، ويرى أن نفي  
المرور بهما كان يقع بقوله : ( ما مررتُ يزيد وعمرو ) ، أما قوله :  
( ما مررتُ يزيد ، وما مررتُ بعمر ) فهو الذي بسميه سسيبويه  
( 'مرورين' ) الكتاب ٢١٨/١ ، ولما كانت الواو تشارك بين المتعاطفين  
في الاعراب ، فانها تشارك بينهما في المعنى ، حتى يكون الثاني داخلا  
فيما دخل فيه الأول من المعنى الذي ذكر للأول في الجمع والتفريق ،  
فالجمع أن تقول : ( مررتُ يزيد وعمرو ) اذا كان مرور واحد وقس  
بهما ، والتفريق أن تقول : ( مررتُ يزيد وعمرو ) وقد مررتُ بأحدهما  
في وقت وانقطع مرورك ثم مررتُ بالآخر بعد حين . انظر شرح السيرافي  
الكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٦ .

وذهب أبو عثمان إلى أن النقي على انظر الإيجاب ، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين ، وفهم عنه ما أراد . منهما فكذلك حال النقي (١) .

**قال :** ( لَكِنْ ) معناها الإضرابُ ، ويعطف بها فإذا ذكرت الواو قبلها كانت العاطفة الواو ، وبقي في ( لَكِنْ ) معنى الإضرابِ . وزال عنها معنى العطفِ مع الواو (٢) .

**قال :** وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أى : مذكور فأضمرته ، أو اسم أضمرته ، أو أظهرته فهو أقوى ، أى الرفع (٣) .

---

(١) هذه إحدى المسائل التي غلط المبرد فيها سيبويه ، مستدلا برأى المازني ، ورجع ابن ولاد رأى سيبويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩ - ١١٠ ، ولم يقف عند هذه المسألة طويلا في المقتضب ١٥١/٤ .

(٢) « لكن وبل » حرفا عطفًا عند سيبويه والنحويين ، كما أنهما يفيدان الاضراب انظر الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٨ ، الا أنهما لا يكونان في أول الكلام انظر المصدر نفسه ٢١٧/١ ، قال أبو سعيد : « ( بل ولكن ) إذا كان قبلها يجحد فهما في المعنى سواء ، كقولك : مامرت بزيد بل عمرو ، وما ممرت بزيد لكن عمرو ٠٠٠ » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٩ . وقال سيبويه : « والمعرفة والتكرة في ( لكن ، وبل ، ولا بل ) سواء » الكتاب ٢١٩/١ .

(٣) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، ونحريه عبارة سيبويه كالتالي : « وقد يكون فيه الرفع ( في مثل قولك : مامرت برجل ولكن حمار ) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

←

قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أى إذا كان الاسمُ منعوياً كقولك :  
ما مررتُ ببغلٍ فارِهِ ، لأن البَغْلَ مضمرٌ في الفَارِهِ ، فإذا كان كذا  
فهو أحسنُ .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> : أو اسماً أضمرتهُ فهو كقولك : ما مررتُ بهِ بغلاً ،  
يريد بالاسم الهاء الذى فى ( بهِ ) .

←

قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار  
ولكن هو حمار ٠٠٠ كانه قال : ولكن الذى مررت به حمار وإذا كان  
فبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم أضمرته أو أظهرته فهو أقوى «  
الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى  
المخطوطة نصب ( منعوتاً ، مذكورا ، اسماً ) .

(١) هو الزجاج ، وقد مررت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .

هذا بابٌ مجرى نعتِ المعرفة عليهم<sup>(١)</sup>

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : شرط هذا الباب أن يكون الأعمُّ صفةً للأخصُّ ، وإنما صار الأعمُّ صفةً للأخصُّ لأنه إذا بُجِعا تركبُ منهما ما هو أخصُّ من كل واحدٍ منهما على الأفراد ،<sup>(٣)</sup> كقولك : زيدٌ الطويلُ ، فإنه أخصُّ من كلِّ واحدٍ من الصفةِ والموصوفِ .

قال أبو علي : وإنما لا تقول ( مَرَرْتُ ) بهذين الطويلِ والتصيرِ<sup>(٤)</sup> لأن ( هذا ) مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد ، فمنزلةُ وصفة منه منزلة حرفٍ من حروفه ، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه ، كذلك لا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل أن تُتمه بضم الصفة إليه<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر الانتصار ق ١١٣ .

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وإن كان السيرافي قد أحال إلى أبي بكر مبرمان رأيا في هذا الباب ، لكن الغالب عند السيرافي والفارسي إضافة ( مبرمان ) إلى ( أبي بكر ) إن كان الرأي لمبرمان ، أما إن كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة ( أبي بكر ) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخص من كل واحد من كل على الأفراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة في السطور الثلاثة الأخيرة .

(٤) العبارة في الكتاب ٢٢١/١ ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٥) في المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل

أن تتمه بضم الصفة إليه » ولعله سبق نظر من الناسخ .

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي النَّمَالِ<sup>(١)</sup> ، لأن الاسم المضاف لا يسكون مع اسمه آخر بمنزلة اسمه وحدا .

قال أبو علي : الذي سُمِّيَ سيبويه في باب تجرى النَّمْتُ على المَنَعَاتِ تفسيراً للنَّمْتِ ، هو الذي يُنْتَصَبُ هنا على الحال ، والنَّمَالُ في ذلك قولك :  
٣٠/ب مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، نقول : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ /  
صالحاً وطالحاً ، ومررت بأخويك رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً ، فذكرت  
ها هنا رجلاً ، وَصَلَّةٌ إِلَى الْحَالِ ، كما كان في التَّسْكِرَةِ وَصَلَّةٌ إِلَى الصِّفَةِ ،  
وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنَّمْتِ ، وتوكيداً له ونظير  
قولك : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ رَجُلًا صَالِحًا وَرَجُلًا طَالِحًا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٢١/١ ، قال أبو سعيد : « لا تقول : « مررت  
بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة  
( هذا الرجل ) بمعنى : لا يجوز ( مررت بهذين الطويل والقصير ) وتجعل  
الطويل والقصير نعتاً لهذين ، وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وإنما  
لم يجز ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن قوله  
( والقصير ) نم يل الإشارة لفصل ( الطويل ) بينه وبين الإشارة » .  
شرح السيرة في للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :  
« وتقول : ( مررتُ بالزَّيْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ) على الصِّفَةِ ،  
ولا يجوز ( مررتُ بهذين الطويل والقصير ) على الصِّفَةِ ، لأن اتصال صفة  
المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ٠٠٠ ، انظر شرح الرماني للكتاب  
ج ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : ( مررتُ بأخويك مُسْلِمًا وَكَافِرًا )

**قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٌ (١).**

إذا جملت ( قَنَاةٌ قَوِيْمَةٌ ) حالا ، فتوالت ( قَنَاةٌ ) وصلةً إلى ذكر

الحال .

←

على الحال ، ويجوز ( تمررتُ بأخويكُ مسلّمٍ وكافرٍ ) على البدل ،  
ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير ( أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وإنما  
جاز بدل النكرة من المعرفة لأن الثاني يقدر في موضع الأول ) شرح  
الرومانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة وهو بتمامه :

ترى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٌ      وَنِصْفُ نَقَاٍ يَرْتَجُ أَوْ يَتَمَرَمُرُ  
وقد استشهد به سيبويه على رفع ( نِصْفُ ) على الابتداء ، ولو  
نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ،  
نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ،  
والبيت في ديوان ذي الرمة / ٦٢٣ ، وفيه ( خَلْفَهَا ) بالفاء ، وأشار  
المحقق الى رواية سيبويه بالقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما  
أن رواية الديوان بنصب ( نِصْفًا ) ، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله :  
« وبعضهم ينصبه على البدل ، وان شئت كان بمنزلة ( رَأَيْتُهُ قَائِمًا )  
كأنه صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة ، الكتاب ٢٢٣/١ ، انظر  
شرح الرومانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ،  
ق ٦٢ - ٦٣ ، والنكت ٤٤٥/١ ، وروى ابن السيرافى البيت بنصب  
( نِصْفًا ) على البدلية ، وجعل القناة وصفا للمتنسوب وأشار الى روايه  
الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ ( الريح ) ، وخطأ المبرد نصب  
( نِصْفًا ) على الحال ، مقررًا أن ( نِصْفًا ) لا ينبغي أن يكون هنا الا  
معرفة ، لأن معناه الاضافة ٠٠٠ انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادي  
« والحجة لسيبويه أنه نكرة ٠٠٠ » انظر الخزانة ٤٨٠/٢ .

( ١٥ - التعليقة )

وأُنشد للفرزدق<sup>(١)</sup>:

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شِرِيدُهُمْ  
طَلِيقٌ وَمَسْكُوفٌ الْيَدَيْنِ وَمُرْهَفٌ

قال أبو علي : قوله : طَلِيقٌ وَمَسْكُوفٌ الْيَدَيْنِ ، طَلِيقٌ مع المبتدأ المضمَر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح ، والظرف على هذا التقدير مُلغى ، أعنى قوله : في حيث التقينا ، وكذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

\* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا \*

لو لم ينصب ( شامِتًا ومزرياً وزارياً ) لصارت الجملة التي كانت

---

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع ( طَلِيقٌ ) وما بعده على القطع ، والابتداء على معنى ( مِنْهُمْ طَلِيقٌ ومنهم مكتوفٌ اليدين ) انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١١١ ، الخزانة ٣٦/٥ ( هارون ) والبيت فى ديوان الفرزدق ٢٩/٢ .

(٢) اشارة الى بيت النابغة الجعدى من الطويل وهو قوله :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا  
وَأَخْرَجَ مَزْرِيًا عَلَيْهِ وَزَارِيًا  
حيث نصب ( شَامِتًا ) خبراً لكان ، ولو قطع ورفع على الابتداء لجار وكان حسناً ، انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، والبيت فى ديوانه ١٧٧ ، وانظره أيضاً فى كتاب النابغة الجعدى - حياته وشعره / ١٥٩ ، انظر أيضاً شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢١/٢ ( الريح ) : ( وأخر مزرياً وأخر زارياً ) ، ومثل ذلك عند الثمنتجرى فى هامش الكتاب ٢٢٢/١ ، وانظر البيت فى الخزانة ٢٩٨/٢ .

(يسكونُ بعضهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفاً عليها  
في موضع نصب .

أبو علي : إنما وصِف العلمُ الخاص بالمُبهمَة ، والصفات إنما  
تكون حُلَى ، وليست المبهمة بظاهرةٍ في لفظها الحَلِيَّةُ ، لاسكنها تتضمن  
معنى الشبيهة والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا  
زَيْدٌ راكِباً ، فمن حيث انتصب الحال بعدها المعنى الذي تتضمنه وجاز  
أن يُعْت بها (١) .

وقوله : معطوفةٌ (٢) ، يريد بها معنى الإنباع ، وعلى هذا سُمِّي الاسم  
الذي يبرِّن به كما يبرِّن بالصفة عطفت البيان .

نُقال : كقولك : لَمْ يَبْقَ منهم مُخَيَّرٌ ، وقد بقى منهم (٣) .

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحلية نحو ( الطَّوِيل ) ، ونكون  
قراية نحو ( أخيك ، أو صديفك ) ، كما تكون اسما مبهما ، وأن العلم  
الخاص نحو ( زيد ) لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم .  
انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .  
(٢) إشارة الى قول سيبويه : « واعلم أن المضمَر لا يكون معطوفاً .  
من قبَل أنك إنما تضمَر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ، ولكن  
لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكده ، وليست صفة ، لأن الصفة تحلية  
نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو  
الأسماء المهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه ، فلذلك قال  
الحواريون صفة ، وذلك قولك : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كَلِّهِمْ ) » الكتاب ١/ ٢٢٣  
فمعطوفة هنا تعنى عطفت البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ / ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٦٣ ، قال الرماني : « إذا قلت : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كَلِّهِمْ ) جاز على  
وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التي لا تعد  
فيها من بقى منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا الا بدليل يصحب الكلام  
لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بقي منهم ، وإنما يريد تكثير ذلك ، كقولك : رأيتُ بني تميم اليوم كلهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بقي منهم قومٌ لم ترهم ولسكتكُ تكثيره .  
**قال** : وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف ، لأن المبهم مُقَرَّبٌ به شيئاً أو تَبَاعِده ، وتشير إليه (١) .

قال أبو علي : معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديته إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصب ، فلما لزم صفة المبهم إعراب واحد كما لزم صفة المضاف إعراب واحد وخالف كل واحدٍ منهما صفة المنادى المفرد ، غير المبهم ، إذ كانت تُرفع وتنصب ، اتفقا من هذا الوجه .

٣١/أ . **قال** : ولم يُرد أن يُبين بقوله : ( كَلَّ الرَّجُلِ ) / ما قبله كما يُبين ( زيدياً ) إذا خاف أن يلتبس (٢) .

قال أبو بكر : يُريد لا يبين بقولك ( كَلَّ الرَّجُلِ ) ما قبله كما يبين ( بالطويل ) ، وما أشبهه ، لأن قولك : ( كَلَّ الرَّجُلِ ) ، ليس بصفة مُخَلَّصة مميزة ، وإنما هو تَنَاءٌ ، وكذلك صفات الله عزَّ وجلَّ .

(١) الكتاب ١/٢٢٣ .

(٢) خلط الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله ( كَلَّ الرَّجُلِ ) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : ( عَبَدَ اللهُ كَلَّ الرَّجُلِ ) ، وقوله : كما يبين ( زيدياً ) ، يوصى الى قول سيبويه : « ولم تُرد أن تجعل ( كَلَّ الرَّجُلِ ) شيئاً تعرف به ما قبله وتعيّنه للمخاطب ، كقولك : ( هذا زيد ) ، فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت ( الطويل )

انظر الكتاب ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : إنا قُبِحَ ( ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مَثَلُكَ )<sup>(١)</sup> في المدح ، من حيثُ قُبِحَ : ( مَرَزَتْ بِعبدِ الله كُلُّ الرَّجُلِ ) في المدح ، لأنَّ عبدَ الله ليسَ مما يمدح به<sup>(٢)</sup> ، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُلُه من معنى السكّال والنَّفَاز فإن لم تُرد المدح في قولك : ( ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مَثَلُكَ ) وأردت بمَثَلِكَ المعروف بِشِبْهِهِ فقد جاز<sup>(٣)</sup> .

**قال :** والتبعض والابتداء أقوى<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الكتاب ٢٢٤/١ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ٠٠٠ واعلم أنه لا يحسن ( ما يحسن بعبد الله مثلك ٠٠٠ ) » .

(٢) يريد أن ( عبد الله ) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس ( كالرجل ) الذي ربما وصف به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : ( هذا رجلٌ ككلِّ الرجلِ ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) في المخطوطة ( فقد أجاز ) بزيادة الهجزة .

(٤) في الكتاب ٢٢٦/١ : « والابتداء في التبعض أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة ( أخواننا ) في بيت مهمل الذي أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت يسكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام

فقطع ( أخواننا ) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ٢٢٥/١ وانظر تعليق الشنتمري بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب في هذا البيت ثلاث لغات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعل التفسير ، كأنه قيل له : أي بني يشكر ؟ فقال : هم أخواننا ، وأما النصب فعل معنى ( أخواننا ) ، وأما الجر فعل البدل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٥ - ٩٦ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١/٢ .

والفارسي يرى أن رفع ( أخواننا ) في البيت على أنها خبر للمبتدأ قوي ، ومثله أيضا الجرح على أنها بدل بعض من كل

قال أبو علي : إنما صار الابتداء والتبويض في المعرفة أقوى ، لأن  
حُكْم المبتدأ أن يكون معرفةً .  
قال أبو بكر : مُخَالِطَةُ السَّامِ ، وَمُخَالِطَةُ بُهْرٍ<sup>(١)</sup> على خلاف ما حكوا  
ولو كانا كما قالوا لكانا منصوبين .

**قال :** فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون به  
دَاءَ مُخَالِطَةِ ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا مُخَالِطٌ لَكَ ذَاهِبًا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) جمع أبو علي هنا عبارتين وردتا في بيتين رواهما سيبويه ،  
الأول من الكامل ونسبه الى ابن ميادة المرثى من غطفان وهو قوله :  
وارتشن حين أردن أن يرميننا نبلا مقنذة بغير قداح  
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مُخَالِطِهَا السقام صحاح  
أما الثاني فهو من الطويل وهو من قول الأخطل :  
حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عالٍ مخالطه بهر  
انظر الكتاب ٢٢٦/١ ، ففي الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها)  
على الأعين وهي نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ، فجرى  
مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفي الشاهد الثاني حمل (مخالطه بهر)  
على قوله ( به نفس ) لما فيه من نية التنوين أيضا ، انظر نحصيل عين  
الذهب بهامش الكتاب ٢٢٧/١ ، وانظر في الشاهد الثاني شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ٣٥٦/١ (الريح) . وانظر الشاهدين في شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢/١ ، وبيت الأخطل في ديوانه ٢١٥/١ ،  
وانظر الشاهدين في النكت ٤٤٩/١ ، الخزانة ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ . وفي  
المخطوطة جاء في بيت الأخطل (مخالطها) وهو سهو من الناسخ إذ يظهر  
أنه ظنها كالتى في البيت السابق .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، ويبدو أن أبا علي قد تصرف قليلا في لفظ  
سيبويه ، أو أن يكون قد اعتمد على نسخة تخالف نسخة المطبوع .

**قوله :** ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه .

يقول : ليس انتصاب هذا الضرب من حيث حذف التنوين منه ،  
إنما انتصابه على الحال من النسكرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقع من ذلك  
منتصهاً متصلاً الانفصال .

**قال :** أبو علي : وإنما ذكر سيبويه الحال من النسكرة في قولك :  
هذا غلامٌ لك ذاهباً<sup>(١)</sup> ، ليعلم أنه إذا سُمع ( به نَسْ عَالٍ مُخَالِطُهُ )  
منصوباً ، فقد نُصِبَ على أنه حال من النسكرة ، ولم ينصب من حيث حذف  
التنوين ، وقد يجوز أن يسكون ( ذاهباً ) حالاً مما في ذلك من الضمير ،  
ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجَّة أن  
يسكون الحال من ( غلامٍ ) النسكرة ، وكذلك قولك : مررت برَجُلٍ  
فإنما ، الحُجَّة أن يكون الحال من ( رَجُلٍ ) دون التاء من ( مررتُ ) .

**قال :** وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقماً ، ويجعله على كل حال  
رَوَماً إذا كان غير واقع<sup>(٢)</sup> .

الواقع هنا الحال ، وغير الواقع هنا الاستقبال .

(١) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، وفيه ( يجعله نصيباً ) بدل ( يجعله

منصوباً ) .

**قال :** وإذا جعلته امماً لم يسكن فيه إلا الرفع على كل حال (١).  
أى : وإن جعل اسم الفاعل الماضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أتأنيب الحسنَةَ أخلاقَهُ (٢) فعناه :  
أتأنيب الرجل الحسنَةَ أخلاقَهُ ، فالحسنة فعل للأخلاق ، وإن كان جارياً  
ب/٣١ على الرجل ولذلك أنشئته ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما /  
قلت : الحسنَةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حذف  
الهاء التي أضيفت للأخلاق إليها ، لم يجوز أن تقول : أتأنيب الرجل الحسنَةَ  
الأخلاق . لأن الحسنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه  
صفة له ، ولم يرتفع به شيء من سببه ، فتأنيب ( حسن ) خطأ إذا كان فيه  
ضمير مذكر ، ولم يسكن الفعل للأخلاق إذا حذف الهاء الراجعة إلى  
الرجل ، لسكنت جعلت الحسنَ وصفاً للرجل ، ثم بلغت به الأخلاق ،  
ولمّا أن الحسن صار فيه ضمير للأول ، لم يجوز أن ترفع (٣) به الأخلاق  
كما كنت ترفعه به قيل أن تحذف الهاء ولو رفعت الأخلاق بالحسن  
كما كنت ترفعه به وهو مضاف إلى الهاء لم تنخل في ذلك من أحد أمرين :

إمّا أن تُخلّى الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف ، وإما أن  
ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

(١) الكتاب ١/٢٢٨ ، ٥٠

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

(٣) في المخطوطة ( يرفع ) .

فاعلان بغير حرف إشرائكِ وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ،  
أعنى إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع في هذا الباب أنى سمعت رجُلين  
من العرب عربيين يقولان : كانَ عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به رَجُلًا<sup>(١)</sup> أى :  
لم يعمل حَسْبُكَ هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول : كانَ  
عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به فترفع ( بهِ ) بقولك ( حَسْبُكَ ) وتعمله عمل الفعل ،  
لكن رُفِعَ ( حَسْبُكَ ) بالابتداء ، و ( بهِ ) على أنه خبره ، فَيَدْرُ<sup>(٢)</sup>  
في موضع رَفَع ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أُعْمِلَ ( حَسْبُكَ ) عمل الفعل لكانَ  
( بهِ ) يصير موضعه رَفَعاً ، لارتفاعه بحَسْبُكَ ، مُعْمَلًا إعمال الفعل .

فإذا لم يُجْز أن يعمل ( حَسْبُكَ ) و ( كُنْ )<sup>(٣)</sup> إعمال الفعل ، وقد  
جرتا صفتين للنكرة ، كان إعمال ( حَزْ )<sup>(٤)</sup> وما أشبهه من أسماء الجواهر  
البعيدة الشبهة من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .  
وقولك ( حَسْبُكَ به رَجُلًا ) في الحكاية ، جملة من مبتدأ وخبر  
في موضع نصب لوقوعه خبراً لِسَكَّانَ .

(١) الكتاب ٢٣٠/١ .

(٢) فى المخطوطة ( فيه ) .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « وتقول ( مررت برجل كل ماله

درهمان ) لا يكون فيه الا الرفع » . الكتاب ٢٣٠/١ .

(٤) فى قول سيبويه : « مررت برجل خز صفته » انظر الكتاب

٢٣٠/١ ، أو قوله فى الباب قبل هذا الباب : « مررت بسرج خز صفته »

انظر الكتاب

٢٢٨/١ .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وايسر بفاعل ولا صفة  
يُشبهه الفاعل كالحسن (١)

**قال** : أبو علي : الذي يوافق هذا الباب الباب الأول ، إنهما  
يبيدآن من أن يعمل عمل الفعل ، لهُمْدُ المناسبة بينهما وبين الفعل ،  
وبتعرقان في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشيء ، غير مفردة  
أ/٣٢ وفي هذا الباب مفردة غير موصولة / .

**قال** : فاختر الرفع فيه لأنك لا تقول ذراع الطول منوناً ولا غير  
منون (٢) .

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هنا أيضاً في تبديد  
هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبراً لمبتدأ  
لا يبيده من أن يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ خيرٌ

---

(١) الكتاب ١/٢٣٠ . وانظر الاختلاف في الصيغة .

(٢) الكتاب ١/٢٣١ : « لأنك تقول ذراع الطول ، ولا تقول مررت  
بذراع طولك » ورواية أبي توافق رواية السيرافي ، انظر شرح الكتاب ،  
ج ٢ ق ٦٠ .

(٣) في المخطوطة بعد هذا قوله : « ألا ترى أنك تقول » ، وهو  
بلا شك سبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبارة مذكورة في السطر  
الذي يليه .

منك<sup>(١)</sup>، فيقع (خيرٌ ونك) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل، أخياراً، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَعَرُّيه من المعاني التي بها شابهت الصفات الأعمال كالجمع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

**قال:** ولكنهم يقولون: هو نارٌ حُمْرَةٌ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتدونها ويبنونها على المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

**قال:** وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أبوه وهو فيه أبعد<sup>(٤)</sup>.

قال: أبو بكر: الرفعُ في الصفة إذا قلت: مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أبوه في الرداءة تَظِيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مررتُ

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٣) ساق أبو على تفسير أبي إسحاق بالمعنى، وهذه عادته حتى في أقوال سيبويه وقد روى السيرافي قول أبي إسحاق فقال: «قال أبو إسحاق الزجاج: باب الأخبار أن تكون أفعالا، لأنك إنما تخبر بحدث، وقولك: (هو نار حُمْرَةٌ) ليس الضمير لنار، إنما هو لرجل أو جوهر، وإنما المعنى هو مثل نار حُمْرَةٌ . شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٦٠ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٣١ .

بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبِيهِ ، يريد إعمالك (رجل) إعمال الفعل في التبع ،  
كَوْضَعِكِ (حَسَن) موضع الاسم ، وترَكَّ إعماله عمل الفعل (١) .

قال أبو علي : إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل ، أو المشبهة  
بالمشبهة بالفعل ، بعدت من أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عمله  
قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفك إما بما من أن تعمل عمل الفعل لأن  
الأفعال لا توصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات  
فقد بعدتها من مشابهة الفعل ، وأدخلتها في حيز (الأسماء) (٢) ، فإذا  
قلت : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبِيهِ ، وإنما قوى الرفع لأن الصفة  
لم تتخلص للأب وحدها ، بل شملت الأب وصفته الأولى (٣) . ألا ترى  
أنك لو طلبت رجلاً حسناً ظريفاً أبوه ، اطلبت في الرجال الحسنانِ

---

(١) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « ٠٠٠ وما يجري مجرى  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع ( مررتُ برجلٍ  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع ( مررتُ برجلٍ  
رجلٍ أبوه ) ، إذا أردت معنى أنه كامل ، وفي الجر ( مررتُ برجلٍ رجلٍ  
أبوه ) كما تقول ( أسدٍ أبوه ) ويحمل ( رجل ) على معنى ( كامل ) ،  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) في المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٣٦ ، قال سيبويه عن الحكم في مثل هذا ،  
« الرفع فيه الوجه والجد ، والجر فيه قبيح » .

آهائهم ، الرجل الظريف أبوه، ولم تطلبه في الرجال الظراف آهائهم دون الحسان آهائهم ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد ،<sup>(١)</sup> فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسم واحد فحكمه أن يسكون قد عُرف بالصفة التي عطف الصفة عليها بالواو .

قال أبو علي : صار حسن الوجه ، بمنزلة (حسن) في إضافة حسن إلى الوجه ، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائزان ، بمنزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفع بحسن وهو مضاف إلى (الوجه) / كما يرتفع به إذا كان منوناً غير مضاف فليس إضافة ٣٢/ (حسن الوجه) (٢) كإضافة (أبي عشرة)<sup>(٣)</sup> لأن الانفصال يجوز في حسن الوجه كما يجوز في (ملازم أبيه رجل) إذا أردت : (مررت برجل ملازم أباه رجل) ، فالإضافة في (حسن) بمنزلة (ملازم) وليست بمنزلة (أبي عشرة) (٤) .

- 
- (١) يقال في مثل هذا « مررت برجل حسن وظريف أبوه » .  
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٣/٢ .  
(٢) في مثل قوله : ( مررت برجل حسن الوجه أبوه ) انظر الكتاب ١/٢٣١ - ٢٣٢ .  
(٣) في مثل قوله : ( مررت برجل أبي عشرة أبوه ) . انظر الكتاب ١/٢٣٢ .  
(٤) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

قال سيبويه : فهي هاهنا معطوفة على المضمير ، وليست بمنزلة أبي  
[عَشْرَةَ] ، فإن حملته على قُبْحِهِ رفعت (١) .

قال : أبو علي : تقول : مَرَرْتُ بِقَوْمِ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، على أن  
(أَجْمَعُونَ) يرتفع بضمير في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمُ) ، وتقول :  
مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوَه ، فلا يحسن أن يسكن (أَبْوَه) مرتفعاً  
بأبي عشرة كتحسن ارتفاع (أَجْمَعُونَ) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن  
أبا عشرة صفة بعيدة الشبه من الفعل ، فمن أين حسن ارتفاع المضمير  
المحمول عليه أَجْمَعُونَ بعَرَبٍ ، ولم يحسن ارتفاع (أَبْوَه) بأبي عشرة ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمير ، لأن الصفة لا بد من  
أن يسكن فيها هو الموصوف بمرئداً كان شبهها بالفعل أو قريباً ، لأنه  
إن لم يسكن فيها ضمير الموصوف لم يتعلق به ، ولم تسكن صفة له ،  
فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمير في الصفة ، وليست الضرورة  
بمؤدية إلى رفع الاسم بالصيغة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة له .

---

(١) الكتاب ٢٣٢/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وفيه أيضاً  
( فان تكلمت به على قبْحِهِ رفعت العدم ) ، والضمير في قوله ( فهي )  
يعود على ( والعدم ) في قوله : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ ) ،  
أي أنه يقبح الرفع في ( العدم ) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن  
في ( سواء ) ولا يحسن العطف الا بإظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل  
وتعليل لقبح العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .

**قال** : أبو علي : لو رفعت ( أَبْقَضَ ) وما أشبهه<sup>(١)</sup> في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْرَه على إعراب رَجُلٍ ، لم يَنْخُلْ ذلك من أحدٍ أمرين :

إما كنت قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه ، رفعتَ ( أحسنُ ) بالابتداء ، ورفعتَ ( الكُحْلُ ) بمجره ، وفصلت بالكُحْلُ الذي هو الخبر بين الصلة التي هي ( مِنْهُ ) وبين الموصول الذي هو ( أحسنُ ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنت قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه ، والهاء في ( مِنْهُ ) ضمير ( الكُحْلُ ) كنت قد أضمرت قبل مذكور ، والإضمار قبل الذَّكْرِ في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه .

**قال** : يصيرُ خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه<sup>(٢)</sup> .

**قوله** : ليس من اسمه أي ليس في التعريف مثله فلم يجز عليه في الإعراب .

---

(١) يشير الى التي في الكتاب ٢٣٢/١ وهي قوله : ( ما رأيتُ رجلاً أبغض اليه الشر منه اليه ) وقوله : ( ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه ) . وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٧٢ .  
(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب في اعرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

**قال :** ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ ، كما تقول :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبْوهِ فهو يذمُّ له أن يقول : بعدِ اللهُ  
أبي العشرة أبوه (١) .

قال أبو علي : الألفُ واللامُ في العشرة إذا أُعملت أي العشرة  
عمل الفعل ليستا بتعريف عهدٍ وتخصيصٍ ، ولكن دخولهما كدخولهما  
في : ( نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ) .

**قال :** ولو مات : مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ ، كان مُحَالاً / أن  
يرفع الأبُ بالأخ (٢) . أي : لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت  
نسكرة غير مختصة .

**قال :** وهي في مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ (٣) .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٣ - ٢٣٤ وفيه ( فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ ) بدل ( كما  
تَقُولُ ) عند أبي علي ووافق السيرافي رواية الكتاب ، انظر شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٣٤ ، وهو يعني أن قوله : مررت بأبي عشرة أبوه  
يجوز على استكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » محال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذي يعمل  
وما يجري مجراه هو شبايع غير معين ، فإذا تغير الاسم لم يجر مجراه ،  
ألا ترى أنك لا تقول ( مررت بأخيه أبوك ) ، ويجوز أن تقول ( بمواخيه  
أبوك ) في مذهب ( يواخيه ) ، والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة  
قولك ( هؤلاء اخوتك ) ، وإذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأننا قلنا : ( مررتُ

قال أبو بكر (١) : يريد بأبي عشرة أبوه ، أي برجل أبي عشرة أبوه ، وإنما ذكر التثنية وحده اختصاراً .

**قال :** وبأبي العشرة أبوه إذا لم يسكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه (٢) .

فإن جعلت الأخ صفة للأول لم تتمتع كما يتمتع إذا جعلته لما هو من سبب الأول ، كقولك : مررت بزيد أخيه أبوك (٣) . وإنما لم يتمتع إذا خلصته للأول ، لأن الذي يرتفع به مضمهر هو ضمير الموصوف فإذا جعلته لما هو من الأول امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول ، لأن الذي يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدم الكلام في هذا .

قال أبو علي : الصفات التي جرت على الاستكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أريد إجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألب واللام ، فإن كانت الصفة على زينة فاعل ، أو كانت

←

بعبد الله الكبير الأولاد أبوه ) وعلى أن جوازه في الذكر إذا قلنا : ( مررت بأبي عشرة أبوه ) وفي المعرفة إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه ، فكيف إذا صار شيئاً بعينه !؟ « تفسير السيرافي ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذ ابن السراج ، وقد سبق ترجمته .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) في هذه العبارة مزج الفارسي تعليقة بكلام سيبويه ، انظر الكتاب ١/٢٣٤ . وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ ( ١٦ - التعليقة )

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى  
( التَّمَلُّ ) ، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ  
الضَّارِبِ بِهِ تَهْمَزُو ، تقديره : الذى ضرب به تَهْمَزُو ، وقولك : مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ  
وجبه أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذى ، لم  
يَتَحَسَّنْ أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه  
يَدُّ خَوْهَا من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يسكون مُعَرَّفًا ،  
كما أن الفعل لا يسكون كذلك ، ويَدُّ لُكْ على أن الألف واللام بمعنى الذى  
في هذه الصفات أن ما وقع في صلتها لا يجوز تقديمه عليها ، كما أن ما يقع  
في صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالعملُ عمل الفعل في قولك :  
( مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ بِهِ زَيْدٌ ) باق على تنكيره لم يحدث فيه  
تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بأخيك الذى ضربه عمرو ، فالعمل  
( ضَرَبَ ، وَحَسَّنَ ) وأشبهاهما .

وكان أبو بكر<sup>(١)</sup> يقول في هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام  
الفعل بأعجب من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام  
الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

---

(١) هو ابن السراج -

هذا باب ماجرى من الأسماء التي مِنَ الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا البابُ يوافق الباب الذي قوله في أنه صفة ٣٣/أ  
كما أن ذلك صفة ، ويخالفه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة  
بالمشبهة بها ، وليس ما قبله كذلك .

**قال :** وفصلوا بينها في التذكير والتأنيث ، ولم يفصلوا بينهما في  
التثنية والجمع (١) .

قال أبو بكر : لم يقولوا : ذقبا أخواك ، وذقبا إخوتك ،  
فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير (٢) .

قال أبو العباس (٣) : وإنما لزمّت علامة التأنيث ، ولم تلزم  
علامة التثنية والجمع الفعل ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزمّت  
علامة ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجمع قد  
يؤولان إلى الافتراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٤ ، وفيه ( التي ليست بعمل ) ، وقد أشار  
أبو سعيد إلى وجود الروايتين في بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٥ ، والضمير في قوله ( بينهما ) يعود إلى الفعل  
فاذا كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان مؤنثاً أنث الفعل له ، وليس مثل  
هذا الفعل يقع عند تثنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته

**قال :** (١) وأيضاً فاحتجيج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث ، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم : أسماء بين خارجة وما أشبهه ، فلم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكر بالمؤنث والائتنان والجمع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

**قال :** لأنه خرج عن الأول الأمكن (٢) .

يعنى بالأول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يعقل .

**قال :** وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣) .

قال : أبو العباس : بابه يجي على وجهين :

على البديل (٤) : وعلى أن يدكر رجل قوماً بأهم انطلقوا فيقال له :

من ؟ فيقول : بنو فلان .

قال : أبو علي : قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى

﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مَعْرِضُونَ ﴾ (٥) ، فالضمير

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في

الكتاب .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أي أن ( التذنين ) بدل من الواو في ( أسروا ) ، ويرى الفراء

أن ( التذنين ) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترب للناس حسابهم » فهي

مخفوضة ، قال : كأنك قلت : « اقترب للناس الذين هذه حالهم » وقال

« وان شئت جعلت ( الذبن ) مستأنفة مرفوعة ، كأنك جعلتها تفسيراً

للأسماء التي في ( أسروا ) » . معاني القرآن ٢ / ١٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسْرُوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وأَسْرُوا) متراخياً عن الأوّل كأنه قيل : مَنْ الْمُسْرُونَ ؟ ففعل الذين ظلموا ، أى هم الذين ظلموا ، وقد يسوغ ذلك فى غير التراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأَنْبِئْتُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> كأنه قيل : ماهو ؟ وقيل : هو النار ، فالنار خيرٌ محذوف المبتدأ ، ومثله ( لم يلبثوا إلا ساعةً مِنْ نهارٍ بلاغٌ )<sup>(٢)</sup> . على قولهم : ماهى ؟ أو كيف هى ؟ نقال : ذاك بلاغٌ<sup>(٣)</sup> .

**قال** فإن تَمَنَيْتَ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيَّانٍ أبواه ، ومررتُ بِرَجُلٍ كَمَلُونٍ أصحابه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : إذا تَمَنَيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعْمَلْ عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعْمَلْها ، لأنها بالتثنية والجمع تبعد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تبعدُ من شبهه ، فلذلك اُخْفِرَ فيها ٣٤/أ

---

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وفى المخطوطة وهم فى سياق الآية . حيث وضع ( قلْ هَلْ أَنْبِئْتُكُمْ ) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الاحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون ( التدين ) بدلا من الواو فى (أسروا) ، ( وأسروا ) عطف على ( استستمعوه وهممٌ يلعبون ) فيكون من لغة مَنْ قال : ( قاموا اخوتك ، وأكلوني البراغيث ) ؟ شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ١/٢٣٧ ، والقول للخليل ٧

الرفع ، وتُرك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في ( خَوْرٍ )<sup>(١)</sup> وما أشبهه .

**قال :** وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ ، كأنك تسكمت به على حدِّ ( أعورين ) وإن لم يتكلم به<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما دلَّ بقولهم : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ على أنه على زنةِ ( أعورين ) لوقيل ، لكن لما لم يقل عورَ أباهُ ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كعوبه ، مرتفعة بالأصم<sup>(٣)</sup> ، كأنك قلت : بالتي صمَّت كعوبه ، ولا يجوز أن يرتفع ( كعوبه ) بالابتداء ، لأنه إذا قدر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن يجمع الأصم ، وإفراد الأصم

---

(١) في مثل قولك : ( مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه ) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) إشارة إلى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

ولا يشعر الرمح الأصم كعوبه بشرة رهط الأعيط المتظلم

وفد ساقه سيبويه وفيه شاهد وهو رفع الكعوب بالأصم ،

وأفراده تشبهها له بما يسلم جمعه من الصفات، وكان وجه الكلام أن نقول :

الصم كعوبه . انظر الكتاب ومما مشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيراني

للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٣ . وشرح

ابن السيراني للأبيات ٢٢/٢ ( الريح ) برواية ( الأبلخ ) بدل ( الأعيط )

ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ،

والأبلخ : المتكبر التائه . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه / ١١٣ ،

النكت ٤٥٩/١ وفيه ( الأبلخ ) ؛ وهو في ديوانه / ١٤٤ ، وانظر اللسان

( عيط ) .

في البيت ، دليل على أن ( كُؤُوبُهُ ) مرتفعة به .

**قال** : وكان أبو عمرو<sup>(١)</sup> يقرأ ( خاشِئاً أَبْصَارُهُمْ )<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : جاء ( خاشِئاً ) على قول من قال : مرزئتُ بِرَجَلٍ  
حَسَنٍ قَوْمُهُ . و ( خَشُئاً أَبْصَارُهُمْ ) على قول من قال : مررتُ بِرَجُلٍ  
حَسَنٍ قَوْمُهُ .

**قال** : وزعم الخليل أن ( السَّمَاءَ مُنْفَطِرٌ بِهِ )<sup>(٣)</sup> كقولك ( مُعْضَلٌ )  
لِلنَّطَاقِ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على الفعل<sup>(٥)</sup> ، وإنما  
أراد الذى بمعنى النسب ، أى ذات انفطَارٍ .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : ( السَّمَاءُ ) فى هذا الموضع يراد بها  
الجمع وإنما قال : ( مُنْفَطِرٌ ) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذى ليس  
بينه وبين واحده إلا الهاء ، وواحدها سَمَاءَةٌ ، أو سَمَاءَةٌ ، وهذا الضرب

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائى ( خاشعاً ) بالالف  
انظر السبعة / ٦١٨ ، الكتاب ١ / ٢٣٨ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٠ ، نقل الأزهرى عن الليث قوله : « يقال للقطة  
إذا نشب بيضها : قطة مُعْضَلٌ ، وقال الأزهرى : كلام العرب : قطة  
مُطْرَقٌ ، وامرأة مُعْضَلٌ » انظر تهذيب اللغة ( عضل ) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرماني ليكتيب ، ج ٢ ،

ق ٨٤ - ٨٥ .

من الجمع ينخر عنه مرة كما ينخر عن الواحد المذكر ، وأخرى كما ينخر  
عن الواحد المؤنث ، فعلى الأول قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَضَلٍ مُّذَمَّرٍ ﴾ (١) ،  
وعلى الثاني ﴿ أَعْجَازُ نَضَلٍ خَارِيَةٍ ﴾ (٢) .

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعاً بقوله عز وجل في  
الآية الأخرى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ (٣) .

**قال :** ولو كان هذا على القلب (٤) .

قال أبو علي : معنى قوله : ولو كان هذا على القلب ، أن قوماً من  
النحويين المتقدمين كانوا يقولون : إذا لم يجز أن قلب الصفة الثانية أي  
توضع موضع الأولى لم يجز فيها إلا النصب فيه ، كانت في موضع رفع  
أو خفض ، وسيبويه لا يعتد بذلك ، ويقول : ما جاز فيه القلب من الصفات  
وما لم يجز منها سواها في الإجراء على الأول .

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٤٢ ، وانظر شرح السبغاني للكتاب ، ج ٢ ، في ٧٩

لمعرفة المزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرماني : « واختلفوا في القلب ،  
فذهب بعض النحويين الى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم  
يجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأنكر هذا سيبويه لما بلزم عليه من  
فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم . . . . والذي عندي في هذا أنه ألزمهم  
على ظواهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى . . . » شرح الرماني للكتاب ،

ج ٢ ، في ٨٩ :

قال أبو علي<sup>١</sup>: وإذا قلت: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ ،  
فلو كان ما ادَّعَوْا من أمرِ القلبِ صحيحاً لنصبتُ ( جَمِيلُهُ ) من حيث  
يَمْتَنِعُ القلبُ فيه ، لأنك لو قلتُ : ( جَمِيلُهُ ) ، فقلتُ : مررتُ بِرَجُلٍ  
جَمِيلِهِ حَسَنِ الْوَجْهِ لم يَجُزْ ، لأنك كنت تَضْمُرُ الوجهَ قبل أن تذكُرَهُ ،  
والقلبُ في هذا يَمْتَنِعُ ، والجُرْهُ ، لأنك / وكنت تَضْمُرُ الوجهَ قبل أن تذكُرَهُ  
تذكُرَهُ فالقلبُ في هذا يَمْتَنِعُ ، والجُرْهُ فيه مع امتناع القلبِ سائغٌ ،  
ولو نصبتُ ( جَمِيلُهُ ) لصار حالاً مِنَ النِّسْكَرةِ والسَّكَّانِ في المعنى  
ضعيفاً .

**قال :** وإن كانت ليست له قُوَّةُ الوصفِ في هذا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ليست له قُوَّةُ الوصفِ لأن الحالَ من النِّسْكَرةِ  
قَبِيحَةٌ ، وإجراء الاسمِ على النِّسْكَرةِ وصفاً أَحْسَنُ من إجرائه عليها  
حالاً ، لأن النِّسْكَرةَ إلى أن تُقْرَبَ بالوصفِ مِنَ المَعْرِفَةِ أَحْوَجُ منها  
إلى الحالِ .

**قال :** لكان الحدُّ والوجهُ في قولك : مررتُ بِامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عِبْدَهَا  
فَضَارِبَةٍ النَّصْبِ ، لأن القلبَ لا يَطْلُحُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يَتَوَسَّطُ بين ذِي الحالِ والحالِ حَرْفُ عَطْفٍ فَالذَّالِكُ  
لا يَجُوزُ فَضَارِبَةٍ عَلَى الحالِ ، لأن الفاءَ منعت من ذلك .

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

**قال** : وأنت : مررت برجلٍ عاتلةٍ أمه لبيبة ، لأنه لا يصلح أن تقدم ( لبيبة ) ، فتضم فيها الأم ثم تقول : عاتلة أمه (١) .

قال أبو علي : يمتنع أن تقول : مررت برجلٍ لبيبةٍ عاتلة أمه ، لأن ( لبيبة ) يصير فيها إذا جرت حالا للأم ، أو صفة لها ضمير الأم ، فإذا قدمتها على الأم ، وقد ارتفعت الأم بعاتلة ، لم يجر ، لأن في ( لبيبة ) ضمير الأم ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز .  
**قال** : وأعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء (٢) .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعني ( معه صقرٌ صائداً به ) لأن ( معه ) عندها (٣) صفة وهو يرفع هذا بالظرف (٤) ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال (٥) وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما روي في قولك : ( في الدارِ إنك مُنطابقٌ بالظرف .  
**قال** : وقوله : لا يشبهه ( فيها عبدُ الله قائمٌ غداً ) (٦) . يعني : أن ( معه ) لا يشبهه ( فيها ) ( وصقرٌ ) لا يشبهه ( عبد الله ) .

(١) الكتاب ٢٤٢/١

(٢) الكتاب ٢٤٣/١

(٣) في المخطوطة ( عندهما ) . وليس لها معنى .

(٤) في المخطوطة ( الظرف ) من غير حرف الجر .

(٥) القول لأبي علي ، وهو تفسير لعبارة أستاذه أبي بكر بن السراج

(٦) الكتاب ٢٤٣/١

وقوله : لأن الظروف تُتلغى حتى كأن التكلم لم يذكرها في هذا  
الموضع<sup>(١)</sup> . يعنى : فى قوله : فيها عبد الله قائم خدأ .  
وقوله : فإذا صار الاسم 'تَجْروراً'<sup>(٢)</sup> . يعنى : ( برجل ) فى قولك :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أو هَاهِلًا فِيهِ فَعَلَ<sup>(٣)</sup> نحو : رأيتُ رجلاً معه  
صقرٌ .

وقوله : أو مبتدأ<sup>(٤)</sup> .

يعنى : مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ ، فقال : فى جميع هذا إذا  
صار الاسم كذلك لم تلغِه ، يعنى الظرف .

وقوله : فى الظروف إذا قلت : ( فيها أخوأك قائمانِ ) يرفعه  
الابتداء<sup>(٥)</sup> .

أى<sup>(٦)</sup> يجوز أن تجعل ( فيها ) خبر ( أخوأك ) فرفعهما الابتداء . / ٣٥ / أ  
قال أبو على : من مذهب سيبويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع  
بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٣ مع اختلاف فى السياق ، وعبارة أبى على أصح  
وأسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٦) فى المخطوطة ( أن ) ، ولعله سهو من الناسخ ؟

زيداً فإذا قال : مررتُ بِرَسُلٍ معهُ صقرٌ صائداً به ، رَأَى أن ارتفاع  
(صقرٌ) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك : (فيها  
زيدٌ) بالابتداء ، وإتما لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف  
لَلِزِمَ وقوع (صقر) بين (رجلٍ) وبين (معه) نصار : مررت برجل  
صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقرٍ ، لأن  
(معه) صفة لرجل ، وصقرٌ أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما ، كما لم يجوز  
الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبيّاً منهما ، فلما لم يجوز أن يرفع  
(الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإتسا وقع الظرف صفة للتذكيرة  
من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالا المعارف ، لأن هذه المواضع  
تشترك في أنها مواضع تذكيرات ، ونظير (مررت برجلٍ معه صقرٌ)  
في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيمويه دون الابتداء نوالك : (في الدار إناك  
مُنطَلِقٌ) إذا أردت : في الدار انطلاقتك ، (فإناك منطلقٌ) عنده يرتفع  
بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلِزِمَ أن يقع مقدماً على الظرف لفظاً  
أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها ، ولو صارت مبتدأة بها ،  
لَلِزِمَ دخول (أن) عليها ، وإذا جاز دخول (أن) عليها لم يجوز لأنهما  
كانا مجتمعان معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما ، وكما لا يجوز  
أن يجتمع تأنيان واستنهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع  
تأكيدان .

والدليل على أن (إن) إنما كره دخولها على (أن) لما ذكرنا من  
أجل أن معنيتينهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع المعنجان  
معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث .

إنك إذا فصلت بين ( إن ) و ( أن ) فلم تلي إحداهما الأخرى لفظاً ،  
بجاز أن تعمل فيهما ، كقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا  
وَلَا تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ (١) .

فمن فتح ( أنك لا تظمأ ) عمل بها ( أن ) المبتدأة .

**قال :** ولا يوصف به شيء غيره . مما يكون من سببه ويلتبس به (٢) .

قال أبو علي : قوله : لا يوصف به لا يرتفع .

**قال :** وأما رُبَّ رجل وأخيه مُنطلقين ففيها قُبْح ، حتى يقول :  
وَأَخٌ لَهُ (٣) .

قلت : لو كان قوله : ( وَأَخِيهِ ) معرفة محضة لكان ( مُنطلقين )  
منصوباً إذا كانا في كلام تام ، فأما رُبَّ رجل وأخيه مُنطلقين ،  
فتقديره : رُبَّ رجل وأخيه مُنطلقين قد رأيتُ / .

ب/٣٥

قلت . واتصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد أتبع فيه  
الأول وإن كان يتوسط حرف (٤) .

**قال :** ولو قال :

( و ) أَيُّ هَتِي هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا

(١) سورة طه ، الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٤٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٢ .

(٤) يريد حرف العطف .

لم يسكن فيه معنى : أى جارها الذى هو فى معنى التّعجب<sup>(١)</sup> .  
قال أبو على : لو رفع قوله : ( جَارِهَا ) لانقطع عن ( أَى ) الذى  
فيه معنى المدح والتّعجب ، ولصار مُجْمَلَةً مَقْطُوعَةً عن الأول ، وكم  
دُون بَيْتِكَ<sup>(٢)</sup> .

(٢) الكتاب ٢٤٥/١ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من  
الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :  
وأى فتى هيجاء أنت وجارها إذا مارجال بالرجال استقلت  
بعطف ( جَارِهَا ) على ( فتى ) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ ، قال الرماني : « لا يجوز فى ( جَارِهَا ) الا  
الجر على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح لمذكور  
واحد ، كأنه قال : وأى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى  
جاز ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ٤٦٦/١ ،  
قال ابن النحاس : « جعل ( أَيْ ) بمعنى ( رَب ) ورب لا تقع على  
المعرفة ، كأنه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات  
سيبويه / ١١٥ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٢٦ . وضبط  
( وَجَارَهَا ) رفعا وللرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضا  
الأصول ٢٩/٢ ، شرح عيون سيبويه / ١٣٦ ، ونسبه الصيمرى لمجنون  
بنى عامر ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، انظر البيت فى الأحاجى النحوية  
/ ٣٣ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت بنصب ( وَجَارَهَا ) ، انظر  
الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :

وكم دون بيتك من صفصف ودكداك رمل وأغقادها  
ووضع سقاء واحقابه وحل حلوس واغقادها

قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادِهَا عطف على صفصف وأَعْقَادِهَا معرفة ، وَصَفِّصَفْ نكرة ، لأن ( مِنْ ) لا يَجْرِي فِي ( كَمْ ) إلا نكرة .

قال : ولم يُبْتَدَأْ به كما يُبْتَدَأُ بِمِثْلِكَ<sup>(١)</sup> .

أى : لم يُبْتَدَأْ بِأَعْقَابِهَا<sup>(٢)</sup> ونحوها منكرة كما ابتدىء بِمِثْلِكَ منكراً ، لم يقل : رَبُّ أَعْقَادِهَا كما قيل : رَبُّ مِثْلِكَ .

قال أبو إسحاق : يعنى أن ( سَجَارَهَا ، وَأَعْمَادَهَا ) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها تجرى ( مِثْلِكَ ) وحده ، لأن ( مِثْلِكَ ) إنما كان وحده ، فهو نكرة وهذه الأشياء إذا كنَّ وَحَدُّنَّ معارفٌ .

←

انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصبمى الى الأعمشى ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، وقال ( بتقدير : وأَعْقَادِهَا ، واحقَابِ لها وأَعْمَادِهَا ) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرماني منسوبين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد فى رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو الموقع الذى يدخل فيه ( من ) لاستفراق الجنس ٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ٤٦٧/١ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ، انظر شرح أبيات سيبويه ٤٧٤/١ - ٤٧٦ ( سلطاني ) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف ما لقيه من الشدة والعناء والتعب فى السير حتى لقي سلامة ذا فائش ( الممدوح ) ، وإنما يقول له قبل هذا ليعظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح أبيات سيبويه ١١٥/١ ، ونظر اللسان ( عقد ) .

(١) الكتاب ٢٤٥/١ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

لهذا باب ما ينتصب فيه الاسم  
لأنه لا سبيل له إلى أن يسكون صفة

وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ. (١)

قال أبو علي: قد يسكون الحال من النسكرة كما يسكون من المعرفة، ولا توصف نسكرة بمعرفة، ولا معرفة بنسكرة، فلذلك أجرى الحال على المضمرة في (معه) وهو معرفة على (رجل) الثاني وهو نسكرة فأما شرحه المسألة الأولى بقوله: معه امرأة قائمتين (٢)، فإنما ذكر من المسألة ما انتصت الحال عنه، أعنى قوله (معه)، وحذف ما قبله ليرى أن الحال منه صفة غيره.

كان أبو بكر لا يميز أن يسكون انتصاب (قائمتين) في قولك: (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمتين) على الحال، ويقول: معه رجلٌ: صفة لرجل الأول، فسما لا يجوز: هذا رجلٌ ظريفٌ قائمتين، كذلك لا يجوز الأول.

**قال:** وإنما نصبه على أعني (٣).

قال أبو علي: إنما لم يجر أن يسكون ضمير قولك: رجلٌ معه، من قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك:

(١) الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والضمير يعود إلى سيبويه.

(٣) هذا القول لأبي علي لا لسيبويه، وهذا الأسلوب يتكرر كثيراً

عند أبي علي.

هذا رجلٌ مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأَةٌ ، مرفوعاً ، لأن قولك : ( مَعَهُ ) في قولك :  
هذا رجلٌ مَعَهُ رجلٌ ، قد ارتفع رجل النثاني ، فيستحيل أن يسكن في  
( مَعَهُ ) ضمير رجلٍ الأول مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر ، وقولك :  
مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأَةٌ في ( هذا رجلٌ مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأَةٌ ) لم يرتفع به ظاهر ، ولذلك  
صار ضمير ( رَجُلٍ ) مرفوعاً .

فأما ارتفاعُ ( رَجُلٍ ) بالظرف في قولك . هذا رَجُلٌ مَعَهُ رجلٌ ،  
فقد تقدم القول في ارتفاع ( رَجُلٍ ) بالظرف / هنا . ١٣٦

**قال** : وما لا تجوز فيه الصفة : فوق الدارِ رجلٌ ، وقد جِئْتِكِ  
بِرَجُلٍ آخَرَ عَائِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو بكر : قوله في المسألة : عَائِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ ، نُصِبَ على المدح  
وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعد<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : وإنما امتنع نصب ( عَائِلَيْنِ ) على الحال ، لأن  
ما عمل في الإسمين اللذينِ الحالُ عنهما مختلف ، أحدهما رافع والآخرُ  
ناصب وإذا اختلفت المايلانِ لم يَجْزِ انتصابُ الاسمِ الثني والجموع على  
الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يَجْزِ الاسمِ الثني والجموع عليهما ، على أنه  
صفة لهما ، فالحال في هذا عند أبي بكر يَجْزِي تَجْزِي الصفة ، ولذلك لم

(١) في المخطوطة ( مع ) في المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه ، « ٠٠٠ تنصبه على المسح والتعظيم »

الكتاب ٢٤٦/١ .

يُجْزَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى انْتِصَابَ (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ  
مِنْ الْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي ( مَعَهُ ) وَمِنْ ( رَجُلٌ ) الْمَرْفُوعِ (١) .

**قال :** وَفَرَّوْا مِنْ الْإِحَالَةِ فِي عِنْدِي غُلَامٌ ، وَأْتَيْتُ بِجَارِيَةٍ إِلَى  
النَّصَبِ كَمَا فَرَّوْا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ (٢) .

قال أبو علي : لَمْ يُجْرُوا الصِّفَةَ الْمُثْنَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ عَلَى  
مَوْصُوفَيْهَا فَنَصَبُوهَا أَوْ رَفَعُوهَا عَلَى أَحَدِهَا مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، كَمَا يَسْكُرُهُ رَفْعُ  
( قَائِمٌ ) لِثَلَاثٍ بِصَبْرِ ( رَجُلٌ ) صِفَةً (٣) .

قال أبو علي : النَّصَبُ فِي بَابِ مَا لَا يَسْكُرُونَ إِلَّا عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ  
كَالرَّفْعِ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ الْأُولَى ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ  
إِلَّا أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّصَبَ قَدْ حَذَفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهِا ، وَهِيَ  
( أَعْنِي ) ، وَتَرَكَ مِنْهَا شَيْءٌ دَلَّ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُنْتَصِبُ .  
فَأَمَّا الرَّفْعُ فَقَدْ حَذَفَتْ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ نَفْسُهَا وَهُوَ قَوْلُكَ : ( مُهْمًا وَهَمٌّ )  
وَنَحْوُهُ ، وَتَرَكَ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ .

---

(١) يشير إلى المثال السابق « هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ » .  
(٢) الكتاب ٢٤٧/١ ، والنصب الذي يشير إليه هنا هو في قوله  
( قَائِمَيْنِ ) مِنْ قَوْلِهِ : « عِنْدِي غُلَامٌ ، وَقَدْ آتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارِهَيْنِ »  
إِذْ فَرَّوْا إِلَى ( قَائِمَيْنِ ) عَلَى الْمَدْحِ ، كَمَا هَرَبُوا إِلَى نَصَبِ ( قَائِمًا )  
مِنْ قَوْلِهِ : ( فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ) إِلَى الْحَالِ . انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ » .

قال : ومثل ذلك : هذا فرس أخو بنيك الفضلاء  
الحكماء<sup>(١)</sup> .

قال : الأخفش<sup>(٢)</sup> : هذا كهُ هِنْدِي سِوَاه ، لأنَّ حَدَّ هَذَا بِالْإِضَافَةِ ،  
وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

قال أبو علي : تَمْتَنِعُ الصِّفَةُ مِنْ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى مَوْصُوفِينَ قَدْ  
اِخْتَلَفَتِ الْمَوَاقِلُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا جَرَتْ عَلَى أَحَدِ الْعَوَامِلِ لَمْ تَجْرُ  
عَلَى الْآخَرِ .

قال سيديويه : ومثل ذلك من ذا قائما<sup>(٣)</sup>

قال أبو علي : قرأت بخط أبي إسحاق : غَلِطَ سِيدِيُوِيَه فِي شَرْحِ هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ غَلَطَةً مِنْ حَيْثُ غَلَطَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه « ٠٠٠ ابنك العقلاء الحكماء » وفي شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٨٤ « ٠٠٠ العقلاء » وحذف ما بعدها .

(٢) هو سيديويه بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقتم ترجمته .

(٣) الكتاب ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائما ؟ لم يجز ،

لأن قولك : من زيد ؟ سؤال يقتضي أن تعرف : ابن عمرو هو أم ابن

خالد ؟ التميمي هو أم القيسبي ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ،

فلبس للحال هاهنا موضع « المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافي اعراب

( قائما ) على الحال ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٥ ، وعرض

أبو الحسن الرماني لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ ففي

ذا معنى الإشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فالإشارة

**قال** : كما قلت : مَنْ ذا قائمًا ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك  
عن هذا الذي قد صار في حال<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أبو العباس يعجب من قوله : مَنْ ذا قائمًا ، أنه جعل  
معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال :  
مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أسْتَفْهِم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يكون معنى  
ب/٣٦ الفعل الناصب للحال هذا / .

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فِعْل ينتصب  
عنه الحال في قولك : مَنْ ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فِعْل  
ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائمًا ، تريد معنى  
أخبرٌ ، كما أردت في ( مَنْ ذا قائمًا ) معنى أسْتَفْهِمُ فهذا لا يجوز ، ولكن  
المعنى الناصب للحال ما في ( ذَا ) من معنى الإشارة<sup>(٢)</sup> .

←

وقعت في حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : مَنْ الذي هو قائم بالباب ؟  
فهاب قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ،  
وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يورد هذا الوجه ، وإنما أراد تبيين المعنى  
لاتقدير اللفظ في العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ في  
العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا في الدار وعمرو ، فتقدير العامل  
تخلف والمعنى واحد » • شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٩٤ •

(١) الكتاب ١/٢٤٨ •

(٢) النظر المقتضب ٣/٢٧٤ ، ٤/١٦٨ •

قال : وهذا شبيهه بقوله : إنا بني فلان نفعل كذا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : كلُّ مُنادَى مختص ، وليس كل مختصٍّ مُنادَى ، ألا ترى  
أن قولك : ( أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ) مختصٌّ وليس بِنداء .

قال : إلا أن هذا يجرى على حرف النداء<sup>(٢)</sup> ، يعني أن ما اختصَّ  
قد يجرى على حرف النداء نحو : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، وأنا  
بأنفعل كذا أيها الرجل ، ليس يُنادى نفسه إنما يخصها .  
وأنشد :

\* يَا مَيَّ لَا يَعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ<sup>(٣)</sup> \*

(١) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) اشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعي من البسيط :

يامي لا يعجز الأيام ذو حيد في حومة الموت رزام وفراس

يحمى الصريمة أحدان الرجاله صيد ومجترىء بالليل هماس

انظر الكتاب ٢٥١/١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضا

لأبي ذؤيب ، ووقع في الأول من هذين البيتين غلط في كتاب سيبويه ،

لأن قوله : ( ذُو حَيْدٍ ) وعل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الذي

حملته الرواة :

يا مَيَّ لَا يَعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخَرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسَدُ

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت

٤٧٤/١ ، والواقع أن فنّي هذين البيتين تداخلًا عجيبًا فالسكري ينسب

القصيدة التي تحويها إلى أبي ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وإنما هي

قال أبو علي : قوله أحدان الرجال له صيد<sup>١</sup> ، جملة في موضع

←

مسالك بن خالد الخناعي ، وهي في ديوان الهذليين ٢٢٦/١ - ٢٢٧  
يا مي ان سباع الأرض هالكه والعفر والادم والآرام والناس  
تالله لا يامن الأيام مبتسرك في حومة الموت رزام وفسراس  
وبعدهما قوله :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمتين له اجر وأعراس  
يحمي الصريمة أحدان الرجال له صيد ومستمع بالليل هجاس  
صعب البديهة مشبوب أطافره موائب أهرت الشدقين مساس  
يامي لا يعجز الأيام ذو حيدر بمشمر به الظيان والآس

وروى البيت الثاني في المقتضب ٣٢٤/٢ دون نسبة ، وفيه ( لله  
يبقى على الأيام ) مكان ( يامي لا يعجز الأيام ) ، على أن سيبويه روى هذا  
البيت منسوباً لأمية بن أبي عائذ ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وبالرواية  
نفسها في المقتضب ، وأنشد الرماني البيهقي منسوبين لمسالك بن خويلد  
انظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الأخير في الأصول  
١/٤٣٠ ، حيث نسبه إلى أمية بن عائذ ، قال الزمخشري : « وأنشد  
سيبويه لعبد مناة الهذلي : ( لله يبقى ٠٠ البيت ) » انظر المفصل ٣٤٥/  
ومثله فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري  
١/٣٦٩ ، انظر المسائل البصرية ٩١٦/١ وابن النحاس ينسب البيهقي  
للهمذلي دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٧/ ، وذكر  
ابن السيرافي البيهقي واللبس الذي وقع فيه سيبويه في روايتهما ، انظر  
شرح أبيات سيبويه ١/٤٩٨ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشية ( سلطاني ) ،  
انظر الجهرة ١/١٧ ، والصاحبي ٨٦/ ، الهمع ٢/٣٢ ، ٣٩ ، والدرر  
٢/٢٩ ، ٤٤ ، الخزانة ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ، اللسان ( جيد ) ، ( ظبا ) .  
(١) هذا الجزء رواه أبو علي بهذه الرواية نفسها منسوباً للهذلي ،  
شاهد على أن جمع أحد ( وحده أن ) ، انظر المسائل البغداديات ٥١٥/  
واللهيبه تماماً من غير نسبة في المسائل العضديات ٣٤/ .

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حديدٍ ومجتريء : معطوف عليه ، وإنما وصِفَ  
( ذو حديدٍ ) بالجملة لأنه نكرة ، وأُجْمِلُ نكرات .

**قال :** وإن حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ يَعْنِي ( مُجْتَرِيءٌ )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إن قل قائل : فإذا سَمِلَ قوله : ( ومجتريء ) على  
الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله : ( ذو حديدٍ ) ،  
كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله ( ذو حديدٍ )  
قيل : هذا محال ، لأن قولك : هو ضمير ( ذو حديدٍ ) فلا يجوز أن يكون  
اسمه صفة له ، لأن الشيء لا يكون صفة نفسه .

**قال :** ثُمَّ تَعْظُمُهُ كَمَا تَعْظُمُ النَّبِيَّةُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : لا يجوز أن تعظمه بالصالح إلا أن يكون تدفُوف  
عبد الله بالصالح حق معرفته فتعظمه به ، وإلا فلا .

---

(١) الكتاب ٢٥١/١ ، والاشارة الى ( مُجْتَرِيءٌ ) في البيت قبله  
وهو قوله :

يحمى الصريمة أهدان الرجال له صيد ومجتريء بالليل هماس  
(٢) الكتاب ٢٥١/١ ، وتمام عبارة سيبويه : « وأما الموضع الذي  
لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف  
بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك : مرتت بعبد الله الصالح  
فان قلت : مرتت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المطعمين في المحل  
جاز ، لأنه اذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك . . . »  
وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيراني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٨٧ .

**قال** : وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحقُّ على الإضمار<sup>(١)</sup>  
الذي جازَ في مررت<sup>(٢)</sup> .

أى : في قوله : مررت به المسكين ، كأنه قال : إنه هو المسكين أحقُّ  
وهو ضعيفٌ ، وجاز في هذا .

قال أبو علي : قوله : إنه المسكين ، يريد هو المسكين ، جاز أن يكون  
فصلاً بين الهاء وأحقُّ .

وقوله : لأنَّ فيه معنى المنصوب<sup>(٣)</sup> .

يريد أنك فصّلت بين (إنه) ، و (أحقُّ) بجملة : كما فصّلت بين  
قوله : (إننا) ، و (ذاهبون) بجملة هي : (أخني) انتصب بها (تيمماً)  
في قولك : إننا تيمماً ذؤو وعدد<sup>(٤)</sup> .

**قال** : لو قال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان  
مَحَالاً<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : إذا أخبرك<sup>(٦)</sup> عنه أو عن غيره رفع فقال : أنا

---

(١) في المخطوطة « على اضمار » وما أثبتته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٤) في المخطوطة ( ذو ) بواو واحدة .

(٥) في الكتاب ٢٥٧/١ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو

عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً كان محالاً » .

(٦) أى إذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ، ج ٢ ، ف ٩٠ ، قال اليرماني : « ويقول في الجواب لمن قيل له :

منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتاج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ٣٧/أ  
زيد منطلقاً ، لأنك لا تُضَيِّر حتى تعرف .

**قال :** إلا أن رجلاً لو كان خاف حائطاً أو في موضع تجهله ،  
فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك ( كان حسناً )<sup>(١)</sup> .  
قال أبو إسحاق : كَأني تقدّمت إليه أن يمضي في حاجتي ، فأحسست  
ما بين خلف الحائط ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك  
أى على ما فارتقتك ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً .

**قال :** فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً<sup>(٢)</sup> وإنا ما يريد في هذا  
الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه<sup>(٣)</sup> .

←

من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، على الحال ،  
ولو لم يكن في الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه إذا سأل فهو طالب  
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذي في قوله : أنا  
عبد الله ، فكأنه قال : فأعرفني منطلقاً في حاجتك ، فصار بمنزلة الحال  
المؤكد ، إذ قد ظهر المعنى الذي في الخبر كان خفياً ، فأظهره الطلب  
له ، وصلاح أن يقع على الحال التي لا تؤكد ، وهذا في الجواب خاصة ،  
ولو لم يكن في الجواب لم يجز ٠٠٠ « شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٠٥  
(١) الكتاب ١/٢٥٧ - ٢٥٨ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب  
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ ، وفيه « كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً » .

(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »

انظر شرح السبيري في الكتاب ، ج ٢ ق ٩١ .

قال أبو علي : يقول : يريد في النصب أن يُذكر المُخاطَب  
برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع مُنطَلِقاً ،  
ولو جمعت بَدَل هذا لم يسكن النصب في مُنطَلِق ، وذَكَر هذا في الهاب  
الثالث مثل هذا .

قال : لأن الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت ومالا يستغنى  
بنزلة ( واحدة ) (١) .

قال أبو علي : قوله : ما يستغنى عليه السكوت مبتدأ ، خبره بنزلة  
الجملة في موضع خبرٍ لأن .

قال : لجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرأ  
إلا على ما يكون عليه أولاً قبل الظرف . (٢)

قال أبو العباس : يعني إذا كان يقوم مقام ( مُنطَلِق ) وليس  
في الكلام ذكر ( منطَلِق ) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها  
فقط ، وإنما لك أن تلغى ولا تلغى إذا ذكرت مع ( فيها ) ( منطَلِقاً  
أوقائماً ) ، أو ما أشبهه .

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، وما بين المعفوفتين زيادة من الكتاب .  
(٢) الكتاب ٢٦٢/١ ، قال أبو سعيد في شرح هذه العبارة : « أي  
جميع ما يكون خبراً للاسم وظرفاً تلغيه إذا جئت بخبر سواء » شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٩٣ . وقال الرماني : « ٠٠٠ فان قال : فاني  
أعمله ( الظرف ) إذا كان خبراً ، ولا أعمله إذا لم يكن خبراً ، قيل له :  
فان كونه خبراً يوجب تأخره عن الاسم في المرتبة ، وكونه عاملاً يوجب  
تقدمه في المرتبة ، وهذا مستحيل » . شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١١٣

**قال :** ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف

قوله :

إِنَّ لَكُمْ أَهْلَ الْبِلَادِ وَفَرْدَهَا فَاتْلُوهُ فَوْسِكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولًا<sup>(١)</sup>

قال أبو العباس : قوله : وهو مُقدم قبل الظرف ، يريد : إنَّ حقّه أن يكون مقدّمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك ، والظرف انتصب منه قوله : ( فيكم ) .

قال أبو علي : الحال التي هي ثابتًا مَبْذُولًا مِنْ لَكُمْ ، والقدير :  
إِنَّ لَكُمْ أَهْلَ الْبِلَادِ ثَابِتًا مَبْذُولًا .

**قال :** وإن قلت : هذان زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، وهذانِ عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ ، لم يسكن هذا الكلام إلا نكرة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : ها هنا بَيْنَ سيبويه قصة دخول الألف واللام في التثنية بقوله : تَتَوَلَّى عَلَى هَذَا الْحَدِّ : زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، من قَبْلِ أَنْك

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون نسبة وفيه شاهد على نصب ( ثَابِت ) على الحال ، والاعتماد فيه على المجرور في الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ٢٦٢/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٩٤ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٣ ، النكت ٤٤٨/١ وقال ابن النحاس في شرح أبيات سيبويه ١٢١/ : « هذا حجة لنصب ( ثابت ومبذول ) كقولك : الرجل عندك قائما ، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونّه » .

(٢) الكتاب ٢٦٨/٢ .

جملتهما من أدّة كُـلِّ واحد منهما<sup>(١)</sup> زِيدُ .  
أنشد : ... .. كَمَنَّ بُوَادِيهِ بَدَدَ الْمَجَلِّ مَمْطُورِ<sup>(٢)</sup>  
قال أبو علي : ( كَمَنَّ بُوَادِيهِ ) : على تقدير كرجلٍ بواديه ،  
فقولك ( بُوَادِيهِ ) صفة ( لِمَنَّ ) ، وليس بصلة ، والدليلُ على أن  
ب/٣٧ ( مَنَّ ) في هذا البيت نكرة ودفة إياه ( مَمْطُورِ ) وهو نكرة .  
قال أبو بكر : الفرض في صفة الذي في الكلام أن يُتَوَصَّلَ به إلى  
ودف المعارف بالجل ، وذلك أن النكرات تودف بالجل لأنها نكرات

(١) في المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :

انني واياك الاحلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور  
الكتاب ١/٢٦٩ ، وهو في الديوان ١/٢١٣ من قصيدة في مدح  
يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :

انني واياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

قال في الحاشية : كمن بواديه بعد المحل ممطور : أي كرجلٍ  
مطورة بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس في شرح أبيات  
سيبويه ١٢٣/ ، وقال : « حجة بأن يجعل ( مَنَّ ) نكرة و ( مَمْطُوراً )  
من نعتها ، كأنه قال : أنا كانسان ممطور بواديه بعد المحل » وأنشده  
السيرافي منسوبا إلى الفرزدق وقال : « جر ( مَمْطُورِ ) لأنه صفة  
( مَنَّ ) ، كأنه قال : كانسان ممطور » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢  
ق ١٠١ ، النكت ١/٤٩٧ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ،  
وأنشد الفارسي عجز البيت في المسائل البغداديات ٣٧٦/ شاهدنا على  
استعمال ( مَنَّ ) في الاخبار بلا صلة كما استعمل في الاستخبار ،  
وانظر البيت في أمالي ابن السجري ٢/٣١٢ ، والخزانة ٢/٤٧٠ .

ولم يسع وصف المعارف بالجمال من حيث لم يجز وصف المعرفة بالنسكرة ،  
فلما أريد وصف المعارف بالجمال جُمِلَتْ في صلة الذي ، فوصفت المعارف  
به لأنه معرفة ، وعادَ مِنَ الْجَمَلِ إلى الذي ذُكِرَ لِتَتَّصِلَ الجُمْلَةُ التي هي  
صِلَتُهُ به .

قال أبو علي : والدليلُ على أن (الَّذِي) وُضِعَ لما قال . إنه لا يوصل  
إلا بالجمال فأما وصلهمُ إياه بالظرف ، فالظرف يؤول في المعنى إلى أنه  
جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ ،  
فمعناه الَّذِي اسْتَمَرَّ فِي الدَّارِ ؟ .

**قال** : ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أَعْرِفُ) صفة ،  
ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا فتجعل (أَعْرِفُ) صلة<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : الفرقُ بَيْنَ الصَّلَةِ<sup>(٢)</sup> وَالصِّفَةِ أن الصلة لا تكون إلا جملة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحال ، ويسمى أبو تميم هنا حشوا ،  
قال : « والحشو لا يكون لمن وما الا وهما معرفة ، وذلك من قبل أن  
الحشو اذا صار فيهما أشبههما (الَّذِي) فكما أن (الَّذِي) لا يكون الا  
معرفة ، لا يكون (مَنْ ، وَمَا) اذا كان بعدهما حشوا وهو الصلة الا  
معرفة » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، قال الرماني :  
« ونقول : هذا من أعرف منطلق ، فتجعل (أعرف) صفة لمنطلق ،  
ومنطلق صفة ثانية ، وان شئت قلت : هذا من أعرف منطلقا ، على أن  
يكون (أعرف) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقا على  
الحال » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ .

والصحة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فأبما تقع من حيث توصف النكرات بالجملة ، نحو قولك : هذا رجلٌ ضَرَبْنَا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لمن وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب يحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

وأهلم أن :

\* وَكُنَى بِمَا فَضَّلَا عَلَى مَنْ غَيَّرْنَا \*

أجودٌ وفيه ضعفٌ ، إلا أن يكون فيه هو (١) .

---

(١) الكتاب ٢٧٠/١ ، وما ذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل ، كان قد رواه في أول الباب وشبهه شامد على حمل ( غَيَّرَ ) على ( مَنْ ) نعتاً لها لأنها نكرة مبهمه ، فوصفت بما بعدها ٠٠٠ والتقدير : ( على قوم غيرنا ) ورفع ( غير ) جائر على أن تكون موصولة ٠٠٠ والتقدير : ( على من هو غيرنا ) ، انظر الكتاب ٢٦٩/١ وهامشه ، والشسنتيميري ينسب البيت لحسان بن ثابت ، في حين أن سيبويه نسبه الى الأنصاري فحسب ، ومثله فعل السيرافي والرماني ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٣ ، واختلفا في نسبة هذا البيت ، فهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري / ٢٨٩ ، واليه نسبه ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٧٢/١ ( الريح ) وابن الشجري في أماليه ١٦٩/٢ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالي ٣١١/٢ ، والى حسان نسبه الفراء في معاني القرآن ٢١/١ ، وأنشده العيني ٤٨٦/١ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي

قال أبو إسحاق : لأن ( مَنْ وَمَا ) أن يسكونا بمنزلة ( الَّذِي ) هو أكثر وأحسن من أن يسكونا بمنزلة ( رجلٌ ) .

وقوله : وفيه ضعف<sup>(١)</sup> .

أى : بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو ( هو ) نحو :  
مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صلى الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك الأنصاري الخزرجي « والأزهبة / ١٠١ ، وأنشده ثعلب في مجالسه / ٢٧٣ دون نسبة ومثله في سر صناعة الاعراب / ١٣٥ ، الهمع / ٩٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٤٩٢ ، والجمسل / ٢٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٣ ، والجنى الدانى / ١١٤ ، رصف المبانى / ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام / ٣٨٥ ، مغنى اللبيب / ١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبه لحسان رضى الله عنه فى موضع آخر ، انظر مغنى اللبيب / ٤٣٢ ، شرح المفصل / ٤ / ١٢ دون نسبة أيضا ، واللسان ( منن ) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري ، قال فى الدرر / ١ / ٧٠ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم من الأنصار » .

(١) الكتاب / ١ / ٢٧٠ وقد قسم الفارسى عبارة الكتاب التى نسقها :  
« واعلم أن : ( وكفى بنا فضلا على من غيرنا ) أجود وفيه ضعف ، الا أن يكون فيه ( هو ) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) <sup>(١)</sup> عند سيبويه <sup>(٢)</sup> ، وقراءة مَنْ قَرَأَ (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) <sup>(٣)</sup>

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بنصب « أَيُّهُمْ » انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيعود الفارسي لمعالجة هذه القضية في التعليقة ق ٦٥ - ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ٠٠٠ فأما رفع ( أَيُّهُمْ ) فهو القراءة ، ويجوز ( أَيُّهُمْ ) بالنصب ، حكاه سيبويه ، وذكر أن هارون الأعمور القارىء قرأ بها ، وفي رفعها ثلاثة أقوال ٠٠٠ » انظر معانى القرآن وعرابه ٣٣٩/٣ - ٢٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشككة فى الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرأون ( أَيُّهُمْ ) بالرفع الا هارون القارىء ، فان سيبويه حكى عنه « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم » بالنصب ، أوقع على ( أَيُّهُمْ ) ( لَنَنْزِعَنَّ ) « ٠٠٠ » اعراب القرآن ٢٣/٣ - ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبي اسحاق قوله فى الوجوه الثلاثة الجائزة فى رفع ( أَيُّهُمْ ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبي ، انظر الجامع لاحكام القرآن ١٣٣/١١ - ١٣٥ ، وعد العكبرى قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان فى اعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع /٨٦ ، وانظر البيان فى غريب القرآن ١٣٠/٢ - ١٣٣ ، انظر أيضا المسألة /١٠٢ من الانصاف ٧١١/٢ - وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية /٣٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « الرفع فى ( بعوضة ) جائز فى الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضممار ( هو ) ، كأنه قال : مثلاً الذى هو بعوضة ، وهذا عند سيبويه ضعيف » معانى القرآن وعرابه ١٠٤/١

فإذا طألت الصلة كان الحذف أحسن<sup>(١)</sup>.

وأنشد :

\* وَكَلَّ خَلِيلَ غَيْرِ مَا ضَمَّ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> \*

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٤ والأخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وأنهم يجعلون ( ما ) بمنزلة ( الذى ) ويضمون ( هو ) كأنهم قالوا : « لا يستحي أن يضرب منلا الذى هو بعوضة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ (الورد) .

قال أبو عبيدة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا بَعُوثَةٌ » فرفعها وبنو تميم يعملون آخر المعلين والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النايغة مرفوعا :

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

مجاز القرآن ١/٣٥٠ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ١/٢٨٣ ، وانظر البيان فى عريب اعراب القرآن ١/٦٥ - ٦٦ .  
(١) يريد حذف المبدأ كعوله تعالى « تماما على الذى أحسن »  
الأنعام / ١٥٤ ، على تقدير « هو أحسن » .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ١/٢٧١ ، ٣٧١ الى السماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صارم أو معارز

والبيت فى ديوانه / ١٧٣ عن قصيدة علة أبياتها ستة وخمسون بيتا ومطلعها :

عفا بطن قو من سليمانى فعالز فذات الصفا فالمشرفات النواشز

وانظر القصيدة فى جمهرة أشعار العرب / ٨٢٦ - ٨٤١ ، والبيت فى المعانى الكبير ٣/١٢٥٦ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ،  
( ١٨ - التعليقة )

قال أبو العباس : ( غَيْرُ ) نعت ( كَلَّ ) ، وصَارِم : خبر ( كَلَّ ) .  
وأنشد :

\* وَاهَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> كَلُّ مَعْصِفَةٍ <sup>(٢)</sup> \*

قال أبو علي : واهت كَلُّ مَعْصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بَعْضُ  
أَصَابِعِهِ لِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ هُوَ بِأَسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤَدَى عن كل  
الشيء ، وعلى هذا يندى قوله تعالى ﴿ كَلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةُ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
قال : وقد يجوز على هذا ( فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ) وهو قول الخليل ،

---

أبو عمرو : يقال : استعزز منى فلان أى انقبض وقيل : هو المعاتب ،  
وقيل : هو المعاند ، وكل قريب من بعض ، انظر البيت فى شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافى ٢٩١/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن  
النحاس ١٤٨/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٨/١  
شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم ٣٢٢/١  
مقاييس اللغة ٤/٢٦١ ، نهذيب اللغة ١/١٣١ .

(١) فى المخطوطة ( عليها ) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .  
(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحرر، وهو بتمامه:  
ولهت عليه كل معصفةٍ هُوَجَاءُ ليس للبها زبر  
شعره ٨٧/١ ، وفيه شاهد على جرى ( هُوَجَاءُ ) على ( كل ) نعتا  
لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرمانى  
والسيرافى أيضا ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح  
السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٩/١ .  
(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٨٥/١ ، سورة الانبياء ، الآية ٣٥/١ ،  
سورة العنكبوت ، الآية ٥٧/١ .

ومثله : عليه مائة بيضاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس : مائةٌ بيضاً انتصب ( بيضاً ) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصابُ الجمع المكسر على التمييز جيد ، لأنه يجرى مجرى الواحد<sup>(٢)</sup> ، ومثله ﴿ قُلْ هَلْ أَنْبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله ( هذا رجلٌ قائماً ) معناه : أشير إليه قائماً ، ولا يجوز هذا رجلٌ أحمراً لأن الحال حكمها أن تكون منتهية لا غير ثابتة ، وقولك : ( أحمراً ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه .

قال : لأنه مُخالف لما يضاف ، شاذٌّ منه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل ( قيلُ وبمَدُّ ) في الغاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحال من المعرفة لا تجرى مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال مُتَمَقِّلةٌ كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشترك هاتان الحالان في التَّمَلُّ والتَّبَدُّل .

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وليس انتصاب ( قائماً ) في حكم انتصاب ( بيضاً ) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد » المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية / ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .

**قال:** فجاز هذا كما جاز (لامِ أبوك) يريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله، لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي: يحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل، في قول من قال: انتهى أبوك<sup>(٢)</sup> ويقوى هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها، والتسكير والاستعجال بهما وقع، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجر حرف معق، واللامان الأخريان أحدهما من نفس الحرف، والآخر بمنزلة ما هو من نفس الحرف أولى ليدلالة ما يبقى منه على المحذوف، وتبقي حرف المعنى أولى، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيء يدل عليه، ولهذا الحكم في مثل ﴿اعلمكم﴾

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١، وسيبويه يعني باضمار الجار هنا حذفه، قال أبو سعيد: «ومن الحذف الشاذ أيضاً قولهم: لامِ أبوك، يريد: لله أبوك، فحذفوا منه لامين، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر، واللام التي بعدها» شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ و ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح في هذه المسألة بسطه في مكان آخر إذ يقول: «حذفوا اللامين من قولهم لامِ أبوك: حذفوا لام الاضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينون، وقال بعضهم: لهي أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين ٠٠٠» الكتاب ١٤٤/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٢.

تَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup> وَتَنَسَّرُونَ<sup>(٢)</sup> في قول من لم يُنقلِ الذالِ مِنَ  
(يَذَكَّرُونَ)<sup>(٣)</sup> أن الحذوف من التاءينِ هي الثانية<sup>(٤)</sup>، ولمن قال :  
إن اللامينِ المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول : حذف الزهد أدلى من  
حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والفاءِ لَبَتِيَ الاسم  
مبتدأً به بحرفٍ ساكنٍ ، وذلك غير موجود .

ولمن قال : إن اللام الهاقمة هي الجارة ، والمحذوفتان هما التي للتعريف

---

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وقد وردت هذه في القرآن في  
سنة مواضع مختلفة .

(٢) ليس في ( تَنَسَّرُونَ ) تثقيب ولا تخفيفاً مثل ( تذكرون ) ،  
والذي ينتاب ( تَنَسَّرُونَ ) هو زيادة تاء في أولها كالتي في قوله تعالى  
في البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ « لعلكم تتفكرون » وفي الأنعام ، الآية / ٥٠  
« أفلا تتفكرون » وفي سورة سبأ الآية / ٤٦ « ثم تتفكرون ما بصاحبكم » .  
(٣) قال ابن معجمه : « واختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من  
قوله ( تَذَكَّرُونَ ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ( تذكرون )  
و ( يذكرون ) ، و ( يذكر الانسان ) و ( أن يذكر ) ، ( لِيَذَكَّرُوا )  
مشدداً كله . وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر كل ذلك  
بالتشديد الا قوله ( أولا يذكر الانسان ) فانهم خففوها . وروى على  
ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم ( تَذَكَّرُونَ ) خفيفة الذال ، وكل  
شيء في القرآن مثله خفيفاً ، وكذلك روى حفص عن عاصم ٠٠٠ « كتاب  
السبعة / ٢٧٢ - ٢٧٣ » .

(٤) أي في ( تَتَذَكَّرُونَ ) في الأنعام ، الآية / ٨٠ ، السجدة ،  
الآية / ٤ و ( تَتَنَسَّرُونَ ) في البقرة الآية / ٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ،  
الأنعام ، الآية / ٥٠ .

والفاء ، أن يُقول : الاسمُ مجرور ، وحروف الجرِّ قَما تحذف ، لِجَمَلٍ (لَا هِيَ) على الأكثرِ أولى من تحمله على الشاذِّ .  
فأما قولنا التي هي فاء الفعل في قول مَنْ قالَ : (لَمْ يَهِ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثاليين :

فمثل : إن أصل الاسم (إِلَاةٌ) حذفتِ الهمزة التي هي (فَاءٌ) مع الألف واللام ، كما حذفتِ الهمزة التي هي (فَاءٌ) مع الألفِ واللام في قولهم (النَّاسُ) إذا أرادوا قولهم (أَناسٌ) ، فالألف في قولنا (اللهُ) أَلِفٌ (يُفَعَالٌ) زائدة على هذا القول<sup>(١)</sup> .

وقد قيل : لَمْ يَهِ أَبُوكَ ، في معنى (لَا هِيَ أَبُوكَ) فُقِيلَ (لَمْ يَهِ) عن (لَا هِيَ) ، فالألف في اسم الله عَزَّ وَجَلَّ على هذا القول أصل ليست بزيادة ، إنما هي عَيْنُ الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليل على ذلك قولهم : (لَمْ يَهِ) ، لما قلب فأظهِرتِ الياء ، ولو كانت الألف في (اللهِ) مُنْقَلِبَةً عن واوٍ لظهِرت في القلب واواً فكان (لَمْ يَهِ) (٢) .  
**قال :** وأما كلُّ شيءٍ وكلُّ رجلٍ ، فإِنما يُبَيِّنَانِ على غيرهما ، لأنه لا يوصف بهما<sup>(٣)</sup> .

(١) الألف في (لاه) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف (لا هـ) هي ألف (فَعَالٍ) ، انظر الخصائص ٢/٢٨٨  
(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشككة الأعراب ٥٥/٥٧ (هنداوى) بأسلوب أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ، فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/٣٩٤ والحاشية هناك ،  
(٣) الكتاب ١/٢٧٤ ؛

قال أبو علي : قوله : لأنه لا يوصف بهما<sup>(١)</sup> ، أى لم يلزم ألا يكون  
( كلُّ ) إلا وصفاً ، كما أن ( أَجْمَعِينَ ) لم يكن إلا وصفاً ، لكن  
( كلِّ ) وإن كان الأحسن فيه أن يجرى وصفاً ، فقد يُبنى على غيره ،  
ويبنى غيره عليه<sup>(٢)</sup> .

ولسكنهم جعلوه<sup>(٣)</sup> بلى ما ينصب ويرفع<sup>(٤)</sup> .

أى : جعلوا هذه الجواهر كأنزل<sup>(٥)</sup> .

وقوله : بلى ما ينصب<sup>(٦)</sup> .

أى : يقول أى خلا<sup>(٧)</sup> .

قال : ومثل ذلك هو عربى<sup>(٨)</sup> حسبه<sup>(٩)</sup> .

(١) فى المخطوطة ( بها ) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الألب فى ( كلِّ ) أن يجرى مجرى  
( أَجْمَعِينَ ) ، لأنه يعم به كما يعم بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين .  
واتسع فى لفظه فأضيف الى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة ٠٠٠ وجعل  
نعنا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجل  
كل الرجل ، ورأيت رجلا كل رجل ٠٠٠ على معنى رأيت الرجل الكامل  
واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف ٠٠٠ » ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١١٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ - ١٣٠  
(٣) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) يشير الى المثال الذى ساقه سيبويه فى هذا الباب الذى عنوان  
له بقوله : « هذا باب ما ينصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك :  
هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنا ٠٠٠ » الكتاب ٢٧٤/١ .

(٥) انظر أعلاه .

(٦) الكتاب ٢٧٥/١ ، وفيه ( هذا ) هكأن ( هو ) ههستا ؛ وانظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو علي : الهاء مَنْوِيٌّ بها الانفصال ، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هنا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا البابِ والبابِ الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قلت : ابنُ عمِّي دينيًّا ، فمكة وملك : ابنُ عمِّي مُدَّانَةٌ ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحضِ والقلبِ .

**قال** : وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فسكانك قلت : زيدٌ قائماً فيها<sup>(١)</sup> .

أى : فلم ينتصب بالأول ، إنما انتصب بالآخر<sup>(٢)</sup> .

**قال** : وزعم الخليل أنه يستقيم أن يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم يحمل قائماً خبراً مقدِّماً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٢) فسر السيرافي هذا بقوله : « جعل سيهويه تشنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيدا للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً ، وما لا يكون خبراً ، فأما ما يكون خبراً فقولك : ( في الدار زيد قائماً فيها ) ، ان شئت رفعت ( قائم ) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والتشنية . . . » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ رواية السيرافي ما جاء في الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أبيه على فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٨٥ .

قال أبو علي: قُلْتُ لِأَبِي بَسْكَرٍ: مِنْ أَيْنَ قَبَّحَ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدٌ) وَيَتَأَسِّمُ هُنَا؟ . فقال: لِأَنَّ السَّكَّامَ أَعْلَى ضَرْبٍ بَيْنَ: فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، وَلَيْسَ هَذَا كَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، لِأَنَّهُ بِفِعْلٍ يَرْتَفِعُ بِهِ فَاعِلُهُ، وَلَا هُوَ مَبْتَدَأٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ، الْمَخْرُوجِ عَنِ حَدِّ مَا عَلَيْهِ السَّكَّامُ قَبَّحَ، فَإِذَا أُرِدَتْ بِذَلِكَ التَّأْخِيرُ كَانَ أَحْسَنَ كَلَامًا .

**قال:** وَإِنَّمَا حَسُنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَجْرَى تَجْرَى الْفِعْلُ إِذَا كَانَ صَفَةً جَرَى عَلَى مَوْصُوفٍ أَوْ جَرَى عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ، (أَيَّ عَمَلٍ ذَلِكَ الْاسْمُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَسْكُونُ مَفْعُولًا، (أَيَّ الْاسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ ضَارِبٍ) فِي ضَارِبٍ، حَتَّى يَسْكُونُ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ، (أَيَّ يَسْكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ) (١) .

←

المقتضب ١٩٢/٤ . وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله: « إذا نقلت الفعل الى اسم الفاعل ، ورفعت الفاعل به ، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح ، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان : قائم زيد وقائم الزيدان ، وقائم الزيدون ، والذي قبحه فساد اللنظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت : قائم الزيدان ، رفعت ( قائم ) بالابتداء و ( الزيدان ) فاعل من تمام ( قائم ) ، فيكون مبتدأ بغير خبر ، ولو جاز هنا لجاز أن تردّ ( تضرب زيدا ) الى ضارب زيدا و ( زيدا ) في صلته ، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر ، وقائل هذا يحتاج الى برهان على ما ادعاه ٠٠٠ » ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٢ .

(١) الكتاب ٢٧٨/١ ، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه ، وتظهر منه أخلاته محصورة بين الأقواس .

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالهُ عملُ الفاعِلِ إذا جرى على شيءٍ وجرَّه على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائمٌ أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضَارِبٌ عمراً .

والثاني : أن يسكون صفة نحو : هذا رجلٌ قائمٌ أبوه ، ومررتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ عمراً .

والثالث : أن يسكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائماً أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضَارِباً عمراً .

٣٨/أ وقد يحسنُ أن يعمل / عملُ الفاعِلِ إذا اعتمد به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيسكون اعتماده عليه مُشَبَّهاً باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أفايمٌ زَيْدٌ ، وما ناسمٌ زَيْدٌ<sup>(١)</sup> .

قال : يتقرل : هذا ضَارِبٌ زَيْدًا ، وأنا ضَارِبٌ زَيْدًا ، ولا يسكون ( ضَارِبٌ زَيْدًا ) على قولك : ضربتُ زَيْدًا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فسر أبو سعيد عبارة سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « إنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول إذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له أو صفة أو حالا أو صلة ، كقولك : هذا زَيْدٌ قائما أبوه ، ومررت برجل ضاربٍ أبوه زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ضارِباً أبوه أخاك ، ومررت بضارب أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الرومانجي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨ ،

قال أبو علي : قوله : ولا يكون ضارب زيداً على قولك : ضربتُ زيداً إنما لم يجز هذا لأن زيداً ينتصب على جملة كلام تام ، ( و ضاربٌ ) وحده ليس بجملة فينتصب عنده ( زيدٌ ) ، فكما لم يجز إعمال ( ضاربٍ ) في زيدٍ غير معتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول : قائم زيدٌ على أن تعمل ( قائم ) عمل الفعل غير معتمد على شيء<sup>(١)</sup> .

**فقال :** ولم تُرد أن تحمّل الدرهم على ما حمل عليه العشرون<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : ليس بحمولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمنزلة ، وليس إعرابه كإعرابه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الاعتماد الذي يشبه اليه هنا هو ما أورده آنفاً ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفي وما أشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه « ولم تُرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه » .

(٣) « أي » إذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس ( درهماً ) نعنا لعشرين ، فيتبعها في إعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضاً بالاضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن ( درهماً ) بين به العشرون فعملت فيه كعمل ( ضارب ) و ( ضاربين ) إذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن ( عشرين ) مقدار يقدر به ، فإذا قال : هذه عشرون درهماً ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوى ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، وورد الى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقادرة عشرين ، وتحذف فتقام العشرون مقامهما والعشرون تقتضي نوعاً يقدر بهنسا . شرح المسيرافي للكتاب نجد ٢ في ١١٤ .

**قال :** وزعم الغليل أنها عملت دَمَلَيْنِ الرَّفْعِ وَالرَّهْبِ (١) .  
قال أبو بكر : الدليل على قوله : أن ( إن ) هي الرافعة للخبر ،  
أن الابتداء قد زال ، وبالابتداء والابتداء كان يرتفع الخبر ، فلما زال  
العامِلُ بطل أن يسكون الخبر معمولا فيه (٢) .  
**قال :** ودليل آخر ، وهو أنا وجدنا كل ما عمل في الاسم عمل في  
الخبر أيضا نحو : كانَ وَظَنَنْتَ (٣) .

**قال :** فلن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر (٤) .  
قال أبو علي : إذا قال لك : إن زيدا الظريف ، فالخاطب ليس  
بجاهل لهذا الخبر بعينه ، يعرف الظريف على حدّه ، وزيدا على حدّه ،  
إلا أنه لم يعلم أن الظريف زيد ، ولا أن زيدا الظريف ، فإذا أخبر  
بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما ، فإذا قول لك : زيد ظريف ،  
فقد أخبره بما كان جاهلا به من ظرف زيد .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعنى ( ان وأخواتها ) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفى هذه العبارة يرد ابن السراج على  
الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف انما تعمل فى الاسم فقط  
فنصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها .  
انظر أيضا الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصرا ، وبعبارة  
أساده هي « أنا وجدنا كل ما عمل فى المبتدأ رفعا أو نصبا ، عمل فى  
خبره ، ألا ترى الى ( ظننت ) وأخواتها لما عملت فى المبتدأ عملت فى  
خبره ، وكذلك ( كان ) وأخواتها ، فكما جاز لك فى المبتدأ والخبر ،  
جاز مع ( ان ) ، لافرق بينهما فى ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١ .  
(٤) أى فى قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

**قال** : لم يسكن ( بِكَ ) ، ولا ( لَكَ ) مستقرين لعبد الله<sup>(١)</sup> .  
أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما  
الهاء فى ( بِكَ ) و ( لَكَ ) صلتان للفعل ، فذلك لانكونان إلاملفاتين ،  
ولا بحرمان مجرى الخبر<sup>(٢)</sup> .

**قال** : ولو نصبت هذا لقلت : إن اليوم زيدا منطلقاً<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو بكر : لأن اليوم لا يسكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيد  
كما لا يسكون ( بك ) ولا ( فيك ) فى قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك  
خبرين للاسم ، فلو جاز فى ( بك ) لجاز فى اليوم<sup>(٤)</sup> .

**قال** : وتقول : إن زيدا فيها قائماً ، وإن شئت ألفت لغيرها<sup>(٥)</sup> .  
قال أبو بكر : اللام لا بد من أن يسكون خبراً للاسم بعدها على كل

---

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف ،  
من قبل أنك اذا أردت الوقوف والأخذ ... » الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) يقول الرماني : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لا يجوز فى  
( مأخوذ ) الا الرفع ، لأن ( بِكَ ) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك  
زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت :  
ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه  
لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) انظر الأصول ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ٢٨١/١ .

حال ، لأن اللام كان حقها أن تقع موقع إن ، لأنها للتأكيد ، ووصلة  
٧٣٣/ب للقسم ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت / في الخبر ، ولا يجوز أن زيد آكل  
لتمامك ، ولا أن زيد اراغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر<sup>(١)</sup>

وزعم الخليل أن قوله :

..... كأن ظبية .....<sup>(٢)</sup>

---

(١) النص ورد هنا مختصرا من الأصول ٣٣١/١ ، وانظر شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٥ .  
(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم اليشكري ،  
وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو ال وارق السلم  
أنشده سيبيويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف  
الاسم مع تخفيفه ( كان ) على تقدير كأنها ظبية . انظر الكتاب وهامشه  
٢٨١/١ ، وأنشد سيبيويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع  
الظبية . انظر الكتاب ٤٨١/١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر  
الكامل ٨٢/١ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب  
( الظبية ) وترفعها وتخففها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على  
غير الضمير واعمال ( أن ) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة ( أن )  
واعمال الكاف ، أراد ( كظبية ) . انظر الكامل ٨٣/١ ، والبيت في  
الأصول ٢٤٥/١ وأنشده في المحتسب ٣٠٨/١ على زيادة ( أن ) وخفض  
الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ١٢٨/٣ . محتجلا الوجوه  
الاعرابية الثلاثة في ( الظبية ) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة  
الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :

ألا تلكما عرسى تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا .. (١)

←

أبو نؤ ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين في القذال من القدم  
فيوما توافيتنا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم  
انظر الأصمعيات / ٦٢ ( الورد ) ، ١٥٧ ( شاكر وهارون ) وأنشد.  
لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة ( أن ) ، انظر المسائل  
البصريات / ٦٥٣ ، أمالي السهيلي / ١١٩ ، النكت / ١ / ٥١٣ ، المقرب  
١ / ١١١ ، ٢ / ٢٠٣ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب  
في شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٤٥ الى ابن حريم اليشكري ، ولعله تصحيحاً  
من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافي الى أرقم بن علباء اليشكري ، وصحح  
المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١ / ٥٢٥  
( سلطاني ) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر  
الانصاف / ١١٣ ، المفصل / ٣٠٢ ، شرح المفصل / ٨ / ٨٣ ، العيني / ٢ / ٣٠١  
- ٣٨٤ / ٤ ، الهمع / ١ / ١٤٣ ، الدرر / ١ / ٢٩٣ ، الخزانة / ٤ / ٣٦٤ .

(١) اشارة قول الفرزدق من الطويل :

فلو كنت ضبييا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر  
وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر في كلام العرب ،  
كانه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضمر  
هذا ... » الكتاب / ١ / ٢٨٢ ، الأصول / ١ / ٢٤٧ ، ورواه أبو العباس  
ثعلب بنصب ( زنجيا ) وعنده ( غليظ المشافر ) مكان ( عظيم المشافر )  
انظر مجالس ثعلب / ١ / ١٠٥ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جنى في  
المحتسب / ٢ / ١٨٢ على معنى « ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتى ،  
لكنه في المنصف / ٣ / ١٢٨ رواه يرفع ( زنجى ) على معنى « ولكنك زنجى  
فاضمر الكاف » .

←

قال أبو علي : يشبهه في أن الإصمارة مراد ، في ( لسكن ) كما أنه مراد  
في قوله . كأنْ تُدِيَاهُ<sup>(١)</sup> .

←

ومثل ذلك عند الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات  
١٤٥/٠ وانظر مغنى اللبيب / ٣٨٤ ، والبيت في الانصاف ١٨٢/١ ،  
شرح المفصل ٨٢/٨ . وانظر الخزانة ٣٧٨/٤ - ٣٧٩ ، الهمع ١٣٦/١ -  
٢٢٣ ، الدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، ولم أجد البيت في الديوان ( طبعة  
دار بيروت للطباعة والنشر ) .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، وشرح الرمانى  
للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس / ٥٨ ، ١٢٤ ،  
النكت ٥١٤/١ المقرب ١٠٨/١ .

(٢) اشارة الى قول الشاعر من الهزج :

وجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

وأنشده سيبويه وفيه تخفيفاً ( كأنْ ) مع حذف اسمها ، ولم  
ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلام ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨١/١ ، كذا  
أنشده المصادر دون نسبه انظر الأصول ٢٤٦/١ ، وأنشد الفارسي في  
المسائل البصريات / ٥٥٥ هذا الجزء من البيت وأعمل ( كأنْ ) مخففة  
وأنها انما هي ( أن ) أدخلت الكاف عليها وهذا الوجه جائز عند  
النحويين ، واعمالها مخففة بروى عن الأخفش انظر النكت ٥١٤/١ ،  
وانظر الانصاف ١٩٧/١ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ،  
انظر الكتاب ٢٨٣/١ . انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ١١٥ ، شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٤٥ ، أمالي ابن الشجرى ٢٣٧/١  
ورواه ابن الشجرى في أماليه ٣/٢ وأعمل ( كان ) مخففة ، وأنشد  
الزمخشري البيت هكذا :

←

إلا أن الذنب بعد (لكن) أحسن ، والرفع في (كأن) تطبيية (وكأن ندياه) أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أن) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأن) وهو قول سيوييه ، وإنما شبه (كأن) بـ (لكن) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (اسكن) فقبیح عنده ، ويميزه في الإظهار وحذف الضمير من (أن ، وكأن) حسن عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه ، وليس هذا في (لكن وإن) .

**قال :** فرغمه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلًا مَا بَعُوْضَةٌ) (١) .

قال أبو علي : من قال : ( ما بعوضة ) فما على معنى الذي ، كأنه قال :

←

ونحر مشرق اللون كان ندياه حقان

وأشار إلى أعمال (كان) مخففة ، انظر المفصل / ٣٠١ ، ومثل في ذلك شرح المفصل ٨٢/٨ وانظر شرح شذور الذهب / ٣٦٩ ، انظر العيني ٣٠٥/٢ ، شرح التصريح ٢٣٤/١ ، الهمع ١٤٣/١ ، الدرر ١٢١/١ ، الخزانة ٣٥٨/٤ . وفي هذه المصادر يروى صدر البيت :

وجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر قبله ، ص ٢١٥ .

( ١٩ - التعليقة )

نما هو بموضه ، أى الذى هو بموضه ، وتقديره : إن الله لا يستحق أن يضرب الذى هو بموضه مثلاً ( فالذى ) هو المفعول الأول ، لأنَّ يَضْرِبَ ( ومثلاً ) للمفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويجوز الاختصار على المفعول الأول ، لأنه من باب ( أعطيت ) وليس هو من باب ( ظننت ) .  
قال أبو بكر : الفرق بين ( إن ) و ( إنما ) فى المعنى ، أن ( إنما ) تبيها لتعمير الخبر .

قال سيهويه : تقول : إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محمراً لسورك [ الذى أدى ] إلى الدخول ، هذا لفظ سيهويه<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : ( إن ) التى بمعنى ( ما ) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إن السكافرون إلا فى غرور ﴾<sup>(٢)</sup> وكالتى فى ﴿ ما إن مكناكم فيه ﴾<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٤١٥/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية ٢٠/ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ٢٦/ .

(٤) البيت فى الديوان ٢٠٦/٢ ، وفيه ( الصخر ) مكان ( التراب )

هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

فلسست ولو شقت حيازى نفسها من الوجد بعد ابنى نوار ، بلائم

بني الشامتين التربُّ إن كان مَسْنَى  
رَزِيَّةَ شَيْبَى نُخْدِرِ فِي الضَّرَائِمِ

معناه : ما كان مَسْنَى (١) .

←

يذكرني ابني السماكان موهنا اذا رتفعا بين النجوم التوائم  
وينصح زوجه ويذكرها بمن رزئى قبلهما فى فقد حبيب ، وكم من  
ملك وكبير قوم مات ، « فاقنى حياء الكرائم » :  
فما ابنك الا ابن من الناس فاصبرى

فلن يرجع الموتى حنين المآتم  
وقوله : شبلى مخدر : يعنى ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد  
المقيم فى عرينه ، قال كمب بن زهير :  
من خادر من ليوت الأسد مسكنه

بيطن عشر ، غيل دونه غيل

انظر اللسان ( خدر ) ٢٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسي الحديث عن ( ما ) فى صدر هذا  
الكتاب ، ولما كانت تشترك مع ( ان ) فى النفى ، فقد وجدها مناسبة  
للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و ( ان ) النافية تدخل على  
الجملة الاسمية كالتى فى الملك التى ساقها أبو على أنفا ، كما تدخل  
على الجملة الفعلية نحو التى فى قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنى »  
وآية الأحقاف التى وردت أنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم  
فيه » فى الذى ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام فى هذه الآية : « كأنه  
انما عدل عن ( ما ) لثلا يتكرر فينقل اللفظ ، معنى اللبيب / ٣٤ - ٣٥  
وانظر رصف المباني / ١٠٧ .

**قال** : فيقول : إنَّ زيداَ وهمرأ ، أَى : ( إنَّ ) لنا <sup>(١)</sup> .  
قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن  
سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من  
رجلٍ والعناية هنا بالذات ، فكان إبقاء العناية به أحسن <sup>(٢)</sup> .  
**قال** : وكذلك قوله : إنَّ محلاً وإنَّ مرَّ محلاً <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٨٤/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .  
(٢) ليس مانقل الفارسي عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيراً لعبارة  
سيبويه وإنما هو متعلق بعمل ( لا ) النافية للجنس ، والعلاقة بين  
الموضوعين تأتي من الإضمار الواقع بعد ( انَّ ) و ( لا ) ، وأن الاثنيتين  
تأتيان في الجواب ، فقوله : « ان زيدا وان عمرا » يكون في جواب من  
قال : هل لكم أحد ان الناس ألب عايكم ، كما أن قوله : « لا رَجُل »  
تكون جواباً لمن قال : هل من رجل ؟ وسر أبو علي هذا في المسائل  
البغداديات / ٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ما تشبهه فيه ( انَّ ) ( لا )  
النافية العاملة النصب ، وانظر دلائل الاعجاز / ٣٢١ ( شاكر ) .  
(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :  
وان في السفر ما مضى مهلاً

انظر ديوانه / ٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائس  
البحصبى أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر فلدته سلامة ذا فائس والشئ حيث ما جعل  
فقال له سلامة : صدقت ، الشئ حيث ما جعل ، انظر الأغاني ١٢٥/٩  
انظر أيضا دلائل الاعجاز / ٣٢١ ، ( شاكر ) المقرب ١٠٩/١ . وأنشده  
سيبويه في الباب شاهدا على حذف خبر ( انَّ ) لعلم السامع ، انظر  
الكتاب وهامشه / ٢٨٤/١ ، وانظر موضع الشاهد في شرح الآبيات

وإن رجلا ، جواب من قال : هل لكم تحل ؟ وهل لكم ذلك ؟ .

فهذا في الإيجاب نظير ( لا ) في النفي ، والعناية هنا بالذات كما كان  
تم كذلك .

قال ( والسكن ) المثلة ؛ جميع الكلام بمنزلة ( إن ) ( ١ ) .

قال أبو علي : يريد في المطف / في اللفظ ، والحمل على ارفع لأنه ٣٨/ب  
في هذا يتكلم ٢١ .

←

المشكلة الاعراب / ٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المقتضب ٤ / ١٣٠  
الأصول / ٢٤٧ / ١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرومانى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ - ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه ( مضى )  
كالتى عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه ( مضوا ) ، ولا اختلاف فى  
المعنى ولا الوزن فى الحاليتين ، انظر النكت ٥١٧ / ١ وفيه ( مثلا )  
مكنا ، ( مهلا ) ، وأنشده ابن جنى شاهدا على حذف خبر ( ان ) مع  
الـرة خاصة ، وقال عن معناه : « أى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا »  
الخصائص ٣ / ٣٧٣ ، المحتسب ١ / ٣٤٩ ، وانظر شرح أبيات سيبويه  
لابر النحاس / ١٢٥ ، أمالى ابن الشجرى ١ / ٣٢٢ ، وفيه ( اذ مضوا  
مهلا ) ، ومثله فى مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح  
المفاهى ١ / ١٠٣ ، ٨ / ٨٤ ، وانظر الخزانة ٤ / ٣٨١ ، الهمع ١ / ١٣٦ ،  
الدرر ١ / ١١٣ .

( ١ ) الكتاب ١ / ٢٨٦ .

( ٢ ) تفسير أبى على هذا لا يحل الغموض فى هذه المسألة ، وهى  
احدى مسائل الغلط التى غلط فيها المبرد سيبويه ، اذ قال أبو العباس  
بما أن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال فى العطف والابتداء والقطع

قال : فتبيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التثني (١) .

قال أبو علي : يريد بقوله : الواجب ، المعطوف الرفع .

وقال أبو بكر : يعنى أنك لو قلت : ليت زيدا منطلقا وعمرؤ ،  
فرفعت عمرأ ، كما ترفعه إذا قلت : إن زيدا منطلقا وعمرؤ ، فعمقت  
عمرأ على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليت ولعل وكان لها معان غير  
معنى الابتداء و ( أن ، والسكن ) يؤكدان الخبر ، والمعنى معنى الابتداء

←

لم ينكر ، ولكن قال : في جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل  
في خبر ( ان ) ولا تدخل في خبر ( لكن ) « ٠٠ » وقد رد ابن ولاد على  
أبي العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : ( في جميع الكلام ) أى  
في جميع الكلام الذى نحوه بذكره ، ووصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء  
لأنه قال هذا بعقب المسائل فى هذا الكلام ٠٠٠ والجواب الآخر : أن  
يكون أراد بقوله : ( ان لكن المثقلة فى جميع الكلام بمنزلة ان ) ، أى  
بمنزلتها ومعناها فى الايجاب ، لأن ( ليت ، ولعل ) وأخوات ( ان )  
يفارقنها فى الايجاب ، وهذه موافقة لها فى الايجاب فى جميع الكلام ٠٠  
الانتصار ، ق ١٤٠ - ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد  
عليه مناصرا سيبويه ، موجهها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح  
السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ١/٥١٩ .

لكن المبرد فى المقتضب يقول : « ومثل ( ان ) فى هذا الباب  
( لكن ) الثقيلة « ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد الى رأى سيبويه .  
(١) الكتاب ١/٢٨٦ ، ولفظ ( الكلام ) لم ترد فى الكتاب ، وعبارة  
أبى على توافق ما رواه السيرافى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ،  
ج ٢ ق ١١٨ .

والخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه<sup>(١)</sup> .

**قال :** فيجوز في المطلق [ هُنَا ] ما جاز فيه حين قلت : هذا الرجل منطلق<sup>(٢)</sup> ، يريد : من نصب ( منطلقاً ) على الحال ، وأن يعمل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

**قال :** وتقول : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله ( أخوك ) من معنى الفعل ، وهو الذي بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالاً من قوله ( في الدار ) لأن ( في الدار ) صلة ( الذي ) ( وقائماً ) إذا انتصب عنه لم يجز أن يفصل بينهما وإيس من الصلة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر الاصول ١ / ٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٧ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وهو يعني أن قوله : إن هذا الرجل منطلق مثل قوله : هذا الرجل منطلق في جواز نصب ( منطلق ) على أنه حال ، وكلمة ( الرجل ) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب : لأنك إن نصبت ( قائماً ) بـ ( أخوك ) لم يجز ، كما لم يجز ( زيد أخوك قائماً ) في النسب ، وإن نصبت ( قائماً ) بالظرف على تقييد ( إن الذي في الدار قائماً أخوك ) صار ( قائماً ) في صيغة ( الذي ) ، ولم يجز أن يفصل

**قال :** وإن قُبِحَ أن يُذكَرَ الأَخُ في الابتداء قُبِحَ ما هنا (١) .  
**قال :** وإن قُبِحَ أن يذكَرَ الأَخُ في الابتداء ، أى إذا لم يجعله  
خبراً (٢) .

**قال :** وأما في ( لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَلَمَل ) فيبجى بجرى الأولى (٣) .  
قال أبو على : يريد : أن الاسم قد يفتصب على الحال في هذه  
الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى لعل ، لأن هذه الحروف  
على معاني الأفعال كقولك : لعل ريداً أخوك قائماً ، وأخوك بهي النسب  
وكان زيداً الأسد قائماً .

**قال :** وهذا فيه قُبِحَ (٤) .

قال أبو على : أى قولك : إن أفضلمهم كان زيداً ، وقُبِحَ  
حذف الهاء من إنَّ وكانَّ ، لأنهما ليسا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول ب ( أخوك ) وهو خبر ، وإن جعلت ( أخوك )  
بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في ( قائماً ) جاز ، وإن  
حملته على مثل قولك ( أنا زيد منطلقاً في حاجتك ) إذا كان قد عهدنا  
قائماً قبل هذه الحال جاز ٠٠٠ « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠  
والنكت ٥٢٠/١ »

(١) الكتاب ٢٨٧/١

(٢) يومئذ إلى المثال الذي ذكره سيبويه آنفاً وهو قوله : « إن  
الذي في الدار أخوك قائماً » .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١

(٤) الكتاب ٢٩٠/١

والموضع الذي يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة ، فأما الأخبار  
فحذف الهاءات منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا في ذلك ملخصاً<sup>(١)</sup> .

**قال :** وقد يجوز أيضاً على قوله : إن زيدا ضربته<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) في قولك : (إن  
زيداً ضربت) بإن ، وتُشغِل ضربت بالهاء المحذوفة في اللفظ المُرادة  
في المعنى .

**قال :** وفيه يُبَح كما كان في (إن)<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوله : كما كان في (إن) يريد في قولك : (إن  
زيداً ضربت) وأنت تضم الهاء التي هي ضمير الفاعل والحديث وتنبص  
(زيداً) بـضربت<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وأما قوله تعالى : ﴿ وَالصَّابِغُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> على التقديم والتأخير<sup>(٦)</sup> / ٣٩٩ أ

(١) انظر مزيداً من التفصيل والتمثيل على هذه المسألة في شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرماني لهذه المسألة خمسة  
أوجه ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) قال أبو الحسن الرماني : « إن زيدا ضربت يجوز على حذف  
الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بانه اسم (إن) ويجوز  
نصب (زيد) بـضرب ، على انه زيدا ضربت » . شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى ( ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون والنصارى  
امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون )  
المائدة آية ٦٩ ،

(٦) الكتاب ٢٩٠/١ ،

قال أبو علي : يُتقديرُ قولُه تعالى ﴿ وَالصَّابِتُونَ ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ كلهم كذا والصابثون ، أى والصابثون من آمن منهم فله كذا ، حذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيدا منطلق وهمرؤ ، إذا أردت : وهمرؤ منطلق ، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول فى الخبر وخل ( همرؤ ) على موضع ( إن ) ، كما حيل ( الصابثون ) عليه ، ومثل هذا قوله :

﴿ فإني وقيارُ بها لغريب ﴾<sup>(١)</sup>

(١) هذا عجز من بيت من الطويل أنشده سيبويه فى غير هذا الموضع منسوبا الى ضابىء البرجمى ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

وأنشده سيبويه بنصب ( وقياراً ) على حذف خبر ( ان ) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة انى وقيارا بها لغريبان . انظر الكتاب وهامشه ٣٨/١ ، وأنشده ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسى ، انظر مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، كما أنشده فى مكان آخر بالنصب معللا ذلك بالاكفاء بالثانى ، انظر المصدر نفسه ٥٣٠/٢ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب فى ( قيثار ) وأن الكسائى يجهز الرفع فى الاسم الثانى مع الظاهر والمكنى ، والفراء يجهزه فيما لم يتبين فيه عمل ( ان ) نحو ( انى وزيد ذاهبان ، وان الذى فى الدار وزيد ذاهبان ) ولا يجهزه فيما يتبين فيه عمل ( ان ) ، فلا يجهز ( ان زيدا وهمرؤ قائمان ) انظر الأصول ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضا معانى القرآن ٣١١/١ ، وأنشده

←

فيمن رفع ، كأنه قال : فأني بها لغريب وقيار ، فذوى بقرار التأخير  
وسمّه على موضع<sup>١</sup> (إن ) ، وما عمل عليه ، فعلى هذا تقدير الآية<sup>(١)</sup> .

←

المبرد ضمن أبيات آخر بنصنّب ( وقيارا ) وقال : « أراد : فاني لغريب  
بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا  
مغنى اللبيب / ٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف / ٩٤ ، أوضح المسالك / ١٥٦/١ .  
وأنشد ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء / ٣٥٨/١ ،  
كما أنشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز ( قيار ) بالرفع على الابتداء »  
ونقل عن الأصمعي أن ( قيارا ) صاحبه ، لكنه فسره هو بأنه جملة ،  
انظر النوادر في اللغة / ١٨٢-١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس / ٤٥ ، شرح المفصل / ٦٨/٨ ، الهمع / ١٤٤/٢ ، الدرر  
/ ٢٠٠/٢ ، الأشموني / ٢٨٦/١ ، شرح التصريح / ٢٢٨/١ الخزانة / ٣٢٣/٤ .  
(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة في رفع ( الصابئون ) في هذه  
الآية ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرماني : « كأنه قيل  
بعد انقضاء الآية ( والصابئون كذلك ) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير  
ليكونوا مع نظرائهم في الذكر ، وان كانوا مؤخرين عنهم في التقدير ،  
ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس  
لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا في اللفظ  
هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم في الحكم ، وهم  
مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٥ ، وانظر مغنى اللبيب / ٦١٧ .

هذا باب كَمْ<sup>(١)</sup>

**قال :** ومناها ، عنى رُبُّ<sup>٢</sup> .

قال أبو على : الاشتراك بين ( كَمْ ) و ( رُبُّ ) فى أنهما يقعان صدرًا وفى أنهما لا يدخلان إلا على فـكـرة ، وفى أن الاسم الفـكـرة الواقع بهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بهما ( كَمْ ) يدل على كثير ، والواقع بهما ( رُبُّ ) يدل على قليل .  
والذى يخالف فيه ( كَمْ ) ( بُّ ) أيضًا أن ( كَمْ ) اسم و ( رُبُّ ) حرف خَفُضٍ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** لأنهما غير متمكّنين فى الكلام<sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : قوله : غير متمكّنين أى ليسا بمُعْرَبَيْنِ لما فيهما من معنى الحرف ، ففى ( كَمْ ) معنى أَلِفِ الاستفهام ، وفى ( إِذْ ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك المُتَحَقِّقُ هو النون فى ( يومئذٍ ) ، ولما لم يترد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه ( لِكَمْ ) ، فالأول الاستفهام فتكون مثل ( كيفَ وأين ) ، والثانى الخبر وهو هذا الذى يكون بمعنى ( رُبُّ ) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقده أبو على بابا فى الايضاح العضدى / ٢١٩ - ٢٢٦ ( لِكَمْ ) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق الى هذه المقارنة بينها وبين ( رُبُّ ) وانظر شرح السبغى للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة فى الأصول / ٣١٧ - ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو يعنى ( كَمْ ) و ( إِذْ ) .

قال أبو علي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قُبِحَ الفصل بين (عِشرين) وما عمل فيه ، كذلك قُبِحَ الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كَمْ دِرْهَمًا لك أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) (١) .

**قال :** : وكَمْ رَجُلًا أَتَاكَ أَقْوَى مِنْ كَمْ أَتَاكَ رَجُلًا ، و (كَمْ) هُوَ هَا هُنَا فَاعِلٌ (٢) .

قال أبو علي : (كَمْ) هَا هُنَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ ، وَتَقْدِيرُ ارْتِفَاعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ .

**قال :** فَإِنْ أُرِدْتَ هَذَا الْمَعْنَى قُلْتَ : كَمْ لك غِلْمَانًا (٣) .  
أَي تَجْمَلُ غِلْمَانًا تَمْيِيزًا لـ (لَكَ) فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ .

---

(١) إنما صارت (كَمْ دِرْهَمًا لَكَ) أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) لأنه لم يفصل في الأولى بين (كَمْ) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية والفصل وإن كان عربيًا جيدًا عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في (العشرين) فلا تقول : (العشرون لك دِرْهَمًا) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ .  
(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يجوز يونس والخليل (كَمْ علمانا لك) لأنك لا تقول (عشرون ثيابًا لك) إلا على وجه (لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خُصلا ، فإن أردت هذا المعنى . . . الخ » ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصون ٣١٥/١ - ٣١٦ .

**قال** : فإذا قلت : كم جَرِيْبًا أَرْضُكَ ؟ فأرضك مرتفعة بكم ، لأنها مُبتدأةٌ والأرض مبنية عليها<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : جعل المبتدأ (كم) وهي فسكرة ، و (أرضك) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرّة في (كيف زيد) أن يكون ب/٣٩ (زيد) الخبر و (كيف) المبتدأ<sup>(٢)</sup> .

**قال** : وإن شئت قلت : كم غلمان لك<sup>(٣)</sup> ؟  
قال أبو بكر : يسكون للفسر لـ (كم) رجلاً ونفساً ونحوهما ،  
كأنك قلت : أعشرون رجلاً غلمان لك<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) لم أجد هذا الرأي في المصادر المتاحة لدي ، والذي جاء عن ابن السراج أن ( كيف ، وأين ) وما أشبهها مما يستفهم به من الأسماء تعرب أخبارا ، وأن المعنى في ( كيف زيد ) : على أي حال زيد ، ولكن الاستفهام الذي صار في ( كيف ) جعل لها صدر الكلام ، وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه . انظر الأصول ٦٠/١ ، ولم أجد من جعل ( كيف ) أو ( أين ) مبتدأ ، و ( كيف ) تكون خبرا قبل ما لا يستغنى نحو ( كيف أنت ) ؟ و ( كيف كنت ) ؟ ، وحالا قبل ما يستغنى نحو ( كيف جاء زيد ) ؟ . انظر مغنى اللبيب / ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) أورد الفارسي قول أسستاده مختصرا ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به ( كم ) كما جاز لك ذلك في العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطا لك ، ولا تذكر القيراط

**قال :** والاسمُ المذنونُ قد يفصلُ بينه وبين الذى يعملُ فيه<sup>(١)</sup> ،  
قال أبو على : مثالُ ذلك أنك تقول : ( كَمَّ رَجُلٌ فِي الدَّارِ  
أَعْطَيْتَ ) فى الخبر ، ثم تقولُ : ( كَمَّ فِي الدَّارِ رَجُلًا أَفْطَيْتَ ) ، فننصب  
فى الخبر للفصل<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وليس زَيْدٌ مِنَ المَرَارِ<sup>(٣)</sup> .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز الا الرفع  
فى ( غلمانك ) لانه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ، فكانك قلت :  
اعشرون غلمانك ؟ ٠٠ ولا يجوز : كم غلمانا لك ، كما لا يجوز :  
اعشرون غلمانا لك ، ٠ الأصول ١/٣١٦ - ٣١٧ .

وقال أبو سعيد : « فاذا قلت : ( كم غلمانا لك ) . لم يجز على  
وجه من الوجوه ، لأنك انت نصبت ( غلمانا ) على التمييز لم يجز ،  
لان ( كم ) فى الاستفهام لاتميز الا بواحد كعشرين ، وان نصبتها على  
الحال لم يجز ٠٠٠ شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ .  
(١) الكتاب ١/٢٩٥ .

(٢) انظر علة هذا فى شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .  
(٣) الكتاب ١/٢٩٥ ، وزيد هنا اشارة الى التى فى المثال الذى  
ساقه سيبويه وهو قوله : ( كم قد اتانى زيد ) ، وأن ( زيد ) هنا  
ليس من ( المرار ) المفهومة من بيت القطامى :

كم نالنى منهم فضسلا على عدم اذ لا آكاد من الاقتار احتمل  
أى كم المرار التى نالنى فيها الفضل ، ونصب ما بعد ( كم ) على  
التمييز من أجل الفصل بين ( كم ) ومجرورها وهو قبيح . انظر الكتاب

←

أى : فلا يجوز أن يُفسر ( كَمْ ) ، يريد إنما يُفسره المضمر وهو في التقدير كَمْ مرّة ، أو كَمْ يوماً أتأني زيد .

قال : وقد قال بعض العرب :

\* كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ \*<sup>(١)</sup>

←

وهامشه ٢٩٥/١ ، قال أبو سعيد : « اذا فصلت بين ( كَمْ ) وهي خافضة وبين ما تنخفضه ، فان الأحسن حملها على لغة من ينصب بها لقبح الفصل بين الخافض والمخفوض ٠٠٠

وأهل الكوفة يخفضون ما بعد ( كَمْ ) في كل حال ( يمين ) ، فان أظهرتها فهي الخافضة ، وان حذفت وخفضت فهي مقدره ، فلذلك فصلوا بين ( كَمْ ) والمخفوض « شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر البيت وتفسيره في النكت ٥٣٠/١ ، انظر اختلاف النحويين في الفصل بين ( كم ) وتمييزها في الانصاف ٣٠٣/١ .

(١) اشارة الى ما يروى في بيت الفرزدق من الكامل من جواز الرفع والنصب والخفض في لفظ ( عَمَّة ) ، والبيت من الكامل وهو قوله :

كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد جاءت رواية الرفع هذه في هذا الموضع من الكتاب ٢٩٥/١ ، وكان سيبويه قد ذكر روايتي الخفض والكسر في ( عَمَّة ) ، انظر الكتاب ٢٥٣/١ - ٢٩٣ . والبيت في الديوان ٣٦١/١ بخفض معمول ( كَمْ ) ونصب ( فدعاء ) وقدم ( الخالّة ) وآخر « العمّة » ، وأنشده المبرد وقال : « اعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه ( ٠٠٠ البيت ) : فاذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ، فعلى معنى : رب عمّة ، واذا قلت : كم عمّة ؟

←

## قال : نَجَمَل (كَمْ) مِرَاراً (١) .

←

فعل الاستفهام ، واذا قلت : كم عمه ، أوقعت ( كَمْ ) على الزمان ، فقلت : كم يوما عمه لك وخالة قد حلبت على عشاري وكم مرة ، ونحو ذلك « المقتضب ٥٨/٣ ، وانظر الأصول ٣١٨/١ - ٣١٩ . الثئي عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو علي البيت في المسائل المنورة ٧٩/ ، وقال : « فاما النصب في العمه فتجعل ( كَمْ ) رفعا بالابتداء ، و ( حَلَبْتِ ) خبرها ، و ( عمه ) تفسير العدد ، كأنه « عشرون عمه حلبت » ٥٠٠ . وأما الرفع في العمه اذا قال : ( كَمْ عمه ) فتكون ( كَمْ ) في موضع نصب ، وتقديره « كم عمه حلبت على عشاري » مرارا ، فتكون ( كَمْ ) في معنى ( مرارا ) فيصير ظرفا للحلب ، وذكر السيرافي الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لأنه خير ( كَمْ عمه ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، انظر البيت في شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه ١١٨/ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٠/ ، حيث عد ( كَمْ ) في البيت خبرا ، وقال انه لا يجوز أن يكون استفهاما لفساد المعنى به ، وانظر أيضا الافصح ٢٢٢/ ، وتوجيه اعرابه ص ٢٢٣ ، المقرب ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، مغنى اللبيب ٢٤٥/ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، شرح شواهد المغنى ٥١١/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/ ، الجميل للزجاجي ١٣٧/ انظر الخزانة ١٢٦/٣ ، العينى ٥٥٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، انظر أيضا البيت في التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٥٤/١ ، الدرر ٢١١/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ الأشموني ٩٧ ، ٩٦/٤ .

(١) الكتاب ٢٩٥/١

( ٢٠ - التعليقة )

قال أبو علي : قوله : جعل (كَمْ مِرَاراً) أى كأنه قال : كَمْ مَرَّةً  
عَمَّةً لك ، أى أَعَشْرِينَ مَرَّةً حللت عَمَّتُكَ ، وموضع (كَمْ) نصب  
على الظرف .

**قال :** فإن قال قائلٌ : أُضْمِرَ (مِنْ بَعْدُ) فيها ،  
قول له : ليس فى كلِّ مَوْضِعٍ يُضْمَرُ الجارُّ (١) .

قال أبو علي : الحِجَّةُ فى أن (مِنْ) لانضم بعد (فيها) فى قولك :  
(كَمْ فيها رَجُلٌ) (٢) وأن إضمار الجارِّ لا يصلحُ هنا ، وهو غير  
مُطَوَّرٍ فى كلِّ موضع ، أنه إذا ضمَّ عَوَّضَ منه فى أكثر المَوَاضِعِ  
نحو :

وَجَدَاءٌ لَا يُرْجَى بِهَا (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه فى الباب منسوبا

الى العنبرى وهو قوله :

وجداء مايرجى بها ذو قرابة لعطفها ، وما يخشى السماة ربيها  
وفيه خفض (جداء) برب المضسمة ، انظر الكتاب وهامشه  
٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضا شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ،  
النكت ٥٢٨/١ ، ٩٥٤ ، قال : والجداء ، فلاة لاماء فيها ، والسماة :  
الصائدون نصف النهار ، وربيبها : وحشها ، شرح الرمانى للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رُبٌّ » ، وجعل الواو عوضا  
منها ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٧ ، وروى فى اللسان  
٤٠٠/١٤ (سما) وفيه (لا) النافية مكان (ما) فى الصدر والمعجز .

الوار هوَضُّ مِنْ (رُبِّ) ، وليس هذا هوَضُّ مِنْهُ ، فإضماره  
إدأ شادئ ،

أنشد :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرَفٍ .....

الجزء والرفع والنصب على ما سرفنا (١) .

(١) الكتاب ١/١٩٦ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت المصادر في نسبته وفيه جواز الوجوه الاعرابية الثلاثة في (مقرف) ، فالرفع على جعل (كم) ظرفاً للتكثير ، و (مقرف) مبتدأ ، وخبره ما بعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين (كم) ومعمولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كم بـجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

أنشده المبرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٣/٦١ ، وفيه (وشريف) مكان (وكريم) ، الأصول ١/٣٢٠ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه أبو علي بنصب (مقرفاً) على التمييز و (كريمًا) على العطف ، والمخ إلى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة ٧٨/٠ التبصرة والتذكرة ١/٣٢٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/ ، الانصاف ١/٣٠٣ ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٤ ، النكت ١/٥٣٠ ، والبيت لم ينسب في واحد من المصادر السابقة ، الا أن صدر الدين البصري أورده ضمن أبيات في الحماسة البصرية ٢/١٠ مطلعها :

ليت شعري عن أميري ما الذي غاله في الحب حتى ودته

والأبيات منسوية إلى عبد الله بن كريز ، ونسب في حاشية شرح المفصل ٤/١٣٢ إلى أنس بن زعيم نقلا عن الأغاني ، وانظر المقرب ١/٣١٣ وانظر شرح الشافعية ٤/٥٣ ، وروى بنصب (مقرفاً) في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٢٩/ ، الهمع ١/٢٥٥ ، الدرر ١/٢١٢ - ٢/٢٠٦ ، الأشموني ٤/٢٩٨ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مراراً (١) وارتفع مُقرّفٌ لأنه (٢) مهتداً فاعل في المعنى ، وإذا نصبت فلأن (يَجُودِ) قد فصلت ، وإذا جرّرت فعلى (كأنَّ أصواتَ من إيغاليهنَّ) (٣) .

**قال :** وتقول : كَمْ قَدْ أَتَانِي لَارْجُلٌ وَلَا رِجْلَانِ ، وَكَمْ عَهْدِي لَكَ

---

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهي هنا ، وهذا ما أثبتته في الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلا بد على نفسه ، وهو ما رددته في المسائل المنثورة / ٧٨ .

(٢) في المخطوطة كلمة (فاعل) هنا ، وأظنه سهواً من الناسخ ، لأن مذهب أبي على رفع الاسم على الابتداء إذا كان بعده فعل ، وهو مذهب البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال (كَمْ) في البيت ، انظر المسائل المنثورة / ٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذي الرمة من البسيط وهو قوله :  
كان أصوات من إيغاليهن بنا أواخر الميس أنقاس الفراريج  
انظر ديوانه / ٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتاب ، وقرأه أنشدته سيبويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ، وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور لضرورة الشعر ، يريد : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج ، انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، ما يهتمل الشعر من الضرورة / ٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ المسائل المنثورة / ٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠ عبار الشعر / ٧٠ ، العمدة / ٦٠ الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين / ١٨٢ شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ ، الانصاح / ١٢٨ ، الحجة لابن خالوية / ١٥١ . وانظر شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٥٠ ، ١٢٨ .

لَا عَهْدُ وَلَا عَيْدَانِ (١) .

قال أبو علي : لا يخلو قولك : (لَا رَجُلٌ) من أن يكون مفسراً  
لكم ، أن يسكون محمولا على ما حمل عليه (كم) ومبدلا منه ، ولا يجوز  
أن يسكون مفسراً لها لِدُخُولِ حرف العطف عليه ، فن حيث لا يجوز  
عشرون لا رجلاً ، فيفسر قولك : عشرون بـ (رجلاً) وقبله حرف عطف  
لا يجوز أن يفسر (كم) بـ (رجلاً) ، ولا رجلاً وإذا لم يجر هذا  
ثبت أنه على الوجه الآخر من البديل من (كم) والحمل على موضعه (٢) .

**قال** : أو يجتمع منسكور (٣) .

قال أبو علي : هذا رجع إلى قوله : بالواحد كأنه قال : بالواحد  
المنسكور أو بجمع منسكور وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، أي جائز  
في التي تقع في الخبر أن تفسر بالجمع المنسكور (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر المسائل المنثورة / ٨٠ .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ ، وعبارة سيبويه هي ، لأن كم تفسر ما وقعت

عليه من العدد بالواحد المنسكور كما قلت ( عشرون هرهما ) أو بجمع  
منسكور نحو ( ثلاثة أبواب ) وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، .

(٤) مزج أبو علي تفسيره بكلام سيبويه أي أن كم الخبرية يكون

تمييزها مفردا منكرا نحو ( كم رجلاً رأيت لا رجلاً ولا رجلين ) أو يكون

جمعا منسكورا نحو ( كم رجلاً أكرمت ٠٠٠ ) مثلها مثل العدد إذا قلت .

( عشرون رجلاً ) أو قلت ( ثلاثة رجال ) ، وهذا ما يميزها عن

( كم ) الاستفهامية التي لا يكون تمييزها إلا مفردا مثلها مثل المشبهين

حين تقول ( عشرون درهما ) أو نحوها .

**قال** : لأنه لو كان عليه لسان محالاً ولسان نقضاً (١) .

أى : لأنك فى قولك : عشرون مُشيتُ شيئاً ، وفى قولك : لا رجلاً  
ب/٤١ ولا عبداً ، نافٍ ، فقد ناقضت . /

**قال** : ومثل ذلك قولك لارجلٍ : كمّ لك عبداً؟ فيقول : عبداً  
أو ثلاثة أعبداً ، حل الكلام على ما حل عليه كمّ .

أى : على ما حل عليه السائل كمّ .

ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، إنما على  
السائل أن يفسر العدد حتى يجهزه المسؤول عن (٢) العدد ثم يفسره  
بعد إن شاء .

أى : المسؤول بعد إن شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد .

أى : إذا قال السائل : كمّ عندك ، أو كمّ رجلاً أتانى ، لم يرد  
من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، وهو (كمّ) إنما تفسر

---

(١) الكتاب ٢٩٦/١ ، والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر  
الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٢) فى المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ = ٢٩٧ ، والعبارتان المبدوءتان بقوله (أى) ثم

لا على .

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، لوقته سبقت ترجمته له .

ذاعلى السائل ، وعلى المسؤول أن يجيب على موضع إعراب ( كمْ )  
فيقول<sup>١</sup> : عِشْرِينَ رَجُلًا ونحوه (١) .

قال أبو علي : قوله<sup>٢</sup> : حتى يُجِيبَهُ على العدد (٢) ، أى إذا سُئِلَ ، فقيل  
له : كَمْ رَجُلًا أتاني ؟ قال : رَجُلَانِ أو عشرون رجلا فأجابه على  
ما يستحق ( كَمْ ) من الإعراب ، وهو العدد أعني ( كَمْ ) لا يجوبه على  
الذي يفسر العدد وهو ( رَجُلًا ) في قولك : كَمْ رَجُلًا أتاني .  
وقوله<sup>٣</sup> : ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أى : يفسر الجواب الذى يجيب به السائل إن شاء ، أى إن كان  
يحتاج أن يفسر نحو<sup>٤</sup> : عِشْرُونَ ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى  
التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلَانِ لم يجمع إلى  
الفسر .

وقوله : فَيُؤمِلُ فى الذى يفسر به العدد (٤) .

فالذى يفسر به العدد هو ( رَجُلًا ) من قولك : عِشْرُونَ رَجُلًا ونحوه  
إذا كان جواباً لـ ( كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ) ؟

---

(١) الذى فى الأصول ٣٢٠/١ قريب من هنا وان اختلفا لفظاً ، فعلى  
الأصول قوله : « واعلم أنك اذا قلت : كَمْ من درهم عندك ؟ فلا يجوز  
أن تقول : عندك عشرون من درهم ٠٠٠ ، ولعل الفارسى كان يروى  
بالمعنى .

(٢) هذه بعض عبارة سيبويه وقد مر ذكرها، انظر الكتاب ٢٩٧/١  
وانظر تفسير السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٤ ؛

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٧/١ ؛

قال : فيعمل في الذي يفسر به المددُ ، كما عمل السائلُ ( كَمُّ )  
فيما بين به المدد (١) .  
قال أبو علي قوله : المدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب  
كَمُّ رجلاً عندك .

**قوله : كما عمل السائل ( كَمُّ ) في المدد (٢) .**

أى : حين قال : كم عبداً عندك ؟  
**فقال : تقول : كم مأخوذاً بك ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك**  
في موضع آلك (٣) .

قال أبو علي : أى لَمَّا جاز لك أن تقول في الخبر : كم لك ؟ فلا تُعمله  
في شيء ، ولم يكن قولك ( آلك ) مما يجوز أن يعمل فيه ( كَمُّ ) جاز لما  
ذكرتُ بعده ما يعمل فيه أن تجعله بنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل  
إجازته الإلغاء في حدِّ ( إن ) في قوله : إن زيدا آفياً قائم ، لَمَّا لم يمكن  
قوله : ( إن زيدا إليك مأخوذاً ) إلا آفوا (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وفيه « كما عمل السائل ( كَمُّ ) في العبد » ،  
وعبارة أبي علي تبدو أصح ، وعند السيرافي : « كما عمل السائل ( كم )  
في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .  
(٢) هذه عبارة سيبويه السابقة ، الكتاب ٢٩٧/١ ، وقد قرب  
تفسير أبي علي هنا من لفظ سبويه حين عمل ( كَمُّ ) في العبد .  
(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتأويله : كم رجلاً  
مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « وأخوذاً لم يتسم  
بـ »

**قال:** ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك، لأن (كَمْ) اسم، و (رُبَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رَجُلٍ آكَ (١).

قال أبو علي: لا يجوز أن تقول: رُبَّ رَجُلٍ لَكَ، وإنما جاز في الخبر أن تقول: كَمْ لَكَ، وكَمْ مأخوذاً بِكَ، لأن (كَمْ) اسم، فسكانك قلت: ثلاثة أو مساوية /، أو نحوها مما يُضَافُ مِنَ الْعَدَدِ وَأَخْبِرَتْ عَنْهُ غَيْرُ ٤٣ / أ مضاف إلى ما يفسره، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت: رُبَّ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ، لأن (رُبَّ) حرف حر، وحروف الجر لا تعلق.

←

الكلام، واحتجت إلى خبر إذا قلت: كَمْ مأخوذاً، بل لم يتم حتى تقول في الجنس أو ما أشبه ذلك» شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١٢٦ .  
(١) الكتاب ١/ ٢٩٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .

هذا باب ما جرى تجرى كَمْ في الاستفهام<sup>(١)</sup>:

قال : وكأين<sup>(٢)</sup> معناها معنى (رُبَّ) .

قال أبو علي : في أنه يقع صدرًا كما يقع (رُبَّ) صدرًا .

قال : وقال كذا وكأين<sup>(٣)</sup> عملًا فيما بعدها ، كعمل أمضاهم

في رجل<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ٢٩٨/١ .

وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كأَيُّ) وأن أصلها وأصحبها (كأَيُّ) مشددة ، والوقف عليها بغير نون ، وبعدها في الفصاحة والكثرة (كأَيُّنُ) على مثال (كأَيُّنُ) ، وهي أكثر من الأولى في شعر العرب ٥٠٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٧ . ويرى الرماني أن (كأَيُّنُ) في التركيب بمنزلة (كان) ، وأنها منقولة عن شبيه ما قبلها بما بعدها إلى شبيه ما بعدها من معنى الاسم بمعنى الخبر ٥٠٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٣ ، وفرق أبو علي بين الكاف التي في (كأَيُّنُ) والكاف التي في (كأَيُّ) ، وذلك أن التي في (كأَيُّنُ) مثل الكاف التي في قولهم (كذا وكذا درهما) ، حيث جعلتسا مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد ، فصارت الكلمتان لا تدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كأَيُّنُ) ، انظر المسائل العضديتة ٦٢/ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كأَيُّنُ) بمعنى (كَمْ) لكنه رجح ما ذهب إليه سيبويه . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٨ ، وقد عقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها سقيمة (كأَيُّنُ) و (كأَيُّنُ) انظر المتناثرات البغداديات ٣٩٣/٣ ش ٣٩٤

(٣) الكتاب ٢٩٨/١ .

قال أبو علي : المجرور بأفضل وهو (هُمُ) فَصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَنْصُوبِ  
فَانْتَصَبَهَا جَمِيعاً عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ بِالْإِضَافَةِ كَمَا يَنْتَصِبَانِ عَنْ تَمَامِهِ بِالنُّونِ  
أَوْ التَّنْوِينِ (١) .  
قال أبو علي : كَأَيُّ أَيِّ مِضَافَةٍ إِلَيْهَا الْكَافُ ، فَالتَّنْوِينُ فِي أَيِّ حَوْضٍ بِمَنْزِلَةِ  
(هُمُ) فِي أَفْضَالِهِمْ .

---

(١) يريد فنن مثل قولك : أو زيد أفضلهم رجلاً .

هذا باب ما ينتصب نصب كَمْ إذا كانت مُنَوَّنة  
في الخبر والاستفهام (١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تعقق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام  
الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فنه اسم تمامه بالإضافة نحو ( أفضَلُهُمْ )  
ومنه اسم تمامه بالنون نحو ( عِشْرِينَ ) ، و ( خَيْرٍ مِنْهُ ) ومنه مُشَبَّه تمامه  
بما تم بالنون نحو ( كَمْ ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف (٢) .  
قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أى يحذف من الألف  
واللام من قولك : لى مثله من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من  
الدرام (٣) ، وقوله : والمعنى مختلف ، لأن العبد هو المثل والعشرون ليس  
بالدرام ، لأن العدد غير المحدود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً  
وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمعت المميز واحداً ، وإن شئت جمعته جمعاً  
وهى كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (٤)  
وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (٥) فأورد (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٣) أى تقول عند الحذف « عشرون درهما » .

(٤) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية ٦٧ .

(٦) انظر الاصول ٢٢٣/١ = ٢٢٤ .

قال أبو علي : وإنما يترد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

**قال :** وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجلاً ، وأنت تريد : جميعاً ، فيجوز ذلك كبنزلة في ( كم ) و ( عشرين ) وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز [ عنده ] كما جاز في ( كم ) حين دخل فيها معنى ( رُبَّ ) (١) .

قال أبو علي : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف له ( كم ) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فكما جاز أن تفسر ( كم ) إذا كان خبراً بالواحد والجميع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان ٤٢/ب خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز في ( كم ) أى حين قلت : كم عبيداً لك ، وأنت تريد الخبر ، لأنك تقول : رُبَّ عبيدٍ (٣) .

**قال :** ومثل ذلك : تالله رجلاً ، كأنه أضر : تالله ما رأيت كالموم رجلاً (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .  
(٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وإن شئت قلت رجلاً ، لأنه خبر يجرى مجرى ( كم ) التى فى معنى ( رب ) فى جواز الجمع ، ويصير ( ملء الدار رجلاً ) من باب ( ملؤه عسلاً ) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد « لأن الثانى هو الأول » أى قولك « ملؤه عسلاً » معناه « غسل ملؤه » وقولك « ملء الدار رجلاً » على معنى « رجال ملء الدار » (٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفارسى شرحه بكلام سيبيويه . انظر الكتاب ٢٩٨/١ .  
(٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

( كَالْيَوْمِ رُجُلًا ) بمعنى ( مَا تَرَأَيْتُ كَرَجُلٍ أُدْرَاهِ الْيَوْمِ رُجُلًا )

تُكْذَفُ وَخَبْمَرٌ .

قَالَ : وَإِنْ شئتُ قُلْتُ : وَيَحَهُ مِنْ رُجُلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حلي : أبو الدباس يقول : إِنْ ( مِنْ ) هُنَا دَخَلَتْ لِأَنَّ الْأَسْمَ

قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ هُنَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ ( مِنْ ) أَعْلَمْتُ أَنَّ الْأَسْمَ

لِلتَّمْيِيزِ دُونَ الْحَالِ<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٥١ ، ٣/٣٥ - ٣٦ . قال أبو سعيد :

« يقال : ويحه رجلا ، اذا قلت ذلك دلت على أنه محمود في الرجال ، متعجب من فضله فيهم ، فاذا قلت : ويحه فارسا ، دلت على أنه متعجب من فروسيته ، واذا قلت : ويحه حافظا ، فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه . . . صائر المنصوب فيه على التمييز يقتضى الجنس الذى يعلم المعنى الذى مدح به ، وهو يشبهه باب نعم رجلا وبئس غلاما . . . وانما دخلت ( مِنْ ) في هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال اذا قلت حسبك به فارسا ، وحسبك به معينا ، وتنصبه على الحال . . فادخلوا ( مِنْ ) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال . . . » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٩

هَذَا بَاب مَا لَا يَمَلُّ فِي الْمَرْوَفِ إِلَّا مُضْمَرًا (أ)

**قال :** وما انتصب في هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب  
في باب حسبك به ، وَوَيْحَكَ (٢) ،

قال أبو علي : وَوَيْحَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير مُتَعَرِّفٍ  
فلا يقال : رجلاً حسبك به ، ولا رجلاً نعم زيدٌ (٣) .

**قال :** ومثل ذلك : رُبُّهُ رجلاً (٤) .

قال أبو علي : الهاء في (رُبُّهُ) مضمرة ليس بمخصوص معروف ،  
لكنه ضمير أضمرة قبل أن يذكر على شريطة التفسير .

**قال :** ومثل ذلك قوله : رُبُّهُ رجلاً ، كأنك قلت ويحه رجلاً (٤)  
يريد أن الهاء منعت (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء  
في (رُبُّهُ) إضافة (رُبُّ) إلى رجل .

**قال :** ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظْهِرًا (٥) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ، وقوله « وويحك » ساقطة من بولاق ، وقد  
أثبتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ١٧٥/٢ ( هارون )  
لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيراني  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لا يتقدم المنصوب على التمييز فيهما على عامله ، وأنه  
نكرة أيضا .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ، وانظر الانتصار / ق ١٤٣ - ١٤٦ حيث  
عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيبويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك  
(٥) الكتاب ٣٠٠/١ .

قال أبو علي : الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه .

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَمِنَّا      فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فليس يمنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمر .

قال : وأما قولهم : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فهو بمنزلة قوله (٢) :

ذهب أخوه عبد الله ، عَمِلَ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَمْعَلْ فِي (عبد الله) ، وإذا

قال : عبد الله نَعِمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة قوله : عبد الله ذهب أخوه (٣) .

(١) البيت من الوافر من قصيدة أنشأها جرير في مدح عمر بن

عبد العزيز مطلعها :

أبت عينك بالحسن الرقادا      وأنكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان / ١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر

والتمييز النكرة ، توكيدا ، وقد وجه الفارسي ذلك في المسائل البصريا :

٤٨٦/ ، وقال في الايضاح / ٨٨ : تقول : نعم الرجل رجلا زيدا ، فان

لم تذكر رجلا جاز ، وان ذكرته فتأكيد ، قال جرير : ( تَزَوَّدَ ١٠٠٠

البيت ) ، المقتصد / ٣٧٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٦٠٦/١ .

انظر المقتضب / ١٥٠/٢ ، قال ابن جنى : « زاد الزاد في آخر

البيت توكيدا لا غير » الخصائص / ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، انظر المفصل / ٢٧٣/ ،

شرح المفصل / ١٣٢/٧ ، شرح شواهد الايضاح / ١٠٩/ ، المغنى / ٦٠٤/ ،

المقرب / ٦٩/١ ، الأشسموني / ٢٠٣/٢ ، العينى / ٣٤/٣ ، ٣٠/٤ ، الدرر

/ ١١٢/٢ ، الخزانة / ١٠٨/٤ ، واللسان (زود) .

(٢) في المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عبد الله ذهب أخوه »

والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب / ٣٠٠/١ .

قال أبو علي : إذا قدر ( نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا ) تقدير ( ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدًا ) فالكلام جملة واحدة بتقديره : زَيْدًا ذَهَبَ أَخُوهُ ، فهو بمنزلة : زَيْدًا مُتَمَلِّقًا فَإِذَا قُدِّرَتْ كَذَا ، فعمد الله مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فقدر عبد الله جواباً ، كأنه لما قال : نَعِمَ الرَّجُلُ قِيلَ : من هو ؟ فقال : عَبْدُ اللَّهِ مُجِيبًا ، فعمد الله أخيراً ابتداءً محذوف ، فالفضل من هذا الوجه ، والآخر أن الكلام فيه جملتان ، وفي الوجه الآخر جملة واحدة / .

أ/٤٣

قال : فتسكون هي وهو بمنزلة وَيَنَحُّهُ (١) .

قال أبو علي : هي نَعِمَ ، وهو المضمَر ، أي والمضمَر فيها بمنزلة وَيَنَحُّهُ .

قال : نهى مرّةً بمنزلة رَبُّهُ ، ومرّةً بمنزلة ذَهَبَ أَخُوهُ (٢) .

قال أبو علي : نَعِمَ رَجُلًا بمنزلة رَبُّهُ رَجُلًا ، وَأَزِيدًا ضَرْبَتَهُ ؟ وَنَعِمَ الرَّجُلُ مِثْلَ ذَهَبَ أَخُوهُ .

قال : الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه (٣) .

أي : سدَّ الظاهر مكان المضمَر .

(١) الكتاب ٣٠٠/١

(٢) الكتاب ٣٠٠/١

(٣) الكتاب ٣٠٠/١ ، وعبارة سيبويه : « فتجرى ( نَعِمَ ) مجرى المضمَر الذي قدم لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : ( أزيداً ضربته ) » .

**قَالَ :** مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ فَارَهُ الدَّابَّةُ (١) .  
قال أبو علي : التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلَيْهِ : عَبْدُ اللَّهِ نَعْمَ الرَّجُلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ هُوَ أَنْ ( الْعَبْدُ ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، فَهِيَمَا مُخْتَلِفَانِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعْمَ الرَّجُلُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الرَّجُلِ وَفِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ ، مِنْ ( فَارِهِ ) دُونَ ( الْعَبْدِ ) ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ الْعَبْدُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ ( نَعْمَ ) ضَمِيرِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا يَرْجِعُ مِنْ ( فَارِهِ ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوِ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْهُ دُونَ الرَّجُلِ لَسَكَانَ مَرْفُوعًا ، وَقَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يُخْتَصُّ وَضَمِيرُهُ أُخْصَ مِنْهُ ، فَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ ( نَعْمَ ) وَلَيْسَ فِي ( فَارِهِ ) مِثْلُ مَا فِي ( نَعْمَ ) فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ كَمَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعْمَ الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : إِذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعْمَ الرَّجُلُ ، فَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَسْتَ تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمَعْنَى ، أَيْ لَيْسَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بِمَعْنَى وَلَسَكَانَهُ يَسْكُونُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ ، فَالرَّجُلُ أَهَمُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ هَادَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ذِكْرُ مَنْ الرَّجُلِ .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

**قَالَ:** كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يندأ بإضمار رجلٍ،  
قَبِيلَهُ (١) .

أى : الاسم الذي يظهر بعد نَعَمَ ، نحو الرَّجُلِ ، قد يضمّر في  
نَعَمَ ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبِّ) قد يضمّر فيقال : رُبُّهُ رجلاً ،  
وهما اسمان شائعان .

قال : فإنما منعك أن تقول : نَعَمَ الرَّجُلِ إذا أضمرت أنه لا يجوز أن  
تقول : حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يَجُزْ أن يفسر (نَعَمَ) بالمعرفة لمضارعتِهِ  
عِشْرِينَ وحَسْبُكَ به رجلاً ونَحْوُ ذَا ، لأنها لا تنصرف ، كما أن هذه الأشياء  
لا تنصرف ولا تفسر إلا بالنكرات ، وكذلك (نَعَمَ) لم يفسر  
إلا بالنكرات إذا نصب .

قال أبو العباس : الاسم الذي يظهر في رُبِّ هو رجلٌ في قولك :  
رُبُّهُ رجلاً (٣) .

**قَالَ:** فإنما قَبِيحٌ : هذا الرجلُ للضمير .

[ يعنى الذى فى نَعَمَ رجلاً ] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب

يفسره، والمضمير المقدم قبل ما يفسره لا يوصف (٤) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ ، وما بين المعقوفين تعليق لأبى على .

قال أبو المباس : إن قال قائل : لم لا يجوز : نعم رجلاً هو زيد ، فهو وكذا المضمرة في نعم ؟ قيل : لا يجوز ، لأنك تنوى به أن يسكون قبل رجل ، والشئ المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذكر المفسر (١) .  
قال أبو علي : إذا قلت : نعم الرجل هو ، فهو بمنزلة زيد لو قلت زيد ، وكذلك لو قال : نعم رجلاً هو ، لم يجوز إلا أن تنوى به التقديم كأنك قلت : هو نعم رجلاً ، فهو مرتفع بالابتداء .  
**قال** : فهذا تقديره ، وليس معناه كمنه (٢) .

قال أبو علي : قوله : ليس معناه كمنه ، أى ليس معنى أخوه كالرجل لأن قولك : (أخوه) مختص ، و (الرجل) شائع ، فتقدير (الرجل) تقدير (أخوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس معناه كمنه في العموم والخصوص .

**قال** : وبدلك على أن عبد الله ليس تفسيراً المضمرة أنه لا يعمل فيه (نعم) بنصب ولا يرفع (٣) ، ولا يسكون عليها أبداً في شيء (٤) .  
قال أبو علي : ما يسكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثان وذلك أنك إذا قلت : ضرب عبد الله زيداً فقد يجوز أن يسكون

(١) أبو علي يروى هذا بالمعنى ، انظر المقتضب ١٤٤/٢ .  
(٢) الكتاب ٣٠١/١ ، والمقارنة هنا بين قوله : (عبد الله نعم الرجل) وقوله : (عبد الله ذهب أخوه) .  
(٣) فى المخطوطة : « ولا رفع » وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٠١/١ .  
وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٢ .  
(٤) الكتاب ٣٠١/١ .

(زَيْدٌ) مرتفعاً بِضَرْبٍ ، إِذَا أُخْرِجَتْ (عَبْدُ اللَّهِ) ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ  
تَنْصِبْهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ .

**قال** : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتِ الْبَلَدِ ، لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارُ  
أَقْحَمُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ (١) .

قال أبو العباس : يقول : لَمْ يَمْتَدُّوا بِهَا وَإِنْ لَفَّطُوا بِهَا ، وَلِمَا كَانَ  
الْبَلَدُ هُوَ الدَّارُ أَقْحَمُوا التَّاءَ فِي (نِعْمَتِ) كَمَا أَنَّ (مَنْ) لِمَا كَانَتْ الْأُمُّ  
أَقْحَمَ التَّاءَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْكُونُ فِي كَانَتْ تَلَا لِأَنَّهَا فَادِلَةٌ (مَنْ) ،  
وَ (مَنْ) مَذْكَرٌ فِي اللَّفْظِ وَلَسْكَنٌ سَحِلٌّ عَلَى الْمَعْنَى (٢) .

وَأَنْشُدْ (٣) :

\* قَاوِمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبِيْتَرٍ \*

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) روى أبو علي كلام أبي العباس بمعنى دون لفظه ، وهو كثيرا  
ما يفعل ذلك . انظر المقتضب ١٤٩/٢ .  
(٣) هذا صدر بيت من الطويل للراعي النميري وعجزه :

ولله عينا خبتر أيما فتى

انظر ديوانه ٣/ ، وأنشده المبرد شاهدا على جواز الرفع والنصب  
في قوله (أيما) وأن النصب فيه على الحال ، والرفع على القطع  
والابتداء ، انظر الكامل ٤٣/٤ ، وأنشده سيبويه لما تضمن من معنى  
المدح والتعجب ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير (أى فتى  
هو) وما زائدة مؤكدة . انظر الكتاب وهامشه ٣٠٣/١ ، وأنشده فى  
الأختيارات ١٠/ عجزه منسوبا للراعي وفيه لا والله كسوبا لمكان

قال أبو بكر : إنما لم يمين (أيما) عدداً ولم تقع مُسْتَثْنَاءٌ ، لأن الذي يمين به العدد واحد من نوع نحو رجلٍ ودرهم ، وما أشبهه ، وليس (أيما) واحداً من نوع يمين به أو يميز به شيء ، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة .

←

( والله عينا ٠٠٠ ) ، وقال : « يريد : لله ماضم ثوبا حبتراً » ، ومثله في أساس البلاغة ١٠٣/١ ( ثوب ) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣ - ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهري هكذا منسوبا للراعي :

فقام إليها حبتراً بسلاحه      والله ثوبا حبتراً أيما فتى

انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ ( ثاب ) ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرماني للكتساب ، ج ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٦/١ ( الريح ) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٣٠ وانظر العيني ٤٢٣/٣ ، الخزانة ٩٨/٤ ، الهج ٩٣/١ ، الدرر ٧١/١ ، الأشموني ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢ .

هذا بابُ النِّداءِ (١)

قال أبو بكر: أُقِيمَ العملُ في النِّداءِ هندي مقام العبارة عنه فنُصب الاسم (٢) بعد العمل كما ينتصب بعد العبارة عنه .

**قال** : وإنما جازَ إقامة العمل مقام العبارة ، لأن العمل نُظِمَ (٣) .

قال أبو علي : العملُ بالعبارة عنه : ( نادَيْتُ ) ، فانصب الاسم بعد

( كما ) وصار / في موضع نصب كما ينتصب بعد ( نادَيْتُ ) إلا أن الفصل ٤٤ / أ بين ما ينتصبُ بالعمل نفسه وما ينتصبُ بالعبارة أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبراً ، وإذا انتصب بالمعبر عنه لم يسكن خبراً (٤) .

**قال** : والمفردُ رفع وهو في موضع اسم منصوب (٥) .

قال أبو علي : الاسم الذي يستحقُّ البناء في النِّداءِ هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة ، المعرفة المنبئية ، ففي وقع الاسم موقع اسم

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبني على الضم لوقوعها موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح العضدي ٢٢٧ - ٢٢٩

(٣) ليس هذا من قول سيبويه ، ويبدو أنه عطف على قول أبي بكر بن السراج السابق ، وقد أرفد أبو علي ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفصولية على تقدير ( أدعو ) فقولك : يازيد

بمعنى ( أدعو زيدا ) ، وأبو علي هنا يفرق بين المنصوب بعد ( يا ) الندائية ، والمنصوب بعد الفعل ( ناديت ، أو دعوت ) من حيث الدلالة

الحاصلة في الحالين ، وانظر شرح البيهراقي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٥ ،

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعرف مبنى بنى لمشابهته له ووقوعه موقع مالا يسكون إلا مبنياً ، فأما  
للنسكرة فلم تُبنى لأنها لم تقع | موقع معرفة (١) ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
يارجلاً ، لم ترد واحداً بعينه مقصوداً ، إنما ناديت واحداً من هذا النوع  
فكُلّ من أجابك منهم فهو الذى أردت ، وأنت فى المعرفة قاصدٌ لواحد  
بعينه ، ولو أردت رجلاً بعينه إذا ناديت لسكان حكمه حكم (زيد) فى  
أنه مقصودٌ بعينه .

فأما المضاف لحكمه حكم النسكرة لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة  
فهو قيل إضافته نسكرة ، فن حيث لم يجز أن تبنى النسكرة لم يجز أن  
يبنى المضاف ، فإذا أضيف تعرف ، وقيل بالإضافة كان نسكرة فلم يجز  
بتأوه من حيث لم يجز بناء النسكرة (٢) ، فأما الاسم المضاف إليه فلا يجوز  
بتأوه كما بنى المفرد المعرفة ، لأنه ليس بمنادى .

قال : وقال الخليل وسألته عن يازيد نفسه ، ولأتميم كلكم  
ولأقيس كلكم ، فقال : هذا كله نصب (٣) .

قال أبو على : ياتميم كلكم جائز أن يقال : كلكم ، ويرجع  
الضمير ضمير خطاب ، وإن كان للاسم الغائب ، لأن هذا الغائب وقع

---

(١) يريد المفرد النسكرة لا يبنى لأنه لم يقع موقع المعرفة ، انظر

الإيضاح / ٢٢٩ .

(٢) انظر الإيضاح / ٢٢٩ .

(٣) الكشاف / ١٠٤ .

موقع خِطَابٍ ، وبنائوه أيضاً كذلك . (١)

**قال** : وأما ياتَمِيمُ أُنْجَمُونَ فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت :  
أجمعون وإن شئت قلت : أُنْجَمِينَ (٢) .

**قال** : ولا ينتصبُ على أهني (٢) .

قال أبو علي : أُنْجَمُونَ لا يجوز أن يلي فعلاً وإنما يكون أهدأ  
تابعاً للاسم ، مبنى على شيء أو مبنى عليه شيء ، فلذلك قال : إنه مُجَالٌ  
أن يقول : أَعْنِي أُنْجَمِينَ (٣) .

---

(١) فسر ابن السراج هذا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيدا  
وما أشبهه في النداء وتؤكد ، وتبدل منه ، وتعطف عليه بحرف العطف  
وعطف البيان أما الوصف فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فترفع على  
اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فان وصفته بمضاف نصبت الوصف لاغير ،  
لأنه لو وقع موقع ( زيد ) لم يكن الا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة ،  
وكذلك اذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتميم كلکم ، وياقيس كلکم ،  
الأصول ٣٣٣/١ - ٣٣٤ . وانظر الايضاح / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ويرى  
الرماني النصب في التوكيد على معنى الاضافة لأن المضاف ليس على  
تقدير الانفصال كما هو في ( يازيد الحسن الوجه ) اذ تقديره ( يازيد  
الحسن وجهه ) ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .  
(٢) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٣٤/١ ، الايضاح / ٢٣١ ، قال الرماني :  
« وتقول ا ياتميم أجمعون واجمعين بالرفع والنصب ، لأنه صفة المنادى  
المفردة ، فتارة يحمّل على اللفظ ، وتارة على الموضع ، ولا يجوز نصبه على  
نصب

**قال** : ويدللك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف لمنصوب قولُ يونس (١) . المعنى في النصب والرفع واحد (٢) .

قال أبو علي : قول يونس : المعنى في النصب والرفع واحد ، أى إذا انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يكون نصبه على معنى .

**قال** : فُلت : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا رَيْدًا [ أَقْبِلْ ] ، قال : عطؤه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل ، لأنه

←

اعنى ، كما يجوز فى (الطويل) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لا يلى العوامل من أجل أنه فى المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة للتأكيد بأجمع على ما جاء فى القرآن من قوله جل وعز « فسجد المسلاكة كلهم أجمعون » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضمى ، أستاذ سيبويه وتلميذ أبي عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل ليونس ان سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة فى علم الخليل ، ففسال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئنى بكتابه ، فلما نظر فى كتابه ، ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنى . توفى رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز المائة أو قاربها . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣٣ - ٣٧ ، طبقات النحويين واللغويين / ٥١ - ٥٣ ، الفهرست / ٤٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول / ٣٣٤

منصوب في موضع نصب (١) .

قال أبو علي : قوله : لأنه منصوب في موضع نصب .

أى : إن جملة على الألف فاللفظ نصب ، وإن حملته على الموضع  
فالموضع نصب/ فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب  
نداءين جاز الضم في المعرفة (٢) .

قال : وكما ردوا ( أتقول ) حين جعلوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يجر مجرى ظننت في حال الخبر ، كما جرى مجراه في حال

الاستخبار

قال : وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب (٤) .

(١) الكتاب ٣٠٤/١ وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرماني : « تقول : يا أخانا زيدا بالنصب على  
عطف البيان ، ويجوز ( يا أخانا زيد ) بالضم على البدل ، والنصب أكثر  
في ( يا أخانا زيدا ) في كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره  
على تقدير نداءين ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٤/١ يريد في مثل قولك : « أقول زيدا خارجاً ؟  
فاذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته إلى الأصل لما  
زال الاستفهام الذي يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد إلى الحكاية التي هي  
الأصل » . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام في قوله : « أتقول ٠٠٠ » يجرى مجرى الظن ،  
فاذا زال الاستفهام رد الكلام إلى أصله من الأخبار .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، والضمير في قوله « وجعلوه » يرجع إلى  
التنوين في المفرد وقد حذفوه في النداء وبنوا الاسم على الضم ، مثله  
مثل الأصوات المبنية ،

قال أبو علي : الأصواتُ مَبْنِيَةٌ غيرُ معرّبة ، فالفردُ مثلها في أنه مَبْنِيٌّ (١) .

**قال :** وقال الخليلُ : من قال : يَزِيدُ والنَّضْرُ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإصانة ، والنَّضْرُ فيه الألف واللام (٣) ، فكما أن الإصانة يُردُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يُردُّ بالألف واللام (٤) .

---

(١) نقل الازهرى عن الليث : « التَّحَوُّبُ زجر البعير ليمضى ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير إذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وحلى » ، نهذيب اللغة ٢٦٧/٥ ( حوب ) .

(٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) يريد أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وأن الألف واللام في ( النضر ) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في ( الحارث ، والعباس ، والفضل ) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع ( يا ) النداء ، فلا تقول ( يا الرجل ) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد ( أى منادى ) فان فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج « يا جبال أوبى معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقولون : اذا قلت : يازيد

**قال** : كقولك : مامَرَزْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتُ هَلِينِ  
أُنَلْتُ : مامَرَزْتُ بِيَزِيدٍ وَلَا مَرَزْتُ بِعَمْرٍو (١) .  
قال أبو علي : النداء في قولك : يَا بِيْزِيدُ وَالنَّضْرُ لِيَزِيدٍ وَالنَّضْرُ جَمِيعًا  
وَلَيْسَ لِلنَّضْرِ وَحْدَهُ ، فَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يُنَادَى النَّضْرُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ  
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَزْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، فَلَيْسَ لِلرُّورِ بِيَزِيدٍ دُونَ  
عَمْرٍو ، وَإِنَّمَا الْمُرُورُ بِهِمَا مَعًا وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَلِذَلِكَ قُلْتَ :  
مَامَرَزْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَوْ أَرَدْتَ مُرُورَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ مُتَرَاخِمَيْنِ أُنَلْتَ  
عِنْدَ سَيِّمُوِيهِ ( مَامَرَزْتُ بِيَزِيدٍ وَلَا مَرَزْتُ بِعَمْرٍو ) فَإِذَا قُلْتَ هَكَذَا  
لَمْ يَقَعْ الْمُرُورُ بِهِمَا جَمِيعًا ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : وَلَوْ أَرَدْتَ عَمَّائِنِ لَقُلْتَ  
كَذَا وَكَذَا .

←

والحارث ، فانما أريد : يا يزيد ويا الحارث .  
فبقال لهم : فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن  
الألف واللام لا تقع الى جانب حرف النداء ، وأنتم اذا نصبتموه لم توقعوه  
أبضا ذلك الموقع . فكلنا في هذا سواء « المقتضب ٤/٢١٢ - ٢١٣ ،  
وانظر الأصول ١/٣٣٦ - ٣٣٧ ، وانظر ما ذهب اليه الفراء في تخريج  
وجهي القراءة في ( والطير ) من آية سبأ في معاني القرآن ١/٣٥٥ ،  
وانظر النشر ٢/٣٤٩ ، الاتحاف ٣٥٨ .  
(١) الكتاب ١/٣٠٥ . أي أن قولك : ( يا يزيد والنضْرُ ) إنما  
أشبهت قولك : ( ما مررت بيزيد وعمرو ) من حيث الاشراك في أمر  
واحد دون اثنين ، ففي الأول دون تكرير النداء ، كما أن الثاني لا يراد  
فيه تكرير النفي .

**قَالَ** : وقال الخليلُ : يفهمى لِمَنْ قال : والنَّضْرُ ، فنصب ، لأنه لا يجوز يا النَّضْرُ أن يقول : كلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَتَهُمَا بِدَرِّهِمْ ، (١)  
قال أبو بكر : هذا الذى قال الخليل لا يلزمه عِنْدِي ، لأن المنادى موضعه نصب ، ( وسَخْلَتَهُمَا ) لا موضع له (٢) .  
قال أبو بكر : فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادة حرف النداء ، وأن ( النَّضْرَ ) لا يجوز أن يليه ، لزمه فى ( كلُّ شاةٍ وَسَخْلَتَهُمَا ) ما ألزمهم إياه من نصب سَخْلَتَهُمَا .  
قال أبو على : لا يجوز أن يعيد ( يا ) فيقول : ( ويا النَّضْرُ ) كما لا يجوز أن يعيد ( كلُّ ) فيقول : ( وكلُّ سَخْلَتَهُمَا ) .  
**قال** : فإذا قلت : يا هذا الرَّجُلُ ، وأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وصفت بالأسماء التى فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد (٣) .

(١) جاء فى الهامش بعد قوله « كلُّ نَعْجَةٍ » ، كلمة « شاة » وأظنه تعليق من الناسخ ، الكتاب ١/٣٠٥ ، ويكون فى « السَخْلَةُ » من هذا القول ثلاثة مذاهب : النصب ، والرفع ، والجذر ، انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، الخزانة ٢/١٨١ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٩٢ ، ٢/٢٩٨ ، ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٦ . يريد : أن القائل ( يا هذا الرَّجُلُ ) جعل ( هذا ) و ( الرَّجُلُ ) معا فى مقام اسم واحد منادى ، ولم يقصد الاكتفاء بقوله ( يا هذا ) فى النداء والوقوف عندها ثم وصفها ( بالرجل ) وقد فرق سيبويه بين هذا وقوله ( يا زيدَ الطَّوِيلُ ) ، ففى هذا المثال يمكن الاكتفاء ب ( يا زيد ) فيقف المنادى عندها ، ولخيفة اللبس يصفه اذا ظن أنه لم يعرف . انظر المقتضب ٤/٢١٧ ، ٢٢٠ .

قال أبو علي : يريد : أنها (١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [ واللام ] (٢) لم يسكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، ومن ثم لم يجر : ( مَرَزَتْ يَهْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ) لأن المبهم مع ما / بعده من الصفة بمنزلة اسم واحد ، وكما لم يجر وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حكم الصفة أن تسكون أتم من الموصوف ، وزيد أخص من المبهم (٣) .

**قال :** وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن ( ذا الجمّة ) لا توصف به الأسماء المبهمة (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا هذا ذا الجمّة ، فإنما تهب ( ذا الجمّة ) ولم تعرفه ، لأنه مما لا يوصف به ( هذا ) .

**قال :** يدلك على ذلك أن ( أي ) لا يجوز لك فيها أن تقول :

---

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام وهي ( هذا ، وهؤلاء ، وأولئك ) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيهما المعنى .

(٣) يعني أن قولك ( يا زيد الطويل ) أخص من ( يا هذا الطويل ) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، وانظر

المقتضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

لأَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ (١) .

قال أبو علي: إنما جاز: لأَيُّهَا [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الْجُمَّةِ ، ولم يَجُزْ ؛  
لأَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ لأن هذا على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أن يصكون بمنزلة (زَيْدًا) في أنه يستغنى عن الصفة  
كما يستغنى عنها (زَيْدًا) (٣) .

والآخر : أن يصكون بمنزلة (أى) في الحاجة إلى الصِّفة .

فإذا كان بمنزلة (زَيْد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف ، ويبدل منه  
لتقدير كفيه التَّمَام .

(١) الكتاب ١/٣٠٦ ، والعلّة كما وضّحها سيبويه أن الأسماء  
المبهمّة توصف بما فيه الألف واللام ليس الا ، وأنه يفسر بها ولا توصف بما  
يوصف به غيرها من الأسماء ، كما لا تفسر بما يفسر بها غيرها الا عطفًا ،  
وعلى أبو العباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمّة معارف بأنفسها ، فلا  
تكون بعوتها معارف بغيرها ، وذلك أن النعت هو المنعوت فى الحقيقة ،  
انظر المقتضب ٤/٤١٩ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩  
وقد لخص الرماني ذلك فى قوله : « وتقول : ( يا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ )  
ولا يجوز ( يا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ ) على الصفة لما بيننا من أن المبهم انما  
يوصف بالجنس ، ولكن يجوز على عطف البيان ، فَأَمَّا ( يا أَيُّهَا ذَا  
الجمّة ) فلا يجوز أصلاً ، لأن المبهم لا يوصف بالمضاف ، ولا يصلح فيه  
عطف البيان ، لأنه ناقص لا بد له من صفة مكملّة » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٧٧ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة ، انظر المقتضب ٤/٢١٩

(٣) أى فى مثل قولك : ( يا زَيْدُ ) فزَيْدٌ يستغنى عن الصفة ،

ويجوز أن تعطف عليه بالمضاف عطفًا بيان فتقول « يا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ »

وإذا كان بمنزلة (أى) في أنه «توصل به إلى نداء ما بعد لم يجز»  
ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أى) ، وإنما لم يجز أن يسكون غير  
موصوف لأنه متوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بمتشهود في نفسه  
بالنداء (١) .

**قال :** وبقوى (يا هذا زيد) يا زيد الحسن الوجه ، ولم ياتفت  
فيه إلى الطول ، لأنك لانستطيع أن نتساده فتجعله وصفاً مثله  
مُنَادى (٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت  
من حيث ترفع الصفات المفردات ، فإذا ناديتَه ولم تصف به نصبت ،  
فقلت : يا حسن الوجه (٣) .

فإن قيل : فهلاً رفعتَه كما رفعتَه إذا وصفت به المفرد ، لأنه في زائدك  
إياه مفرد كما كان في الوصف به كذلك ، قيل : نصيب من حيث كان اسماً

---

(١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو علي في صدر هذا التعليق  
(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف في النسق ، وقوله « يا هذا  
زيد » هنا مما يكثر في كلام طيء كما نص عليه سيبويه ، وأبو سعيد  
يقيس ذلك على قوله : ( يا نصر نصر ) و ( يا رجل زيد ) انظر  
شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد في هذا المثال بدل أغنى  
عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان ( زيد ) لا يصلح أن يكون وصفاً  
لقوله ( هذا ) صلح أن يكون بدلا على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان  
الصفة . انظر شرح الرماني ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .  
(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١ .

طويلاً مضارعاً للمضافِ ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ بِمِائِثِينَ  
رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي مُنَادَى غير صفةٍ .

**قال :** إذا وصفت بمضافٍ أو عُطِفَ على شيءٍ منها كان  
رفعاً (١) .

أى : كان ما يوصف به أو يُعطَف عليه رفعاً .

**قال :** جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك في (أى) لأنه لا يُعطَف  
عليه الأسماء (٢) .

أى : لا يجوز أن يُعطَف عليه المضاف كما عطفت على هذا (٣) .

**قال :** فَمِنْ مِمَّ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ (٤) .

أى : مِثْلَ هذا .

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة  
هنا إذا وصفت بمضاف أو عطفت على شيءٍ منها كان رفعاً .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيراني هذه العبارة بقوله : « وأما قوله في صفات  
المبهمة إذا وصفت بمضاف أو عطفت على شيءٍ منها كان رفعاً ، فإن العطفتُ  
بحرف لا يصح في ذلك ، لآنا إذا قلنا ( يا أيها الرجلُ وعبدَ الله ) كان  
نصباً ، لأنه يصح عطفه على ( الرجل ) . . . وان قلت : ( يا أيها الرجلُ  
وذو الجمة ) لم يصح عطفت ( ذو الجمة ) على الرجل لأنه يقع موقعه .  
ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لا يجوز . . . شرح السيراني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفي المخطوطة ( مثلها ) مكان ( مثله )

هنا . وهو يريد الاسم المبهم .

**قال :** فإن رفع (الطويل) وبعده (ذو الجمة) كان فيه  
الوجهان (١) .

قال أبو العباس : إذا قلت (يازيدُ الطويلُ ذو الجمة) جاز الرفع  
على أن يسكون (ذو الجمة) نعمت الطويل ، فإن قلت : (يازيدُ الطويلُ  
ذو الجمة) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على (الطويل)  
صيرته في مثل حاله ، ولا يسكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .  
في الكتاب : واعلم أن قولك : يا أيها / الرجل (٣) أن يسكون  
الرجل صلة لأي أقيس ، لأن (أي) لا يسكون اسماً في غير الاستفهام  
والجأزة إلا صلة (٤) :

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أي اذا قال ( يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة )  
نرفع ( الطويل ) جاز له أن يصفه بالرفوع ( ذو الجمة ) والمنصوب  
( ذو الجمة ) معاً .  
أما لو نصب ( الطويل ) فلا يجوز له الا الوصف بالمنصوب  
فيقول : ( ذو الجمة ) فقط .  
(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .  
(٣) ( أي ) يسكون الياء هي ( أي ) ، قال ( كثير ) :  
الم تسمعي أي عبد في رونق الضحا بكاء حمامات لهن هدير !  
وفي الحديث « أي رب » وقد تمد ألفها . انظر معنى اللبيب  
١٠٦/

(٤) وليس هذا النص في كتاب سيبويه ، وأي الاسمية تكون على  
خمسة أوجه : فهي شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى  
الكمال ، ووصلة الى تداء ما فيه الألف واللام . انظر معنى اللبيب /  
١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبيويه ،

قال أبو علي : لو كان الرجل في ( يا أيها الرجل ) صلة غير صفة لوجب أن يسكون جملة ، ولم يسكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجملة ، والصفة هنا تبين كما نبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله : صلة أنها تبين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يعجز لها أيدياً .

وقد يجيء الاسم والصفة متلازمه ولا تفارقه نحو ( من ) إذا كانت تسكرة كقولك : ( مررتُ بمن صالح ) ، ( وبمن عفته زينة ) ، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تفارقه الصفة ، وهو ( الجماء الفير ) فإذا وجد ذلك في غير المبهمة ، كان في المبهمة أجوداً ، ولم أذكر أحداً من البصريين قال : إن هذا صلة .

قال أبو علي : قطعت الألف في قولك : ( يا الله ) (١) ، لأنها لم تثبت في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله ، شابه الأصل ، وخرج عن أن يسكون للوصل ، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم : أفا الله لأنمئن (٢) .

---

(١) إشارة الى قول سيبيويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنسأدي اسماً فيه الألف واللام البتة ، الا أنهم قد قالوا ( يا الله اغفر لنا ) ، من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثير في كلامهم ، فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » ، الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافي أن الأصل في اسم الله عز وجل ( الاله ) ، ثم

**قال** : لأن هذه الأشياء الألف واللام فيما بمنزلة في الصِّق (١) ،  
قال أبو بكر : قوله : في الصِّق ، أى يسكون أولاً صفة ، ثم يقلبُ  
على الواحد فوصير اسماً (٢) .

**قال** : وقال الخليل : ( الأهم ) نداء ، والميم هاهنا بدل من ( يا ) (٣)  
أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال : من الدليل على أن الميم بدل من

←

تدخل عليه الألف واللام فيصير ( الأله ) ، ثم تلين الهمزة ، فتلقى  
حركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير ( اللاه ) ، ثم تدغم اللام ،  
فيصير ( الله ) ، والألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة ٠٠ : انظر  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبيويه يرى أن أصل الاسم الكريم : ( اله ) فلما أدخل فيه  
الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها . انظر  
الكتاب ١/٣٠٩ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله ( لاه )  
انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، وهذه المسألة واحدة من مسائل الغلط ، انظر  
الانتصار ، ق ٢٧٨ - ٢٧٩ . والمقتضب ٤/٢٤٠ - ٢٤١ .

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الصعق من صعق ، كما أن المصعوق من صعق ، وكلاهما  
وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة ( صعق ) ١/١٧٨ ،  
ونقل هذا الوصف ليكون علماً على أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه  
أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن  
الصعق » والصعيق صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب  
عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعمرو علماً كالنجم ، انظر البسيط  
( صعق ) ١٠/١٩٩ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ .

( يا ) في اللّهُم ، إنك لاتقول : أُوْزِي اللّهُم فُلانًا ، وإنما تقول : ( اللّهُم )  
في حال اللّهُداه (١) .

**قال :** إلا أن الميم هاهنا في السكامة مَبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين  
في السكامة بُنِيَتْ عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين في ( اللّهُم ) وبين النون في  
المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون ، كما أن حرف  
الإعراب في ( اللّهُم ) قبل الميمين (٣) .

**قال :** وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ الفصل (٤) .  
قال أبو إسحاق : أُمِيزُ أن يكون ( فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ) صفة لقوله :  
( اللّهُم ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عِوَضٌ منه (٥) .

**قال :** وأما الألف والهاء اللتانِ لِحَقْتِما ( أَيْ ) توكيدا ، فكانت  
كُرِّرَت ( يا ) . مرتين إذا قلت : يا أَيُّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو  
بين ، ( ها ) و ( ذَا ) إذا قلت : هاهو ذا (٦) .

(١) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في كتاب ما يحتمل الشعر من

الضرورة / ١٥٠ . الانصاف ٢١١ - ٢١٤ ، و اسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥

ومصادر أخرى في حاشية المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٨٢ .

(٤) الكتاب ٣١٠/١ ، والاشارة الى التي في سورة الزمر ،

الآية / ٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٤١

(٦) الكتاب ٣١٠/١ :

قال أبو علي : قرأتُ بخطَّ أبي إسحاق في هذا الموضع من  
الكتاب :

وَأَحْنُ أَقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَهْنَيْنِ بَيْنَنَا

فَوَلَّتْ لَمْهُمْ : هذا لَمْ آحَا وَذَا لِيَا (١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلَا في  
النداء من قبل أن كلَّ اسمٍ / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا ٤٤/ب  
قال : يَا رَجُلُ ، يَا فَاسِقُ ، فمعناه كعنى يَا أَيُّهَا الْفَاسِقُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : يريد أن ( يَا رَجُلُ ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه  
والفصلة ، وإن لم يسكن مَعْمُودًا كما أن الْفَاسِقَ وَالرَّجُلَ صَارَا هُنَا  
مورفتين بالإشارة إليهما لا بهما لهما مُتَقَدِّمٌ ، فهذا وجه التشبيه بينهما  
يُنْدَى (٣) ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبة الأعمى  
للبيد ، وفيه شاهد على الفصل بين ( آها ) و ( ذَا ) بالواو ، والتقدير :  
وهذا لي ، كما قالوا : آها آنا ذَا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات  
الديوان / ٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : « يريد : وهذا ليَا ،  
المقتضب ٣٢٣/٢ ، الفصل / ٣٨٠ ، شرح المنصل ١١٤/٨ ، الهمع ١٦٦/١  
الدرر ٥٠/١ ، الخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه ( يَا رَجُلُ ، وَيَا فَاسِقُ ) ومثله في  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استندل سيبيويه على  
تعريف ماقصده من الأسماء المناداة ، وإن حرف النداء يصيره إلى حال  
هذا ، وينفيه عن الإلف واللام ٠٠٠ » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٤٢

**قال** : وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام (١) .

أى صار القصد والإشارة بدلا .

**قال** : فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يدخلوا الألف واللام في قولك : هذا

ولا في النداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما .

**قال** : ويما بذلك على أن ( يافاسق ) معرفة قولك : ياخبث ،

ويالكع ، ويافساق ، تُريدُ يافاسقةً وياخبثةً [ ويالكعاه ] ، فصار

هذا اسما لها كما صارت ( جمار ) اسما للضبع (٣) .

قال أبو علي : ياخبث لا يكون إلا للمعرفة ، فإذا كانت لغير المعرفة

نُون ، فتجوز : ياخبثا (٤) .

وقال أبو علي : الدليل : الدليل على أن ( فساق ) ونظائرها معدولة

عن معرفة غير منصرفة أنها مبنية ، وذلك أنه إذا عدل الاسم عن معرفة

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣١١ .

(٣) الكتاب ١/٣١١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أنه

نص سيبويه فيه ( فصار هذا اسما لهذا ٠٠٠ ) ووافقت رواية السيرافي

أيضا ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي

علي تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لا يجوز الا في النداء ، والنداء ينقل

الأسماء المنكرة الى التعريف ، ولا يجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول .

جاءني خبث ، ولا لكع ، ولا فسق ، ولا لكع ، ولا فساق . انظر شرح

الريمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ ؟

منصرفة لم تنصرف مثل ( هَمَر ) ، إذ هُدِلَ عن ( هَامِر ) ، فعامر كان معرفة منصرفة ، وعدل ( هَمِر ) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَاتِي عن فَاسِيَّةٍ ، لم يعرب وبني لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

**قال :** وقال الخليل ، إذا أردت التذكيرة وصفت أو لم تصف نهى منصوبة<sup>(١)</sup> .

**قال أبو هلى :** إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِفِ اختص ، فقد يتوهم المقوم أنه معرفة إذا وصف .

**قال :** نصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال<sup>(٢)</sup> .

**أى :** بالذى يرفع مثل ( قامَ زيدٌ ) يعنى أنه لما اطرَدَ الرفع فى كل مُنادى معروف مفرد شابه العرب الذى هو غير مبنى<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وأما من قال : يازيد بن عبد الله ، فإنه إنما قال : هذا

---

(١) الكتاب ٣١١/١ ، وفيه ( فَتَوَصَّفَتْ ) مكان ( وصفت ) هنا ، ووافقت رواية السيرافى ماجاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشسبها له بالتذكيرة المقصودة اذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالنونين كان رده الى الاصل أولى ، كما يرد اذا طال بالاضافة والصلة ، قال الرماني : لهذا اجازه سيبيويه فى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع ، انظر شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٨٤ ؛

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون ( زيدٌ ) مع الصفة التي هي ( بنُ عبد الله ) بمنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال تُحَرِّك بحسب حركة الإعراب من ابن كأمريء ونحوه .  
فقولك : هذا زيدُ بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك : هذا غُلام زيدٍ .

ويجوز أن يسكون ( هذا زيدُ بن عبد الله ) أريد أن يوصف فيه زيدٌ / بابن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنَوِّن ( زيدٌ ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لَمَّا كَثُرَ تَجَرَّى ذلك في الكلام حُذِفَ التنوين منه لانتفاء الساكنين إذ كان يحذف لأجتماعهما فيما لم يسكن استعماله لكثرة نحو «أحمدُ الله» (٢) فمن قال : يا زيد بن عبد الله

١/٤٠

(١) الكتاب ١/٣١٤ . والمراد بقوله : « وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان » فإنه يعني حذف التنوين من ( زيد ) وابقاء الضم ، لأن آخر التنوين سكون ، والباء في ( ابن ) ساكنة ، ولو ترك ( زيد ) منونا لاجتماع ساكنان ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٤٣ .

(٢) يشير إلى قراءة آيتي الاخلاص ١ - ٢ وهي قوله تعالى : « قل هو الله أحد ، الله الصمد » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبي عمرو ، إذ لا ينون وان وصل ، كما روى عن أبي عمرو أيضا التنوين

ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : يا زيد ابن عبد الله ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسما واحداً في الخبر ، ثم أضافه إلى عبد الله ، وشبه ذلك بامرئ ، فتقدير هذا في النداء إذن (١) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وهى الأول اسم موصوف باسم مضاف .  
**قال** : ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان (٢) .

قال أبو على : من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هند بنت فلان ، فنون هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هند) عنده مصروفة ، فإن كانت لغته (ابنة) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هذه هند ابنة فلان .

←

وصلا ، انظر السبعة / ٧٠١ ، انظر تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤٤ ، معانى القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠ ، معانى القرآن للأخفش ٢/ ٧٤٦ ، البحر المحيط ٨/ ٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة فى الشواذ ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع / ١٨٢ .

(١) فى المخطوطة ( اذ ) .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنا أن نون (لَدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (لَدُنْ الصَّلَاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لَدُنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ) مثلاً ، وهذا فى وزن قوله : ( هند ابنة فلان ) مع حذف التنوين ، وقوله : ( هند بنت فلان ) مع ابقائها ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٥ ؟

**قال :** واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء (١) .

قال أبو علي : يقول : لم يُعمدَ بالاسم الثاني من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُمتد بالتاء من طلحة ، وأقبحُ ذا كما أقبحُ ذا ، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر ، كذلك لا يكون في ( تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ) في الخبر (٢) .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وفيه ( تذهب ) مكان ( يذهب ) هنا .  
(٢) تفسر أبي على هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وإنما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهي قول سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم ( يا طلحة أقبيل ) يشبه ( يا تيمم عدى ) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ٠٠٠ فصار ( يا تيمم تيمم عدى ) اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ٠٠٠ » الكتاب ٣١٥/١ . أما عبارة سيبويه فهناك تفسيرها عن أبي سعيد ، قال « مذهب سيبويه أن قولك ( يا زيد زيد عمرو ) ، ( زيد ) الأول هو المضاف الى ( عمرو ) والثاني هو توكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير به في المضاف اليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف الى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف الى الاسم الظاهر ، وتقديره : ( يا زيد عمرو زيد عمرو ) وحذف ( عمرو ) الأول اكتفاءً بالثاني .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسه ، وذاك أن تجعل أصله ( يا زيد زيد عمرو ) ، فيكون ( زيد

**قال :** واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - يعنى النداء -  
ولا يُجعل بمنزلة ما جعل من الفايات كالصوت فى غير النداء (١) .  
قال أبو على : يقول : لا يُجعل الاسم المتمكن فى غير النداء بمنزلة  
ما جعل من الفايات كالصوت ، فإن الاسم المفرد المعرفة جعل كالفايات  
التي هى كالصوت فى أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالفايات مرافقة  
للصوت فى البناء وإن كانت الفايه لها فى البناء مزيه على الأصوات فى أنها  
قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً ، وذلك  
لتمكنها فى بعض المواضع .

←

عمرو ( نعتاً للأول ، مثل قولنا : ( يا زيد بن عمرو ) ، ثم يتبع حركة  
الأول المبنى حركة الثانى العرب ، لأن ( زيد عمرو ) فى بابهِ مثل  
( ابن عمرو ) لاجتماع الأولين منهما فى أنهما مبنيان ، وأنهما مناديان  
يجتمعان فى حكم اللفظ » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .  
(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند  
أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ ، ولعل رواية  
أبى على أوضح وأقوى لأن معنى ( استخف به ) : أهانه ، واستخفه :  
رآه خفيفاً ، ومنه قول بعض النحويين : استخف الهمزة الأولى فخففها -  
انظر اللسان ( خفف ) ٨٠/٩ ، وسيبويه انما يريد المعنى الآخر .

### هذا باب إضافة المُنادَى إلى نَفْسِكَ

قال : وكانت الياء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً  
- يعنى التنوين - فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالاً من التنوين ، لأنها تنقلب عن  
هـ/ب الواو وتُبدَلُ منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (يرمى التوم)  
والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء  
فأجرى مجراها فى أن حُذِفَ لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء ، فقد  
تَشَابَهَ من هذه الجهة ، إذ قد يبدل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب  
فوقَّتَ عليه ، ولها مشابهات أخر .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد  
جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وفسر أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى إسقاط  
الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف اليها ،  
وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، ان أن يكون فى الاسم المضاف  
اليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسم ، وتماز  
هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء اذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها ،  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضا الاستدلال  
لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه  
الياء عند النداء : حذف الياء ، واثباتها ساكنة أو اثباتها مفتوحة ،  
وأبدالها ألفا - انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ .

وإنما يُكْرَمُونَ هذه الهاء في النداء (١) .

يعنى هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين - يعنى أباه وأماه -

كما قالوا : ( أَيْنُقُ ) لَمَّا حَذَفُوا الْعَيْنَ جَعَلُوا الْيَاءَ عِوَضًا (٢) .

قال أبو علي : أَيْنُقُ : أصلها أَوْنُقُ ، حذفت الواو التي هي عين الفعل وعوض منها الياء فصار بناؤه على ( أَيْقُلُ ) وقد تُبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو ( اعْقُلُ ) وهو مقلوب .

لأنهم جعلوا ( هَا ) فيها بمنزلة ( يَا ) وأكثروا به التثنية

فإن هَمْ لم يَجُزْ لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو علي : يقول : لَمَّا كَانَ ( هَا ) بِمَنْزِلَةِ ( يَا ) وَكَانَتْ إِذَا كُرِّرَتْ

( يَا ) لَمْ يَجُزْ أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهِ حَقٌّ تَضُمُّ إِلَيْهِ الْمُنْبِئَةَ بِهِ ، كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ .

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيهه بالعوض في أينُق ، وذلك أن الأصل فيها أنثوق لأنه جمع ناقة ، وأصلها نوثقة ، النون قبل الواو ، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء . . . » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، قال أبو الحسن : ونظيره في العوض فولهم أينُق ، والأصل أنثوق ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، مع اختصار في العبارة .

تسكت على (ها) ولا تذكر قولك : الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (لا).

**قال :** وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا .

• (أى : يقال : أب ، وأبه ) فنم جاور عليه بالأبوين (١) .

• ومن الأسماء فرس وما أشبه ذلك (٢) .

• قال أبو علي : يقال : هذا فرس وهذه فرس (٣) .

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، قال أبو سعيد : « الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن يقال : يا أب ، ويا أم<sup>٣</sup> بالكسر من غير ياء ، والياء ، يا أبى ، ويا أمى ، وبالالف مكان الياء ، يا أبا ، ويا أمنا ، وقد يدخلون الهاء في الوقف : يا أباه ، ويا أماه ، وقد يقال : يا أب ، ويا أم - فأما يا أبه ويا أمه فهذه الهاء للتأنيث لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فأما ( أم ) فهي مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنث لتحفيق التأنيث ، وأما ( أب ) فإنه لما حذف ياء الإضافة جعلت هذه الهاء عوضا ، ولا يجوز ( يا أبتى ) لأنه لا يجتمع التعويض والمعوض منه ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم<sup>٣</sup> وخال<sup>٣</sup> ، لأن عما له مؤنث من لفظه ، وأب كان الأصل في مؤنثه ( أبة ) فاستغنى عن ( أبة ) بأم<sup>٣</sup> ، وصار لفظ المؤنث الذي هو ( أبة ) ساقطا ، فإذا دخلت هاء التأنيث في ( أب ) لم يلتبس ، ولو دخلتها في ( عم ) لالتبس ،

شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البغداديات

٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ٣٤٠/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ ، وليس فيه ( وما أشبه ذلك ) .

(٣) ( فرس ) اسم جنس يعم ، فإذا وقع على المؤنث ذكر على التغليب

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

**قال:** وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمّ (١) لا تفعلى ،  
جملوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة (٢) .

قال أبو علي : الأصل في هذا يا أمّى وأبدل من الياء الألف ، فقال :  
يا أمّا ؛ ثم رخم ، فقال : يا أمّ (٣) .

**قال :** وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرةهما  
في النداء كما قالوا : يا صاحب في هذا الاسم (٤) .

قال أبو علي : إنما ذكرت يا صاحب هنا لأنه ترخيم اسم غير هلم خاص (٥)

**قال :** وذلك قولك : يا ابن أخي (٦) يعنى أن الأخ كان مضافاً  
إليك قبل أن تضيف إليه الابن .

---

(١) في المخطوطة ( يام ) .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسي وأبو سعيد على أن ( يا أمّ ) مرخما ، واختلفا  
في تقدير المحذوف ، فأبو علي يقدره ألفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد  
يراه التاء في ( يا أمّة ) ، ووافقه الرماني ، انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاحب فان الباب في مثله لا يرخم .  
لأنك ان رخمته وأنت تقدره على ( يا صاحبي ، يا صاحب ) لم يجوز .  
لأن المضاف وان قدرته على ( يا صاحب ) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ،  
ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبهة بالعلم » ، شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرماني في شرحه  
ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذي عنون له بباب  
ما تضيف إليه ، ويكون مضافا إليك ، انظر الكتاب ٣١٨/١ .

( ٢٣ - التعليقة )

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عمّ) شيئاً واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غُلامَ غُلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عمّ لسكوت الاستعمال كان أقيس من أن يقال : جُملاً بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف ، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف ، لم يجب أن يُبنى<sup>(١)</sup> .

---

(١) ساق أبو سعيد أربعة وجوه في (يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ) :  
- فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون (ابن) ، وموضعهما الخفض بالاضافة  
- الكسر فيهما لأنهما جملاً كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ،  
ومثله يا أحد عشر أقبلوا .

- اثبات الياء في (أمّي وعمّي) .

- أن تقول : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، فتجعل مكان الياء ألفاً .  
انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٤ .

وعلل الرماني بناء (يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ) لشدة الاتصال حتى صاروا كاسم واحد ، فبنى بناء (خمسة عشر) ، إذ صارت النون في (يا ابن) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك (يا ابنَ عمّ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في (ابن) بهذه المنزلة ، وجرياً مجرى واحداً .

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٩٢ ، انظر الأصول ١/٣٤٦

قال : وَعَلَى هَذَا قَالَ أَبُو النجَم : (١) يَا بِنْتَ عَمَّا ... (٢)

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوبا لأبي النجم وهو قوله :

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومَنِي وَاهْجِعِي

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه ( يا ابنة ) وعند أبي علي والسيرافي والرماني ( يا بِنْتَ ) ، ولا اختلاف في الوزن فيهما ، والشاهد ابدال الألف في ( عمّا ) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرافي يرويهِ ( يا بِنْتَ عَمِّي ) بأثبات الياء ، انظر الشرح ، ج ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده في المسائل البغداديات / ٥٠٦ ، وقال : حذفنا واجتزأنا بالفتحة كما يجتزأ بالكسرة في يا غلام ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ ، ( يا أبت لم تعبد ) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني .

وهذه القراءة لأبي جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة والكسائي بكسر التاء ، وأجاز الفراء ( يا أبت ) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

وأنشده الفارسي البيت في المسائل العسكرية / ١١١ شاهداً على ابدال الياء ألفا وحذفها ، وأنشده المبرد ( يا ابنة عمي ) وقال وبعضهم ينشده : ( يا ابنة عمّا ) ، انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسي هنا ، انظر النوادر في اللغة / ١٨٠ النكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابنة عمي فقلب الياء ألماً . انظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٥ ، كما أنشده ابن السيرافي وأنشده البيت الذي بعده ، وهو قوله :

ألم يكن يبيض ان لم يصلح

أى : على بأغلام غلام / .

**قال** : ألا ترى أنك لو قلت : يا زَيْدِ وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ (١) .

أى : لو كنت تُحَدِّثُهُ مُنَّمْ تَسْتَفِيثُ بِهِ لَمْ يَجُزِ اللامُ .

**قال** : ولم يلزم هذا الباب إلا ( يا ) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللامُ

بلام التوكيد (٢) .

قال أبو علي : يقول : لو حذف ( يا ) من هذا الموضع كما تحذف من

( زَيْدِ ) إذا نودي فتميل ( زَيْدُ ) مكان ( يا زَيْدُ ) لالتباس لام الاستغاثة

بلام الابتداء (٣) .

←

ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تدهسى

على ذنباً كلكه لم أصنع

من أن رأيت رأسي كراس الأصلع

انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٩٤ - ٢٩٥ ( الريح ) . المفصل ٤٣/

شرح المفصل ٢/١٢ ، الهمع ١/٥٤ ، ٩٧ ، الدرر ١/٧٠ ، ٧٣ ، العينى

٤/٢٢٤ ، الخزانة ١/١٧٣ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٠ ، وهو يريد باب الاستغاثة والتعجب ، وفى

المخطوطة ( يا التنبيه ) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافى للكتاب

ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٣) يقول أبو سعيد : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة ( أى التى

للاستغاثة والتعجب ) من حروف النداء الا ( يا ) وحدها ، للفصل بين

←

**قال** : ولا يسكون مكان ( يا ) سواها من حروف التنبيه<sup>(١)</sup> .  
قال أبو بكر : لَزِمَ ( يَا ) لِذَا الْمَعْنَى ، كَمَا لَزِمَ ( وَآ ) لِلتَّفْجِيعِ<sup>(٢)</sup> .  
**قال** : فَصَارَتْ كُنَّ وَاحِدَةً مِنْهُمَا تُعَاقَبُ صَاحِبَتُهَا<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو بكر : يعني أن اللام في ( يَا لَمَّا جَبَّ ، وَيَا لَيْسَ كَرِي ) معاقبة  
للألفِ والماء ، ألا ترى أنك لا تقولُ : يَا لَيْسَ كَرَاهُ .  
قال أبو بكر : إِنَّمَا فَتَحَتْ اللّامُ عِنْدِي فِي الْمَدْعُو ، لِأَنَّ الْمَدْعُو كَانَ  
حِكْمَهُ أَنْ يَسْكَونَ اسْمًا مَكْنِيًّا ، وَلا مِ الْجُرِّ يُفْتَحُ مَعَ الْمَسْكُونِيَّاتِ فَفَتَحَتْ مَعَ  
الْمَدْعُو كَمَا فَتَحَتْ مَعَ الْمَسْكُونِيَّاتِ وَكُسِرَتْ إِذَا كَانَتْ الْمَدْعُو بِإِلَيْهِ  
كَاتَسْمَرُ مَعَ سَائِرِ الْمَظْهَرَاتِ<sup>(٤)</sup> .

←

ما دخلت عليه على غير معنى استغناء وتعجبة وبين من دخلت عليه  
لاستغناء أو تعجب ، لأنها كالأصل في النداء ، وهو الكثير  
الغاشي ، وليس في القرآن من حروف النداء غيرها على ما فيه من كثرة  
النداء ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/٣٥١ وما بعدها ، ويرى الفراء أن هذه اللام

انما فتحت لأنهم جعلوها و ( يا ) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيرافي

للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

هذا بابُ النَّدْبَةِ (١)

**قال** : وأعلم أنك إذا وصلت كلامك **لذَهبت** هذه الهاء في جميع النَّدْبَةِ كما تذهب في الصلة (٢). أي من قال : **وَإِغْلَامِيَاهُ ( وَمَا أُذْرَاكَ مَاهِيَّةٌ )** (٣) في الوقف حذفه في الوصل ، فقال : **وَإِغْلَامِي الظَّرِيفِ ، ( وَمَا أُذْرَاكَ مَاهِي نَارٌ )** (٤) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ما هي فيه بما قبله ، لأن الهاء ألحقت **إِثْبَيْنَ** الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء ، كما (٥) يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة . وأنشد (٦) :

\* **فَهِيَ تَرْتِي بِأَبِي وَإِبْنِي مَا** \* (٦)

(١) الكتاب ١/ ٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٣) سورة الفارعة ، الآية / ١٠ - ١١ . قرأ ( ماهية ) بحذف الهاء وصلًا وإثباتها وفقًا حمزة ويعقوب ، والياقوت بإثباتها في الحالين .  
انظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٣ ، قال القرطبي : « الأصل ( ماهي ) فدخلت الهاء للسكت ، وقرأ حمزة ويعقوب وابن محيصن ( ما هي نار ) بغير هاء في الوصل ووقفوا بها » . تفسير القرطبي : ١٦٧/ ٢٠ .  
(٤) في المخطوطة ( وكما ) .

(٥) الضمير يعود على سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٦) في المخطوطة « فهى ترتي بأبا وإبناما » ، والبيت من الرجز وهو في ملحقات ديوان رؤبة / ١٨٥ ، وروايته : « فهى ترتي بأب وإبنينا » ضمن قصيدة طويلة ، وروى في السكتاب منسويًا لرؤبة ، وألشد الشمنتري « فهى تنادى بأبي وإبنينا » وأشار سيبويه إلى الرواية

قال أبو العباس: فَهَيَّ قَرْنًا يَا أَبَا وَابْنِي مَنَا .

وزعم أن: يا أبا وابنامًا لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشعر تجاز (١) .

**قال:** وكذلك الألف إذا أضفتها إليك ، تجراها في النَّدْبَةِ كجِراها في الخبر (٢) .

قال أبو علي: هذا مثل ألفِ منى إذا نذبت أو لم تَنْدِبْ ، في قال في الزِّدَاءِ: يا غُلَامَ ، يَحْدِفُ الْيَاءُ اسْعِدْ لالًا بالكسرة عليها لم يَجُزْ له أن يحدف ياء الإضافة من منى ، لأن الكسرة لا تلحق الألف من

←

التي اختارها أبو علي كما ذكر الشنتمري رواية ( بابا وابنيما ) ، وقال: يريد أن المنذوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المنذوب من قلب الياء وتركها على أصلها « والمخ إلى خطأ رواية « وابناما » في بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الريف كما تجوز الواو . انظر الكتاب وهامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد ( بابي وابنيما ) وقال: قلم يجعل للنسبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤ وأنشده ابن النجاسي وقال: إنما أراد وابني ، و ( مًا ) زائدة وصل بها كلامه ، وإنما حكى نذبتها ٠٠٠ انظر شرح أبيات سبويه ١٣٦/ ، ومثله قال السبرافي في شرح الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٦ ، والنكت ٥٦٤/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ . (١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١

مشق فيدل على الياء (١) ، فإذا لم يَجُزْ أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق بالياء نفسها بَدْ وإِذَا أُلْحِقَت الياء لم يَجُزْ فيها إلا الفتح ، ب/٤٦ لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة ، والوقف هنا لا يجوز لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجُزْ الوقف ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح .

**قال :** واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يُحذف (٢) .

قال أبو علي : من قال : يا غُلامُ لحذف ياء الإضافة ، واستبدل بالكسرة عليها ، لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من ( غُلامَيْنِ ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضيين إذا أضافهم ، ومن ناجٍ ، وإنما لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من غُلام ، لأنه حيثُ حذف الياء من ( غُلامِي ) بقيت الكسرة . فدل على الياء ، وجاز حذف الميم بالكسرة ، فأما ( غُلامَيْنِ ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

---

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم في الندبة كحكمها في غير الندبة إذا لحقت ياء الإضافة متحركا ما قبلها أو ألفا فإذا نديت ما آخره الياء ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقدمت مثلا : واقاضياه بفتح الياء وأدخلت ألف الندبة بعدها ، وإذا نديت ما آخره الف لم تضيفه إلى نفسك وأدخلت علامة الندبة أسقطت الألف الأصل لاجتماع الساكنين فقلبت : وامئناه وامعلام ؛ انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

الإضافة منه لم يَجُزْ تحريك الياء التي هي آخرُ هذه السكّيم بالكسر ،  
فيدل على الياء كما دَلَّت الكسرة في ( يَا غُلَامِ ) عليها وإذا لم يَجُزْ أن  
تَلْحَق ما يدل على الياء لم يَسْكُن من أن تَلْحَق الياء نفسها بُدَّةً ، فإذا  
ألحقت لم يَخْلُ من أن تُسْكَن أو تَفْتَح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء  
الساكنين فإذا لم يَجُزْ السكون فُتِيحَ (١) وأدغم الحرف المثل الذي قبله  
فيه فصار يا غُلَامِيَّ ، وهذه الياء آتت على ضربين :  
منه أصلٌ ، ومنه زَائِدَةٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن الكسر  
لا يجوز فيه .

فأما الأصلي فهناك الياء من ( قاضٍ وناجٍ ) .  
والزائد مثل الياء من ( غُلَامِيَّ ) ، والياء من ( قاضِيَيْنِ ) (٢) ، فإن  
أضفت ( قاضِيَيْنِ أو قاضُونِ ) إلى نفسك وافق لفظ الرفع والمنصوب  
الجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : دَوْلَاءُ قاضِيٍّ ، إذا أردت الجمع ،  
وأصل هذا ( قاضُونِ ) ، فسقطت النون للإضافة ، وبقيت الواو قبل  
ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكِنَتْ وجب أن تُدْغِمَهَا في الياء وإذا وجب  
ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير ( قاضِيٍّ ) كقولهم : ( رَبِيًّا ) في مصدر  
( رَوَيْتُ ) ، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثل الجمع للرفع في  
اللفظ إلا أن المدغم في ياء الإضافة فهما مكان الواو في ( قاضُونِ ) ،  
والياء في الواحد مُخَالَفةٌ للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زَائِدَةٌ وفي  
للواحد لَامُ الفِعْلِ .

(١) في المخطوطة ( تَبِيح ) مضبوطة وهو وهم من الناسخ ؟  
(٢) يريد الياء الثانية من ( قاضِيَيْنِ )

**قال** : فذهبتم كما تذهبون في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثنى القوم ، فاللام تسقط هنا كما تسقط مع حرف الندبة لأن كلاً للموضعين مجتمع فيه سا كان (٢) .

**قال** : ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصب هو الألف ، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا دبت ما هي فيه غير مضاف قلت : ( وَأَقَاضِيَاءُ ) ،  $\frac{1}{2}$  / فب إه الاء / بالفتحة ، لا تحذفها كما تحذف الألف من ( وَأُمَّتِنَاهُ ) غير . ف لا تحرك البتة ، والياء تتحرك بالفتح .

**قال** : وتقول : وَأَظْهَرُهُمُوه ، وإنما جعلت الألف واواً لتُفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : ( وَأَظْهَرُهُمَاهُ ) ، وإنما حذف الحرف

---

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى الياء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في ( رحي ، وفنى ) : ( رَحِيَّان ، وَفَنِيَّان ) ، وفي ( منا ، وَعَصَا ) : ( مَنْوَان ، وَعَصَوَان ) ؟ آ . قيل له : التثنية لا يبدء من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة مخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وان شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تدعو الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا ألقيتها الألف واللام كقولنا ( هذا المثنى الظرفية ) ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٣ .

الأول لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك  
وَأَمْتَانًا<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: الهاء التي تلتحق لعلامة المضمرة المجرور الفائب، حكما  
أن تلتحقها واو في الوصل مثل: لهو مال، وعند هو ثوب<sup>(٢)</sup>، فأصل  
حرف اللين الذي يلحق هذه الهاء في الوصل واو، وإنما تقلب ياء إذا  
وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل (بهى داء، وعلميهى ثوب) الساكن  
الكسرة، والياء، والأصل الواو كما قلنا، والدليل على أن الياء يجوز  
أن يجعل مكانها الواو في مثل (بهى وعلميهى) فيقال: (علميهو، وبهو)،  
ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياء إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع  
قبلها ياء، لا يجوز (أهى مال، ولا عندهى ثوب) فقد بان من هذا  
أن أصل حرف اللين الذي يلحق هنا الواو، إذ كل موضع جاز فيه الياء  
يجوز فيه الواو، وليس كل موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء.  
والمنصوب المضمرة إذا كان للفائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللين  
الساكن به مثل المجرور، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يسكن  
إلا ساكناً، فإذا ألحقته علامة النذبة وجب أن يسقط، لأنه قبل العلامة  
وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النذبة وارا لتفتيح الحركة التي قبلها،  
لأنها لو تركت ألقا لم أن يفتح ما قبلها، وإذا انفتح ما قبلها التمس  
الفائب بالفائبة، فالحذوف من<sup>(٣)</sup> الساكنين في قولك (وأظمزهو) (

(١) الكتاب ١/٣٢٣

(٢) في المخطوطة (وعنده ثوب)

(٣) قوله (من) مصححة في الجاشية

هو الأول ، وكذلك المحذوف من ( وَظَهَرَمَاهُ ) هو الألف الأولى التي للتأنيث ، وإذا جمع المضمرة الجرور الغائبُ المذكر أُلحق الهاء حرفين ( الميم والواو ) كما تُلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل كَهْمُو وَظَهَرَمُو ) إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف ، كقوله : ( هَذِهِ ظَهَرُمُورُهُمْ فَاعْلَم ، وَهَذِهِ ظَهَرُمُورُهُمْ ) .

والأصل أن تُلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً للدليلُ على أنك إذا وصلت، ما كان مثله ، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : ( أَعْطَيْتُهُوهُ ) ، لما وصلته بالهاء لزم ثباتُ هذه الواو ، فكذلك المضمرة الجرور إذا وصلته بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدبَ ( ظَهَرُمُورُهُمْ ) وجب ثباتُ الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلِكَ ٤٧/ب علامة الندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التي هي / المضمرة بين الغائبين للمذكورين وجب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره ، إلا أن الذي منع من ثباتها في ( ظَهَرُمُورُهُمْ ) إذا نُدبت اجتماع الساكنين وهما الواو وألف الندبة ، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو ، وثبت الذي هو علامة الندبة كما يسقط من ( مُتَفِي ) إذا نُدبت غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف المنقلب عن الياء ، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين ، فكذلك وجب هنا حذف الأول لَمَّا لم يَجُزْ تحريك الساكن الأول ، ولم يسكونا من كلمة واحدة ، فذهب سيمويه في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لالتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً في رجل يسمى

(ضَرَبُوا) لو نديقه (وَاضَرَبُوهُ) ، حذفت الساكن الأول ، وجعلت  
غلامه الندية تابعة للحركة التي كانت قبل الحذف المحذوف كما قد فعلت  
ذلك في (وَظَهَرَهُمْ) ، لِثَلَا يلبس الجمع بالثنية  
في (ضَرَبُوا) ، كما قد يلبس الجمع بالاثنين في (وَظَهَرَهُمْ) ولذا كُرِّ  
بالمؤنث في (وَظَهَرَهُمْ) .

وقد اعترض أبو العباس في هذا الموضع فقال : زعم أنه لو نذب غلامى  
في قول من قال ﴿ يَا دِيَارِي فَاتَّقُونِ ﴾<sup>(١)</sup> لقال : ( يَا غُلَامِيَاءُ ) فحرك  
الياء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هذا أن يقول :  
( وَظَهَرَهُمْ هَوَاهُ وَوَظَهَرَهُمْ هَوَاهُ ، وَاضَرَبُواهُ ) فتحرك الساكن الأول  
لالتقاء الساكنين كما حررته في ( يَا غُلَامِيَاءُ ) في قول من قال :  
( يَا غُلَامِي )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : والجواب عندي في ذلك أن الواو من ( ظَهَرَهُ ) ،

---

(١) سورة الزمر ، الآية /١٦ ، أثبت الياء يعقوب ، وجمهور  
العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس .  
انظر اتحاف فضلاء البشر / ٣٧٥ ، وانظر ابراز المعاني / ٦٧٠ .  
(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٧ . وانظر شرح السيرافى للكتاب  
ج ٢ ، ق ١٤٨ - ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على مقال سيبويه ،  
ثم قال : « والذى ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم  
ما قبلها ، كالألقاب لا أصل لها في الحركة ، والياء في ( غلامى ) يجوز  
فيها الحركة لغير التقاء الساكنين ، وأصلها الحركة ، والتغيير للندبة  
ضعيف » .

وظهرهُو ( ليست مثل الياء في ( غلامى ) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك  
 ألبتة ، والياء من ( غلامى ) قد تتحرك في لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين  
 ألا ترى أن من يقول : يا غلامى ، فيسكن هذه الياء وافق من يفتحها  
 في مثل ( يا قاضى ، ويا مُثنائى ) ولا يسكون في لغته غير الفتح لالتقاء  
 الساكنين ، فسكذلك لا يُنكر أن تحرك الياء من ( يا غلامى ) لالتقاء  
 الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا  
 الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التي هي المخاطب الفتح ، كما أن كاف  
 المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة  
 تُسكّره فيها ، ألا ترى من يقول ( حضر موت ) لا يحرك الياء من ( معدي  
 كَرَب ) ، فهذه الياء إذا فُتحت في ( وَاعْلَامِيَّاه ) فإنما تُرد إلى أصلها (١)  
 كما أن ( مدّ ) إذا حرك رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضمّ ، فسكذلك  
 هذه الياء يُرد (٢) في التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التي كانت له ،  
 وأما ( غلامهُو ، وظهرهُو ، وظهرهُو ) فليس للواو شيء من ذلك حركة  
 في الأدل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تُحرك في موضع لالتقاء الساكنين  
 ولا لغيره ، كما حُركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقاءهما ، فقد  
 بان أن الواو في ( ضَرَبَهُو ) وما أشبهه ليست مثل الياء في ( غلامى ) ،  
 إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرِّك لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله  
 وليس للواو في ( ظهرهُو ، وغلامهُو ) أصل في الحركة ، ولا حُركت

أ/٤٨

(١) فى المخطوطة ( أصله ) .

(٢) فى المخطوطة ( ترد ) فى الموضعين .

في موضع ، فبرَدَ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء ،  
فحركاتهما إذا لا لتقائهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقائهما فيه  
لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإمسا وإن كانت قد حركت لالتقاء  
الساكنين في مثل : ﴿ وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ اشْتَرَوْا  
الضَّالَّةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة  
في (يا غلامى) حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه  
الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامى)

---

(١) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٧ ، قال القرطبي : « بضم الواو ،  
وكسرها يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عبلة :  
« وَلَا تَنَسَاوَا الْفَضْلَ » وهي قراءة متمكنة المعنى ، تفسير القرطبي ٣/٢٠٨

(٢) سورة البقرة ، الآية / ١٦ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها  
مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه في الباب الذي عقده لدراسة «ما يضم  
من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل» وذلك الحرف الواو التي هي  
علامة الاضمار إذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا  
حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف ٠٠٠ ،  
انظر الكتاب ٢/٢٧٦ ، ونقل عنه هذا الرأي القرطبي ، انظر تفسير  
القرطبي ١/٢١٠ ، كما نقل القرطبي تعليل ابن كيسان في اختيار الضمه  
دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة  
كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبي اسحاق ويحيى بن يعمر  
وعن أبي زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا في معاني القرآن  
واعرابه ١/٨٩ ، ٩١ - ٩٢ .

قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل (لِي دِينِي) (١) ، فنبهت الياء من (يا غلامياه) في لفظة من قال : (يا غلامى) في التقاء الساكنين أقوى من نبرات الواو في (ضربوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين إلا أن من حرك الواو في (ضربوا) لالتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُهُ مُنْقَطِعًا .

**قال :** لأن ياء الإضافة عليه - أى على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أى لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أى ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى

(١) سورة الكافرون ، الآية / ٦ .

قال القرطبي : فتح الياء من (وَلِي دِينِي) نافع ، والبيزى عن ابن كثير باختلاف عنه ، وهشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (يُنِي) في الحالين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِينِكُمْ) والتاء في (قَمْتُ) ، الباكون بغير ياء مثل (قوله تعالى « فهو يهدين » ، « فانقوا الله وأطيعون » ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعاً لخط المصحف ، فانه وقع فيه بغير ياء) تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزأ أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياء ، وان كنت انما تندب الأب ، وياه تضيفه الى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لانه لا يستقيم لك اضافة الأب اليك حتى تجمل عمراً كانه لك ، لان ياء الاضافة عليه . . . » .

نحو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامي ، فغلام الثاني غير مدعو<sup>(١)</sup>.

**قال :** وإنما تحكى الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين ، فصارت الألف - أى ألف الندبة - تابعة لهما - أى لضربوا<sup>(٢)</sup>.

أى تبعت ألف الندبة الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربوا وضرباً) إذا نذبت ، كما تبعت الثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين نحو (غلامهما وغلامهم)<sup>(٣)</sup>.

**قال :** وإذا قلت : يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين<sup>(٤)</sup>. قال أبو علي : الدليل على أن ثلاثة وثلاثين نصب في الندبة من حيث كان اسما طويلا نصبتك الاسم الأول<sup>(٥)</sup> ، فلو كان هذا مثل (يازيد

---

(١) يقول السيرافي : « إذا أضفت أبا عمرو اليك أضفت عمرا » كأنه لك ، كما كان الدرهم في مائة درهم ، كأنه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رمانا قط ، وإنما ملك الحب ، ولكنه لا يصل إلى إضافة الحب إلى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير في اللفظ كأنه لك » . شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ مع اختلاف طفيف في بعض الحروف .

(٣) يقول سيهويه : « إذا نذبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، وإن سمي ضربا ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلامهوه ، وواغلاماه ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفوق بين الاثنين والجمع » . فكذاك ضربا وضربوا . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الاسم المنادى الذي لا يتم إلا بشيء بعده ، وليس بمضاف إليه ينتصب وإن كان معرفة بالقصد إليه كقولك : يا خيرا من زيد ، وياضاربا

ويأخروا) لئلا كان إلا مضموماً غير منون، فكونه منصوباً منوناً يدل على أنه انتصب من حيث كان اسماً طويلاً<sup>(١)</sup> .

**قال** : وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك : يا ضارب<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين :

ب/٤٨ إما أن يُسمى به / رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو  
يا رجل<sup>(٣)</sup> .

←

رجلاً ، ونصبه كنصب الاسم المضاف ، والنائب لهما معنى واحد ، وذلك لطلان البناء ٠٠٠ انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٩ . وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٨ ، وانظر المقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ (١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات ، فالشبيه بالمضاف اسم ممتول أو طويل ، ومطل الحركة يعني مدها كما أن المطال يمد الحديد ، واشباع الحركة أو مطلقها ينشأ عنه حرف من جنس تلك الحركة ، وسيبويه يسمي حرف المد ممتولاً . انظر الكتاب ٤٠٧/٢ ، وانظر المصطلح النحوي ١٤٦/٠ .  
(٢) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٣) نقل أبو علي أحد الوجهين في المسألة ، وترك الوجه الآخر اما سهوا منه هو واما سقط عند النسخ ، وعبارة المبرد بتمامها هي : «اما سميت به رجلاً واما دعوتها في موضعها على حد قولك : يا رجل أقبل ، تريد : أيها الرجل أقبل ، وأي ذلك كان فلفظها واحد منصوب ، » .  
المقتضب ٢٢٤/٤ .

وأورد أبو سعيد الوجهين لتعريفه على النحو التالي :

←

**قَالَ** : فصار بمنزلة [الذى] إذا قلت : هو الذى فَعَلَ (١) ،  
 قال أبو على : لا يتمّ قولك : يا خيراً بغير (مِنكَ) كما لا يتمّ  
 (الذى) بغير صلته (٢) .  
**قال** : وأما قولك : يا أخا رجُل ، فلا يسكون الأخ ها هنا  
 إلا نكرة (٣) .  
 قال أبو العباس : لأنه ليس هَاهُنَا تنوينٌ ينوي به الانفصال كما قال  
 فى ضارب (٤) .

« اما أن نناديه فتسميه بالمعنى الذى فيه فيصير معرفة ، وذلك أن  
 تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ،  
 ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذى هو  
 خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول :  
 يا ظريف فتعرف بالنداء وان كان منصوباً ، والوجه الآخر : أن يسمى  
 رجلاً بضارب زيداً أو بحير من زيد وان لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول  
 يا ضارباً زيداً ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفة ،  
 ويا سعيد كرز » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وما بين المعقوفين سافطة من المخطوطة .  
 (٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً ( خيراً منك ) لقلت :  
 يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم  
 ولا منتهاه » الكتاب ٣٢٥/١ والمعنى الذى يرمى اليه هو والفارسى ، أن  
 « خيراً منك » كلها اسم ممتول ، ولا يصح ( خير ) بدون ( منك ) كما  
 أن ( الذى ) لا يتم الا بالصلة .  
 (٣) الكتاب ٣٢٥/١ .  
 (٤) انظر المقتضب ٢٢٦/٤ .

**قال:** ولا يكون الرجل هاهنا - أى إذا أضفت أخا إليه -

بمنزله إذا كان منادى<sup>(١)</sup>

أى : فقلت : يارَجُلُ ، لأنه ثم يدخله التنوين ، أى إذا قلت :

يَا ضَارِبُ رَجُلٍ يدخله التنوين إذا أردت الانفصال ، فقول :

يَا ضَارِبًا رَجُلًا ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما ،

أى جاز لك أن تريد بياضَارِبًا رَجُلًا معنى الألف ، وهو هاهنا غير

منادى أى ( الرَّجُلُ ) فى ( يا أَخَا رَجُلٍ )<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ هاهنا ،

وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .

(٢) يقول أبو سعيد : « رجل فى قولك : يا أخا رجلٍ لا يتعرف ،

لأنه ليس باسم المنادى ، وليس فى ( أَخَا ) معنى التنوين ، وإضافته

صحيحة ، والمضاف إليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتذكير المضاف إليه ،

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنْبِئُ بها المدعو<sup>(١)</sup>

**قال :** وقد يستعملون هذه التي لأمَدَّ في موضع الألف<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا ناديتَ المقبلَ عامك بما تنادى به المقترأخي الهويد  
نحو يَا وَهَيْمًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَا يَا فُلَانٌ ، لِأَنَّ قَبْلَ عَلَيْكَ تَوْكِيدًا فِي  
اسْتِعْطَانِهِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ اسْتَفْنَيْتَ عَنْ دَعَائِهِ بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة في الشُّرْ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قوله : من النكرة ، يريد ما كان غير علمٍ ، مما يعرفُ  
في النداء بالإشارة إليه ، وكان قبل النداء نكرة .

وقد اعترض أبو العباس في قوله : وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة .  
وقال : حذفها من النكرة غير جائز ، والدليلُ أن ( جَارِيَّ )<sup>(٥)</sup>

(١) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٣) هذا النص بتمامه نقله البغدادي وأسنده ذلك إلى أبي علي في

تعليقته ، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٥) إشارة إلى قول العجاج من الرجز :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

انظر ديوانه ٢٢١/١ ، الكتاب ٣٢٥/١ ، وفيه شاهد على حذف حرف

النداء من قوله ( جَارِيَّ ) وهو نكرة قبل أن ينادى، ولم يعرف الا بالنداء .

انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٢٦٠/٤ ، وانظر هامشه لتعرف مزيدا من المصاهير

وما دار حول هذا المعنى من جدل ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ،

ق ١٥١ ، وانظر الأصول ٣٦١/١ ، وأمانى ابن الشجري ٨٨/٢ .

غير نكرة أنها مرخمة ، والنكرة لا تُرسم<sup>(١)</sup> .  
قال أبو علي : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف ( يا )  
من النكرة ما كان غير علمٍ مما يعرف بالنداء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا الموقع أحد المسائل التي خطأ المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصبر معرفة في حال ندائهما إياه واختصاصه بذلك ، والافه نكرة قبل النداء ٠٠٠ » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم ، لأن البيان الذي فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفي التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك » ٠٠٠ ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم ٠٠ : « ويرى أن حذف ( يا ) مع النكرة في بيته العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه ( يا ) » انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ .

هذا باب ماجرى على حرف النداء وصفًا له<sup>(١)</sup>

**قال** : فالاختصاصُ أُجْرِي هُنَا عَلَى حَرْفِ النِّدَاءِ كَمَا أَنَّ التَّسْوِيَةَ ...  
الفصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر : كلُّ مُنَادَى مُخْتَصٍ ، وليس كلُّ مُخْتَصٍ مُنَادَى ، كما أن كلَّ اسْتِفْهَامٍ تَسْوِيَةٌ ، وليس كلُّ تَسْوِيَةٍ اسْتِفْهَامًا<sup>(٣)</sup>.

**قال** : وتقول : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فإنما أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِأَنَّكَ أَجْرَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى مَا النِّدَاءُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي : أى على فعل مضمرك كما أن النداء على فعل مضمرك ، إلا أن قولك ( الْعَرَبَ ) لم يُجْرَ منادى ، كما أن أيها العصابة جرت منادى ، فَتَمْتَنِعُ ( الْعَرَبَ ) من دخول الألف واللام عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ١/٣٢٦ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٦ .

(٣) يسوق الفارسي قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر

الأصول ١/٣٦٥ .

(٤) الكتاب ١/٣٢٧ . وقوله ( محمول ) هنا ساقطة من الكتاب ؛

(٥) انظر الأصول ١/٣٦٧ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في

هذا المنادى ( أى فى منل « أَيْتَهُهَا الْعِصَابَةُ » ) ليس بمنادى ، ولا يجوز

دخول حرف النداء عليه ، لا تقول : ( أنا أفعل كذا يا أيها الرجل ) إذا

عنيتم نفسك ، ولا ( نحن نفعل كذا يا أيها القوم ) إذا عنيتم أنفسكم ؛

ولكن يستعمل ( يا أيها ) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص بالنداء

فتختصه فتناديه من بين من بحضرتك أي يقرب منك :: : ؟ : شريح

السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥١ ؛

٤٩/أ **قال** /: وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها<sup>(١)</sup> .  
قال أبو العباس : يعنى (أى) في قولك : أيتها العصابة قال : يعنى  
أجروه على الأصل أى على النداء<sup>(٢)</sup>  
**قال** : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إئى  
هذا أفعل<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : لأنه لا يعرف هذا واحداً قد عرفته قبل .  
وأنشد :

\* أيا شاعراً لاشاعرَ اليومَ مثله<sup>(٤)</sup> \*

(١) الكتاب ١/ ٣٢٧ .

(٢) يقول أبو العباس « قولك : ( اللهم اغفر لنا أيتها العصابة )  
فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص  
الذى فى النداء . . . فاذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فأنت لم  
بدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ،  
محجرى عليها اسم النداء أعنى ( أيتها ) مساواتها إياه فى الاختصاص ،  
كما أنك اذا قلت : ما أدري أزيد فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك  
فى المعرفة وان لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام  
كمحل ما ذكرت لك من النداء » .

المعتضب ٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٨ ، وفيه ( لا يجوز ) مكان ( لا يحسن ) هنا ؛

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبه سيهويه الى الصلتان العبدى

لهو قوله :

قال أبو العباس : يا لغيرِ شاعرٍ (١) .

قال أبو علي : كما أن ( يا ) في قوله : ( يا لعنةَ الله ) لغيرِ الأئمةِ ،

←

أي شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ، ولكن في كليب تواضع  
ونصب ( شاعرا ) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص  
والعجب ٠٠٠ انظر الكتاب ٣٢٨/١ وهامشه ، وأنشده المبرد وخالف  
مذهب الخليل وسيبويه في توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال ( يا )  
نبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله ٠ وفيه معنى التعجب .  
كانه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى ٠ انظر المقتضب  
٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة  
طويلة قالها حين اجتمع اليه في الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها :  
أنا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحق صادق  
أتنتي تميم حين هابت قضاتها واني لبالفصل المبين قاطع  
وفى بيت الشاهد ( فيا شاعرا ) ، وأظنها الرواية الصحيحة .  
انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، ومثله أمالي القالي ١٤٢/٢ ،  
وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزانة  
٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ .  
قال الرماني وقد أنشد البيت : « وليس هذا على اختصاص النداء ، لأنه  
نكرة ولا على نداء النكرة ٠٠٠ ولكنه على حذف المنسأدى بتقدير يا قائل  
الشعر شاعرا ، كأنه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تغيير حال المعظم  
في حسبك به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح  
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي  
٣٩٨/١ ( الريح ) ٠

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، وشرح السيرافي للكتاب ،

ج ٢ ، ق ١٥٣ .

كأنه نبيه غير قوله شاعراً بيباً؛ ثم نَصَبَ (شاعراً) على إضمار فعل ، كما نَصَبَ ما في هذا الباب للاختصاص ، ولا يجوز أن يكون (شاعراً) نداءً منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه ، فكأنه قال : أراك شاعراً ، فهو يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمّر وإن كان هذا منكوراً ، وما اختص في هذا الباب معروف .

وأنشد :

تَمَنّانِي لَيْلِقَانِي لَقِيْطَ أَعَامَ لَكَ ... (١)

(١) الضمير في قوله ( وأنشد ) يعود على سيبويه ، والبيت من الوافر ونسب في الكتاب الى شريح بن الأحوص الكلابي ، وهو بشمامه .  
تمناني ليلقاني لقيط أعام لك بن صعصعة بن سعد  
والشاهد في قوله ( لك ) والمعنى : يا عامر دعائي لك ، والمعنى  
معنى التعجب ٠٠٠ انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوباً  
لبزيد بن عمرو الصعق الكلابي ، ولقيط في البيت هو لقيط بن زرارة ،  
وكان يطلبه ، وقال : ( أعام لك ) يريد : يا عامر ، فرخم ، وإنما  
براد الحى تعجبا ، أى : لكم أعجب من تمنيه للقائي ٠٠٠ انظر الكامل  
٣/٣٥٧ . والى شريح بن الأحوص نسبه السيرافي في شرح الكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٢ ، وقال : « كأنه قال يا عامر بن صعصعة أعجب لك من  
سمى لقيط اياك ، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر ، والعرب  
سنعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام ، وقد قيل في قوله عز وجل  
« لا يلائف قريش » أعجب لا يلائف قريش ، شرح السيرافي ج ١ ،  
و ١٥٣ ، وقال الرماني ، وقد أنشد البيت : « فهذا تعجب ، لأنه نبيه  
على معنى متعجب من مثله لما قال : تمناني ليلقاني لقيط ، ويعجب بطريق  
←

قال أبو هلى : دَعَاكُمْ لَهْمٌ فِى قَوْلِهِ : أَعَامَ لَكَ ، كَأَنَّهُ دَعَاكَ مِنْ دَعَارِنِ .

قوله : يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١) .  
لِأَنْفُسِهِمْ .

←

النداء ، كأنه قال : يا عجباً لذلك « شرح الرمانى لىكتساب ، ج ٢ ، ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه /١٦٦ ، العينى ٣٠٠/٤ ، الهمع ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ، الأشمونى ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أنشده سيبويه فى باب سابق منسوبا للمهلهل ، وهو قوله :

يالبكر أنشروا لى كليباً يالبكر أين أين الفرار  
ويبدو أنه أنشده هنا لعلاقة النداء هنا بالمعنى فى البيت السابق ، والمعنى هنا أن الشاعر قال : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى انشاز كليب واحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد : استغاث بهم لأن ينشروا له كليباً ، وهذا منه وعيد وتهديد ، أما قوله : يالبكر أين أين الفرار فانما استغاث بهم لهم ، أى لم يفروا استتالة عليهم ووعيدا « . شرح السيرافى لىكتساب ، ج ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال الرمانى : « مجتهدهم بقوله : ( أين أين الفرار ) لأنه على جهة الاستتالة عليهم باستغاثتهم لهم ، أى ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم ولا تفرقوا » شرح الرمانى لىكتساب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٦/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٥/١ ، النكت ٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه ١٦٣/١ ، الإغاني ١٧٠/٢ ( دار الكتب ) ، اللاميات ٨٧/١ ، الخزانة ٣٠٠/١ .

## قال : وقال في قول الشاعر :

\* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ <sup>(١)</sup> \*

إنه أرادَ : أنتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُقْبِلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ فيسكون معرفة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لأحد ، انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السدرا في للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرممانى وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بين خلب وكبد ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كأنه قال لمن يحدثه : هند هذه بين خلب وكبد ، وعلى الوجه الآخر كأنه قال : أنت هند بين خلب وكبد ، لا يصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرممانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٧ - ١٦٨ ، الأمثال / ٧٧ ( رمضان ) / ٩٠ ( الضبيب ) ، وأنشد أبو فيد بعده قوله :

أسفاك عنى هزم الرعد برد

من الثريا نوؤه غير جحد

وانظر اللسان ( خلب ) ٣٦٤/١ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هى لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هى حجاب ما بين القلب والكبد .

(٢) مزج الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف فى الضمائر انظر الكتاب ٣٢٩/١ ،

قال أبو علي : تأويلُ الخليل<sup>(١)</sup> أنه أراد أن قوله : (هِنْدُ) على ضربين من التَّنْذِيرِ : يحتمل بأن تكون هِنْدُ نَسْكَرَةً ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال . أُنْتِ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ ، فالمبتدأ الذي هو أُنْتِ محذوف ، وخبره هِنْدُ وجعلها نَسْكَرَةً ، (وَبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ .

والضربُ الآخر : أن يكون لَمَّا نادى ، فقال : يَا هِنْدُ ، أقبل هلى من كان بحضرته (يُحَدِّثُهُ)<sup>(٢)</sup> : هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ ، فهِنْدُ على الوجه الثَّانِي معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هي نفسها مبتدأ وخبرها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر<sup>(٣)</sup> : قوله : بَيْنَ خَلْبٍ ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهنداً نَسْكَرَةً صفةٌ لِهِنْدٍ ، لأن هِنْدُ حينئذ نَسْكَرَةٌ وهي خبرٌ للمبتدأ المحذوف (وَبَيْنَ) على هذا الوجه الثَّانِي الذي قاله الخليلُ خبرٌ ليس بصفة .

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب  
٣٢٩/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مشار إليها في الحاشية ، وكان حق الفارسي أن يقول بعدها ( قال ) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .  
(٣) ولم يرد هذا الرأي ولا بيت الشاهد في الأصول .

هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ (١)

قَالَ : وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّرْخِيمَ لَا يَكُونُ فِي مِضَافٍ إِلَيْهِ (٢).

قال أبو بكر : لا يجوز أن يُرَخِّمَ المِضَافُ إِلَيْهِ ، لأنك لا تُرَخِّمُ  
ب/٤٩ اسمًا قبل آخره ونمائه ، فإذا أتممتَهُ بالإضافة لم يجر ترخيمُ المِضَافِ إِلَيْهِ /  
لأنه غير منادى (٣).

(١) الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ .

(٣) يسوق الفارسي عبارة أساتذه ابن السراج بالمعنى ، ويمزج

ذلك بتعليقاته هو . انظر الأصول ١/٣٥٩ .

وقد تعرض السيرافي لبيان ماهية الترخيم ، وبين أنه في استعمال  
النحويين يعنى النقص من حروف الاسم وفق أحكام خاصة ، ثم بين أن  
شروط الاسم الذى يقع عليه الترخيم أن يكون منادى ، مفردا ، على أكثر  
من ثلاثة أحرف ، فان نقص من هذه الشروط شيء لم يجر ترخيمه . . .  
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ ، وانظر شرح الرومانى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠٥ .

هَذَا بَابُ مَا أَوْخِرُ الْأَسْمَاءَ فِيهِ الْمَاءُ (١)

**قَالَ:** وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْعَامَّةُ فَنَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

\* جَارِي لَا نَسَقَ نَسَكِرِي عَذِيرِي (٢) \*

(١) الكتاب ٣٣٠/١ ، ولم يعلق الفارسي على العنوان وكانما أراد أن يلفت النظر إلى أن الترخيم لا يكثر في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ٣٣٠/١ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثاني الاسم العام الذي لا يخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله ( جارية وسلمة ) ، انظر النكت ٩٩/١ ، وانظر الكتاب ٨٨/٢ ، ٩٥ ، والتعليق ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه في باب قبل هذا ولم يعلق أبو علي عليه هناك ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، وأنشده هنا شاهدا على ترخيم الاسم وهو نكرة في غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٦٠/٤ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسي هنا اعتراض أبي العباس ، ومثله فعل الرماني في شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفي الانتصار ق ١٥٩ - ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقد نقل ذلك المرحوم عضيمة في حاشية المقتضب ٢٦٠/٤ - ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التي أنشده البيت ، وإلى جانب تلك المصادر يمكن النظر في : النكت ٦٨/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٦ ، ١٣٨ ، شرح عيون سيبويه ١٦٨ ، حيث قال أبو نصر : « توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترخيمه نكرة ، فانكر

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (بِشَاءٍ وَثُبَّةٍ) ونحوها إذا كانا نكرتين ، كما لا يميزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة ، إنما يميزان<sup>(١)</sup> ترخيمهما إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يَا ثُبَّةُ) وَيُرَخِّمَانِهِ<sup>(٢)</sup> على أنه معرفة .

**قال :** فإذا أرادوا أن تثبت الحركة<sup>(٣)</sup> ، أي في الحرف الذي قبل المحذوف .

**قال :** من قبل أن الماء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذي هو نكرة في غير النداء قد يجوز في النداء حذف ( يَا ) منه في الشعر ، وأن ترخمة إذا نويت به المعرفة ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي في المسائل العسكرية ٨٦/ وقال « والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة ، إلا ما كان في آخره تاء التانيث كقوله : ( البيت ) وليس هذا الاسم كذلك . . . » .

(١) في المخطوطة ( يجيزون ) .

(٢) يقال في ترخيم ( يَأْتِيَةُ ) : ( يَأْتِيَبَ ) .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لاتفيد معنى للاختصار الذي أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هي : « فإذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضا من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ، ليكون ثباتها في الاسم على كل حال لئلا يخلو به ، » .

فلما صارت الهاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحقُ التَّأْنِيثُ هي الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لسكن العلامة عندهُ التاء والهاء بدلٌ منها في الوقف ، فقال على الجواز والانساع في استعمال لفظِ البَدَلِ : إن التاء بدلٌ من الهاء في الوصل .

**قال :** وَسَمِعْنَا الشُّعْبَةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا حَرْمَلًا ، يُرِيدُ :  
يَا حَرْمَلَةً ، يَعْنِي فِي الْوَقْفِ<sup>(٢)</sup> .

**قال :** لو لم يسكن بعد حذف<sup>(٣)</sup> .

أى : حذف الحرف الزائد .

---

(١) الكتاب ٣٣١/١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع في التعليقات وتعليق أبي علي هنا يغني عن نقل بقية نص الكتاب .  
(٢) الكتاب ٣٣١/١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبويه هذه : « وإذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أن تمت وتوصل كقولنا في آخر القافية مرت بعمر ، ورأيت الرجالا » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .  
(٣) في الكتاب ٣٣٢/١ ، يقول : « واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرف زائد ( لو لم تكن بعده حذف ) أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفًا زائدين لم يحنف غيرها ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفة : يا طائفي أقبل ، وفي رعشنة : يارعشن أقبل ، وفي سعللة : ياسعلا أقبلي ، » .

**قال :** فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه<sup>(١)</sup> .

أى : لم تحذف ما هو من تنس الحرف مثل : حارثه ، فإنك تقول فى تزخيمه : يآحارث .

**قال :** وتقول فى حيوة : يآحيو أقبيل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : حيوة حرف شد عن القياس ، فأجرى فى الترخيم على ماجرى عليه قبل أن يرخم ، فتقول يآحيو<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وحذف حرف لازم للاسم لا يغير فى الوصل ولا يزول كما تغير هاء التأنيث<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه « فإذا ألحقها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد » .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرماني : « ترخيم حيوة : يآحيو ، ويأحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للأيذان بالأصل ، فهو يجيء على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قياس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وما بين القوسين زيادة لم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة اما أن تكون من تعليقات الفارسى التى عادة ما يدمجها فى كلام سيبويه ، واما أن يكون قرأها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو علي : وقوله : ولا يزُولُ أى كما تزُولُ تاء التأنيث ، لأن كل اسم هـ فيه قد تحذف منه إذا أُريدَ تذكيره أو جمعه .

**قال :** لأنه أخفُ شيءٍ عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص (١) .

أى : لأنه إذا نقصَ لم يكن عندهم حذفًا ، كأنه إذا حذفَ مزيدٌ وما أشبهه فالتخفيف .

انتهى الجزء الأول من التمايعة  
وبإيه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله  
هذا باب يسكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقل هذا الجزء منها أغمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خفضوا هذه الأسماء التى ليست أو آخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيرون إليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخف شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكبرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ، » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التي وقعت أثناء الطبع ، واني لأرجو أن  
يتفضل القارئ الكريم بتصويب قبل الشروع في القراءة ، وله مني  
الشكر ، ومن الله حسن الثواب .

ثانيا : التعليقة				أولا : المقدمة			
ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٥	دراستي	تحدف	١٢	٢١، ١٩	الروماني	البرماني
٨	١٦	الذين	الذي	١٤	٤	كلم	الكلم
٩	١٣	بشرح	يشرح	١٨	٢	(طمس)	خصت وقتنا
١٠	١٦	الزلمة	الملزمة				بعينه
١١	١٠	تلعقا	تعلقا	١٩	١	لأجرا	لأجرا
١٤	١٧	الممكنة	المتمكنة	٢١	٣	مشهية	مشابهة
٢١	٥	فتلزمها	فتلزمها	٢١	١١	'بعند وكم'	'بعند وكم'
٢٥	٧	وجود	وجوه	٣١	١٠	فان	فان
٢٥	١١	لبعران	لبعران	٣٩	٢٠	(تم)	(تم)
٣١	٥	أقرب	أقرب	٤١	٩	اذ	اذ
٣٣	١٠	ذلك	دلك	٤١	١٨	ذلك	ذلك
٣٤	٨	وجوازا	وجواز	٤٣	٧	خاص	الخاص
٣٤	٩	كلي	كلا	٤٤	٥	المواقع	المواقع
٣٧	٦	التليقة	التعليقة	٤٤	١٤	وفلي	وفي
٣٨	٧	التسليقة	التعليقة	٤٨	١٦	مالك	مالك
٣٩	١٤	الاشتقاق	اشتقاق	٤٩	٢٠	( )	عما يره
٤٤	٧	يَعْتَشُونَ	يَعْتَشُونَ	٥٠	٦	الآبد	الأيده
٤٥	٨	لمين	لما	٥٤	١١	وهكذا	هكذا
٤٦	١٥	معنى	مغنى	٦٠	١٢	لا الى	لا عن
٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة	٦١	١٠	شاه	شاه
٤٩	٢	قافك	فانك	٦٢	٤	أنصحته	أنصحته
٥٧	٢	لدارمي	لدارسي	٦٣	٦	مثله	مثله
٥	١	النصير	النصير	٦٦	٥	الباء	بقول الباء
٥	٦٦	منصوب	منصوبا	٦٧	١	زائدتين	غير زائدتين
٦	٤	ذكرها	ذكرناها	٧٣	٢	الظرف	الظروف
٩	١٠	عى	عنن	٧٣	١٤	إعليها	إليها

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضف	بأضعف	١٣٦	١٤	بحاسيته،	بحاشية
٧٦	٧	زيد	زيده	١٤١	٢٢	أهيفا	أهيف
٧٦	٨	نبتت	نبتت	١٤٥	٣	فتنبتى	فتنبتى
٧٩	٨	فيها ٠٠٠	فيها ذلك	١٤٨	٨	ظرف	ظرف
٨٢	١	الخبز	الخبز	١٥٣	٢٠	منشأة	منشأة
٨٢	١	شيئا	شيء	١٥٥	١٦	مفعول ذلك	مفعول وذلك
٨٢	١٥	الغوير	الغوير	١٦٠	١	ريدا	رويدها
٩٦	١٨-١٧	( ) الفهرست/٥٧، نزهة الألباء/١٨٢، انباء الرواة/١٤٦		١٦١	١	ريده	رويده
				١٦٤	٧	ولا فصل	ولا تفصيل
				١٦٥	٤	انفر	انظر
٩٧	٤	ينصب	ينصب	١٦٥	١٦	للباعر	للساعر
٩٧	٧	نهم	أنهم	١٦٧	١٥	ذ لايجوز	اذ لايجوز
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك	١٦٩	٢٢	ثعلب ٠٠٠	ثعلب فقال:
٩٨	١٩	أنت	أنت	١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٠١	٩	يفيدان أن النفي	يفيدان النفي	١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل فيها
١٠٦	٦	أنت	أنت	١٨٨	١٥	الرمأوى	الرمأوى
١٠٩	١٠	المتعجب	المتعجب	١٨٩	٨	اللهم	اللهم
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب	١٨٩	١٣	ضرورته	ضرورته
١١١	٣	والأفعال	والأفعال	١٩١	١١	يعبر	يبرح
١١٢	٧	الجمع	الجمع	١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
١١٥	١٢	الى	الا	٢٠١	١٢	صت	صوت
١١٦	٢	أعنى	أعنى	٢٠١	١٤	شكح	شرح
١١٦	٧	بلغت	بلغت	٢٠٢	١١	سيبيوه	سيبيوه
١١٨	١٠	وظرف	وظروف	٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
١١٩	٤	سرته	سرته	٢١٤	١٢	من المشار	من المشار
١٢٠	١	مفعولين	مفعولين	٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
١٣٠	٩	تحونه	تحونه	٢١٧	٣	الظرف	الظروف
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد	٢٢٠	٣	عمر	عمرو
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفي	٢٢١	١٠	ورجع	ورجع
١٣٤	١٥	من قع	من دفع	٢٢٥	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر

الصواب	الخطا	س	ص	الصواب	الخطا	س	ص
والصابثون	والصابثين	١	٢٩٨	قال أبو علي	أبو علي	٣	٢٢٧
قال: وليس	وليس زيد	٥	٣٠٣	المبهمة	المهمة	١٩	٢٢٧
زيد				والفارسي	والفارسي	٢٦	٢٢٩
ان	آنت	١١	٣٠٢	مخلطها	مخلطها	٣	٢٣٠
لا يخلو	لا يخلوا	٢	٣٠٩	على توافق	على توافق	١٤	٢٣٤
قال: ومثل	ومثل	١٢	٣١٧	لأن هذه	لأن هذا	١٧	٢٣٤
فاذا	فاذ	١٥	٢١٨	السطر مكرر		١٣	٢٣٦
يمنتع	يمنتع	٤	٣٢٠	المعرفة	لعرفه	١٩	٢٣٩
الذي الذي	الذي الذي	٣	٣٢٣	خاوية	خارية	٠٣	٢٤٨
وأنشد	وأنشده	٩	٣٢٥	ولو كنت	وكننت	٥	٤٤٩
وهو في	وعوفي	٩	٣٢٧	جاء في الكتاب	جاء الكتاب	١٥	٢٥١
بالالف واللام	بالالف اللام	٧	٣٣٢	فيها	تبيها	٤	٢٥٣
الرجل	الرجل	٢	٣٣٦	منطلقين	منطلقين	٩	٢٥٣
ما بعده	ما بعد	٦	٣٣٧	بأعقادها	بأعقابها	٤	٢٥٥
الدليل الدليل	الدليل الدليل	١١	٣٤٤	تحويلها	تحويلها	٢١	٢٦١
احدهما				النبية	النبية	٩	٣٦٣
قال وانما	وانما	٦	٣٥٦	قد عرفه	قد عفه	٩	٢٦٥
قال وأرادوا	وأرادوا	٣	٣٥١	الا	اذ	١٠	٢٦٨
قال لانهم	لانهم	٨	٣٥١	وفيه	وشيه	١٠	٢٧٠
قال ومن	ومن	٤	٣٥٢	والشنتمري	والشنتمري	١٣	٢٧٠
مرحّم	مرحما	١٢	٣٥٣	وعن	وابن	١٥	٢٧٢
الفاشي	الفاشي	١٢	٣٥٧	قال ولكنهم	ولكنهم	٥	٢٧٩
وقفا	وققا	١٣	٣٥٨	ووافقت رواية	رواية	١٩	٢٨٠
والباقون	والباقوت	١٣	٣٥٨	لأنه ليس بفعل	لأنه بفعل	٣	٢٨١
علامة	علامة	٢	٣٦٥	قال: وزعم	وزعم	٤	٢٨٦
ديني	( يني )	١٣	٣٦٨	ص ١٣	ص ٢١٥	٢١	٢٨٩
وأما	وأما	٢٤	٣٧٣	الحالين	الحالين	١١	٢٩٣
الرماني	الرماني	٨	٣٨٠				

## فهرس الموضوعات

صفحة	
	مقدمة المحقق
	نماذج من المخطوطة
١	التعليقة على كتاب سيبويه
٣	باب علم ما الكلم
٤٧	باب المسند والمسند اليه
٦٨	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٢	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين
٧٤	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعول
٧٦	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٨	باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٩	باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول
٨٩	باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٩٣	باب ما أجرى مجرى ليس
١٠٣	باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم
١٠٩	باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه
	باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
١١٢	الذى يفعل به
١١٤	باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر
١١٨	باب ما يجرى مما يكون ظرفا لهذا المجرى
١٢٢	باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى على الفعل مرة

صفحة	
١٤٦	باب ما لا يقع الا منونا عاملا فى النكرة
٢٠٧	باب ما يكون فيه المصدر توكيدا لنفسه
	باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها
٢١٢	الألف واللام
٢٢٣	باب مجرى نعت المعرفة عليها
	باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة يشبهه
٢٣٤	الفاعل كالحسن
	باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات
٢٤٣	التى ليست بفاعل
٢٥٦	باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له الا أن يكون صفة
٣٠٠	باب كم
٣٣٤	باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام
٣١٦	باب ما ينتصب نصب كم اذا كانت منونة فى الخبر والاستفهام
٣١٩	باب ما لا يعمل فى المعروف الا مضمرا
٣٢٧	باب النداء
٣٥٠	باب اضافة المنادى الى نفسك
٣٥٨	باب الندبة
٣٧٣	باب الحروف التى ينبه بها المدعو
٣٧٥	باب ما جرى على حرف النداء وصفا له
٣٨٢	باب الترخيم
٣٨٣	باب ما أواخر الأسماء فى الهاء